

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى زوجي وأبنائي الكرام ، الذين صبروا علي طيلة فترة
دراستي لاستكمال هذا العمل .

شكر وعرفان

الحمد لله الذي لا يستحق كمال الحمد إلا هو ، سبحانه لا أحصي ثناءً عليه هو كما أثنى على نفسه ، ثم الصلاة والسلام على أفضل خلق الله ، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه
أما بعد :

فإني أتقدم بشكري المتواصل لكل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل ، وأخص بالذكر الدكتور الفاضل: سعيد سالم فاندي ، الذي لم يدخر جهداً في إبداء توجيهاته وإرشاداته ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

ملخص الدراسة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم أجمعين ، وعلى صحبه وأتباعه إلى يوم الدين .

إن دراسة مناهج العلماء في تدوين ونقد الحديث من الأمور المهمة ، التي تساعد طالب العلم على فهم القضايا الحديثية المختلفة ، وتكون له باباً واسعاً يلج منه لعلم الحديث الشريف بمختلف فروعها . ومن هنا تناولت دراستي موضوع (محمد أبو زهو ومنهجه في تدوين الحديث الشريف ونقده) ، وذلك من خلال كتابيه (الحديث والمحدثون ، ومكانة السنة في الإسلام) .

وقد تضمنت الدراسة بعد المقدمة ، تمهيداً للتعريف بالمؤلف ، من خلال عرض لبعض جوانب حياته ، للتعريف به وبآثاره العلمية .

ثم تناولت الدراسة في الباب الأول: منهج المؤلف في تدوين الحديث الشريف في العصور المختلفة ابتداءً بعصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم صحابته ، إلى عصر التابعين وتابعيهم ، مع بيان أهم القضايا التي برزت في هذه الحقبة ، من مثل رواية الحديث ، وكتابه ، وظهور الوضع فيه وتدوين الحديث ، وكذلك الشبهات المتعلقة بهذه القضايا .

وتناولت الدراسة في الباب الثاني : منهج المؤلف في مصنفات الحديث التي ظهرت في القرن الثالث والرابع الهجري ، وكذلك المختصرات والشروح التي جاءت بعد ذلك .

كما تطرقت الدراسة في الباب الثالث : لمنهج المؤلف في نقد الحديث الشريف سنداً وامتناً ، وبيان القضايا المتعلقة بهما ، ثم الردود على الشبهات الموجهة لكليهما .

كما اعتنت الدراسة ببيان موقف المؤلف من بعض القضايا الحديثية المهمة ، وكذلك رأيه في بعض الفرق .

وختمت الدراسة بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسة هذا الموضوع ، وكذلك توصية مهمة في حق هؤلاء الأعلام ، الذين بذلوا الجهود الكبيرة ، في مجال إحياء علوم الشريعة الإسلامية ، ولم يجدوا منا كبير اهتمام .

الباحث: صالح محمد الحمدي

Research Abstract

All praise is due to Allah, Lord of the worlds, and peace be upon His Messenger and his companions and followers until the Day of Judgment.

It is of utmost importance to study the methodologies of the Scholars in asserting the validity and authenticity of Hadith, which helps students understand various issues surrounding hadith, it would open the door for them to delve further into the study of Hadith with its different branches. That is why I decided to research the following topic (Mohammed Abu Zaho and his Methodology of Evaluating Hadith)

My research has included after the introduction, a preface detailing the author, through which I shed some light on some aspects of his life, hoping to reveal some of his intellectual accomplishments.

- Afterward in the first section: I detailed the methodology of the author in evaluating Hadith over the different periods, starting with the Prophet's and companion's era, to the era of their successor's, while detailing the important issues and causes of suspicion arising in their eras, such as the verbal passage of Hadith, the writing of hadith, the appearance of *wad'* (fabrication), and the preserving of hadith.
- In the second section: I detailed the author's methodology in evaluating the hadith of the third and fourth century, as well as the summaries and annotations that came after the fourth century.
- In the third section on The author's methodology of critiquing hadith's sanad (chain of transmission) and matn (the hadith's text itself) and detailing the issues related to them and responding to some of their criticisms.

I made sure to highlight the author's stance on many of Hadith's various important issues and of some sects as well.

I concluded the research with the most important conclusions that I have reached while researching this topic. I also included my recommendations in commemoration of those great Scholars for their incredible efforts in raising the study of Sharia all while being forgotten by us.

Researcher: Salih Mohammed Al-hamdi

المقدمة

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن رفع لواء السنة وكان عنها من المدافعين وبعد .

فإن الله جلت حكمته أنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم كتاباً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ثم وكله تبيانه للناس ، فقال تعالى : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ } (1) ، وجعل هذا البيان ملزماً للخلق ، فقال سبحانه : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } (2) ، ولما عرف الصحابة ذلك كانوا أول متمسك بسنة رسولهم صلى الله عليه وسلم ، فرعوها حق رعايتها ، وحفظوها في الصدور ، وحكموها في شؤونهم ، وكانوا رضوان الله عليهم لا يقبلون حديثاً إلا بعد التثبت من الراوي والمروي ، حرصاً وصوناً لسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ، ولما توسعت البلاد ، ومات كثير من الصحابة رضي الله عنهم ، وضعفت الحافظة ، وانتشرت الفتن ، وظهر الوضع في الحديث ، انتبه الصحابة والتابعون إلى ضرورة البحث عن الرجال ومعرفتهم فبدأ الجرح والتعديل في الرواة صوناً للشريعة ، وهذا الجهد أنتج القواعد التي تدور حول الحديث سنداً وممتناً ، غير أن السنة بقيت رهينة الصدور ، حتى بدأت كتابة الحديث في نهاية القرن الأول ، ثم بدأ التدوين وظهرت المصنفات في القرن الثاني والثالث الهجري ومع ذلك لم تسلم السنة النبوية من كيد الكائدين ؛ واستمرت الحرب على هذا الميراث العظيم ؛ وما زالت مستمرة ما دامت السماوات والأرض ؛ ولكن الله ناصر لدينه يقيض في كل عصر من العصور من يذب عن هذا الدين وينصره ، قال الله تعالى : { وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ، إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ، وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ } (3) .

ومن بين هؤلاء المناضلين عن السنة محمد أبو زهو صاحب كتابي (الحديث والمحدثون ومكانة السنة في الإسلام) ، والذي صرح في مقدمة كتابه الأول على أن سبب تأليفه له هو الذب عن السنة ضد المستشرقين ومن حذا حذوهم من المبطلين ، قديماً وحديثاً (4) ، وسوف تكون دراستي بإذن الله لمنهجه في تدوين الحديث الشريف ونقده ، من خلال هذين الكتابين .

1 . النحل الآية 44.

2 . الحشر الآية 7.

3 . الصافات الآيات 173،171،172.

4 . ينظر مقدمة الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية . محمد محمد أبو زهو الطبعة الثانية 1984م . المملكة العربية السعودية . ص 6، 7 .

أهمية الموضوع .

إن مدارس علم الحديث تدويناً ونقداً ، عبر العصور المختلفة التي مر بها ، وما عصف به من شبّهات ومطاعن ، يساعد في تفعيل النظر في القضايا الحديثية بعين موازنة ، كما يكشف المفارقة بين حفظ الحديث وضبطه من جهة ، وتدوينه من جهة أخرى ، فتتبين بذلك مدى فعالية الجهود التي بذلها العلماء في حفظ هذا الميراث العظيم ، وكذلك من خلال هذا الموضوع نتمكن من إبراز القواعد التي أصّلها العلماء ، وكيفية الإفادة منها .

أسباب اختيار الموضوع .

1. إنني لم أقف على من أفرد دراسة لمنهج محمد أبي زهو من خلال كتابيه.
2. إن دراسة مثل هذه الموضوعات تسلط الضوء على أعلامنا المحدثين ، الذين بذلوا الجهود الكبيرة ، في الدفاع عن المصدر الثاني لشريعتنا السمحة .
3. رغبتني في إبراز منهجه ، وبيان ما اشتمل عليه كتابيه من حسن الجمع والتصنيف .

إشكالية الدراسة .

تكمّن إشكالية الدراسة في معرفة منهج المؤلف من خلال تتبع الآراء والرود التي ذكرها في الموضوعات المتنوعة ، محاولاً بها معالجة القضايا التي تعرضت لها السنة النبوية في العصور المختلفة ، سواءً كان ذلك قبل التدوين أو بعده ، وكذلك صعوبة الإحاطة بتلك الآراء التي نقلها من المحدثين الآخرين ، كما يمكن بيان هذه الإشكالات بالتساؤلات الآتية .

1. ما الدوافع الحقيقية وراء حركة التدوين، وهل الوضع كان السبب الرئيس في تدوين الحديث ؟
2. ما أبرز المصطلحات والمفاهيم التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الدراسة ؟
3. ما هي القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق هذه الدراسة ؟
4. ما القيمة العلمية لهذا العمل ؟
5. كيف يمكن أن نستثمر هذه الجهود في حل النوازل والقضايا المعاصرة ؟

المنهج المتبع .

إن المنهج المتبع في العلوم الحديثية هو المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يقتضي النظر في المفاهيم ، والمصطلحات ، والآراء ، ثم التحليل والموازنة بينها ، وكان منهجي على النحو التالي :

1. تتبعت المؤلف في القضايا التي طرحها ، ونقدت رأيه برأي غيره من العلماء ، وبيّنت الراجح من المرجوح منها ، ثم بينت في الهامش المسائل الشكلية والموضوعية التي أغفلها المؤلف .

- 2 . خرّجت الأحاديث من كتب الحديث المعروفة ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وإن كان خارجهما بحثت عنه في السنن والمسانيد ، مع بيان درجة الحديث.
 - 2 . قمت بتوثيق الآيات القرآنية ، وذلك بذكر اسم السورة والآية .
 - 3 . وثقت النصوص والاقتباسات التي نقلتها من الكتب المختلفة وبينتها في الهوامش .
 - 4 . ترجمت لبعض الرواة والأعلام الذين اقتضت الحاجة لذكر ترجمتهم .
- الدراسات السابقة .**

من خلال تتبعي لموضوع الدراسة ، فإنني لم أجد دراسة سابقة عالجت هذا الموضوع أو جزءاً منه أما المراجع والمصادر فهي عديدة ، فكل الكتب والبحوث المتعلقة بالحديث ومشروحاته تعد مراجع ومصادر لهذا البحث .

حدود الدراسة .

إن موضوع هذه الدراسة ، ينحصر في (محمد أبو زهو ومنهجه في تدوين الحديث الشريف ونقده)، وذلك من خلال كتابيه (الحديث والمحدثون ، ومكانة السنة في الإسلام) .

هيكلية البحث

وعمدت تقسيم البحث ثلاثة أبواب وفي كل باب ثلاثة فصول على النحو الآتي .:

الباب الأول : منهجه في تدوين الحديث .

الفصل الأول : السنة في عصر النبي وصحابته.

الفصل الثاني : السنة في عصر التابعين.

الفصل الثالث : السنة في عصر تابعي التابعين.

الباب الثاني : منهجه في مصنفات الحديث وشروحه.

الفصل الأول : عوامل أثرت في الحديث.

الفصل الثاني : التصنيف .

الفصل الثالث : المختصرات والشروح .

الباب الثالث : منهجه في نقد الحديث.

الفصل الأول : في نقد السند .

الفصل الثاني : في نقد المتن .

الفصل الثالث : موقفه من بعض القضايا والفرق .

وخاتمة فيها نتائج البحث وتوصية .

تمهيد

التعريف بأبي زهو وآثاره .

أ . البيئة السياسية .

إن الإنسان وُلِدَ بيئته ، ولا بد للعوامل المحيطة به أن تؤثر في تكوين شخصيته ، كما لها أكبر الأثر في تحصيله وسيرته ، وبالنظر إلى محمد أبي زهو ، فقد ولد في نهاية عهد الوصاية العثمانية علي مصر ، وبداية الاحتلال البريطاني الذي كان بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1914م ، فكانت سنون طفولته وشبابه زمن العصر الملكي ، الذي استمر وجوده حتى نهاية حكم الملك فاروق سنة 1952م⁽¹⁾ .

واتسمت هذه الفترة بالاضطرابات السياسية سواء كان ذلك علي المستوى الداخلي أو الخارجي ففي الداخل كانت هناك حالة من الضغط وعدم الرضا على الحركة السياسية في البلاد حينذاك فنتج عن ذلك ثورة 1919م ، التي كانت ضد الاحتلال البريطاني وتدخلاته في الحريات العامة كحرية الاجتماع ، والصحافة ، والخطابة⁽²⁾ .

ولم تهدأ البلاد حتى مع حصول الاستقلال وإلغاء الحماية البريطانية سنة 1922م ، زمن الملك فؤاد الأول⁽³⁾ .

أما على المستوى الخارجي فقد تأثرت مصر بالحربين العالميتين سنة 1914 و 1939م باعتبارها تحت الحماية البريطانية في الحرب الأولى ، ودفاعاً عن أراضيها وعن بريطانيا في الحرب الثانية وذلك وفقاً لمعاهدة 1936م ، المتعلقة بإعلان مصر الحرب ضد أعداء بريطانيا⁽⁴⁾ .

1 . ينظر المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر . تأليف نخبة من أساتذة التاريخ . تقديم يونان ليين رزق . الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . الطبعة الأولى . 2009م ص 555.

2 . ينظر تاريخ مصر الحديث . محمد عبد الرحيم مصطفى بك . وزارة المعارف العمومية . الطبعة الأميرية بالقاهرة 1951م ص 335.

3 . المرجع السابق . ص 335.

4 . المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر . ص 523.

وكانت هذه الضغوط سبباً طبيعياً لظهور الدولة الحديثة في مصر سنة 1952م ، فنتج عن تولي السلطة من قبل الضباط العسكريين ، إنهاء الحكم الملكي بطرد الملك فاروق ، فانقلب الأمر رأساً على عقب في كل المجالات وخاصة المجال السياسي ، حيث واكب هذا التغيير تغييراً في الأفكار والمعتقدات السياسية ، التي كان من أولوياتها تحرير البلاد من الاستعمار البريطاني ، وبناء مصر الحرة المعاصرة (1) .

فكان هذا المناخ السياسي ذا أثر عظيم على شخصية صاحبنا سنراه بعد ذلك متجسداً في أفكاره وقضاياها .

ب . البيئة الثقافية .

إن التحولات السياسية التي شهدتها البلاد كان لها عظيم الأثر على الثقافة والتعليم ، حيث فتحت العديد من المدارس الابتدائية والإعدادية وكذلك المعاهد العلمية والتقنية في كافة أنحاء البلاد بل وصل الأمر إلى افتتاح الجامعات الكبرى ، كالجامعة المصرية الأميرية ، التي تم افتتاحها سنة 1925م (2) .

بل في هذه الحقبة أضيف نظام جديد للتعليم ؛ سواء على مستوى المعاهد الدينية والأزهر أو المعاهد الفنية والتقنية ، وذلك بإدخال العلوم الحديثة وتدريسها في كل المجالات حتى مع العلوم الدينية التي كانت تدرس لوحدها في تلك الفترة (3) ،

وحرص دعاة الإصلاح والتجديد على تطوير المناهج التعليمية في المعاهد الدينية ، التي كان القائمون عليها لا يقبلون إلا ما عهد من مناهج ، فعمد دعاة الإصلاح لإخراجها من دائرة التقليد (4) .

1 . المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر . ص 581 ، وما بعدها .

2 . تاريخ مصر الحديث . ص 343 ، 344 .

3 . المرجع السابق . ص 344 .

4 . ينظر محمد يوسف موسى . الفقيه المصلح المجدد . محمد الدسوقي . بيروت . الطبعة الأولى 2003 م ص 45 .

ويعتبر أهل هذا التيار أن الإصلاح والتجديد هو المدخل المناسب للتقدم والقوة ، وأن الإصلاح الديني يقع في مقدمة أولويات الإصلاح ؛ لأن به يتم التفاعل بين القديم والحديث ويحصل التطور المنشود (1) .

وهذا التطور في الحركة الفكرية كان وليد الطفرة العلمية والبعثات الدراسية إلى دول أوروبا وأمريكا في بداية القرن العشرين ، التي تعلمت وعادت بالدرجات العلمية الكبيرة ، متميزة بالروح العلمية والفكرية ، وكذلك ظهور الشخصيات البارزة في المجال الثقافي ، وكثرة المؤلفات وتعدد الفنون فنادت هذه الشخصيات بالتجديد والثورة على القديم ، سواءً كان على الصعيد السياسي أو الثقافي . ولا شك أن هذه العوامل مجتمعة ، أثرت تأثيراً كبيراً في شخصية محمد محمد أبي زهو ، الذي عاش وترعرع في ظل هذه الحركات السياسية والثقافية الكبيرة ، وفي هذا الجو المشبع بروح التنافس والتطلع إلى الأفضل في كل مناحي الحياة .

1 . محمد يوسف موسى . الفقيه المصلح المجدد . 45 ، 46 .

ج . نشأته وتحصيله العلمي .

ولد محمد محمد حسين أبو زهو يوم 6/2 1909 م ، في قرية صغيرة تسمى ديبي ؛ وهي من قرى الشمال الشرقي للقاهرة في مصر ، تابعة لمركز رشيد بحيرة ، حفظ فيها القرآن العظيم في سن مبكرة (1) ، ودرس فيها السنوات الأولى من عمره حتى وصل المرحلة الجامعية ، ولما كان له اهتمام بعلوم الدين التحق بكلية الشريعة ؛ إحدى كليات الجامع الأزهر ، فدرس فيها حتى أكمل دراسته سنة 1939م ، متحصلاً بذلك على الشهادة العالية في علوم الشريعة (2) .

وفي سنة 1365هـ - 1946م ، تحصل على درجة الدكتوراه من الجامع الأزهر (قسم تخصص المادة بكلية أصول الدين) ، وكانت رسالته كتاب (الحديث والمحدثون) ؛ الذي نال به (شهادة العالمية مع لقب أستاذ في علوم القرآن والحديث) (3) .

أما في مجال العمل ، فقد بدأ محمد أبو زهو حياته العملية إماماً بطلوان ، ثم انتقل إلى بولاق ، ثم إلى منشية البكري ؛ وهي أحياء شرق القاهرة ، وبعد ذلك عمل مدرساً بمعهد سوهاج للعلوم الشرعية ثم أستاذاً بالجامع الأزهر ، ثم بعد ذلك انتقل للعمل خارج مصر ، وبدأ رحلته الأولى إلى المملكة العربية السعودية ، وعمل أول وصوله إليها في دار التوحيد بالطائف والمعهد العلمي ، ثم المعهد العالي للقضاء بالرياض ، وانتهت به الرحلة للعمل بكلية الشريعة بمكة المكرمة ، وبعد ذلك غادر السعودية وجاء إلى ليبيا ، حيث عمل فيها أستاذاً بالجامعة الإسلامية في مدينة البيضاء بالشرق الليبي ، وكان ذلك سنة 1971 م إلى 1975م (4) ، ثم عاد بعد ذلك إلى مصر أستاذاً بالجامع الأزهر واستقر فيه حتى وافته المنية سنة 1403 هـ - 1983م ، رحمه الله رحمة واسعة .

1 . استطعت التواصل هاتفياً مع الدكتور شهاب الدين محمد أبو زهو وهو ابن عم الشيخ ، وأفادني بهذه المعلومة وقال لي إن أبناء الشيخ رحمه الله ، يرفضون الحديث عن سيرته ، وليس لك إلا ما كتب عنه في كتاب (المحدثون في مصر والأزهر) .

2 . ينظر المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة النبوية الشريفة . الحسيني عبد المجيد هاشم ، أحمد عمر هاشم . مكتبة غريب الطبعة الثانية . 1985م . ص 311 .

3 . ينظر مقدمة الحديث والمحدثون ص 1 .

4 . ينظر المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة النبوية الشريفة . ص 311 .

د . أثره العلمي .

1 . مؤلفاته .

لم يكن لأبي زهو إلا كتابان اثنان ؛ الأول الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية ، وهذا الكتاب كان رسالته في الدكتوراه ؛ والثاني مكانة السنة في الإسلام ، واشتمل كتاباه وخاصة الأول على دفاع علمي عن السنة وعلومها ضد مطاعن المستشرقين وأعداء السنة قديماً وحديثاً (1) .

واحتوى كتاب الحديث والمحدثون على مقدمة وسبعة أدوار وخاتمة ، تكلم في المقدمة عن معنى السنة ونسبتها إلى الوحي ، ومنزلتها في الدين ، وبيانها للقرآن الكريم .

. أما الدور الأول: فتكلم فيه عن السنة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم .

. الدور الثاني : عن السنة في عهد الخلافة الراشدة .

. الدور الثالث : السنة بعد الخلافة الراشدة إلى منتهى القرن الأول الهجري .

. الدور الرابع : السنة في القرن الثاني .

. الدور الخامس : السنة في القرن الثالث .

. الدور السادس : السنة من مبدأ القرن الرابع إلى سقوط بغداد عام 656هـ .

. الدور السابع : السنة من عام 656هـ إلى عصرنا الحاضر .

والخاتمة ذكر فيها أنواع من علوم الحديث ناطقة بجهود الأئمة في خدمة السنة (2) .

أما كتابه الثاني فهو كتاب صغير الحجم ، تكلم فيه صاحبه عن تعريف السنة وحجيتها ووجوب العمل بها ، ثم تكلم عن أمور تعرف الصحبة بها ، ومظاهر التثبيت في رواية الحديث عند الصحابة وعن مطاعن أعداء الإسلام في الصحابة ، ثم تكلم عن مقالة ابن الصلاح فيمن وجد حديثاً يخالف مذهبه ، ومقالة الشعراني في الميزان التي تقرر العمل بالحديث الصحيح ، ومقالة محمد بن عبد الهادي السندي الحنفي في أن الصحابة ليس كلهم مجتهدين ، وختم كلامه بشرح حديث جبريل

1 . ينظر المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة النبوية الشريفة . ص311.

2 . ينظر الحديث والمحدثون ص7.

الطويل عن الإسلام والإيمان الذي أخرجه مسلم في صحيحه (1) ، وبذلك تكون مواضيع هذا الكتاب داخلةً في كتابه الأول ، الشامل للسنة بأدوارها المختلفة ، قال: عمر هاشم : " وهذا الكتاب يعتبر بحق أول كتاب أرخ للسنة النبوية وعلومها في جميع أدوارها " (2) .

فكان هذا الكتاب بحق منطلقاً لكثير من الأبحاث والرسائل العلمية ، وسداً منيعاً لأعداء السنة النبوية الشريفة ، ولعلي أنكر جزءاً من كلمة حسين محمد مخلوف (3) ، في حق هذا الكتاب حين قال : " وإنَّ كتاب الأستاذ أبي زهو والحمد لله ، صوت حق ولسان صدق ، وبلاغ للناس ، يفخر به العلماء ، ويعتز به المنصفون من الباحثين (4) .

وقد جاء عن أبي زهو قوله : " ولقد كان لي بحمد الله مع الطاعنين في السنة جولات ناجحة وحملات هي بعون الله لهم كابحة ، وذلك في كتابنا (الحديث والمحدثون) ، فقد لقي قبولاً لدى الأمة الإسلامية على اختلاف أمصارها ، (وقرر بالدراسات العليا في بعض الجامعات ، وفي بعض دور الحديث بالهند ، وللغيورين على الإسلام عناية خاصة بقراءته ، ولطلاب الدراسات العليا في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر اعتماد كبير عليه (5) .

وهذا يبين ما لهذا الكتاب من أثر عظيم في الوسط العلمي بين علماء ، ومفكرين ، وطلاب . كما أن محمداً أبا زهو له كتابات في مجلة نور الإسلام سابقاً ، والتي تسمى اليوم مجلة (الأزهر الآن) ؛ وكانت كتاباته عن السنة النبوية الشريفة والطاعنين فيها .

-
- 1 . الحديث أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري موقع وزارة الأوقاف المصرية . دار إحياء التراث . 2009م . كتاب الإيمان . باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر 114/1 ح رقم 102 .
 - 2 . المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة النبوية الشريفة . ص311 .
 - 3 . مفتي الديار المصرية سابقاً ، ورئيس لجنة الفتوى بالأزهر ، وعضو كبار هيئة العلماء ، وقد قرظ هذا الكتاب في 24 يناير 1959م .
 - 4 . ذكر هذا التقريظ بعد خاتمة كتاب الحديث والمحدثون مع جملة من التقاريط الأخرى التي أشاد بها العلماء على هذا الكتاب . ص3 من التقاريط .
 - 5 . مكانة السنة في الإسلام . محمد محمد حسين أبو زهو . دار الكتاب العربي . القاهرة . الطبعة الأولى . 1971 م .
- ص 11 .

2 . شهادة أقرانه .

أ - عمر مولود عبد الحميد أبو حميرة .

عمل أبو زهو أستاذاً في الجامعة الإسلامية بمدينة البيضاء ، وكان ذلك في سنة 1971م وقد كان زميلاً لعمر مولود عبد الحميد ، صاحب كتاب الوسيط في الفقه الإسلامي ، فذهبت إليه في بيته الكائن بالحرشة ، مدينة الزاوية الغرب ، وكان ذلك يوم السبت الموافق 16 / 10 / 2021م عند الساعة الخامسة مساءً ، وسألته عن أبي زهو رحمه الله تعالى ، فقال لي: " هو زميلي في العمل سنة 1971م ، وأعرفه معرفة شخصية ومنها نستطيع أن نصفه بأنه كان رجلاً يعرف في غير ميدان العلم بسمته ، وجده لا هزله ، وحقائقه لا مجازاته ، وكان ربع القامة يميل إلى القصر وكان محمود العلم محمود السلوك ، واعتمدت على كتابه (الحديث والمحدثون) في أبحاثي ، التي لها صلة بالحديث وعلومه " .

ب . ويقول نور الدين عتر : " أخرج فضيلة الشيخ العلامة محمد محمد أبو زهو كتابه سنة 1378هـ 1958م وضمنه ردوداً على شبهات أثارها بعض المغرضين ، فلقي قبولاً كثيراً واستحسنه العلماء ؛ لما عرض فيه من مناهج الصحابة ومن بعدهم ، والتعريف بأعلامهم ، ومكانتهم من العلم ووفرة الحفظ واليقظة ، ومقامهم من المعرفة بالرواة والأسانيد ، ودقة التمحيص للمتون ، ثم لما عرض أيضاً من نقد ومناقشات علمية حاسمة أبطلت تقولات المغرضين ، وانتحالات المبطلين على علم الحديث " (1) .

3 . طلبته .

عاش محمد أبو زهو فترة طويلة من الزمن متنقلاً من بلده إلى المملكة العربية السعودية ، ثم إلى ليبيا ، حتى عاد إلى موطنه في آخر سنوات عمره ، وهذا العمر المديد قضاه بين التدريس والإشراف

1. مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف . نور الدين عتر . . طيبة للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 2008م ص 36.

على الرسائل العلمية المختلفة ، ومن ثم فإنه لا يمكن حصر تلاميذه الذين نهلوا من معارفه وخبرته طوال هذه السنين .

ولكن هناك بعض من طلبته نهجوا ذات الطريق ، فعرفوا بجهودهم وكتاباتهم في الوسط العلمي ومن هؤلاء :

أ . أبو حفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي من مواليد 1935م وقد درس على يد محمد أبي زهو رسالة الماجستير في الأزهر بمصر، وله العديد من المؤلفات أشهرها (تيسير مصطلح الحديث) و (أصول تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد) (1) .

ب . سعيد سالم فاندي من مواليد 1955م ، وقد درّسه محمد أبو زهو في مرحلة الليسانس قسم الشريعة بكلية الشريعة البيضاء سنة 1975م ، وقد روى لي سعيد فاندي قصة حدثت له مع محمد أبي زهو في ذلك الوقت ، وهي أن سعيداً أخطأ في لفظ كلمة فنهره أبو زهو بشدة ، فما كان من سعيد إلا أن ترك القسم ، وانتقل إلى قسم أصول الدين ، ولما عاتبه بعض أصدقائه على هذا النقل نظم قصيدة جاء في مطلعها ، (يقولون الشريعة كل شيء... ولكن الأصول هي الأصول) ، وهو اليوم شاعر وله مؤلفات علمية في مجال تخصصه ، منها كتابه (في أصول الأحكام) وكتابه (منطلقات قرآنية للحوار) .

ومن عجائب الزمن ، أن هذا الرجل ، سعيد فاندي ، هو الذي نصحتني بدراسة موضوع (محمد أبو زهو ومنهجه في تدوين الحديث الشريف ونقده) ، وقد أعانني فيه كثيراً ، إكراماً لهذا الرجل وما كان منه من عطاء ، وحباً للعلم مع الوفاء .

ج . ثم إنني بذلت الجهد في البحث عن بعض طلبته الذين درسوا في الجامعة الإسلامية ، فما تحصلت إلا على طالب واحد تواصلت معه يوم 16 / 10 / 2021م وهو محمد عمر حسن ومهنته محام ، وهو من سكان الحرشة بلدية الزاوية الغرب ، فقال: إن أبا زهو قد درسه في إحدى المواد الشرعية بكلية الشريعة البيضاء سنة خمس وسبعين تقريباً ، ولا يذكر سوى ذلك .

1.. هذه المعلومات نشرت في شهر ديسمبر 2018م ، على أحد مواقع الإنترنت.

الباب الأول منهجه في تدوين الحديث

- الفصل الأول : السنة في عصر النبي وصحابته .
- الفصل الثاني : السنة في عصر التابعين .
- الفصل الثالث : السنة في عصر تابعي التابعين .

الفصل الأول السنة في عصر النبوة والصحابة

أولاً : عصر النبوة

- 1 . المقصود بالسنة النبوية .
- 2 . استعداد الصحابة لحفظ السنة .
- 3 . مجالس النبي صلى الله عليه وسلم العلمية .
- 4 . تلقي الحديث النبوي الشريف .
- 5 . البعوث والوفود .

1 . المقصود بالسنة النبوية .

أ . السنة في اللغة

السنة لغةً : الطريقة والسيرة حسنةً كانت أو قبيحةً⁽¹⁾ ، والسنة العادة ويراد بها: المذهب والطريق والقصْدُ الذي تُرِيدُهُ ، واستنّتِ الطرُقُ وَصَحَتْ وِبَانَ سَنُّهَا⁽²⁾ ، قال خالد بن عتبة الهذلي :⁽³⁾

فأول راض سيرةً من يسيرها
فلا تجزغن من سيرة أنت سرتها
وفي الحديث (مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمَلَ بِهَا
وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ
عَمِلَ بِهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ)⁽⁴⁾ .

قال محمد أبو زهو : " من سن سنة حسنة يريد عملها ليقنتدى به فيها وكل من ابتدأ أمراً عمل به قوم بعده قيل هو الذي سنه⁽⁵⁾ .

ولم يأت أبو زهو على معنى السنة في اللغة من نصوص القرآن ، من مثل قوله { يُرِيدُ اللَّهُ
لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }⁽⁶⁾ ، أي يبين لكم طرق
من قبلكم⁽⁷⁾ .

وقوله تعالى : { سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا }⁽⁸⁾ ، قال ابن
كثير: " سنة من أرسلنا ، أي هكذا سبيلنا في رسلنا ، ولهذا أورث الله رسوله مكة، فدخلها عتوة على
أشهر القولين، وقهر أهلها، ثم أطلقهم حلماً وكرماً، كما أورث الله القوم الذين كانوا يستضعفون من
بني إسرائيل مشارق الأرض ومغاربها، وأورثهم بلاد فرعون وأموالهم وزروعهم"⁽⁹⁾ .

1. لسان العرب . محمد بن مكرم بن منظور . دار صادر بيروت . الطبعة الأولى - 2008م . 1 / 215 .
2. المحيط في اللغة . صاحب بن عباد . تحقيق محمد حسن آل ياسين . سنة النشر . 1994م . 2 / 244 .
3. ديوان الهذليين - الشعراء الهذليون . ترتيب وتعليق محمد محمود الشنقيطي . الدار القومية للطباعة . ص 157 .
4. أخرجه مسلم . كتاب العلم . باب من سن سنة . 6 / 342 ، ح رقم 2398 .
5. الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية . ص 10 .
6. النساء الآية 26
7. تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . مؤسسة الرسالة . 2006م . 5 / 147 .
8. الإسراء الآية 77 .
9. تفسير القرآن العظيم . أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي . تحقيق سامي بن محمد سلامة . دار طيبة للنشر الطبعة الثانية 1999م . الباب 76 . 5 / 126 .

ويستفاد من ذلك أن كلمة سنة في القرآن قد جاءت بمعان كثيرة ، منها الطريقة والعادة ⁽¹⁾ . وكذلك جاءت في اللغة بمعان عديدة ، كالطريقة ، والسيرة ، والعادة . يتبين أن كلمة سنة بمعناها اللغوي يدور حول هذه المعاني الثلاثة في الغالب ، الطريقة والعادة والسيرة ، وكذلك معنى بدء السن كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وشعر الهذلي .

ب . السنة في الاصطلاح .

يختلف معنى السنة في الاصطلاح الشرعي حسب اختلاف الأغراض ، فهي عند الأصوليين غير ما عند الفقهاء والمحدثين .

1 . فعلماء الأصول بحثوا في السنة من حيث الأدلة الشرعية ، فهي عندهم : كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ⁽²⁾ .

2 . وعلماء الفقه السنة عندهم ، كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب ، وتطلق على ما يقابل البدعة كقولهم فلان من أهل السنة ⁽³⁾ .

3 . وأما عند علماء الحديث ، فهي ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أوصفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كان قبل البعثة أم بعدها ، وهي مرادفة للحديث عند الأكثر ⁽⁴⁾ .

وهذا ما بينه محمد أبو زهو عندما قال : " إن علماء الحديث يريدون بالسنة على ما ذهب إليه الجمهور : أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية وسيره ومغازيه وبعض أخباره قبل البعثة مثل تحنثه في غار حراء ، ومثل حسن سيرته؛ لأن الحال يستفاد منها ما كان عليه من كريم الأخلاق ومحاسن الأفعال ... ، ومثل كونه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب وأنه عرف بالصدق والأمانة ، وما إلى ذلك من صفات الخير وحسن الخلق ، فمثل ذلك ينتفع به في إثبات نبوته صلى الله عليه وسلم ، والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي عندهم " ⁽⁵⁾ .

-
- 1 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه . محمد مصطفى الاعظمي . المكتب الإسلامي ص 5.
 - 2 . معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة . محمد بن حسين الجيزاني . الطبعة الخامسة ، 1427 هـ . 110/1 .
 - 3 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي بن محمد الشوكاني . دار الكتب بيروت . الطبعة الأولى 1999 م . ص 53 .
 - 4 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص 1.
 - 5 . الحديث والمحدثون . ص 10 .

وهذا يؤكد أن محمداً أبا زهو ، يميل إلى هذا التعريف الموسع ليشمل السنة بصفة عامة ، أي الحديث النبوي عند جمهور العلماء ، ولا يخفى أن هذا الرأي يُدخل شمائل النبي صلى الله عليه وسلم وسيره ومغازيه ؛ مما يفيد في بيان شخصيته ومكانته قبل البعثة وبعدها (1) .

ج . مكانة السنة من الدين

السنة أحد قسمي الوحي الإلهي ، وهي أصل من أصول الدين ، وتعد المصدر الثاني في بنائه القويم ، وليس معنى ذلك أنها أقل منزلة من القرآن العظيم ، كما شاع عند الكثيرين ، أي أنه يرجع إليها إذا لم يوجد في القرآن نصاً (2) ، بل السنة مع القرآن تفصل مجمله ، وتفسر مبهمه ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، فهي في الحقيقة تطبيقاً عملياً لما جاء فيه ، وقد جاءت في الجملة موافقة له إلا في بعض الأحكام التي لم ينص عليها القرآن (3) .

والأدلة التي تبين وجوب اتباع الرسول عليه السلام كثيرة ، منها قول الله تعالى : { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا } (4) وقوله تعالى : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } (5) وقوله تعالى : { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } (6) وقال تعالى : { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا } (7) ، وقال تعالى : { الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَجْلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ } (8) .

-
- 1 . وقد اقتصر أبو زهو في كتابه ، مكانة السنة في الإسلام على تعريف السنة بأنها: ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، غير القرآن ، من أقواله وأفعاله وتقديراته . ص 13 .
 - 2 . مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف . نور الدين عتر . طيبة للنشر . الطبعة الأولى 2008م . ص 42 .
 - 3 . السنة قبل التدوين . محمد عجاج الخطيب . مكتبة وهبه . الطبعة الثانية . 1988م . ص 23 ، 24 .
 - 4 . المائدة الآية 92 ، يذكر أبو زهو الآية ولا يبين من أي سورة ، وهذا في كامل الكتابين .
 - 5 . الحشر الآية 7 .
 - 6 . النور الآية 63 .
 - 7 . النساء الآية 56 .
 - 8 . الأعراف الآية 157 .

وهذه الأوامر تستلزم الطاعة (1) ، يقول محمد أبو زهو: " فمن أنكر ذلك أي بعد هذه الآيات ، فقد نابذ الأدلة واتبع غير سبيل المؤمنين " (2) .
وهذا نهج العلماء في هذه المسألة قديماً وحديثاً ، وفي هذا يقول الحافظ جلال الدين السيوطي " فاعلموا رحمكم الله إن من أنكر كون حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام " (3) ، كما يقول الإمام الشوكاني " إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة حتمية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام " (4) ، ويقول نور الدين عتر : " إنه لا يعد مؤمناً بالله إلا إذا التزم إتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا كان مبغضاً لله تعالى " (5) ، وهذا الكلام يبين إتفاق العلماء الذين يعتقد بقولهم على حجية السنة (6) ، وأن محمداً أبا زهو لم يخرج عن هذا الإجماع ، ومع ذلك هناك من ينكر السنة ، ولا يرى بحجيتها كما سنرى .

د . بيان السنة للقرآن .

إن المنتبغ لأحكام القرآن يجد أنها جاءت في الغالب على الإجمال ، وقد وكل الله سبحانه رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، تبيانها للناس ، قال تعالى: { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ **إِلَيْهِمْ** وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } (7) .

وهذا البيان له أوجه عدة .

1 . بيانها للمجمل .

-
- 1 . ينظر دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين . محمد محمد أبو شهبة . مكتبة السنة . الطبعة الأولى . 1989م ص 5 ، 13 .
 - 2 . الحديث والمحدثون . ص 20 .
 - 3 . مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة . جلال الدين السيوطي . إدارة الطباعة المنبرية . القاهرة . ص 2 .
 - 4 . إرشاد الفحول ص 29 .
 - 5 . مناهج المحدثين . ص 43 .
 - 6 . ينظر دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ص 13 .
 - 7 . النحل الآية 44 .

يقول محمد أبو زهو: "بيانها للمجمل ، في مثل الأحاديث التي جاء فيها تفصيل أحكام الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وغيرها ، فالصلاة في قوله تعالى: { **أَقِيمُوا الصَّلَاةَ** } (1) ، لفظ مجمل لا يفهم منه كيفية الصلاة ، وما أوقاتها ، وما عدد ركعاتها ، وما شروطها ، وما أركانها ، كل هذا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله " (2) .

ويقول محمد الزرقاني: " ثم إن بيان السنة على وجوه شتى: أحدها **بيان المجمل** في القرآن ، كبيان مواقيت الصلوات الخمس ، وعدد ركعاتها، وكيفية ركوعها وسجودها وغير ذلك ، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها وأنواعها، وبيان مناسك الحج ونحوها ، مما ورد في القرآن مجملا وبينته السنة" (3) .
2 . تقييد المطلق .

قد تأتي السنة مقيدة للمطلق كما في الأحاديث التي بينت المراد باليد ، في قوله تعالى: { **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** } (4) ، فالسنة هي التي بينت أن القطع في اليمنى وأنه من الكوع (5) .
3 . تخصيص العام .

ومثاله تخصيص العام قصر الظلم في قوله تعالى : { **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ...** } (6) على الشرك (7) .

وَعَنْ عَاقِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ { **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** } شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا **أَيْنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ** ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ (يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)**) (8) .

-
- 1 . الأنعام الآية 73 .
 - 2 . مكانة السنة في الإسلام . ص 19 .
 - 3 . مناهل العرفان في علوم القرآن . محمد عبد العظيم الزرقاني . مطبعة عيسى البابي . الطبعة الثالثة 1980م . 62/2 .
 - 4 . المائدة الآية 38 .
 - 5 . الحديث والمحدثون ص 38 ، ومكانة السنة في الإسلام 20 .
 - 6 . الأنعام الآية 82 .
 - 7 . الحديث والمحدثون ص 38 ، ومكانة السنة في الإسلام 20 .
 - 8 . أخرجه البخاري في صحيحه . محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله . تحقيق عماد زكي البارودي . المكتبة التوفيقية . كتاب الفرائض . باب ما جاء في المتأولين . 201/4 ح رقم 6937 .

4 . بيان المشكل .

وقد تكون السنة موضحة لبعض ما أشكل من ألفاظ القرآن (1) ، ومن ذلك ما جاء عن ابن أبي مليكة أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (**مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ**) ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ أَوْ لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى { فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا } قَالَتْ فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ (2) .

يقول محمود فاعور : " هذا وقد تستقل السنة بأحكام سكت عنها القرآن فإن دلالة القرآن على السنة وعلى وجوب أخذ الأحكام منها هو من البيان ومن تمام البيان، ودلالة السنة على أشياء ليست في القرآن لا يتنافى مع كون القرآن بياناً (3) .

وقد جاء هذا الاستقلال في أحكام كثيرة ، من ذلك ميثمة البحر فقد **قال صلى الله عليه وسلم : (هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلُّ مَيْتَتُهُ) (4) .**

يقول محمد أبو زهو : " وكالأحاديث الواردة في تحريم ربا الفضل ، والأحاديث الواردة في تحريم سباع البهائم ، وسباع الطير ، والواردة في تحريم لحوم الحمر الأهلية ، وكالأحاديث الواردة في تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها بالنكاح " (5) .

يقول محمود فاعور : " ومما نقله في **استقلال السنة بالتشريع** : " كتحريم لحم الحمار الأهلي وكل ذي ناب من السباع " (6) .

لكن هل هذا البيان يعد حقاً استقلال السنة بالتشريع عن القرآن ؟
إن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين أهل العلم ، فهناك من يرى استقلال السنة بالتشريع كما أن هناك من لا يرى استقلالها ألبتة .

1 . مكانة السنة في الإسلام . ص 20.

2 . أخرجه مسلم . كتاب الجنة وصفة نعيمها . باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه . 192/1 ح رقم 103.

3 . المقاصد عند الإمام الشاطبي دراسة أصولية فقهية . محمود عبد الهادي فاعور . صيده لبنان الطبعة: الأولى 2006م . 156/2 .

4 . ينظر الحديث والمحدثون ص 39 ، والحديث أخرجه الترمذي . محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى . موقع وزارة الأوقاف المصرية . كتاب **أبواب الطهارة** . باب ما جاء في ماء البحر . 122/1 ح رقم 62 ، قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

5 . السنة ومكانتها في الإسلام . ص 21.

6 . المقاصد عند الإمام الشاطبي دراسة أصولية فقهية . 160/2 .

يقول محمود فاعور : " ذهب الشاطبي إلى أن السنة لا تستقل بالتشريع بناء على أن القرآن فيه بيان كل شيء ، وأن السنة بيان له ، وعلى ذلك فالسنة لا تأتي بشيء لا أصل له في القرآن (1) . وهناك من يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صاحب سلطة تشريعية ، يحل الطيبات ويحرم الخبائث (2) ، مستدل بقوله تعالى : { وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ } (3) . ويقول أبو زهو : " لنا عن ذلك جوابان ، الجواب الأول : أنا لا نسلم خلو القرآن عن الأحكام المذكورة ... ولكنه اشتمل عليها بطريق الإجمال فصح أن تكون السنة بيانا للقرآن بهذا الاعتبار . والجواب الثاني : فإن أبيت إلا أن تجعل الأحكام التي جاءت بها السنة زيادة عما في القرآن من قبيل استقلال السنة بالتشريع ، فلا يضيرنا ذلك بعد ما نطق القرآن نفسه بأن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، إنما هي طاعة الله عز وجل " (4) .

وهذا الاختلاف يبين مكانة السنة النبوية من مصادر الأحكام الشرعية ، فهي بين بيان وتشريع ولا يضر بأيهما قيل ، فالبيان هاهنا بمثابة التشريع في إثبات الأحكام .

1 . المقاصد عند الإمام الشاطبي دراسة أصولية فقهية . 152/2 .

2 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص 14 .

3 . الأعراف الآية 157 .

4 . الحديث والمحدثون ص 44 .

2 . استعداد الصحابة لحفظ السنة .

إن الصحابة رضي الله عنهم ، تلقوا العلم من صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، فكان لذلك بالغ الأثر في استعدادهم للتعلم ، كما أن لهم استعداداً فطرياً ، ساعدهم على تلقي العلم وحفظه .

أ . الرسول داعياً ومعلماً :

إن الله اصطفى محمداً صلى الله عليه وسلم لحمل هذه الرسالة الخاتمة ، فكان صاحب أخلاق عالية رفيعة ، حتى أن الله شهد له بذلك في قوله تعالى : { وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ } (1) . وجاء عن أنس بن مالك أنه قال : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا) (2) . قال محمد أبو زهو " فكان من رحمة الله بهم وبالإنسانية جمعاء أن بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وهذا الرسول هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أشرف الناس نسباً ، وأكرم قريش أصلاً ومحتداً" (3) .

وهذا الكلام هو الحق الذي نطق به النبي صلى الله عليه وسلم حين قال : (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ) (4) ، ولما تم هذا الاصطفاء أمره الله بتبليغ أحكام الإسلام وتعاليمه ، فقال تعالى : { يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ } (5) .

وبدأت الدعوة إلى الله سرّاً بادئ الأمر حتى لا يفجأ القوم بها، فلم يتبعه إلا أفراد قلائل، ثم جهر النبي صلى الله عليه وسلم بالدعوة إلى الله تعالى (6) .

1 . القلم الآية 4 .

2 . أخرجه مسلم . كتاب الفضائل . باب كان رسول الله أحسن الناس خلقاً . 15 / 265 ح رقم 6157 .

3 . الحديث والمحدثون ص 47 .

4 - أخرجه مسلم . كتاب الفضائل . باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم . 15 / 173 ح رقم 6077 .

5 . المائدة الآية 67 .

6 . الحديث والمحدثون ص 47 .

وكانت الدعوة سرية لثلاث سنوات ثم كان الجهر بالدعوة دون قتال إلى أن جاءت الهجرة إلى المدينة (1) ، والنبي صلى الله عليه وسلم طيلة هذه السنين يدعو إلى هذا الدين الجديد على نفوس القوم ، جاهداً في تغيير ما كانوا عليه من الجهالة والضلالة .

قال محمد الخطيب : " إلا أن هداية العرب لم تكن سهلة ، بل تحمّل الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام في سبيلها المشاق الكثيرة ، وأوذى في جسمه وماله وأهله وأصحابه ووطنه " (2) .

فكان صلى الله عليه وسلم يدعوهم ليعلمهم الكتاب والحكمة ، قال تعالى : { هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ } (3) ، وكان يحثهم ويبين لهم قيمة العلم ، قال تعالى : { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ } (4) ، وقوله تعالى : { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } (5) ، وقوله تعالى : { فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ } (6) .

يقول محمد أبو زهو : " وكما جاءت الآيات القرآنية حاثّة لهم على تعلم الدين وأحكامه ودرسه ونشره كذلك جاءت الأحاديث النبوية محببة إليهم حمل العلم والتفقه في الدين محذرة لهم من كتمانها حاضّة على تبليغه إلى الناس " (7) ، وفي هذا قال صلى الله عليه وسلم : (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) (8) .

-
- 1 . ينظر السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية دراسة تحليلية . مهدي رزق الله أحمد . الطبعة الأولى 1992م ص153.
 - 2 . السنة قبل التنوير ص 10 .
 - 3 . الجمعة الآية 2.
 - 4 . الزمر الآية 9.
 - 5 . المجادلة الآية 11 .
 - 6 . التوبة الآية 122.
 - 7 . الحديث والمحدثون ص48.
 - 8 . متفق عليه ، أخرجه البخاري . كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقه في الدين . 1/ 26 ح رقم 71، ومسلم كتاب الزكاة . باب النهي عن المسألة . 6/ 393 ح رقم 2436 ، يكتفي أبو زهو بكلمة متفق عليه ، أو رواه مسلم أو الترمذي ويكون هذا الذكر منفرداً دون أي معلومة أخرى عن التخريج ، ويكون ذلك كله في متن الكتاب وليس في الهامش ، وقد يذكر الحديث ولا يبين موضعه أصلاً . ينظر الحديث والمحدثون ص 48.

وقال: (نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ قَرِيبٌ مُبَلِّغٌ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) (1)، وقال: صلى الله عليه وسلم (مَنْ سئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلَّمَهُ ثُمَّ كَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ) (2) .

قال محمد الخطيب: " كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحض أصحابه على تفهم أمور دينهم ويأمرهم أن يسألوا عما يجهلون ، ومنعهم أن يفتوا من غير علم (3) .

ومن ذلك ما رواه عبد الله بن عباس : (أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَصَابَهُ احْتِلَامٌ فَأَمَرَ بِالِاغْتِسَالِ فَمَاتَ فَبَلَّغَ ذَلِكَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ) (4) .

وهكذا يتبين أن ما ذكره أبو زهو موافقاً لما قاله العلماء ، في أن حياة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بين أصحابه، الذين لم يثن عزيمتهم شيء عن التفقه في الدين وحفظ الأحكام والسنن .

ب . الاستعداد الفطري للأصحاب رضي الله عنهم :

إن العرب أمة أمية كان كل اعتمادها في حفظ تراثها وأشعارها على ذاكرة أبنائها ، توارثاً جيلاً بعد جيل ، وأستمر ذلك حتى بعد انتشار الدعوة المحمدية .

قال محمد أبو زهو : " وإلى جانب هذه الحمية الدينية استعداد فطري ونشاط طبيعي ، هو استعداد الحافظة، ونشاط الذاكرة ، وسرعة الخاطر ، وقوة الذكاء ، وكمال العبقرية " (5) .

فالعرب عرفوا بهذا الاستعداد الذهني وقوة الذاكرة ، فقد حفظت ذاكرتهم القوية أشعارهم وأنسابهم التي كانت بمثابة سجل تاريخي لهم ، وكان كل ذلك من المؤهلات التي أعدتهم لحمل الرسالة الإسلامية فيما بعد (6)

1. أخرجه الترمذي - كتاب العلم . باب ما جاء في الحث عن تبليغ السماع . 10 / 163 ح رقم 2869 ، قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

2 . أخرجه الترمذي كتاب العلم . باب ما جاء في كتمان العلم . 10 / 151 ح رقم 2861 ، قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

3 . السنة قبل التدوين ص 40 .

4 . أخرجه الإمام أحمد بن حنبل تحقيق . شعيب الأرنؤوط وآخرين . الطبعة الثانية 1999م . 5 / 173 ح رقم 3056 ، وأخرجه الدارقطني . أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي . تحقيق شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 2004 م . باب جواز التيمم لصاحب الجراح . 2 / 320 . ح رقم 748 ، والسنن الكبرى . أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . شرح علاء الدين التركماني . مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد . الطبعة : الأولى . 1344 هـ / 1 / 227 ، وأشار إلى صحة الحديث .

5 . الحديث والمحدثون ص 49 .

6 . انظر السنة قبل التدوين ص 11 .

يقول نور الدين عتر: "ومن أهم عوامل حفظ الصحابة رضي الله عنهم للحديث ، صفاء أذهانهم وقوة قرائحهم ، وذلك أن العرب أمة أمية ، لا تقرأ ولا تكتب ؛ والأمي يعتمد على ذاكرته فتتمو وتقوى لتسغه عند الحاجة " (1).

ولقد كان كثير من الصحابة والتابعين معروفين بالحفظ ، كابن عباس من الصحابة ، والشعبي والنخعي وقتادة من التابعين ، ومما يروى في ذلك ، ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه ، أنه حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة ، التي عدد أبياتها خمسة وسبعون بيتاً في سمعة واحدة ، وما روي عن الزهري أيضاً أنه قال : والله ما دخل أذني شيء قط فنسيته (2) .

وكأن الله جلت قدرته هياً هذه الأمة العربية على هذا الاستعداد الهائل ، استعداداً لنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، فكانت هذه الصدور الحافظة مهذاً لآي الذكر الحكيم ، وكانت هذه القلوب الواعية أوعية لحديث النبي الكريم (3) .

ولما تبين للصحابة أنه لا سعادة لهم في الدنيا والآخرة إلاً بهذا الدين ، وهم ما هم عليه من استعداد فطري ، انكبوا ينهلون من هذا المَعِين ، ويتلقفون تعاليم الإسلام من المعلم الأول صلى الله عليه وسلم ، فحملوا لواء العلم في بضع سنين .

قال محمد الأعظمي: " ثمرة سياسة النبي صلى الله عليه وسلم التعليمية ؛ أنه لم تمض فترة طويلة بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزلت آية المداينة ، وقد أرشدت المسلمين إلى كتابة معاملاتهم التجارية ، وما كان ينزل هذا الحكم إلاً وقد كان المجتمع بلغ درجة من معرفته بالقراءة والكتابة ليتسنى له العمل بهذا الأمر " (4) .

ولمّا توافر هذان العاملان ، العامل الروحي وهو حب الصحابة لهذا الدين وللرسول صلى الله عليه وسلم ، والعامل الفطري وهو استعدادهم للحفظ والتعلم ، فأتى القوم بما لم تأت به أمة من يوم أن بعث الله تعالى رسله إلى الخلق ، فحفظوا كتاب ربهم وسنة نبيهم واتخذوا شريعته نبزاً في أمر معاشهم ومعادهم وبلغوها إلى الناس على وجهها غضة طرية (5) .

1 . منهج النقد في علوم الحديث . نور الدين عتر . دار الفكر . الطبعة الثانية 1979م ص 37.

2 . دفاعا عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 41.

3 . الحديث والمحدثون ص 49 ، 50.

4 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه . ص 54.

5 . الحديث والمحدثون ص 50 .

3 . مجالس النبي صلى الله عليه وسلم العلمية.

أ . منهج النبي صلى الله عليه وسلم التعليمي:

كان النبي صلى الله عليه وسلم يعيش بين أفراد قومه يبلغ رسالة ربه ، وهو بينهم يعود مريضهم ، ويشيع ميتهم ، ويستفتى في الطريق أو في السوق فيجيب ، وإذا وقع أمر أمامه بيّن حكمه، وكانت هذا حاله في حله وترحاله ، وسلمه وحره ، ومع ذلك كانت له مجالس علمية يعلم فيها أصحابه آيات الذكر والحكمة .

يقول محمد أبو زهر : " إنه كثيراً ما كان يعقد لأصحابه المجالس العلمية بالمسجد ، حيث يجتمعون فيه في أغلب الأوقات ؛ لأداء فريضة الصلاة ، فكان يتخولهم بالموعظة تلو الموعظة والدرس تلو الدرس؛ حتى لا يملوا ولا يسأموا " (1) ، ومن ذلك ما رواه ابن مسعودٍ حيث قال : (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ ، كَرَاهَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا) (2) .

وهذا من منهجه صلى الله عليه وسلم ، فقد كان يتبع الوسائل التربوية في التعليم ، فلا يطيل الحديث لكي يحفظ ، كما جاء (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَخْصَاهُ) (3) .

ومن منهجه صلى الله عليه وسلم ؛ أنه يعيد الحديث لتعيه الصدور (4) ، كما جاء (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعِيدُ الْكَلِمَةَ ثَلَاثًا لِيُعْقَلَ عَنْهُ) (5) .

1. الحديث والمحدثون ص 50 .

2. أخرجه البخاري . كتاب العلم . باب ما كان النبي يتخولهم بالموعظة 1/ 27 ح رقم 68 .

3. أخرجه البخاري . كتاب المناقب . باب صفة النبي . 2/ 275 ح رقم 3567 .

4. منهج النقد في علوم الحديث . ص 39 .

5. أخرجه الترمذي كتاب المناقب . باب في كلام النبي . 13/ 230 ح رقم 4001 قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قال محمد الخطيب : " وكان صلى الله عليه وسلم ، يخاطب الناس على قدر عقولهم ؛ فإن الكلام الذي لا يبلغ عقول السامعين ولا يفهمونه قد يكون فتنة لهم " (1) .

ومن أبلغ ما يروى في ذلك (أَنَّ غُلَامًا شَابًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَدْنُ لِي فِي الزَّيْنَاءِ ، فَصَاحَ النَّاسُ فَقَالَ : "مَهْ" ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَقْرُوهُ ادْنُ" ، فَدَنَا حَتَّى جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَتُحِبُّهُ لِأُمَّكَ ؟" قَالَ : لا ، قَالَ : "وَكَذَلِكَ النَّاسُ لا يُحِبُّونَهُ لِأُمَّهَاتِهِمْ ، أَتُحِبُّهُ لِابْنَتِكَ ؟" قَالَ : لا ، قَالَ : "وَكَذَلِكَ النَّاسُ لا يُحِبُّونَهُ لِابْنَاتِهِمْ ، أَتُحِبُّهُ لِأَخْوَاتِهِمْ ، أَتُحِبُّهُ لِإِخْوَانِهِمْ ؟" قَالَ : لا ، قَالَ : "وَكَذَلِكَ النَّاسُ لا يُحِبُّونَهُ لِأَخْوَاتِهِمْ ، أَتُحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ ؟" قَالَ : لا ، قَالَ : "وَكَذَلِكَ النَّاسُ لا يُحِبُّونَهُ لِإِخْوَانِهِمْ" ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ ، وَقَالَ : "اللَّهُمَّ كَفِّرْ ذَنْبَهُ ، وَطَهِّرْ قَلْبَهُ ، وَحَصِّنْ فَرْجَهُ " (2)

وهنا نجد أن محمداً أبا زهو قد سار على نهج أقرانه في كلامه على المجالس العلمية ، وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر لمدارك القوم وعقولهم ، وخاطبهم بلغتهم ، وعلى قدر أفهامهم؛ لكي يتعلموا جميعا ، ويكونوا دعاة المستقبل القريب ، ونقلة العلم الشرعي من بعده للمسلمين .

ب . حرص الصحابة رضي الله عنهم على طلب العلم .

كان الصحابة رضوان الله عليهم ، احرص الناس على مجالس النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حضروا المجلس أنصتوا ، وإذا فاتهم شيء سألوا واستفسروا عن أمور دينهم ، والذي يتغيب عن المجلس يسأل أصحابه .

يقول محمد أبو زهو : " ولم يكن الصحابة رضي الله عنهم في حضور مجالسه العلمية سواء بل كان منهم من يلازمه ولا يتخلف عنه في الحضر ولا في السفر... ، وكان منهم من يتخلف عنه

1 - السنة قبل التدوين ص 49 .

2 - أخرجه المعجم الكبير. أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني / 7 / 177 ح رقم 7577 وأحمد . 545/36 ح رقم 22211 ورجاله رجال الصحيح ، ينظر فيض القدير شرح الجامع الصغير . زين الدين محمد المدعو بعيد الرووف بن تاج العارفين بن علي المناوي دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى 1994 م . 4 / 549.

في بعض الأوقات لقضاء مصالحه المعيشية ... ، ومع ذلك كانوا حريصين على ما فاتهم من دروس النبي صلى الله عليه وسلم " (1) .

قال محمد أبو شهبه: " ولقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن من رسول الله ، أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع " (2) ، فَعُنْ عُمَرَ قَالَ : (كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ ، وَكُنَّا نَتَنَاقَبُ النَّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا ، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ) (3) .

وهذا في من قدر على الحضور أو المناوبة في تلقي العلم .

يقول محمد أبو زهو : " أما من بعدت عليهم الشقة ، فكانوا إذا نزلت بهم نازلة وأشكل عليهم حلها ، فإنهم يضربون أكباد الإبل إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ ليفقوا على حكم الله فيما عرض لهم من الحوادث ، وربما مكثوا في أسفارهم الأيام والليالي نوات العدد " (4) .

كما جاء عن: (عُبَيْةُ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ لَأْبَى إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُبَيْةً وَالَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا ، فَقَالَ لَهَا عُبَيْةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتِي وَلَا أَخْبَرْتِي ، فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، **كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ ، فَفَارَقَهَا عُبَيْةً ، وَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ**) (5) .

وهذا يبين أن الصحابة علموا أن هذا العلم دين ، وأنهم سيخلفون النبي صلى الله عليه وسلم وسيقع على كاهلهم تبليغ هذا الدين ؛ فحرصوا كل الحرص على مجالسه العلمية ، كما تعقبوا كل ما فاتهم من الدروس ، وذلك بسؤال من استطاع الحضور إلى المجلس ، حتى يكونوا على علم بهذه السنة ، التي ستكون لهم في مستقبل الأيام شريعة ومنهاجاً .

1 . الحديث والمحدثون ص 51 .

2 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ص 18 .

3 . أخرجه البخاري . كتاب العلم . باب التناوب في العلم 1 / 30 ح رقم 89 .

4 . الحديث والمحدثون ص 52 .

5 . أخرجه البخاري . كتاب العلم . باب الرحلة في المسألة النازلة . 1 / 30 ح رقم 88 .

4 . تلقي الحديث النبوي الشريف .

لا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بين أصحابه من الرجال فحسب ، وإنما كان لديه أزواج هن أمهات المؤمنين ، وكان لهن الدور العظيم مع الصحابييات الأخريات في تلقي الحديث .

أ . تلقي الصحابة للحديث النبوي .

لم يكن الصحابة رضي الله عنهم يحسنون الكتابة إلا عددا قليلا ؛ لذلك اعتمدوا على حفظهم في تلقي الحديث الشريف ، سواء أن كان ذلك بالمشافهة ، أو المشاهدة لأفعاله وتقريراته ، أو السماع ممن شافهه ، أو سمع من النبي صلى الله عليه وسلم . يقول محمد أبو زهو : " كان الصحابة يتلقون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ إما بطريق المشافهة ؛ وإما بطريق المشاهدة لأفعاله وتقريراته؛ وإما بطريق السماع ممن سمع منه صلى الله عليه وسلم ، أو شاهد أفعاله وتقريراته " (1) .

وهذا الأمر ملاحظ لمن تتبع السنة في مظانها ، فمثال التلقي عن طريق المشافهة والمشاهدة ما رواه البخاري : (عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ أَتَيْتَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحُنْ شَبِيَّةٌ مُتَقَارِبُونَ ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً ، فَظَنَّ أَنَّا اشْتَقْنَا أَهْلَنَا ، وَسَأَلْنَا عَمَّنْ تَرَكَنَا فِي أَهْلِنَا ، فَأَخْبَرَنَاهُ وَكَانَ رَفِيقًا رَحِيمًا فَقَالَ: **ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَعَلِمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ** ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدَكُمْ ، ثُمَّ لِيَوْمَكُمْ أَكْبَرُكُمْ) (2) .

وكذلك تلقي الحديث بالفتوى والموعظة العملية مثل ، ما صح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا فَسَأَلَهُ كَيْفَ تَبِيعُ فَأَخْبَرَهُ فَأَوْجِي إِلَيْهِ أَدْخَلَ يَدَكَ فِيهِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَإِذَا هُوَ مَبْلُولٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ عَشَّ) (3) ، فهذه فتوى عملية شاهدها الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم بأم أعينهم .

1. الحديث والمحدثون ص 53 .

2. أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الأدب . باب رحمة الناس والبهائم . 4 / 49 ح رقم 6008 .

3. أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده 12 / 242 ح رقم 7292 . والترمذي . كتاب البيوع . باب ما جاء في

كراهية العش . 5 / 279 ح رقم 3363 . قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا الْعِشَّ وَقَالُوا الْعِشُّ حَرَامٌ .

وقد يكون التلقي ممن سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم : كما جاء عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه رجلاً ، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، فلما قرأه مرقه ، فحسبت أن ابن المسيب قال فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمزقوا كل ممزق " (1) .

كما قد يكون التلقي بتقريراته فعن ابن عمر قال: (قال النبي صلى الله عليه وسلم لنا لما رجع من الأحزاب لا يصلين أحد العصر إلا في بني فريظة فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم بل نصلي لم يرد منا ذلك فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدا منهم) (2) ، أي أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر الفريقين .

ويقول البراء بن عازب رضي الله عنه " ليس كلنا كان يسمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم كانت لنا ضيعة وأشغال ؛ ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب " (3) . واختلاف السماع من النبي صلى الله عليه وسلم كثرة وقلة ؛ ينتج عنه اختلاف المروي عنه فبعضه بلغ درجة التواتر لكثرة من سمع وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضه لم يبلغ هذه الدرجة .

وفي هذا يقول محمد أبو زهو : " التواتر هو ما نقله عنه صلى الله عليه وسلم جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب وهو نوعان ، متواتر لفظاً ، وهو قليل من الأحاديث كحديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (4) ، ومتواتر معنى ، وهو كثير ومن ذلك بعض الأحاديث الواردة في أحكام الطهارة والصلاة...وبعضه لم يبلغ درجة التواتر، وهو الذي يسميه العلماء خبر الآحاد " (5) .

1 - أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب العلم - باب ما جاء في المناولة . 25/1 ح رقم 64.

2 - أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الخوف . باب صلاة الطالب والمطلوب . 1/ 170 ح رقم 946.

3 - مفتاح الجنة . ص 25.

4 - متفق عليه . أخرجه البخاري . باب ما يكره من النياحة على الميت . 1/ 226 ح رقم 1291 . ومسلم . في المقدمة .

باب في التحذير من الكذب على رسول الله . 8/1 ح رقم 4 ، وغيرهما ، وأبو زهو استدلل بالحديث ولم يخرجها لا في المتن ولا في الهامش . ينظر الحديث والمحدثون 53.

5 - ينظر الحديث والمحدثون ص 53.

كما أن التلقي لم يقتصر على السماع والحفظ، بل كان هناك من يكتب الحديث أيضاً وإن كان هذا الأمر قليلاً كما سيأتي ؛ ولكنه موجود فقد روي عن عبد الله بن عمرو أنه قال: " كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (1) .

وهذا التباين بين الصحابة في القدرات والأفهام ؛ نتج عنه اختلافهم في تحمل الحديث وأدائه وكذلك في فقهه وفهمه.

يقول محمد أبو زهو : " وكما اختلف الصحابة في صفة الأخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كثرة المروي وقلته لأسباب أشرنا إليها ، كذلك اختلفوا في فقه الحديث حسب اختلافهم في الفهم والاستعداد الفطري ، فلم يكونوا سواء في معرفة الناسخ والمنسوخ ، العام والخاص ، والمطلق والمقيد والمجمل والمفسر ، ونحو ذلك " (2) .

وهذا التقسيم الذي جاء به محمد أبو زهو ، يدل على معرفة واسعة له في كيفية تلقي الصحابة للحديث النبوي، كما يبين هذا العرض أن الصحابة رضي الله عنهم ، كانت حياتهم السنة النبوية التي لم يبخل بها النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ، فكان في البيت معلماً وفي الطريق واعظاً وفي السوق مفتياً وفي المجالس محدثاً ومرشداً وفي الخصومات حاكماً ، وبهذا العطاء تلقى الصحابة الحديث وانتشرت السنن.

ب . دور النساء في تلقي الحديث ونشره .

1 . أمهات المؤمنين

كان لأمهات المؤمنين حظ وافر في تلقي الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما كان لهم فضل كبير في نشره بين نساء المسلمين والصحابة أيضاً ، خاصة في الأمور التي لا يطلع عليها الرجال عادة ، فإذا ما حدث اختلاف في هذه الأمور ، تجد الصحابة يراجعون أمهات

1 . أخرجه أبو داود في السنن . سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو، الأزدي أبو داود، السجستاني . وزارة الأوقاف المصرية 2016 م كتابة العلم . 11 / 41 ح رقم 3648 ، والدارمي . عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، التميمي . بشرحه فتح المنان . السيد أبو عاصم نبيل الغمري . المكتبة المكية . الطبعة الأولى 1999م . باب من رخص في كتابة العلم . 3/ 235 ، ح رقم 437 ، وأحمد 11 / 57 ح رقم 6510 ، والحاكم في مستدرکه ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري . بأحكام شمس الدين الذهبي . 2011م ، 1/ 187 ح رقم 359 وقال الذهبي: رواة هذا الحديث قد احتج بهم عن آخرهم غير الوليد هذا وأظنه الوليد بن أبي الوليد الشامي، فإنه الوليد بن عبد الله وقد علمت على أبيه الكتابة فإن كان كذلك فقد احتج مسلم به .

2 . الحديث والمحدثون ص 54.

المؤمنين لأنهم أدرى بها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن هذه المسائل أحكام الغسل والحيض ، والجماع ، ونحوها (1) .

قال محمد الخطيب : " كما كانت النساء تذهب لزوجات النبي ، ويسألن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمورهن ، وقد يحتاج الأمر إلى تدخل إحدى الأمهات لتفهم الصحابية ، كما جاء أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، كيف أغتسل عند الطهر ، فقال عليه الصلاة والسلام : (**خُذِي فُرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِي بِهَا**) (2) ، فقالت : يا رسول الله كيف أتوضأ بها ؟ فأعاد كلامه فلم تفهم ، فأشار إلى عائشة رضي الله عنها أن تفهمها ما يريد ؛ فأفهمتها المراد ، وهو أن تأخذ قطعة قطن فتمسح بها أثر الدم (3) .

وقد اشتهرت عائشة رضي الله عنها بعلمها وحرصها على فهم تفاصيل الأحكام ، قال : ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ إِنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : مَنْ حُوسِبَ عُدِّبَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ أَوْ لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى (فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا) ، قَالَتْ فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ ؛ وَلَكِنْ مَنْ نُوقِسَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ) (4) .

يقول محمد أبو زهو : " كان للأمهات المؤمنين أثر فعال في نشر السنة ، ولولاهن لضاعت أحاديث وأحكام ما كنا لنطلع عليها من غيرهن ، ولا سيما الأفعال التي تقع بين النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه مما لا يمكن لأحد الإطلاع عليها والوقوف على أحكامها" (5) .

2 . الصحابيات .

لم تكن المجالس قاصرة على الصحابة دون الصحابيات بل كان لهن حضور في المسجد والمناسبات العامة كصلاة العيدين، والجمعة ، وكن يحضرن الخطبة ويسمعن الوعظ ، غير أن

1 . الحديث والمحدثون ص 56 .

2 . أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الحيض . باب استعمال المغتسلة - 2 / 433 ، والنسائي . أبو عبد الرحمن أحمد بن علي الخراساني النسائي مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية . باب العمل في الغسل من الحيض . 2 / 201 .

3 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي . محمد السباعي . دار الوراق للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 2000م ص 75

4 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه . 1 / 32 ح رقم 103 .

5 . ينظر الحديث والمحدثون . ص 58 .

الغلبة كانت للرجال ، فطلبن من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعين لهن يوماً يسألنه فيه عن أمرهن ، فعن أبي سعيد الخدري قال : (قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ ، فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ) (1) .

يقول محمد أبو زهو : " إن هذه الدروس كلها من عامة وخاصة لم تكن قائمة بحوائج النساء الدينية ، فكثيراً ما كانت تتجدد لهن شؤون لا سيما وهن حديثات عهدٍ بدين الإسلام ، فكانت المرأة تقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يعرض لها من أمر دينها " (2) ، ودلل على ذلك بما جاء عن أم سلمة أم المؤمنين أنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ) (3) .

وكانت عائشة رضي الله عنها تمتدح نساء الأنصار؛ لكثرة سؤالهن وجرأتهن في العلم ، فكانت تقول : (نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهُنَّ فِي الدِّينِ) (4) . يقول محمد صالح العثيمين : " فكانت المرأة تأتي تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، عن الشيء الذي يستحي من ذكره الرجال ، فلا بد أن يسأل الإنسان عن دينه ولا يستحي " (5) .

وبذلك يتبين أن ما ذكره أبو زهو هو عين ما قرره العلماء ، من عظم دور النساء في تلقي الحديث ونشره بين المسلمين، وكيف أن كثيراً من الأحكام ما كانت لتعرف لولا فضل الله علينا بوجود هؤلاء الصحابيات وحرصهن على الدين ، كما أن هذا الأمر يبين مكانة المرأة في الإسلام وأنها عنصر فعال في المجتمع المسلم ، وليس كما يسوق الغرب ، ويدعي أن الإسلام سلب حرية المرأة .

-
- 1 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب هل يجعل للنساء يوم على حده في العلم . 32/1 ح رقم 101 .
 - 2 . الحديث والمحدثون . ص 56 .
 - 3 . أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الغسل . باب إذا احتلمت المرأة . 63 /1 ح رقم 282 ، والحديث رواه ابن حبان في صحيحه . محمد ابن حبان التميمي . مؤسسة الرسالة . ترتيب علي بن بلبان . تحقيق شعيب الأرنؤوط . باب إيجاب الاغتسال على المحتمل من النساء . ج 3 ص 441 ، وأحمد - 110 /44 .
 - 4 . متفق عليه . أخرجه البخاري معلقاً ، كتاب العلم . باب الحياء في العلم . 39 /1 ح رقم 130 ، ومسلم في صحيحه موصولاً . كتاب الحيض . باب استحباب استعمال المغتسلة 2 / 434 ح رقم 776 .
 - 5 . شرح رياض الصالحين . محمد بن صالح بن العثيمين . مدار الوطن للنشر 2010م باب الحياء وفضله 1 / 737

5 . البعوث والوفود .

أ . بعوثة ورسله إلى لملوك والقبائل .

أصبحت المدينة بعد الهجرة مركزاً للدولة الإسلامية ، ومقراً للنبي صلى الله عليه وسلم ، الذي مكنه من الدعوة في أوسع نطاق ، لا سيما بعد صلح الحديبية ، الذي أتاح للنبي صلى الله عليه وسلم ، فرصة إرسال الرسل لملوك العرب والعجم ، داخل الجزيرة العربية وخارجها (1) .

1 . رسله إلى القبائل العربية المسلمة .

بدأ صلى الله عليه وسلم ، بإرسال الرسل للقبائل المسلمة لتعليمهم السنن والأحكام ، فكانت هذه البعوث رسل هداية ، لها الفضل العظيم في نشر السنة بين المسلمين في أنحاء الجزيرة العربية .

يقول محمد أبو زهو : " وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم ، يتخير لهذه المهمة من كان على جانب عظيم في العلم بالقرآن والسنن ، وكان يزودهم بحديثه الشريف وإرشاده الحكيم ، ويعلمهم كيف يدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة " (2) .

وبدلل على ذلك: (بقول رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صَدَقَةً ، تَتَّخِذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَإِيَّاكُمْ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ) (3) .

1 . السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية . ص513.

2 . الحديث والمحدثون ص 58.

3 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب المغازي . باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن . 3 / 75 . ح رقم 4347 ، وابن خزيمة في صحيحه . بأحكام الأعظمي والألباني . تحقيق محمد مصطفى الأعظمي . المكتب الإسلامي طبع سنة 1980م . 23/4 .

قال محمد الخطيب: "وكان صلى الله عليه وسلم ، يوجه رسله ويرشدهم ويعلمهم أصول الدعوة إلى الله ، ويأمرهم أن يدعوا إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة " ، فعن علي رضي الله عنه قال : (بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَبْعَثُنِي إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَسْنُ مَنِّي لِأَفْضِي بَيْنَهُمْ قَالَ أَذْهَبُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيَنْبِتُ لِسَانَكَ وَيَهْدِي قَلْبَكَ) (1) .

2 . رسله إلى الملوك .

أرسل النبي صلى الله عليه وسلم رسله إلى ملوك زمانه ليدعوهم للإسلام ، وليقيم عليهم الحجة في بلوغ الدعوة ، ومن جملة من أرسل إليهم ، النجاشي ملك الحبشة سنة تسع للهجرة ، كما أرسل إلى كسرى ملك الفرس ، وقيصر ملك الروم ، وهوذة صاحب اليمامة ، والمقوقس ملك الإسكندرية وأمير البحرين ، ورسائل أخرى متفرقة (2) .

وقد جاء في البخاري : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ خُدَافَةَ السَّهْمِيِّ فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّقَهُ فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَمُرَّقُوا كُلَّ مَمْرَقٍ (3) .

وكان الرسل يبينون للملوك والأمراء دين الإسلام وأهدافه ، وذلك على ما بينه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يولي على كل قوم قبلوا الدخول في الإسلام كبيرهم ، ويزودهم بمن يعلمهم ويفقههم في الدين (4) .

وإن في إرسال الرسل إلى الملوك والقبائل دلالة واضحة لما لهذا الدين من صبغة عالمية تتعدى حدود القبلية والجنس ، كما أنه بهذه الرسل قد بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الدين ونشر الدعوة ، بالعلم والبيان قبل السيف والسنان .

-
- 1 . السنة قبل التدوين ص 71 . والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده . 92/2 ح رقم 666 ، وابن ماجه في سننه 6/4 ح رقم 2310 ، قال عنه الألباني حديث صحيح .
 - 2 . السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة . محمد محمد أبو شهبه . مكتبة السنة . الطبعة الثانية 1992 م 2 / 359 .
 - 3 . أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي . باب كتاب النبي إلى كسرى وقيصر 3 / 92 ح رقم 4424 .
 - 4 . السنة قبل التدوين ص 72 .

ب . أثر الخطب والوفود في انتشار الحديث .

1 . خطب النبي صلى الله عليه وسلم في .

فتح مكة وأثره في انتشار الحديث.

لما نقضت قريش صلح الحديبية سنة ثمان للهجرة استنفر الرسول صلى الله عليه وسلم القبائل التي حول المدينة ، فخرج من خرج معه ولحقه البقية في طريقه لمكة ، وكان عددهم عشرة آلاف مسلم ، ولم يتخلف من المهاجرين والأنصار أحد (1) .

وفتح الرسول صلى الله عليه وسلم مكة في عشرين رمضان سنة ثمان للهجرة ، وقام خطيباً في الناس على باب الكعبة ، وأعلن العفو عن عامة أهل مكة ، ثم بين للناس حرمة مكة ، وحرمة القتل أو السبي فيها ، وألا يقتل مسلم بكافر ، ودية الكافر نصف دية المؤمن ، وبين دية الخطأ شبه العمد وبين الكثير من الأحكام والسنن في أكثر من خطبة بعد ذلك (2) .

ولم يشر محمد أبو زهو لهذا الفتح رغم الأهمية البالغة التي كانت له في نشر الدعوة ، ولقد كان فتح مكة حدثاً عظيماً ، نقلته جموع غفيرة ، ونقلت معه خطبة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام إلى الآفاق ، كما نقل المسلمون إرشاداته وتوجيهاته إلى أهلهم وذوهم في مكة وغيرها من الأماكن المجاورة (3) .

حجة الوداع وأثرها في انتشار الحديث .

حج النبي صلى الله عليه وسلم في العام العاشر الهجري من شهر ذي القعدة ، وحج معه بشر كثير ، كلهم يلتمس أن يأتيهم برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعمل مثل عمله (4) .

يقول محمد أبو زهو : " فألقى فيهم النبي صلى الله عليه وسلم خطبة عظيمة ، جمع فيها أحكاماً غزيرة وسنناً كثيرة ، ووضع من آثار الجاهلية ما أبطله الإسلام ، ولكثرة الناس في ذلك اليوم اتخذ

1 . انظر السيرة النبوية . ابن هشام 2/399.

2 . المرجع السابق 2/ 437 ، والسيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص 568، 574 ، والسيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة ص 448.

3 . السنة قبل التدوين ص 72 ، 73.

4 . السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص 680.

ربيعة بن أمية بن خلف مبلغاً عنه " (1) .

قال محمد أبو شهبه : وهذا اليوم هو يوم عرفه ، الذي خطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم وتكلم عن حرمة دماء المسلمين ، وأموالهم ، وأداء الأمانة ، كما وضع دماء الجاهلية التي كانت بينهم ومنع الكثير من العادات الباطلة ، وبين بعضاً من حقوق الرجال ، وحقوق النساء ، وحث على حسن معاملتهن (2) .

وأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعلم الناس منه أحكام وسنن الحج ، وأن تكون لهم بدلاً عن عادات وتقاليد الجاهلية ، فكان يعلمهم كل أحكام الحج ، وأوصى الأمة بأهم مبادئ الإسلام (3) . لا شك إن خطب النبي صلى الله عليه وسلم في فتح مكة وحجة الوداع تضمنت العديد من الأحكام والسنن ، كما أنه سمعها كثير من الصحابة ؛ مما كان له بالغ الأثر في نشر الدين الإسلامي بعد ذلك .

2 . الوفود وأثرها في انتشار الحديث.

عندما تم الفتح ، وفرغ النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك ، وأسلمت ثقيف ، وبايعت جاءت إليه وفود العرب من كل مكان ، حتى إن السنة التاسعة كانت تسمى سنة الوفود؛ لكثرة توافدها على النبي صلى الله عليه وسلم (4) ، يسألونه عن أحكام الإسلام ، أصوله وفروعه ، وكان صلى الله عليه وسلم ، يجيبهم على أسئلتهم ، ويرشدهم ، ويعلمهم ، ويوصيهم بتقوى الله تعالى .

قال محمد أبو زهو : " حتى إنك لتجد كتب الحديث والسير والمغازي مملوءة بذكر هذه الوفود وما كان لها من أثر عظيم في نشر الدين والسنن " (5) .

وليس هذا مكان سرد هذه الوفود؛ ولكن نأتي بأمثلة منها ذكرها أبو زهو؛ لنبين ما كانت تحمله هذه الوفود من سنن.

1 . الحديث والمحدثون ص 62 .

2 . السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة ص 572 ، 573 ، وينظر ، السنة قبل التدوين ص 73 .

3 . السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص 680 .

4 . السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص 639 .

5 . الحديث والمحدثون ص 60 .

أ . وفد بني سعد بن بكر .

وكان وافدهم ضمام بن ثعلبه : (قال أنس بن مالكٍ بيئنا نحنُ جلوسٌ معَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ عَقَلَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ . فَقُلْنَا هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكِيُّ ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ : صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَدْ أَجَبْتُكَ فَقَالَ : الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشِدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ .** فَقَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ ، فَقَالَ أَسَأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ ، اللَّهُ أَرْسَلَكِ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ فَقَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللهِ ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللهِ ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللهِ ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، فَقَالَ الرَّجُلُ آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ ، وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي ، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ (1) ، ثُمَّ رَجَعَ ضِمَامٌ إِلَى قَوْمِهِ فَأَسْلَمُوا جَمِيعاً (2) .

ب . وفد عبد القيس .

روى البخاري أنه : قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : (مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ غَيْرِ خَزَائِيَا وَلَا النَّدَامَى ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ ، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ مُضَرَ ، وَإِنَّا لَأَنْصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُرْمِ ، حَدَّثْنَا بِجَمَلٍ مِنَ الْأَمْرِ ، إِنَّ عَمَلْنَا بِهِ دَخَلْنَا الْجَنَّةَ ، وَنَدْعُو بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا . قَالَ : أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ، الْإِيمَانِ بِاللهِ ، هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَعَانِمِ الْخُمْسَ وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ مَا انْتَبَذَ فِي الدُّبَاءِ ، وَالنَّقِيرِ ، وَالْحَنْثَمِ ، وَالْمَرْقَاتِ (3) ، وَقَالَ احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ (4) .

1 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب ما جاء في العلم . 1/ 24 ح رقم 63 .

2 . الحديث والمحدثون ص 60 .

3 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب المغازي . باب وفد عبد القيس . 3/ 79 ح رقم 4368 .

4 . متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الإيمان . باب أداء الخمس من الإيمان 1/ 22 ح رقم 53 .

ومسلم في صحيحه . كتاب الإيمان . باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله . 1/ 144 ح رقم 125 .

ج . وفد تجيب .

قدم وفدهم سنة تسع ، وساقوا معهم صدقات أموالهم ، فسر صلى الله عليه وسلم بهم (1) .
يقول محمد أبو زهو: " وجعلوا يسألونه عن القرآن والسنن ، فازداد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم
رغبة (2) .

كذلك جاءت وفود بني حنيفة ، وطيء ، وكندة ، ووفد رسول ملوك حمير ، الذين أسلموا وبعثوا
رسولهم يخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك ، فأخبرهم أنه علم بإسلامهم ، وأوصاهم بطاعة الله
والتمسك بالدين ، كما جاءت وفود كثيرة ، فأكرمهم وعلمهم ، وكانوا يسألونه فيجيبهم وقد سمعوا
حديثه وشاركوه في عبادته ، وعادوا إلى أهليهم بالعلم الذي انتشر في أسقاع الجزيرة (3) .

ونجد أن العلماء متفقون على أن مجيء الوفود للنبي صلى الله عليه وسلم ، وعودتهم بالعلم
لأهاليهم ، كان من أكبر العوامل في نشر الحديث ، وهذا ما أكده محمد أبو زهو في حديثه ، مما
يدل أن خطب النبي صلى الله عليه وسلم في المجمع ، وبعوثه للملوك ورؤساء القبائل والوفود التي
جاءته من كل حدب وصوب ، كان لها بالغ الأثر في انتشار السنن والأحكام ، ليس فقط في الجزيرة
العربية ، بل إلى أبعد من ذلك بكثير .

1 . السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص 670.

2 . الحديث والمحدثون ص 61.

3 . السنة قبل التدوين ص 74 ، والسيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص 639 ، 678.

ثانياً : عصر الصحابة

- 1 - منهج الصحابة في رواية الحديث.
- 2 - رد الشبه والواردة على منهج الصحابة .
- 3 . كتابة الحديث .

1 - منهج الصحابة في رواية الحديث.

استشعر الصحابة رضي الله عنهم ، عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، وذلك في حفظ ما وكل إليهم ، كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفي تبليغهما ، فكانوا يتحرزون في رواية الحديث خوفاً وتورعاً ، (فعن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ ، قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)⁽¹⁾ .

قال محمد الخطيب: " الصحابة كانوا يخشون كثيراً أن يقعوا في الخطأ؛ لذلك نرى بعضهم مع كثرة تحملهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا يكثر من الرواية في ذلك العهد ، حتى إن منهم من كان لا يحدث حديثاً في السنة ، ونرى من تأخذه الرعدة ، ويقشعر جلده ، ويتغير لونه ورعاً واحتراماً ؛ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ⁽²⁾ .

من ذلك ما روي (عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ عَشِيَّةَ حَمَيْسٍ إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ بِشَيْءٍ قَطُّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَسَّ قَالَ: فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ فَهُوَ قَائِمٌ مُحَلَّلَةٌ أَرْزَارُ قَمِيصِهِ قَدْ اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ ، وَانْتَفَحَتْ أُوْدَاجُهُ قَالَ: أَوْ دُونَ ذَلِكَ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ أَوْ شَبِيهَا بِذَلِكَ)⁽³⁾ .

وهذا ما قرره محمد أبو زهو حين قال: " إن الصحابة نظروا إلى السنة ، فألفوها كنوزاً ثمينة ، فلم يشاعوا أن يعرضوها في سوق الرواية ؛ لكي لا تتخذ سلماً للتزييف ، ولئلا تنزل بالمكثرين أقدامهم فيسقطوا في هوة الخطأ والنسيان، فيكذبوه صلى الله عليه وسلم من حيث لا يشعرون ⁽⁴⁾ .

1 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب إثم من كذب على النبي . 1 / 33 ح رقم 107.

2 . السنة قبل التدوين ص 93.

3 . أخرجه ابن ماجه . باب التوقي في الحديث . 1 / 21 ، ح رقم 23 ، قال البوصيري هذا إسناد صحيح .

4 . الحديث والمحدثون ص 66 ، 67 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 38.

أ - أمرهم بتقليل رواية الحديث .

كان الحديث الشريف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كان علماً يسمع ويحفظ ؛ ولما لحق النبي عليه السلام بالرفيق الأعلى ، حدّث عنه أصحابه ورووا أحاديثه للناس بغاية الحرص والعناية وصار الحديث علماً يروى ، من هنا بدأ التخوف من الخطأ والنسيان والاختلاف ؛ لأن القاضي على هذه المسائل قد رحل ، فبدأ الصحابة رضوان الله عليهم يحرصون على تقليل الرواية .

يقول محمد أبو زهو: " فهذا أبو بكر رضي الله عنه ، على كثرة سماعه من رسول صلى الله عليه وسلم ، يقلل من رواية الحديث ، وهذا عمران بن حصين ، وهذا أبو عبيدة ، وهذا العباس بن عبد المطلب ، وغيرهم كلهم يقللون الرواية ، حتى إن سعيداً بن زيد أحد العشرة المبشرين لم يرو له إلا حديثان أو ثلاثة ... " (1) .

قال محمد الخطيب : " كان لعمر رضي الله عنه ، الفضل الكبير في صيانة الحديث من الشوائب والدخل " (2) ، ودليل ذلك ما جاء عن عامر الشعبي ، عن قرظة بن كعب ، قال : خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار ، فتوضأ ثم قال : أتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا : نعم ، نحن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشيت معنا ، قال : **إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل ، فلا تبدونهم بالأحاديث فيشغلونكم ، جردوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وامضوا وأنا شريككم ، فلما قدم قرظة قالوا : حدثنا ، قال : نهانا ابن الخطاب " (3) .**

قال الخطيب البغدادي تعقيباً على هذا الحديث : " إن قال قائل : ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتشديده عليهم في ذلك ؟ قيل له : إنما فعل

1 . الحديث والمحدثون ص 67 .

2 . السنة قبل التدوين ص 96 .

3 . المستدرک على الصحيحين - 183/1 ح رقم 347 ، وقال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

ذلك عمر احتياطا للدين ، وحسن نظر للمسلمين ؛ لأنه خاف أن ينكلوا عن الأعمال ، وينكلوا على ظاهر الأخبار ، وليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها ، ولا كل من سمعها عرف فقها ، فقد يرد الحديث مجملا ، ويستنبط معناه وتفسيره من غيره ، فخشي عمر أن يحمل حديث على غير وجهه ، أو يؤخذ بظاهر لفظه ، والحكم بخلاف ما أخذ به " (1) .

ويقول عبد الغني عبد الخالق: "إن سبب هذا الحديث ، الذي روي عن عمر رضي الله عنه ، أن أهل هذه البلدة اعتنقوا الإسلام حديثاً ، وأخذوا يحفظون القرآن ؛ ولما ينتهوا من حفظه ، فلا تشغلهم بالأهم عن المهم " (2) .

وهذا يتأكد أيضاً في قول نور الدين عتر: "إن أهم مناهج الرواية في عهد الصحابة ، تقليل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خشية أن تنزل أقدام الكثيرين بسبب الخطأ أو النسيان فيقعوا في شبهة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من حيث لا يشعرون ، فضلاً عن قصدهم أن ينفرخ الناس لحفظ القرآن ولا ينشغلون عنه بشيء ، فكان أبو بكر وعمر يشددان في ذلك وقد سلك عموم الصحابة هذا السبيل " (3) .

والذي يظهر أن هذا المسلك ليس عند الشيخين فحسب ، بل هو منهج سار عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى لا يقعوا فيما ذكر ، فقد قيل : (لَزِيدُ بْنُ أَرْقَمَ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كَبْرُنَا وَنَسِينَا وَالْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَدِيدٌ) (4) .

وجاء (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ جَالِسْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَةً فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا) (5) .

-
- 1 . شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي 1 / 231 .
 - 2 . بيان الشبه التي أوردها بعض من ينكر حجية السنة والرد عليها . وهي جزء من كتاب . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين . كتبه الدكتور عبد الغني عبد الخالق ص 486 .
 - 3 . مناهج المحدثين ص 59 ، 60 .
 - 4 . أخرجه ابن ماجه في سننه . باب التوقي في الحديث . 1 / 21 ، ح رقم 25 ، قال البوصيري إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات ، محتج بهم في الكتب السنة .
 - 5 . أخرجه ابن ماجه في سننه . باب التوقي في الحديث . 1 / 21 ، ح رقم 26 ، قال البوصيري حديث صحيح .

وجاء عن (مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا فَفَرَعَ مِنْهُ قَالَ أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (1).

يقول محمد أبو زهو: " تجد أن الصحابة وقفوا على حذر في شأن الحديث فأقلوا من الرواية خشية أن يأخذها المنافقون مطية لأغراضهم الخبيثة ؛ ولغير ذلك مما سبق ، وهم مع ذلك واقفون عند قوله صلى الله عليه وسلم : (إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلْيُفْلِحْ حَقًّا) (2) ، واقفون عند سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، كما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم " (3) . وهذا ينفي ما قيل أن عمر ، أنه حبس ثلاثة من كبار الصحابة لإكثارهم في الحديث ، وهم ابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وأبو زر .

يقول مصطفى السباعي: " وقد حاولت أن أعثر على هذه الرواية من كتاب معتبر فلم أجدها ودلائل الوضع عليها ظاهرة ، فإن ابن مسعود كان من كبار الصحابة ، وأقدمهم إسلاماً ، وله مقام كبير في نفس عمر ، حتى إنه حين أرسله إلى العراق امتنَّ عليهم بإرساله ...، فكيف يحبسه عمر لتحديثه ، وهو إنما أرسله لهذا الغرض ! ، أما أبو زر وأبو الدرداء ، فلا يعلم عنهما كثير حديث " (4) . وإن كان عمر رضي الله عنه شديداً إلا أن الأمر لا يصل إلى الحبس ، ويصور لنا أبو هريرة رضي الله عنه هذه الشدة في تقليل الرواية، بإجابته على سؤال أبي سلمة حين قال له: " أكنت تحدث في زمان عمر هكذا؟ فقال: لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم **لضربني بمخفقتي** " (5) .

1 . أخرجه ابن ماجه في سننه - باب التوقي في الحديث - 1 / 21 ، ح رقم 24 ، قال البوصيري ، هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، فقد احتجا بجميع رواته ، وقد روينا عن جماعة من الصحابة نحو ما فعله أنس من الحذر والاحتياط منهم ابن مسعود .

2 . أخرجه ابن ماجه في سننه - باب التعليل في تعدد الكذب - 1 / 36 ، ح رقم 35 ، قال البوصيري هذا إسناد ضعيف لتدليس ابن إسحاق ، وقال عنه الألباني صحيح ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا ، كما رواه أحمد في المسند ج 37 ص 226 ح رقم 22538 .

3 . الحديث والمحدثون ص 69 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 45 .

4 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 82 .

5 . تذكرة الحفاظ . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . دراسة وتحقيق: زكريا عميرات . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1998م . 12/1 .

لذلك فإن أبا هريرة أمسك عن التحديث في زمن عمر رضي الله عنه ، إتباعاً لسنة الشيخين في التقليل من الرواية، ثم لما طالت الأيام واحتيج لما عنده من الحديث أظهره (1) ، فقد روي (عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَلَوْلَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ، ثُمَّ يَتْلُو (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ (الرَّحِيمُ) إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أبا هُرَيْرَةَ ، كَانُوا يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَبَعِ بَطْنِهِ ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ) (2) .

قال ابن عبد البر: " وقد يحتمل عندي أن تكون الآثار كلها عن عمر صحيحة متفقة ، ويخرج معناها على أن من شك في شيء تركه ، ومن حفظ شيئاً وأتقنه جاز له أن يحدث به ، وأن الإكثار يحمل الإنسان على التقم أن يحدث بكل ما سمع من جيد وردىء وغث وسمين " (3) .

يتضح أن منهج محمد أبا زهو موافق لما جاء به العلماء في بيان مسألة تقليل الصحابة للرواية ، وإن الأمر لا يعدو إلا أن يكون خوفاً وورعاً من الوقوع في الخطأ أو نحو ذلك ، وليس من جانب التقليل من شأن الحديث ، أو كونه ليس بحجة ، وإنما تقليلهم الرواية أظهر حرصهم على السنة ، وحفظهم لكلامه صلى الله عليه وسلم ، وإنهم لا يحدثون إلا ما تيقنته أنفسهم .

ب - تثبتهم في رواية الحديث.

نهج الصحابة مسلك الحرص والتثبت في قبول الحديث ، كما حرصوا في التقليل من الرواية فأخذوا الحديث بحيطه بالغة ، وحذر شديد ، فكانوا لا يحدثون بشيء إلا وهم واثقون من صحته كما لا يقبلون شيئاً من الحديث إلا بعد التحقق من صحته .

1 . الحديث والمحدثون ص 67 .

2 . أخرجه البخاري في سننه . كتاب العلم . باب حفظ العلم . 1 / 36 ح رقم 118 ، وأحمد في المسند . 12 / 219 ح رقم 7276 ، والنسائي . السنن الكبرى . 3 / 439 ح رقم 5867 .

3 . جامع بيان العلم وفضله - أبو عمر يوسف بن عبد البر - تحقيق أبو الأشبال الزهيري - دار الجوزي . 2007م . 225/3 .

قال محمد أبو زهو: "فما اطمأنت إليه قلوبهم من الحديث ، بأن كان ، متواتراً ، أو مشهوراً أو آحاداً ، لم يكن في رواته من يشك في حفظه أو ضبطه ، قبلوه وعملوا به ، ولم يطلبوا عليه شهيدا ولا دليلا ، وما وقع فيه شك طلبوا عليه ظهيرا ، وما لم تقم البينة على صدقه مما وقع فيه شك أو كان مخالفاً لكتاب الله ردوه على قائله " (1) .

ومن الشواهد التي استدلت بها محمد أبو زهو في تثبيت الصحابة في رواية الحديث ما يأتي :

1 . تثبت أبي بكر الصديق .

قال الحافظ الذهبي: "كان أبو بكر الصديق أول من احتاط في قبول الأخبار ، فروى بن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ، أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث ، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر لك شيئا ، ثم سأل الناس ، فقام المغيرة ، فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطيها السدس ، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه (2) .

وجاء عن الزهري: "أن أبا بكر حدث رجلا حديثا ، فاستفهمه الرجل إياه ، فقال أبو بكر: هو كما حدثتك ، أي أرض تقلني إذا أنا قلت ما لم أعلم ، ثم قال الذهبي: نعم فرأس الصادقين في الأمة الصديق وإليه المنتهى في التحري في القول وفي القبول" (3) .

فأبو بكر رضي الله عنه ، يبين للناس جميعاً ، أنه لا يحدث إلا بما يعلم ويثق بصحته ، ويأمر الناس على ذلك ، ويحثهم على التثبت فيما يروون أو يروى لهم (4) .

2 . تثبت عمر رضي الله عنه في الحديث .

روي عن أبي سعيد الخدري إنه قال: (كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى

1. الحديث والمحدثون ص 69 ، مكانة السنة في الإسلام 53.

2 . تنكرة الحفاظ 9 / 1 .

3 . تنكرة الحفاظ 9 / 1 .

4 . السنة قبل التدوين ص 113 .

كَأَنَّهُ مَدْعُورٌ ، فَقَالَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ قُلْتُ اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ ، فَقَالَ وَاللَّهِ لَنُفِيَمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَبِي بَنُ كَعْبٍ وَاللَّهِ لَا يَفُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْعَرُ الْقَوْمِ ، فَكُنْتُ أَصْعَرُ الْقَوْمِ ، فَفُئْتُ مَعَهُ فَأَخْبِرْتُ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ذَلِكَ) وفي رواية مسلم (فَقَالَ عُمَرُ أَقِمِ عَلَيْهِ النَّبِيَّةَ وَالْأَوْجَعْتُكَ) (1) .

وجاء في التمهيد ، أن عمر قال لأبي موسى : " أما إني لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدل على اجتهاد كان من عمر رحمه الله في ذلك الوقت" (2) .

وروى مسلم عن الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: " اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَضَى فِيهِ بِعُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ أَنْتَبِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ" (3) .

3 . تثبت علي رضي الله عنه في الحديث .

روي عن علي رضي الله عنه قال: " كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه ، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته ، فإذا حلف صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (مَا مِنْ عَبْدٍ يُدْنِبُ دَنْبًا فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ، ثُمَّ يَفُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْوِرُ اللَّهُ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ) (4) .

-
- 1 . متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الاستئذان . باب التسليم الاستئذان ثلاثاً . 90/4 ح رقم 6245 ، ومسلم في صحيحه . كتاب الآداب . باب الاستئذان 14 / 285 ح رقم 5751 .
 - 2 . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي . تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري . مؤسسة القرطبة . سنة النشر 1387 هـ . 3 / 193 .
 - 3 . أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب القسامة . باب دية الجنين ووجوب الدية في القتل . 11 / 283 ح رقم 4491 .
 - 4 . أخرجه أبو داود . كتاب الوتر . باب في الإستغفار . 5 / 38 ح رقم 1523 . قال عبد المحسن عباد ، الحديث صحيح ، انظر شرح سنن أبي داود . عبد المحسن العباد . 2 / 1 .

4. تثبت عائشة رضي الله عنها.

وقد ردت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، حديث رؤية النبي صلى الله عليه وسلم؛ لربه ليلة المعراج بظاهر قوله تعالى: { **لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** } (1) وتقول: (من زعم أن محمداً رأى ربه ليلة الإسراء ، فقد أعظم على الله الفرية) (2) .

يقول محمد أبو زهو: " وهذا اجتهاد منها رضي الله عنها ... ، وكما كان لعائشة رضي الله عنها نظرة في متن الحديث ، حيث تنفقه بعرضه على القرآن ، كذلك كان لها نظرة في الراوي فكانت تختبر حفظه؛ لتقف على مبلغ ضبطه للحديث" (3) .

ومن ذلك ما جاء عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : (قَالَتْ لِي عَائِشَةُ يَا ابْنَ أُخْتِي بَلِّغْنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو مَارَ بِنَا إِلَى الْحَجِّ ، فَأَلْقَهُ فَسَأَلْتُهُ فَإِنَّهُ قَدْ حَمَلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِلْمًا كَثِيرًا قَالَ : فَلَقِيتُهُ فَسَأَلْتُهُ عَنْ أَشْيَاءَ يَذْكُرُهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : عُرْوَةُ ، فَكَانَ فِيمَا ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَرِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ انْتِرَاعًا؛ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ ، فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ وَيُبْقِي فِي النَّاسِ رُغُوسًا جُهَالًا يُفْتُونُهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ قَالَ : عُرْوَةُ ، فَلَمَّا حَدَّثْتُ عَائِشَةَ بِذَلِكَ ، أَعْظَمْتَ ذَلِكَ وَأَنْكَرْتُهُ ، قَالَتْ : أَحَدَّثَكَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ هَذَا ، قَالَ : عُرْوَةُ حَتَّى إِذَا كَانَ قَابِلٍ ، قَالَتْ لَهُ إِنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَدْ قَدِمَ فَأَلْقَهُ ثُمَّ فَاتِحَهُ حَتَّى تَسْأَلَهُ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَكَ فِي الْعِلْمِ ، قَالَ ، فَلَقِيتُهُ فَسَأَلْتُهُ فَذَكَرَهُ لِي نَحْوَ مَا حَدَّثْتَنِي بِهِ فِي مَرَّتِهِ الْأُولَى ، قَالَ : عُرْوَةُ فَلَمَّا أَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ ، قَالَتْ : مَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ أَرَاهُ لَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا وَلَمْ يَنْقُصْ) (4) .

1 . الأنعام الآية 103 .

2 . الحديث في الصحيحين ، أخرجه البخاري . كتاب التفسير . باب حدثني يحيى . 3 / 195 ح رقم 4855 ، ومسلم . كتاب الإيمان . باب قول الله (ولقد رآه نزلة) 47/2 ح رقم 457 .

3 . الحديث والمحدثون ص 72 .

4 . أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب العلم . باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل 17 / 243 ح رقم 6974 ، أخرج أبو زهو الحديث من كتاب إعلام الموقعين عن رب العالمين . والصحيح إخراجها من كتب الحديث ، ينظر الحديث والمحدثون ص 72،73 .

قال نور الدين عتر: "وجدير بالذكر التنبيه ، أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك؛ للاحتياط في ضبط الحديث ، لا لتهمة أو سوء ظن ، فهذا عمر رضي الله عنه يقول : إني لم أتهمك؛ ولكن أحببت أن أتثبت ، وكذلك رد بعض الأحاديث كان اجتهاداً منهم ؛ لمخالفتها ما استنبطوه من القرآن؛ لذلك نجد بعض الصحابة ومن بعدهم عملوا بما رده غيرهم؛ لأنهم باجتهادهم رأوه غير معارض للأدلة"⁽¹⁾.
ومن خلال دراسة هذه المسألة وكما عرضها محمد أبو زهو ، تبين أن أقواله قد اتفقت وأقوال العلماء ، في أن الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يتحرون الحديث ، ويزنون الراوي والمروي بميزان النقد الصحيح .

ج - التحديث بم تدرکه العامة .

كان من منهج النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة من بعده أن لا يحدثوا العامة من المسلمين بما يعلو أفهامهم ، وذلك خشية الفتنة ، وهذا المسلك يتضح أكثر لمن تتبع الأحاديث والآثار .

فقد جاء أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ ، قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ قَالَ لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ، قَالَ: يَا مُعَاذُ قَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ ، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا ، قَالَ : إِذَا يَنْكَلُوا ، وَأُخْبِرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا"⁽²⁾ .

وجاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ " ⁽³⁾ .

1 . منهاج المحدثين ص 61.

2 . متفق عليه أخرجه البخاري . كتاب العلم . باب من خص بالعلم قوما . 39/1 ح رقم 128 ، ومسلم . كتاب الإيمان . باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك . 1 / 175 ح رقم 152.

3 . أخرجه مسلم في المقدمة . باب النهي عن الحديث بكل ما سمع . 1 / 12 ح رقم 7 .

وقد علل محمد أبو زهو ما تقدم فقال: " وذلك بأن تحديث العامة بكل شيء ، ومعلوم أن عقولهم لا تهضم كل شيء ، مدعاة إلى تكذيبهم للمحدث فيما لا يفهمونه ، وبذلك تضيع ثقتهم به ، ولعلمهم إن لم يكذبوه وعملوا بما فهموا ، تركوا بعض الأحكام الشرعية ، وكان هو كالكاذب على رسول الله فقد صرفهم عن العمل بأحكام الدين ، بسبب تحديثهم بما يعلو على أفهامهم وكفى بذلك كذبا " (1) . وهذا ما نهجه الصحابة رضي الله عنهم ، في عدم تحديث العامة إلا بما تعيه عقولهم وتدركه أفهامهم خشية الفتنة عليهم .

قال علي رضي الله عنه : (حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) (2) . وجاء عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : (حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاءَيْنِ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَيَّنَّتُهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَيَّنَّتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ) (3) ، وحمل العلماء الوعاء الذي لم يبيته على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم ، كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية (4) .

قال محمد أبو شهبه: " والمراد بالوعاءين نوعان من الأحاديث ، التي تلقاها عن النبي صلى الله عليه وسلم ... ، وأحد الوعاءين وهو ما يتعلق بأحاديث الأحكام والآداب والمواعظ ، قد بلغه حتى لا يكون كاتماً ، وأما الآخر فهو ما يتعلق بالفتن والملاحم وأشراط الساعة ، والإشارة إلى ولاة السوء فقد أثر ألا يذكر الكثير منه حتى لا يكون فتنة لسامعه" (5) .

1 . الحديث والمحدثون ص76.

2 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب من خص بالعلم قوماً . 1/ 39 ح رقم 127 ، جاء في قول أبي زهو أن ابن عباس ، قال هذا الحديث وهو قول علي ، ولم يخرج . ينظر الحديث والمحدثون ص 73 .

3 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب حفظ العلم . 1/ 36 ، ح رقم 120 .

4 . تنكرة الحفاظ . 1/ 30 .

5 . دفاعا عن السنة ورد شبه المستشرقين ص150 .

وقال ابن كثير: " وهذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به ، هو الفتن والملاحم وما وقع بين الناس من الحروب والقتال وما سيقع ، التي لو أخبر بها قبل كونها ؛ لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه، وردوا ما أخبر به من الحق" (1) .

وعن ابن مسعود قال: " مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ" (2) .
قال المناوي شارحاً لهذا الحديث: " لأن العقول لا تحتل إلا على قدر طاقتها فإن أزيد على العقل فوق ما يحتمله استحال الحال من الصلاح إلى الفساد" (3) .

يقول محمد أبو زهو: " وما زال الصحابة والتابعون والأئمة من بعدهم ، يكرهون التحديث بما يكون مثار فتن وقلقل ، بسبب قصور بعض الناس في الفهم ، أو استغلال أصحاب الأهواء والسلطين ظاهر النصوص؛ لتأييد بدعهم وتسويغ ظلمهم وغشهم" (4) .

وهذا الذي نص عليه أبو زهو ، هو عين ما قرره أهل العلم في هذه المسألة ، والحق إن الأمر لا بد أن يسير على هذا النحو ، فلو حدث الصحابة والتابعون بما يعلو على أفهام العامة؛ لكانت فتنة لا تصيب القوم خاصة ، بل لكان أثرها مستمراً إلى يوم القيامة ، بما تجلبه من ويلات لا يُقدَّر عاقبتها إلا الله سبحانه وتعالى .

2 - رد الشبه الواردة على منهج الصحابة.

ثبت لدينا حرص الصحابة رضي الله عنهم على تقليل الرواية ، وردهم لبعض الأخبار، وطلب البينة ، واستحلافهم لبعض الرواة على ما رووه ، وعملهم بالقرآن ، وما اشتهر من السنة ، وكذلك

-
- 1 . البداية والنهاية . أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي . حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه: علي شيري . دار إحياء التراث العربي . الطبعة الأولى 1988 م / 8 / 114 .
 - 2 . أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه . باب النهي عن الحديث بكل ما سمع . 1 / 19 ح رقم 14 .
 - 3 . فيض القدير شرح الجامع الصغير . زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى 1994 م / 5 / 545 .
 - 4 . الحديث والمحدثون ص 74 .

عملهم بالرأي ، متى دعت الحاجة إليه ، فهل هذا يعد تركاً لسنة الآحاد وتقديم العمل بالرأي؟ أم الأمر على غير ذلك؟.

أ . طلب الشهادة واستحلافهم لبعض الرواة .

لقد استحلف الصحابة الرواة منهم ، وطلبوا شهادة غيرهم؛ ولكن هل كان ذلك رداً للحديث الشريف ورغبة عنه؟ .

يقول محمد أبو زهو: "وأما طلبهم شاهداً ، أو استحلافهم الراوي عليه ، فلم يكن ذلك شأنهم المستمر ، بل كان يحصل منهم ذلك إذا ما ارتابوا في ضبط الراوي ، بدليل أنهم كانوا يقبلون أخباراً عن أفراد من الصحابة لم يروها غيرهم ، إذا ما اطمأنوا لحفظهم " (1) ، ومن ذلك ، قبول عمر لرواية الضحاك بن سفيان: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيْهِ (أَنْ وَرَّثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا)" (2) ، ولم يطلب منه عمر رضي الله عنه بينة على ذلك (3) .

وكما جاء عن عمر رضي الله عنه أيضاً ، أنه خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، فَلَمَّا جَاءَ بِسَرَعٍ بَلَغَهُ أَنَّ **الْوَبَاءَ** وَقَعَ بِالشَّامِ ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ) ، فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرَعٍ وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ ، إِذَا انْصَرَفَ بِالنَّاسِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (4) .

ب . عمل الصحابة بالقرآن دون السنة .

القرآن هو المصدر الأول للتشريع ، والسنة المصدر الثاني ، الذي يشرح القرآن ويبينه للناس ومن ثم لا يعقل أن يترك الصحابة السنة ، ويكتفون بالقرآن وحده .

1 . الحديث والمحدثون ص75.

2 . أخرجه الترمذي . كتاب الديات . باب ما جاء في المرأة هل تراث من دية . 5 / 461 ح رقم 1478 ، قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

3 . الحديث والمحدثون ص75.

4 . متفق عليه ، أخرجه البخاري . كتاب الحيل . باب ما يكره من الاحتيال 208/4 ، ح رقم 6973 ، ومسلم . كتاب السلام . باب الطاعون 488 / 14 ، ح رقم 5915 .

يقول أبو شهبة: "وكيف يدعو عمر إلى الاكتفاء بالقرآن وحده ، وقد ثبت عنه في أفضيته أنه كان يلجأ إلى السنن والأحاديث إذا لم يجد في القرآن ، كما فعل في إِملاص المرأة ، وفي الوباء لما وقع في بلاد الشام ... ، بل ثبت عنه أنه كان يسأل عن سنة أبي بكر رضي الله عنه إذا لم يجد الحكم في القرآن ولا في السنة النبوية " (1) .

وقال مصطفى السباعي: " إن الثابت الصحيح من عمل أبي بكر وعمر وعلي ، عملهم بخبر الراوي الواحد فقط ، وأنه في الحالات التي اقتضت طلب راو آخر أو استخلافه ، لا يستلزم ذلك أن يكون مذهباً عاماً وخطة مقررة ، وبهذا التوجيه والتحقيق يلتقي عمل هؤلاء الصحابة الثلاثة الكبار مع عمل الصحابة الآخرين من حيث اكتفائهم براو واحد" (2) .

من خلال ردود هؤلاء الثلة يتبين وهن هذه الشبه ، التي لا نجدها إلا عند أصحاب الأهواء أو من لم تكن لهم الدراية التامة بعمل الصحابة رضوان الله عليهم .
ج . عمل الصحابة رضي الله عنهم بالرأي وترك الحديث.

نعم إن الصحابة رضوان الله عليهم ، يعملون بالرأي ، بل عملهم هذا من السنة كما سيتبين ، لكن هل يقدمونه على الحديث؟.

يقول محمد أبو زهو : " فهذا ما ترده الوقائع المتكاثرة عنهم والآثار المشتهرة على ألسنتهم" (3) .
فهذا عمر بن الخطاب يقول: (إياكم والرأي فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها) (4) ، ويقول: (سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن ، فخذوهم بالسنن ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله) (5) .

1 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص280.

2 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص89.

3 . الحديث والمحدثون ص 76.

4 . جامع بيان العلم وفضله 3 / 249 ، وإعلام الموقعين عن رب العالمين . تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية . تحقيق عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة 1968 م . 1 / 55.

5 . جامع بيان العلم وفضله 3 / 249 ، والإحكام في أصول الأحكام ابن حزم 2 / 250.

وأما ما ورد عنهم من الرأي ، كالذي صح عن ابن مسعود إنه قال: " أقول فيها برأيي فإن يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريء منه" (1) ، فهذا إنما يكون قبل التثبت من السنة ، فإن ظهرت لهم السنة لا يكون لهم الخيرة في تركها ، وهذا ثابت في آثارهم فعن علي رضي الله عنه قال: " لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلَ الخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ" (2) .

قال ابن حجر في معرض كلامه عن الدية : " وإنما كان يذهب عمر رضي الله عنه في قوله الأول إلى ظاهر القياس، وذلك أن المقتول لا تجب ديته إلا بعد موته ، وإذا مات فقد بطل ملكه فلما بلغته السنة ، ترك الرأي وصار إلى السنة ، وكان مذهب عمر رضي الله عنه ، أن الدية للعاقلة الذين يعقلون عنه ، إلى أن بلغه الخبر فانتهى إليه" (3) .

وجاء في أعلام الموقعين أنه : " كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم ، نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به، وإن لم يجد في كتاب الله ، نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن وجد فيها ما يقضي به قضى به ، فإن أعياه ذلك سأل الناس هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء ، فرما قام إليه القوم فيقولون قضى فيه بكذا وكذا ، فإن لم يجد سنة سنها النبي صلى الله عليه وسلم ، جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به" (4) .

وكذلك : " لما بعث عمر شريحا على قضاء الكوفة ، قال له : " انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ، وما لم يتبين لك في كتاب الله ، فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يتبين لك فيه السنة ، فاجتهد فيه رأيك" (5) .

1. إعلام الموقعين عن رب العالمين 1/ 55.

2 . أخرجه أبو داود كتاب الطهارة - باب كيف المسح 1/ 226 ح رقم 162، وجاء في تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي . أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري . تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف . المكتبة السلفية المدينة المنورة الطبعة الثانية 1963م. أن الحديث بإسناد حسن .

3 . معالم السنن شرح سنن أبي داود . أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي . الطبعة الأولى 1932 م 4 / 105 .

4 . إعلام الموقعين عن رب العالمين 1/ 63.

5 المرجع السابق . 1 / 63.

قال محمد أبو زهو : " فمن هذه الآثار وغيرها ، ترى أن الصحابة كانوا وقافين عند الحديث رجّاعين إلى السنة ، عاملين بها ، معنيين بأمرها ، وإن أشاروا بتقليل الرواية؛ لغرض صحيح فلا ينبغي أن يفهم منه أنهم زاهدون في السنن " (1) .

وهذا الذي ذكره أبو زهو هو الذي قرره الأئمة ، وهو الظاهر الذي لا ند له من القول، وبذلك يتبين حرص الصحابة رضي الله عنهم على العمل بالسنة ، والحرص على إتباعها قبل الإجتهد بالرأي. د . رد مزاعم القائلين أن الصحابة لا يعتمدون أخبار الآحاد .

لا حرج في القول إن التوقف في بعض الأخبار ثبت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ، بل عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لكن كان لهذا التوقف سببه المقنع ، ولم يكن رداً لأخبار الآحاد بصفة خاصة ، بل ثبت الإجماع على قبول خبر الواحد .

يقول محمد أبو زهو : " هذا وقد استدل فريق من الناس على أن أخبار الآحاد لا يعتمد عليها في أمر الدين ، بما ثبت من توقف الصحابة فيها ، وعدم عملهم بها ، بمجرد أن رويت لهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد رد عليهم جمهور العلماء ، بأن هذا التوقف إنما كان لأمر طارئة ، فلا يلزم منه رد جميع أخبار الآحاد" (2) .

و قال ابن عبد البر: " وأجمع أهل العلم ، من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار، فيما علمت **على قبول خبر الواحد العدل** ، وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع ، وعلى هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا ، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شذمة لا تعد خلافا (3) .

وقد رأينا أمثلة واقعية من عمل الصحابة على قبول خبر الواحد في كثير من القضايا ، كحديث الاستئذان ، وميراث الجدة ، والتيمم ونحو ذلك (4)

1 . الحديث والمحدثون ص76.

2 . المرجع السابق ص 78.

3 . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . 2 / 1.

4 . الحديث والمحدثون ص 28 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 88.

أما التوقف في قبول بعض أخبار الآحاد لأسباب دعت لها الضرورة الشرعية ، فهذا ثابت كما ثبت عنهم القبول لخبر الواحد.

قال ابن رجب: "وأما خبر الواحد الثقة الذي ليس له معارض أقوى منه ، فإنه يجب قبوله ؛لأدلة دلت على ذلك ، وقد يتوقف فيه أحياناً ؛ لمعارضته بما يقتضي التوقف فيه ، كما توقف النبي (في قول ذي اليمين) حتى توبع عليه " (1) .

وقال ابن حجر في حديث الاستئذان : "و ادعى بعضهم أنه يستفاد منه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد ، وليس كذلك؛ لأن في بعض طرقة أن عمر قال: إني أحببت أن أنتهت .. وقد قبل عمر خبر الضحاك بن سفيان وحده في الدية" (2) .

قال أبو زهو: " ولم يزل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة ، فمن بعدهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد... ، وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال ، فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد ، من ريبة في الصحة أو تهمة للراوي ، أو وجود معارض راجح أو نحو ذلك " (3) .

يتضح مما تقدم قبول الصحابة لخبر الواحد ، وذلك لقرب عهدهم بصاحب الرسالة ، صلى الله عليه وسلم ، بل في كثير من الأحيان يكون السماع منه مباشرة ، أما بعد ذلك فقد كثر الاختلاف وصار بعض العلماء يفرقون بين الأحكام ، فاتفقوا على قبول خبر الواحد في الأحكام الفقهية لكون هذه الأحكام تبنى على الظن ، واختلفوا في الأحكام العقديّة ، إلا إذا كان الخبر محتقاً بالقرائن أو ما يعضدها من ظواهر القرآن، أو الشهرة ، فيكون كالأدلة اليقينية (4) ؛ ولكن هناك من ينكر السنة ككل وليس فقط خبر الآحاد ، باعتباره يفيد الظن ، لذلك قسم العلماء منكري السنة إلى طائفتين :

1 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . زين الدين أبي الفرج الشهير بابن رجب . دار ابن الجوزي الطبعة الثانية . كتاب الصلاة . باب إذا صلى خمسا . 474/6 .

2 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني . تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الخطيب . دار الفكر باب . الطبعة الأولى 2015 م باب الخروج في التجارة . 298 /4 .

3 . الحديث والمحدثون ص 25 ، 26 .

4 . مكانة السنة في الإسلام . ص 18 .

طائفة ردوا السنة جملة سواء كانت متواترة أم أحادية ، زعما منهم أنه لا حاجة إليها وفي القرآن ما يغني عنها وطائفة ردوا أخبار الأحاد فقط لقولهم أن الراوي ليس معصوما من الكذب وأنه يجوز عليه الخطأ والنسيان كذلك (1) .

1 . الرد على من ينكر السنة جملة .

يرى محمد أبو زهو إن المنكرين للسنة محجوجون بكثير من الآيات ، من مثل قوله تعالى: { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } (2) ، ويقول : " ولو كان القرآن في غنى عن السنة لما كان لمثل هذه الآية معنى " (3) .

وجاء في الصحيح أن : " عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود قَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْوَأَشِمَاتِ ، وَالْمُوتَشِمَاتِ وَالْمُنْتَمِصَاتِ ، وَالْمُنْقَلَبَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ ، فَقَالَ وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَقَالَتْ لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ ، قَالَ: لَنْ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ ، أَمَا قَرَأْتَ { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا } " (4) .

وروي أنه : " كان طاووس يصلي ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : اتركهما ، فقال : إنما نهى عنهما أن تتخذ سلماً أن يوصل ذلك إلى غروب الشمس ، قال ابن عباس : " فإن النبي قد نهى عن صلاة بعد العصر ، وما ندري أتعذب عليه أم تؤجر (5) ؛ لأن الله يقول : { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ } " (6) .

وهذا الكلام يبين أن الصحابة يحتجون بالسنة ، ويربطون أحكامها بكتاب الله ، لعلمهم أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر .

1 . الحديث والمحدثون ص 21 .

2 . النحل الآية 44 .

3 . الحديث والمحدثون ص 21 .

4 . أخرجه البخاري في صحيحه كتاب سورة الحشر . باب وما آتاكم الرسول فخذوه . - 201/3 ، ح رقم 4886 .

5 . فتح الباري شرح صحيح البخاري ابن رجب . كتاب الصلاة . باب من أدرك ركعة . - 282/3 .

6 . سورة الأحزاب الآية 36 .

وهذه المزاعم التي جاؤوا بها هي نتاج أفهامهم؛ لبعض آيات القرآن ، كقول الله تبارك وتعالى: { مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ } (1) .

- وما فهموه من قوله تعالى : { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ } (2) .

- وما نسبوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : (ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا وكيف أخالف كتاب الله وبه هداني الله) (3) .

أ . يقول أبو زهو ردا على هذه الشبهة بقوله : " المراد بقوله تعالى { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ } إن القرآن بيان لأمر الدين بطريق النص أو بالإحالة على السنة وإلا لناقض ، قوله تعالى (4) : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } (5) .

قال محمد الاعظمي " استدل بهذه الآية عدد من أولئك المنكرين ، قديما وحديثا حجية السنة الزاعمين أن القرآن في غنى عنها ؛ لأن فيه تبيان كل شيء " (6) .

ب . وأما قوله { مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ } ، فالمراد اللوح المحفوظ ، لا القرآن بدليل السياق قال تعالى: { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ } (7) .

قال أبو زهو: أي مكتوب أرزاقها وآجالها وأعمالها، وعلى تقدير أن المراد بالكتاب هنا القرآن فتأويله : ما فرطنا فيه من شيء من أمور الدين ، فهو دال عليها ؛ إما بطريق النص أو الإحالة على السنة (8) .

1 - الأنعام الآية 38 .

2 - النحل الآية 89 .

3 - الإبانة الكبرى لابن بطة . ابن بطة العكبري . باب لعل أحدكم متكئ على أريكته . 109 / 1 ، وينظر رسالة في بيان ما لم يثبت حديث من الأبواب . للإمام أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي رحمه الله . تحقيق وتعليق: أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري . 1 / 43 . وينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة . محمد ناصر الدين الألباني . دار المعارف الرياض . الطبعة الأولى 1992م . 13 / 658 .

4 - الحديث والمحدثون ص 22 .

5 - النحل الآية 44

6 - دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه . ص 31 .

7 - الأنعام الآية 38

8 - الحديث والمحدثون 22 ، وهذا التفسير لابن كثير انظر الجزء 4 ص 306

وقال ابن بطة في معنى هذه الآية: " أم عساک تزعم أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - خان دينه وكنتم ما أمر بتبليغه" (1) .

3 - وأما الحديث الذي نسبوه للنبي فقد نقل محمد أبو زهو كلام ابن عبد البر الذي نصه: " أمر الله عز وجل بطاعته وإتباعه أمرا مطلقا مجملا؛ لم يقيد بشيء ، ولم يقل ما وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ ، قال عبد الرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث ، يعني ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا ، وكيف أخالف كتاب الله ، وبه هداني الله) ، وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم ، عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم فقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك ، قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله عز وجل وجدناه مخالفا لكتاب الله ؛ لأن لم نجد في كتاب الله ألا نقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التآسي به والأمر بطاعته ، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال " (2) .

قال الشوكاني : " وأما ما يروى من طريق ثوبان في الأمر بعرض الأحاديث على القرآن فقال يحيى بن معين: إنه موضوع ، وضعته الزنادقة ، وقال الشافعي: ما رواه أحد عن من يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير" (3) ، أي في هذا الحديث ، وعن مكحول ، قال : " القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن " (4) .

وهناك شبه أخرى لم يتعرض لها أبو زهو ، كقولهم في قوله تعالى: { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } (5) ، قالوا: إن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة ولو كانت دليلا وحجة لتكفل بحفظها

1 - الإبانة الكبرى - الجزء 5 ص 47 ، انظر دفاعا عن السنة ص 17 .

2 - جامع بيان العلم وفضله . وعلق على هذا الحديث قائلاً "ولا يخلو إسناد إليهم من كذاب أو متهم" ص 1191 .

3 - إرشاد الفحول . ص 54 .

4 - جامع بيان العلم وفضل 1193 .

5 - الحجر الآية 9 .

وأمر نبيه بكتابتها ؛ ولعمل الصحابة والتابعون من بعد على جمعها وتدوينها؛ ولوصلت إلينا مقطوعاً بصحتها ، فإنّ ظني الثبوت لا يصح الاحتجاج به (1) .

يقول سيد الغوري رداً على مثل هذا القول : أما قولهم أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة ، فمن المعلوم أن السنة وحي وهي بيان للقرآن والله يقول : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ } ، فالوحي محفوظ كله ، قرآن كان أم سنة ؛ وأما بخصوص الكتابة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت نهيها عنها ثبت أمره بها (2) .

ومن الشبه ما جاء عن المدعويين بالقرآنيين ، قولهم: أن السنة ظنية ونحن أمرنا بإتباع اليقين ومجانبة إتباع الظن ، وبما أنها ظنية فلا يمكن الاعتماد عليها (3) .

يقول محمد الاعظمي رداً على هذه الشبهة: " مما لا ريب فيه إن القرآن الكريم قطعي الثبوت ولكنه ليس قطعي الدلالة في كل المواضع ، فمن يرجح أحد معانيه لا يستطيع أن يقطع بأن هذه الدلالة قطعية وما سواها باطل ، بل هو يعتقد بظنية دلالاته ، فرجع الأمر إلى إتباع ظني الدلالة (4) .

2. الرد على من ينكر الاحتجاج بسنة الآحاد.

قسم المحدثون الحديث إلى متواتر وآحاد ، وعرفوا **الحديث المتواتر** بأنه: هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة ، بأن يكونوا جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم ، من أول الإسناد إلى آخره (5) .

وعرفه محمد أبو زهو بأنه : " هو ما نقله جمع يحصل العلم بصدقهم ضرورة ، بأن يكونوا عدداً كثيراً لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، من أوله إلى آخره " (6) .

1 - انظر مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف ص 45 .

2 - ينظر في هذا المعنى . منكرو السنة واتجاهاتهم وشبهاتهم وجهود العلماء في مقاومتهم . سيد الغوري وآخران الجامعة الإسلامية ماليزيا - ص 12 .

3 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه . ص 34.

4 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه . ص 34.

5 - كتابة السنة النبوية في عهد النبي والصحابة وأثرها في حفظ السنة - عمر هاشم - مجمع الملك . فهد للطباعة . 31/1 .

6 . الحديث والمحدثون ص 24 .

كما عرفوا الآحاد بقولهم : وأما خبر الآحاد ، فهو ما قصر عن صفة التواتر ، ولم يقع به العلم وإن روته الجماعة" (1) .

وعرف أبو زهو خبر الآحاد: بأنه ما لم يوجد فيه شروط المتواتر ، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر (2) .

ومؤدى التعريفين أن خبر الآحاد لا ينحصر في الخبر الذي ينقله الواحد ، كما قد تفيد عبارة "خبر الواحد" ، بل يشمل الذي ينقله اثنان أو أكثر ما لم ينته إلى حد التواتر .

قال الزركشي: " وليس المراد ما يرويه الواحد فقط ، وإن كان موضوع خبر الواحد في اللغة يقتضي وحدة المخبر الذي ينافيه التثنية والجمع؛ لكن وقع الاصطلاح به على كل ما لا يفيد القطع وإن كان المخبر به جمعاً، إذا نقصوا عن حد التواتر" (3) .

هل خبر الواحد الثقة حجة يجب العمل به ؟

يقول محمد أبو زهو : " الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول ، أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل به (4) . ويقول: ابن حزم بعد أن بين قبول الناس لخبر الآحاد " فصح بهذا إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم (5) .

ولكن هذا القدر المتفق عليه بين العلماء في قبول خبر الواحد لا يعني اتفاقهم على أن أخبار الآحاد ، كلها على درجة واحدة من القبول .

فهناك من يرى أنه يفيد الظن ، ولا يفيد العلم كأبي زهو (6) ، وهناك من يقول بإفادته للعلم والحق أن هذه المسألة مختلف فيها بين العلماء ، يقول الخطيب البغدادي : " وأما خبر الآحاد فهو ما قصر عن صفة التواتر ، ولم يقع به العلم وإن روته الجماعة " (7) .

1 . الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي ص 31 .

2 . الحديث والمحدثون ص 24 .

3 . البحر المحيط في أصول الفقه . بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي تحقيق محمد محمد تامر- دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 2000م . 313/3 .

4 . الحديث والمحدثون ص 25 .

5 . الإحكام في أصول الأحكام - أبو محمد علي بن علي بن أحمد بن حزم - دار الأفاق الجديدة . الطبعة الثانية 1983م . 114/1 .

6 . الحديث والمحدثون ص 25 .

7 . الكفاية في علم الرواية . ص 31 .

ويقول أحمد شاكِر: " والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ، هو ما ذهب إليه ابن حزم ، ومن قال بقوله ، من أن خبر الواحد العدل عن مثله ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يوجب العلم والعمل معا " (1) .

ولكن هل اختلافهم في أن خبر الواحد يفيد العلم أو الظن ، له أثره من حيث وجوب العمل به ؟ يقول ابن حزم " إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجري على ذلك كل فرقة في علمها ، كأهل السنة والخوارج والشيعنة والقدريّة ، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ ، فخالفوا الإجماع في ذلك " (2) .

وهذا ما حرره محمد أبو زهو ، في أن القدريّة والرافضة وبعض أهل الظاهر يرون عدم وجوب العمل بخبر الواحد ، وكذلك المعتزلة فإنهم لا يعملون إلا بمن رواه اثنان عن اثنين (3) . وهذا الكلام على خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون ، والأئمة من سلف الأمة ، الذين يأخذون بخبر الواحد دون النظر إلى قائله ، سواء كان واحدا أم تعدد ما لم يبلغ التواتر .

قال ابن القيم : " قد تفرد الزهري بنحو ستين سنة ، لم يوردها غيره ، وعملت بها الأمة ، ولم يردوها بتفردّه " (4) .

وقال محمد أبو زهو : " ولم يزل الخلفاء الراشدون ، وسائر الصحابة ، فمن بعدهم من السلف والخلف ، على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة ، وعلى قضائهم به ، ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا ، ونقضهم به ما حكموا على خلافه ، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة ممن هو عنده واحتجاجهم به على من خالفهم ، وانقياد المخالف لذلك ، وهذا كله معروف لا شك فيه ، والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد ، وقد جاء الشرع بوجوب العمل به ، فوجب المصير إليه " (5) .

غير أن محمداً أباً زهو ، ينقض قوله هذا ، ولا يرى حجية خبر الواحد في كل المسائل الشرعية حيث جاء في موضع آخر قوله : " علمت مما تقدم أن ما لم يتواتر من الأحاديث (وهو خبر الواحد

1 . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - الحافظ ابن كثير . شرح أحمد شاكِر . تعليق ناصر الدين الألباني .

تحقيق علي الأثري . الطبعة الأولى 1996م 12/1 .

2 . الإحكام في أصول الأحكام ابن حزم . 114/1 .

3 . الحديث والمحدثون ص 25 .

4 . إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان . أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية . الناشر مصطفى

الجلي . سنة النشر 2016م . 287/14 .

5 . الحديث والمحدثون ص 26 .

في اصطلاح المحدثين)، يحتج به في العقائد التي لا يتوقف عليها أصل الإيمان، وذلك بناء على أن مثل هذه العقائد يكتفى فيها بالظن القوي " (1) .

فأبو زهو فرّق هنا ، العقائد إلى نوعين؛ نوع يشترط فيه النص المتواترة لقبوله؛ ونوع يكتفى فيه بخبر الواحد الظني القوي ، وهذا التفريق مخالف لمنهج السلف ، الذي يرى ثبوت العقائد بخبر الواحد الصحيح ، وبغض النظر عن كونه يفيد الظن أو العلم ، فهم متفقون على حجّيته ككل وذلك في العقائد والأحكام دون تفريق ، والغريب أنه يراه حجة خصوصاً؛ إذا أحتف بالقرائن ، بل يرى من ينكره أنه ضال مضل مبتدع فاسق (2) ، وفي نفس الوقت ينكر عليه إثبات بعض العقائد مع صحته ، ما لم يحتف بالقرائن ، وحقاً أن القرائن تزيد في قوته؛ ولكن مع ذلك يبقى الحديث خبر آحاد .

يقول محمد جميل : "وأياً ما كان ، فإن جماهير العلماء ، عدّوا قول من يفرق بين العقائد والأحكام في إثباتها بخبر الواحد قولاً مبتدعاً ، لم يكن معروفاً عند السلف الماضين؛ وإنما تسرب إلى المتأخرين من الفقهاء والأصوليين ، وبعض المشتغلين بالحديث ، ويبدو أن السلف مجمعون إجماعاً سكوتياً على قبول خبر الواحد في العقائد ، كقبوله في مجال الأحكام ، وقد صرّح ابن القيم وغيره ، بأن الإجماع على قبول أخبار الآحاد في إثبات صفات الرب سبحانه بها إجماع معلوم متيقن " لا يشك فيه من له أقل خبرة بالمنقول؛ "ولم يخرق هذا الإجماع إلا بعض متأخري المتكلمين " (3) .

وبهذا يتبين أن محمداً أباً زهو سلك مسلكاً آخر ، فهو يقول بالعمل بخبر الواحد في العقائد والأحكام؛ ولكن يراه قاصراً عن بعض المسائل الاعتقادية الكبرى ، كالإيمان بوجود الله ووحدانيته والتي هي في الأصل ثابتة بالأدلة القطعية على قوله ، ومن ثم فإنه مخالف لمنهج السلف في هذا الجانب وإن كان قصده زيادة في التثبت ، كما تبين من ذكره لكتاب التوحيد للبخاري ، وأنه أثبت فيه المسائل الاعتقادية بخبر الواحد مع عضدها بأي القرآن إشارة لخروجها عن خبر الواحد ، فتراه يفرّق بين خبر الواحد الصحيح المحتف بالقرائن القوية ، ككثرة الطرق ، أو ما يُعضد من القرآن أو إجماع العلماء ويجعله بمنزلة الأدلة اليقينية ، التي يمكن الاحتجاج بها في أصول العقائد (4) .

1 . الحديث والمحدثون ص 216.

2 . المرجع السابق ص 213.

3 . حجّية خبر الآحاد في العقائد والأحكام . ص 45.

4 . الحديث والمحدثون ص 213، 214.

عذر الأئمة في ترك العمل ببعض الأحاديث .

إن العمل بالسنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر معلوم من الدين بالضرورة ، ولا يتصور أن عالماً يترك العمل بالحديث لأي أمر كان ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به" (1) ، وعن عمر قال: " إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي ، فضلوا وأضلوا" (2) .
وليس لأحد أن يعارض حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بقول أحد من الناس كما جاء : " عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال لرجل سأله عن مسألة ، فأجابه فيها بحديث ، فقال له قال: أبو بكر وعمر ، فقال بن عباس ، يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول قال رسول الله وتقولون قال أبو بكر وعمر" (3) .

لذلك نجد أحرص الناس على السنة العلماء؛ وإنما كان تركهم العمل ببعض الأحاديث لأسباب معتبرة ، لا اتباعاً لهواً أو رغبة عن الحديث ، ولا يتصور منهم غير ذلك .
يقول محمد أبو زهو : " وإنما كانوا يفعلون ذلك؛ لأن الحديث لم يبلغهم ، أو بلغهم ولم يصح لديهم ، أو صح ؛ ولكن عارضه ما هو أقوى منه من أدلة الشريعة أو رأوه منسوخاً ، إلى غير ذلك من الاعتبارات الشرعية " (4) .

وقال ابن تيمية ، في كلامه عن مخالفة العلماء لبعض النصوص: " وجميع الأعدار ثلاثة أصناف أحدها : عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ، والثاني : عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول ، والثالث : اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ " (5) .
ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

1 . إذا الحديث الذي لا يبلغ الإمام يتعذر عليه العمل به؛ لعدم العلم به ولا يلام على ذلك ، فلم تكن

-
- 1 . شرح السنة - الحسين بن مسعود البغوي : المكتب الإسلامي - دمشق . بيروت . 1983م الطبعة : الثانية تحقيق : شعيب الأرنؤوط 213/1 . وشرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية . تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري . المعروف بابن دقيق العيد . الطبعة السادسة 2003 م ، قال النووي حديث حسن صحيح . 296 / 1 .
 - 2 . أخرجه الدارقطني . كتاب النوادر 105/10 ح رقم 4325 ، وذكره ابن حجر في الفتح . باب ما ينكر من ذم الرأي . 289/13 .
 - 3 . كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية . تحقيق . عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي 250/20 .
 - 4 . الحديث والمحدثون ص 112 .
 - 5 . رفع الملام عن الأئمة الأعلام - 10 / 1 .

العلوم متيسرة كما هو الحال اليوم ، وهذا الأمر هو الغالب في عدم عملهم بالأحاديث ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما جاء عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: (جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها ، فقال : **ما لك في كتاب الله من شيء** ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعطاهما السدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذ لها أبو بكر السدس) (1) .

قال ابن القيم : " وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى ، واستشهد بالأنصار ، وعمر أعلم ممن حدثه بهذه السنة ؛ ولم يكن عمر أيضاً يعلم أن المرأة ترث من دية زوجها ، بل يرى أن الدية للعاقلة ، حتى كتب إليه الضحاك " (2) .

2 . أن يكون للحديث طريقان ولا يبلغ الإمام إلا الطريق غير الصحيح ، فلا يعمل به ، أو طريق واحد؛ ولكن يختلف فيه الأئمة ، فيراه بعضهم صحيحاً سنداً وممتناً ، ويراه بعضهم على غير ذلك فلا يعمل به عند هؤلاء (3) .

3 . أو أن يكون الحديث قد بلغه؛ ولكن نسيه ، فيحكم بخلافه ومن ذلك ما جاء عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرْزٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَكَانِ الشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ فَقَالَ عُمَرُ أَمَا أَنَا فَلَمْ أَكُنْ أَصَلَّى حَتَّى أَجِدَ الْمَاءَ قَالَ فَقَالَ عَمَّارٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمَا تَذَكُرُ إِذْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي **الإبلِ** فَأَصَابَتْنَا جَنَابَةٌ فَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ ، فَأَتَيْتُنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: (**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا ، وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَحَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى نِصْفِ الذَّرَاعِ ، قَالَ: عُمَرُ يَا عَمَّارُ اتَّقِ اللَّهَ، فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ شِئْتَ وَاللَّهِ لَمْ أَذْكَرُهُ أَبَدًا**)

1 . شرح السنة . 345/8 استشهد أبو زهو بهذه الواقعة ولم يشر للمصدر الذي نقل منه ، ينظر الحديث والمحدثون ص 28 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 88 .

2 . رفع الملام عن الأئمة الأعلام . أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية . طبع ونشر : الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد . المكتبة العصرية، بيروت، لبنان . طبع الرياض 1983 م . 12 / 1 استشهد أبو زهو بهذه الواقعة ولم يشر للمصدر الذي نقل منه أيضا. ينظر الحديث والمحدثون ص 28 ، ومكانة السنة في الإسلام 88.

3 . الحديث والمحدثون ص 30 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 89.

فَقَالَ عُمَرُ كَلَّا وَاللَّهِ لَنُؤَلِّيَنَّكَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَلَّيْتَ (1) .

4 . أن يبلغه الحديث ولكن يعتقد أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة ، مثل معارضة العام بالخاص ، والمطلق بالمقيد ، أو الحقيقة بما يدل على المجاز ، أو اعتقاد ما يدل على ضعفه أو تأويله ، إلى غير ذلك من المعارضات (2) .

5 . أن يبلغه الحديث ؛ ولكن يرى أنه منسوخ كحديث ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**) (3) ، فهذا الحديث منسوخ ، قَالَ أَبُو عِيسَى: " هَكَذَا كَانَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ... فَمَالَ إِلَى الرُّخْصَةِ وَلَمْ يَرِ بِالْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ بَأْسًا ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْتَجَمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ " (4) .

قال ابن تيمية : " وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ حُجَّةٌ فِي تَرْكِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ لَمْ نَطَّلِعْ نَحْنُ عَلَيْهَا ؛ فَإِنَّ مَدَارِكَ الْعِلْمِ وَاسِعَةٌ ، وَلَمْ نَطَّلِعْ نَحْنُ عَلَى جَمِيعِ مَا فِي بَوَاطِنِ الْعُلَمَاءِ (5) .
والذي نصل إليه أن العلماء لا يتركون العمل بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا لعذر شرعي كما تبين ، ولا تكون مخالفتهم للأحاديث إتباعاً للهوى أو الرأي ، فهم مجتمعون على وجوب إتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء به ، وهذا ما نهجه أبو زهو والعلماء من قبله .

1 . أخرجه مسلم كتاب الحيض . باب التيمم . 18/3 ، ح رقم 845 ، وأبو داود في سننه كتاب الطهارة . باب التيمم 447 / 1 ح رقم 322 ، والسنن الكبرى . أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي . تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وآخر . دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1991 م . باب نوع آخر من التيمم . 20/2 ح رقم 319 ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل . 247/30 ح رقم 18315 ، وأبو زهو لم يخرج هذا الحديث ، ينظر الحديث والمحدثون ص 30 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 90 .

2 . رفع الملام عن الأئمة الأعلام 1 / 30 ، 31 ، والحديث والمحدثون ص 31 .

3 . أخرجه أبو داود . كتاب الصوم . باب في الصائم يحتجم . 7 / 171 ح رقم 2369 ، وأحمد 14 / 373 ح رقم 8768 ، وذكره البخاري مرفوعاً . باب الحجامة . 7 / 244 ح رقم 1937 ، والترمذي . محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ، الترمذي . موقع وزارة الأوقاف المصرية باب كراهة الحجامة للصائم . 3 / 315 ح رقم 779 ، وأبو زهو لم يخرج هذا الحديث . انظر الحديث والمحدثون ص 31 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 90 .

4 . ينظر سنن الترمذي . 3 / 315 ح رقم 779 . نقل أبو زهو كلام الشافعي رحمه الله ؛ ولم يبين لنا المصدر الرئيسي وهو سنن الترمذي ؛ وإنما أشار بمراجعة رفع الملام عن الأئمة الأعلام . ينظر الحديث والمحدثون ص 31 .

5 . رفع الملام عن الأئمة الأعلام 1 / 35 ، نقل أبو زهو هذا النص وغيره نصوص كثيرة في هذا الموضوع ؛ ولم يبينها أو يجعلها بين قوسين ، واكتفى بالإشارة إلى مراجعة المصدر المذكور . انظر الحديث والمحدثون ص 31 .

3 . كتابة الحديث .

انتشرت الكتابة في العصر النبوي ، وصار هناك كاتبون للقرآن يكتبون كل آية في الموضع الذي يحدده الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أن هناك كتّاب ؛ لكثير من المعاملات ، وكتّاب للرسائل⁽¹⁾

وقبل أن ينتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، كان القرآن كله مكتوب في الرقاع والأضلاع والحجارة⁽²⁾ .

قال محمد أبو زهو : " هذا وقد كتب القرآن كله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، على الرقاع والأضلاع والحجارة ... فكانت الآية تنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فيأمر كتاب الوحي بكتابتها في موضع كذا من صورة كذا " ⁽³⁾ .

وبعد ثبوت ذلك كله فليس من السهل أن نسلم أن قلة التدوين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يرجع إلى عدم معرفة الكتابة أو قلة وسائلها⁽⁴⁾ .

لكن السنة لم تحض بهذا الاهتمام الذي حضي به القرآن ، وإن المتتبع لموضوع كتابة السنن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، يتبين له من الوهلة الأولى تعارض الأحاديث في هذا الأمر المهم ، فبعض الأحاديث دلت على النهي ، وأخرى دلت على إباحة الكتابة ، وفي الوقت نفسه وجد ما يؤيد النهي ، كما وجدت كتابات لبعض السنن لا يمكن نكرانها؛ لذلك نعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل .

أ . الأحاديث التي نهت عن الكتابة .

1 . إن أصح ما روي في النهي عن كتابة الحديث ، هو ما جاء عن أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لَا تَكْتُبُوا عَنِّي ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ) ⁽⁵⁾ .

1 . السنة قبل التدوين ص 398 .

2 . الحديث والمحدثون ص 122 .

3 . المرجع السابق . ص 122 .

4 . ينظر السنة قبل التدوين ص 303 .

5 . أخرجه مسلم . كتاب العلم . باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم . 19 / 104 ح رقم 7702 .

2 . وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري قال : "استأذنا النبي ، صلى الله عليه ، في الكتاب فأبى أن يأذن لنا" (1)

3 . وروى أيضاً عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة قال : " خرج علينا رسول الله ، صلى الله عليه ، ونحن نكتب الأحاديث ، فقال : (ما هذا الذي تكتبون ؟ ، قلنا : أحاديث سمعناها منك . قال : أكتابا غير كتاب الله تريدون ؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله) (2) .

هذه أحاديث المنع التي جاء بها العلماء ، فالأول أخرجه مسلم في صحيحه ، ومع ذلك أعله البخاري وغيره ، وقالوا : الصواب وقفه على أبي سعيد (3) ؛ أما الثاني والثالث فأخرجهما الخطيب البغدادي ، وهما حديثان ضعيفان ضعفهما الذهبي بسبب روايتهما عبد الرحمن بن زيد ، حيث قال : الذهبي : " قال أبو يعلى الموصلي : سمعت يحيى بن معين يقول : بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء وروى عثمان الدارمي ، عن يحيى : ضعيف ، وقال البخاري : عبد الرحمن ضعفه علي جدا ، وقال النسائي : ضعيف " (4) ، كما أن الشافعي تكلم فيه ، وزاد الذهبي بعد أن ذكر الحديث الثاني قال : هذا حديث منكر (5) .

وسألتم صحة حديث أبي سعيد الخدري ؛ لأنه ثبت عند مسلم ، وأقول أن المنع وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حقيقة ، وهذا ما قرره الكثيرون ممن درسوا هذا الموضوع (6) . يقول أبو زهو : " فتراه قد منعهم من كتابة الحديث ، ووكّله إلى حفظهم ، وأجاز لهم روايته ونقله عنه ، مع تحذيره لهم من الكذب عليه ، وقد كان الصحابة كما تقدم لك على جانب عظيم في الحفظ

1 . تقييد العلم ص 13 .

2 . المرجع السابق ص 17 .

3 . فتح الباري . باب كتابة العلم 1 / 204 .

4 . ميزان الاعتدال في نقد الرجال . شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي . دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الأولى 1963م . 2 / 565 .

5 . المرجع السابق . 2 / 265 .

6 . ينظر الحديث والمحدثون ص 123 ، والسنة قبل التدوين ص 306 ، ودفاعا عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 20 .

فلم يكن هناك خوف على السنن من الضياع...، أضيف إلى هذا ، أن الكتابة لم تكن منتشرة فيهم ولم يكونوا أتقنوها حتى تحل محل الحفظ " (1) .

إي أن سبب المنع ، هو عدم انتشار الكتابة فيهم ، مع قدرتهم على الحفظ ورغبة في المحافظة على تلك الملكة ، وهذا الكلام وإن كان السائد في هذا الموضوع إلا أنه ينبغي مناقشته .

يقول محمد الاعظمي : " إن معرفة الكتابة في عصر الصحابة وكبار التابعين؛ لم تكن نادرة إلى الحد الذي يصوره كثير من الكتاب ، وإن أنكرنا معرفتهم بالكتابة ، فكيف نحكم بكتابة القرآن نفسه؟ أما كان الصحابة يكتبون القرآن أول بأول ! ، ثم ما معنى ولا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ؟ إذا كان الناس لا يقدرّون على الكتابة فلا داعي للمنع البتة " (2) .

ولا ننسى ما كان للرسول صلى الله عليه وسلم من كتّاب للوحي ، وكتّاب للصدقة ، وكتّاب للمعاملات ، وكتّاب للرسائل يكتبون باللغات المختلفة، كما بينا سابقاً ، إذا فالنهي ليس من نقص الكتاب كما يتصور .

أما فيما يتعلق بملكة الحفظ والذاكرة ، وأنه لا خوف من ضياع السنن إذا لم تكتب ، فإن هذه العلة أيضاً غير كافية ، إذ مع ذاكرتهم كانوا يكتبون الأشعار وما شاكل ذلك (3) .

ب . الأحاديث التي أجازت الكتابة .

1 . ما صح عن الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ قَالَ لَا ، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ ، قَالَ قُلْتُ فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ الْعَقْلُ وَفِكَالُ الْأَسِيرِ ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ " (4) .

2 . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَحَطَبَ فَقَالَ: (إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ أَوْ الْفِيلَ شَكَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْمُؤْمِنِينَ ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ ، لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ ، فَمَنْ قَتَلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ) ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ اكْتُبْ لِي يَا

1. الحديث والمحدثون ص 123.

2. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص 73.

3. المرجع نفسه ص 74.

4. أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب كتابة العلم / 1 / 32 ح رقم 111.

رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَالَ : (اَكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ) (1) .

3 . وعن وَهْبِ بْنِ مُنْبِيهِ عَنْ أَخِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : (مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا يَكْتُبُ) (2) .

4 . وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَجَعَهُ قَالَ : (انْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوْا بَعْدَهُ) ، قَالَ عُمَرُ بْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، غَلَبَهُ الْوَجَعُ وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّعْطُ ، قَالَ : (فُومُوا عَنِّي ، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ) (3) .

5 . عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ ، فَتَهْتَنِي فُرَيْشٌ وَقَالُوا أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِشَرِّ يَتَكَلَّمُ فِي الْعَضْبِ وَالرِّضَا ، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَوْمَأَ بِأَصْبُعِهِ إِلَيَّ فِيهِ فَقَالَ (اَكْتُبْ فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ) (4) .

6 . وَرَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَتَبَ إِلَيَّ أَهْلَ الْيَمَنِ بِكِتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالذِّيَّاتُ " (5) .

7 . وَعَنْ مَجَاهِدٍ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ حَكِيمٍ قَالَا : سَمِعْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : " مَا كَانَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ بِيَدِهِ وَيَعِي بِقَلْبِهِ ، وَكُنْتُ أَعِي وَلَا أَكْتُبُ ، اسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكِتَابِ عَنْهُ فَأَذِنَ لَهُ " (6) .

كما كتب الصحابة بعض السنن ، كَالصَّحِيفَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي كَانَ يَسْمِيهَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو

1. أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب كتابة العلم / 1 / 34 ح رقم 112 .

2. أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب كتابة العلم / 1 / 34 ح رقم 113 .

3. أخرجه البخاري . كتاب العلم في صحيحه . باب كتابة العلم / 1 / 34 ح رقم 114 .

4. أخرجه أبو داود . كتاب العلم . باب في كتابة العلم / 11 / 41 ح رقم 3648 ، والحاكم في مستدرکه 187/1 ح رقم 359 وقال الذهبي : رواة هذا الحديث قد احتج بهم عن آخرهم غير الوليد هذا و أظنه الوليد بن أبي الوليد الشامي فإنه الوليد بن عبد الله و قد علمت على أبيه الكتابة فإن كان كذلك فقد احتج مسلم به .

5. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي . أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند . الطبعة الأولى . 1344 هـ / 4 / 89 ح رقم 7507 ، وهو مَوْصُولُ الْإِسْنَادِ حَسَنًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

6. ينظر ، فتح الباري . كتاب العلم . باب كتابة العلم . / 1 / 207 .

الصَّحِيفَةُ الصَّادِقَةُ ويقول سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه أحد (1) .
 وصحيفة علي بن أبي طالب التي فيها العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر ، وصحيفة عمرو بن حكيم لأهل اليمن، وفيها الفرائض والسنن والجزية والديات (2) ، **وصحيفة همام** بن منبه التي جاءت في مسند الإمام أحمد كاملة من رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وروى بعضها البخاري ومسلم ، وتبلغ نحواً من مائة وثمانية وثلاثين حديثاً (3) .
 وإلى جانب ذلك كُتِبَ عليه وسلم إلى أمرائه وعماله فيما يتعلق بتدبير شؤون الأقاليم الإسلامية وأحوالها، وفي بيان أحكام الدين، وكتبه صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والعظماء وعقوده ومعاهداته ، التي أبرمها مع الكفار، كصلح الحديبية، وصلح تبوك، وصحيفة المعاهدة التي أبرمت في دستور التعايش بين المسلمين في المدينة وبين من جاؤهم من اليهود وغيرهم (4) .
 يقول نور الدين عتر : " وقد تناولت الكتابة في عهده صلى الله عليه وسلم قسماً كبيراً من الحديث يبلغ في مجموعه ما يضاهي مصنفاً كبيراً من المصنفات الحديثية" (5) .
 وهذا الطرح يخالف ما كنا بصدده من أن الكتابة منهي عنها ، وأن السنة كانت رهينة الصدور فلا تحتاج للتوثيق ، بل هي ليست من الدين العام حتى تدون ، وسنعالج ذلك في النقاط الآتية.
 1. القائلون بمنع الكتابة وأنها ليست ديناً عاماً .

رغم إباحة هذه الأحاديث الصحيحة لكتابة السنة ، فهناك من يرى أنها لا تفيد إباحة الكتابة بصورة عامة فهي خاصة بما كتب، وهذا ناتج عن اعتقادهم أن السنة العملية فقط تعد ديناً عاماً كالقرآن .
 يقول محمد رشيد رضا : " أن ما أمر بكتابه لأبي شاه وهو خطبته ثاني يوم فتح مكة ، يحتمل أن يكون خاصاً به " (6) .
 كما قال : أن حديث الإذن لعبد الله بن عمرو بالكتابة ، إنما كان يكتب ليحفظ ، وجعل من هذا

-
- 1 . ينظر تاريخ دمشق . أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر . دراسة وتحقيق علي شيري . دار الفكر للطباعة . الطبعة الأولى 1998م . باب عبد الله بن عمرو بن العاص 31 / 262 .
 - 2 . ينظر نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله عز وجل من التوحيد . أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني . مكتبة الرشد للنشر والتوزيع . تحقيق . رشيد بن حسن الألمعي . الطبعة الأولى 1998م 2 / 608 ، 614 .
 - 3 . شرح موقظة الذهبي في علم مصطلح الحديث . سليمان بن ناصر العلوان 2019م . 1 / 131 .
 - 4 . منهج النقد في علوم الحديث ص 45 ، 48 .
 - 5 . المرجع السابق ص 45 .
 - 6 . مجلة المنار . محمد رشيد رضا . ج 10 المجلد العاشر . مقال في تدوين الحديث . سنة 1907 م ص 767 .

الكلام جواباً لصحيفة علي وكتاب عمرو بن حزم في الصدقات والديات والفرائض والسنن أي أنها يحتمل أن تكون إذناً خاصاً أو الكتابة لغرض الحفظ⁽¹⁾ .

وهذا الكلام لا يستقيم أمام الأحاديث الصحيحة ، التي جاء فيها الإذن بكتابة الحديث؛ وإنما هو تأويل للألفاظ وصرفها عن معانيها الظاهرة دون مبرر واضح .

يقول محمد أبو زهو : " إنه لا خصوصية لأبي شاه عن غيره من سائر الصحابة رضي الله عنهم بل عن جميع المكلفين ، فإن قيل يحتمل أنه كان سيء الحفظ قلنا : ويحتمل أنه أراد أن يضم الكتابة إلى الحفظ ، والاحتمالات بابها واسع ، فالمصير إلى احتمال معين ، ودعوى أن ما عده باطل محض تحكم " (2) .

أما حديث أبي هريرة : (مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُوبُ وَلَا أَكْتُبُ) (3) ، فإن صاحب المنار سكت عنه ولم يذكره ، وهو يرجح بين روايات المنع والجواز (4) .

يقول أبو زهو : " ونحن نستدل بهذا الحديث - أي الذي سكت عنه - ، على أن كتابة الحديث جائزة بل مستحبة ، فإن ابن عمرو فعلها وأبو هريرة لم ينكر عليه ، بل جعل ذلك من محاسنه ، وإنه من أجل ذلك كان أكثر حديثاً منه " (5) .

وأما حديث علي في الصحيفة ، وكتاب الصدقات والديات والفرائض ، لعمر بن حزم ، فقد سلم صاحب المنار بصحتها ولكن ادعى أن موضوعهما خاص أيضاً (6) .

وهذا الكلام مردود بقول أبو زهو في حديث أبي شاه ، ثم إن كتاب الصدقات لا يتصور أن يكون كتاباً خاصاً ؛ لما فيه من أحكام عامة للمسلمين كافة .

يقول ابن القيم وهو في معرض كلامه عن هذا الكتاب : " وهو كتاب عظيم ، فيه أنواع كثيرة من الفقه ، في الزكاة ، والديات ، والأحكام ، ونكر الكبائر ، والطلاق ، والعنق ، وأحكام الصلاة في الثوب

1 . ينظر مجلة المنار ص 767 .

2 . الحديث والمحدثون ص 224 .

3 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب كتابة العلم . 1 / 205 ح رقم 113 .

4 . ينظر مجلة المنار . ص 765 .

5 . الحديث والمحدثون ص 224 .

6 . ينظر مجلة المنار . ص 765 .

الواحد، والاحتباء فيه، ومس المصحف، وغير ذلك، (قال الإمام أحمد: لا شك أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَهُ، واحتج الفقهاء كلهم بما فيه من مقادير الديات)" (1) .
وأما حديث أبي هريرة ، والذي أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بالكتابة ف قيل فيه أنه جاء بألفاظ مختلفة من طريقين ، الطريق الأول فيه مقال من المحدثين؛ لأن فيه عمرو بن شعيب، والثاني فيه عبد الله بن المؤمل ، قال: فيه أحمد ، أحاديثه مناكير، وقال: النسائي والدارقطني ضعيف(2).

وإن كان الطريق الثاني ضعفه الأئمة ولا خلاف في ضعفه ، فإن الطريق الأول بخلاف الثاني يحتج به .

يقول أبو زهو : أما الطريق الأول فالذي عليه المحققون والجماهير من المتقدمين والمتأخرين أنه يحتج به " (3) ، ودلل على ذلك بما جاء عن السيوطي قال : " **البُخَارِيُّ قَالَ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ** بن حنبل وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين ، وقال مرة: اجتمع عليّ، وبحيى بن مَعِين، وأحمد، وأبو حَيْثَمَةَ، وشيوخ من أهل العلم فتذكروا حديث عمرو بن شعيب، فثبثوه وذكروا أنه حجة ، وقال أحمد بن سعيد الدارمي: احتج أصحابنا بحديثه" (4) .

وآخر الأمر يقول محمد رشيد رضا: " ولو فرضنا أن بين أحاديث النهي عن الكتابة والإذن بها تعارضاً يصح أن يكون به أحدهما ناسخاً لآخر؛ لكان لنا أن نستدل على كون النهي هو المتأخر بأمرين ، أحدهما استدلال من روي عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة، ومنعها بالنهي عنها وذلك بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وثانيهما عدم تدوين الصحابة للحديث ونشره ، ولو دونوا ونشروا لتواتر ما دونوه " (5) .

وهذا القول لم يثبت ، فلم يستدل أحد من الصحابة بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكتابة

1 . زاد المعاد في هدي خير العباد . محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية . مكتبة

المنار الإسلامية الطبعة السابعة والعشرون 1994م / 1 / 118.

2 . ينظر مجلة المنار. ص 765، 766.

3 . الحديث والمحدثون ص 227 .

4 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / 2 / 142.

5 . مجلة المنار ص 767.

وأما عدم التدوين فقد رأينا ما كان من عمر وصحبه رضي الله عنهم ، وكيف أنه هم بالكتابة وأشاروا عليه بذلك ، ولو كان المنع ثابتاً عنده لما هم ولا استشار (1) .

وفي الواقع هذا الرأي هو وليد نظرتة للسنة النبوية ، لأنه في رأيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أن تكون أحاديثه ديناً عاماً للمسلمين كالقرآن (2) .
2 . القائلون بإباحة الكتابة .

أما من كانت نظرتهم للسنة النبوية على أنها المصدر الثاني للدين الإسلامي ، وأنه لا غنى عنها في فهم ما جاء به القرآن ، فهي الموضحة له ، والشارحة لأحكامه ، والمفصلة لمجمله والمبينة لمشكله ، فهؤلاء لهم نظرة مختلفة تماماً عما رأينا .

قال ابن حجر : " ويستفاد منه (أي حديث استئذان عبد الله بن عمر في الكتابة) ومن حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة الحديث عنه ، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن " رواه مسلم ، والجمع بينهما ، أن النهي خاص بوقت نزول القرآن ، خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك ، أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما، أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها، وقيل النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ ، والإذن لمن أمن منه ذلك ، ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد.. قاله البخاري وغيره " (3) .

وهذه الفروض التي جاء بها ابن حجر ، هي في الحقيقة مدار حديث العلماء في القديم والحديث لذا سنأتي بترجيحات بعض العلماء في هذه المسألة ، ونبين موقفهم من الكتابة .

قال الاعظمي : " فإننا نميل على أنه لم يكن هناك نهي عام عن كتابة الأحاديث النبوية ، بل كان هناك تنبيه على أن لا يكتب شيء مع القرآن من الكلمات التفسيرية أو نحو ذلك؛ لئلا يسبب الالتباس " (4) .

-
- 1 . الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة . عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني . طبع سنة 1378 هـ . ص 43 .
 - 2 . ينظر مجلة المنار ص 766 .
 - 3 . فتح الباري . كتاب العلم . باب كتابة العلم 1 / 204 .
 - 4 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص 79 .

وهذا ما أكده ابن الصلاح بقوله: "وَلَعَلَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَنَ فِي الْكِتَابَةِ عَنْهُ لِمَنْ حَشِيَ عَلَيْهِ النَّسِيَانَ وَنَهَى عَنِ الْكِتَابَةِ عَنْهُ مَنْ وَثِقَ بِحِفْظِهِ ، مَخَافَةَ الْإِتِّكَالِ عَلَى الْكِتَابِ ، أَوْ نَهَى عَنِ كِتَابَةِ ذَلِكَ حِينَ خَافَ عَلَيْهِمْ اخْتِلَاطَ ذَلِكَ بِصُحُفِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَأَدْرَنَ فِي كِتَابَتِهِ حِينَ أَمِنَ مِنْ ذَلِكَ **ثُمَّ إِنَّهُ زَالَ ذَلِكَ الْخَلْفَ،** وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر المتأخرة" (1) .

وقال ابن القيم: "قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، النهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخر فيكون ناسخاً لحديث النهي " (2) .

وقال ابن كثير: "وقد حكى إجماع العلماء في الأعصار المتأخرة على تسويغ كتابة الحديث وهذا أمر مستفيض، شائع ذائع، من غير تكبير" (3) .

وكذلك يرى السخاوي أن النهي عن الكتابة متقدم والإذن ناسخ له ، ويقول: "وبالجملة فالذي استقر الأمر عليه الإجماع على الاستحباب بل قال شيخنا إنه لا يبعد وجوبه " (4) .

وقال محمد الخطيب: "وأرى في حديث أبي شاه وحديث ابن عباس (انْتُنِي بِكِتَابٍ) ، إذناً عاماً وإباحةً مطلقةً للكتابة ، وعلى هذا لا تعارض بين جميع الروايات فقد سهل التوفيق بينها وتبين وجه الصواب ، وانتهى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإباحة الكتابة " (5) .

ويقول أبوشهبة: "ولعل مما يؤيد القول بالنسخ أن بعض أحاديث الإذن متأخرة التاريخ ، فأبو هريرة راوي حديث الكتابة أسلم عام سبع ، وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة عام الفتح " (6) .

وقال نور الدين عتر: "وعلى هذا فإنه لا بد من علة يدور عليها الإذن والمنع في آن واحد والعلة التي تصلح لذلك في اختيارنا ، هي خوف الانكباب على درس غير القرآن ، وترك القرآن اعتماداً على ذلك " (7) .

-
- 1 . معرفة أنواع علوم الحديث 1 / 183 .
 - 2 . تَهْدِيْبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَإِبْرَاهِيمَ مُشْكِلَاتِهِ . ابن قيم الجوزية مكتبة المعارف . 2007م . 2 / 219 .
 - 3 . اختصار علوم الحديث . أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي . باب كتابة الحديث وضبطه وتقييده الطبعة الأولى 2013م . 1 / 44 .
 - 4 . فتح المغيْب شرح ألفية الحديث . شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي . دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة الأولى ، 1403هـ . باب كتابة الحديث وضبطه 2 / 163 .
 - 5 . السنة قبل التدوين ص 309 .
 - 6 . دفاعاً عن السنة ورد شبهة المستشرقين ص 20 .
 - 7 . منهج النقد في علوم الحديث ص 43 .

وهذا ما قرره محمد أبو زهو في قوله: "إن الكتابة كانت منهيًا عنها في أول الأمر... ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلتحق بالرفيق الأعلى إلا وكتابة الحديث مأذون فيها" (1).
 وبغض النظر عن العلة التي كانت سبباً في النهي، فالعلماء متفقون على أن الإذن بالكتابة جاء بعد النهي ولم يخالف إلا قلائل من مثل محمد رضا، وأبي رية.
 يقول أبو رية: "وقد ذكروا أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم، عن كتابة حديثه، إنما كان لخوف اختلاط الحديث بالقرآن، وهو سبب لا يقتنع به عاقل عالم، ولا يقبله محقق دارس، اللهم إلا إذا جعلنا الأحاديث من جنس القرآن في البلاغة وأن أسلوبها في الإعجاز من أسلوبه، وهذا ما لا يقره أحد حتى جاءوا بهذا الرأي إذ معناه إبطال معجزة القرآن وهدم أصولها من القواعد" (2).
 وهذه الحجة قال بها بعض العلماء، وهي حجة وجيهة في عصرها، والخوف كان من إلتباس بعض آي القرآن بالحديث (3).

وفي الواقع إن هذا الرأي نابع من اعتقادهم أن السنة ليست ديناً عاماً للمسلمين، وأن النبي صلى الله عليه وسلم، كان ينهى عن كتابتها (4).
 ومن المسلم به بعد هذه المدارس، أنه صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن الكتابة كما صح عنه الإذن بها، وهو الأظهر حسب الأحاديث الصحيحة، وبغض النظر عن علة النهي أو الإذن، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أباح الكتابة قبل أن يلتحق بالرفيق الأعلى، ولو أن الأمر استقر على النهي؛ لما وصل إلينا إلا ما قال به أبو رية وأمثاله.

ويمكن تحرير محل النزاع في النقاط التالية .

1. إن الأحاديث الصحيحة التي نهت عن الكتابة هي في الحقيقة حديث واحد، وهو حديث أبي سعيد، وهذا بشهادة المانعين (5)، والحديث أعلمه البخاري وغيره وأوقفوه على أبي سعيد (6)، وفي المقابل أحاديث الإباحة الصحيحة كثيرة، وهذا بشهادة المانعين أيضاً (7)، فكيف يستقيم القول

1. الحديث والمحدثون ص 125.

2. أضواء على السنة المحمدية . محمود أبو رية . دار المعارف . الطبعة السادسة 2006م . ص 24 .

3. ينظر، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص 79.

4. ينظر، أضواء على السنة المحمدية . ص 21 . ومجلة المنار ص 766،

5. ينظر، مجلة المنار ص 766.

6. فتح الباري . كتاب العلم . باب كتابة العلم / 1 / 204، والحديث والمحدثون ص 233.

7. ينظر، مجلة المنار ص 765.

بعد ذلك على منع كتابة الحديث عند هؤلاء ، وعلى خلاف العلماء الذين رأوا إجازة الكتابة بل استحبابها وحتى وجوبها⁽¹⁾.

2 . وعلى فرض وجود التعارض حقيقة في الأمر والنهي عن الكتابة، فإن آخر الأمر هو الجواز . يقول أبو زهو: " على تقدير التعارض بين أحاديث الإذن والنهي فقد كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هو الإذن بالكتابة دون النهي عنها بدليل... أن النبي صلى الله عليه وسلم همّ قبيل وفاته ، أن يكتب لأُمَّته كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلاف ، وهو لا يهيم إلا بحق " ⁽²⁾ .

3 . إن عدم تدوين الصحابة للحديث ، وكراهة بعضهم لذلك ، لا يرجع لمنعهم من كتابة الحديث وإلا كانوا عللوا ذلك في الآثار الواردة عنهم ⁽³⁾ ، ولعل ابن عبد البر جمعها في قوله : " من كره كتاب العلم ، إنما كرهه لوجهين ، أحدهما : ألا يتخذ مع القرآن كتاب يضاهى به ، ثانيهما : ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب فلا يحفظ فيقل الحفظ " ⁽⁴⁾ .

4 . أما القول أن الصحابة لم يدونوا السنة؛ لأنهم لم يعتبروها ديناً عاماً ، ولو كانوا فهموا ذلك لأَمروا بكتابتها ⁽⁵⁾ ، فهذا الكلام محض افتراء ، بل الذي فهموه رضي الله عنهم خلاف ذلك ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله و سنتي**) ⁽⁶⁾ ، وقال صلى الله عليه وسلم : **(من رغب عن سنتي فليس مني)** ⁽⁷⁾ ، أضف إلى ذلك الآيات التي دلت على إتباعه وحذرت من مخالفته وألزمتهم بقبول حكمه والتسليم لقضائه .

يقول محمد أبو زهو : " الحق أن الصحابة فهموا ، أن السنة دين عام دائم كالقرآن ، وكان هذا أمراً بديهياً عندهم لا يحتاج إلى استدلال " ⁽⁸⁾ .

5 . يقول رشيد رضا : " بل تجد الفقهاء ، بعد اتفاقهم على جعل الأحاديث أصلاً من أصول الأحكام

1 . فتح المغيـث شرح ألفية الحديث . 2 / 163 .

2 . الحديث والمحدثون ص 233 .

3 . المرجع السابق ص 233 ، 234 .

4 . جامع بيان العلم وفضله 300/1 .

5 . مجلة المنار ص 768 .

6 . مستدرك الحاكم بأحكام الذهبي 1 / 172 ح رقم 319 ، والسنن الكبرى . باب ما يقضي به القاضي ويفتي

به . 10 / 114 ح رقم 20833 ، والموطأ . باب النهي عن القول بالقدر . 5 / 296 ح رقم 1628 .

7 . أخرجه ابن خزيمة 3 / 289 ح رقم 2024 ، قال الأعظمي : إسناده صحيح .

8 . الحديث والمحدثون ص 237 .

الشرعية ، وبعد تدوين الحفاظ لها في الدواوين ، وبيان ما يحتج به وما لا يحتج به ، لم يجتمعوا على تحرير الصحيح والاتفاق على العمل به ، فهذه كتب الفقه في المذاهب المتبعة لا سيما كتب الحنفية فالمالكية فالشافعية فيها مئات من المسائل المخالفة للأحاديث المتفق على صحتها ولا يعد أحد منهم مخالفاً لأصول الدين " (1) .

نقول نعم الفقهاء متفقون على أن الأحاديث الصحيحة أصل من أصول الدين، وأن العمل بها واجب؛ لكن هذه الأحاديث لم تجتمع عند كل فقيه حتى يحكم بها ، ويكون حكمه موافقاً لها ، فلم تكن الإحاطة بالحديث لأحد ، وإنما كان كل فقيه يعمل بما وصل إليه منها ، ويعمل اجتهاده فيما لم يجد فيه نص ، ولهذا وجد الاختلاف (2) .

أما استدلاله بوجود مئات المسائل المخالفة للأحاديث المتفق عليها في كتب الفقه المختلفة ، فقد رد عليه أبو زهو قائلاً: " إن جمود المتأخرين على التقليد وقف بالفقه في العصور المتأخرة على التقدم ومسايرة الأدلة الصحيحة ، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو أنهم وجد منهم نشاط علمي فعرضوا مذاهب أئمتهم على الأحاديث الصحيحة ، لرجعوا بالفقه إلى منبعه الأصلي من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ ولضاقت دائرة الخلاف بينهم " (3) .

ج . كتابة الحديث في عصر الصحابة .

لم يتغير الحال كثيراً في عصر الصحابة ، فكان جل اهتمامهم بالقرآن ، فأمروا بتقليل الرواية مخافة أن يشتغل الناس بالحديث دون القرآن ، ورغم همهم بالكتابة فإنهم لم يأمروا بها . يقول محمد أبو زهو : " لم يريدوا أن يدونوا الحديث في الصحف ، كراهة أن يتخذها الناس مصاحف ، يضاھون بها صحف القرآن " (4) .

وربما يكون هذا هو السبب وراء إجماع الصحابة ، وتركهم للسنة دون كتابة في عصر الخلافة مع خوفهم أن يدخلوا عليها ما ليس منها ، كما فهم من عمل الخليفة الأول .

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: " جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت **خمسائة حديث**، فبات ليلته يتقلب كثيراً قالت: فغمني فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك ؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنار فحرقها فقلت: لم أحرقتها؟

1 . مجلة المنار ص 768 .

2 . ينظر ، رفع الملام عن الأئمة الأعلام . ص 3 .

3 . ينظر ، الحديث والمحدثون ص 241 .

4 . الحديث والمحدثون ص 125 .

قال: خشيت أن أموت وهي عندي ، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ، ولم يكن كما حدثني ، فأكون قد نقلت ذلك" (1) .

وأما الخليفة الثاني فكان خوفه ، أن ينكب عليها الناس دراسة ويتركوا كتاب الله ، وذلك ظاهر فيما رواه الزهري ، عن عروة بن الزبير ، أن **عمر بن الخطاب ، أراد أن يكتب السنن** ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له ، فقال : (**إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً ، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً**) (2) ، وفي رواية أنه بعد أن هم تراجع وقال : (**لا كتاب مع كتاب الله**) (3) .

وهذا ما أكده محمد أبو زهو حين قال : " وقد تتابع الخلفاء على سنة عمر رضي الله عنه ، فلم يشأ أحدهم أن يدون السنن ، ولا أن يأمر الناس بذلك ، حتى أن جاء عمر بن عبد العزيز فأمر بجمع الحديث لدواع اقتضت ذلك ، بعد حفظ الأمة لكتاب ربها وأمنها عليه أن يشتبه بالسنن " (4) . أي أن هذا المبدأ لم يدم طويلاً ، مع اتساع البلاد ، وانتشار الفتن والوضع في الحديث ، كما لم تعد تلك المخاوف التي تقضي باختلاط القرآن بغيره أو انكباب الناس على الكتب دون كتاب الله .

قال ابن حجر: " قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث ، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً؛ لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه " (5) .

ورغم إجماع الصحابة رضي الله عنهم عن الكتابة فإنهم لم يمنعوها ، بل أشاروا على عمر رضي الله عنه بكتابة السنة؛ ولم نسمع أن أحداً منهم عارضه ، وهذا دليل على إباحة كتابة السنن في عصرهم ، وكذلك هم عمر نفسه يدل على ذلك ، وإنما صرفه عن كتابتها خوفه من أن يترك كتاب الله ، وليس أن الكتابة منهي عنها ، وإلا لما كان هناك داع لاستشارة الصحابة في شيء محكوم عليه بالمنع ، ثم إن الصحابة بموافقتهم بينوا الحكم ، وهو جواز الكتابة ، بخلاف امتناع عمر فهو لحكمة في نفسه .

- 1 . تذكرة الحفاظ . باب أبو بكر الصديق رضي الله عنه . 10 / 1 ، وعقب الذهبي عليه بقوله: هذا لا يصح والله أعلم .
- 2 . تقييد العلم . 79 / 1 ، ومسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم . إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي الدمشقي ابن كثير . تحقيق عبد المعطي قلنجي دار الوفاء . الطبعة : الأولى 1991م / 2 / 562 ، وقال ابن كثير إسناده صحيح .
- 3 . جامع بيان العلم وفضله . 1 / 247 ، أخرجه عن مالك ولم أجده في الموطأ ، وقال إسناده ضعيف والأثر صحيح .
- 4 . الحديث والمحدثون ص 126 ، 127 .
- 5 . فتح الباري كتاب الإيمان . باب كتابة العلم . 1 / 208 .

الفصل الثاني

السنة في عصر التابعين

- 1 . رواية الحديث بين الصحابة والتابعين .
- 2 . ظهور الوضع في الحديث .
- 3 . تدوين السنة النبوية .
- 4 . الشبه الواردة على رواية الحديث وكتابته في القرن الأول .

1 . رواية الحديث بين الصحابة والتابعين .

بعد الخلافة الراشدة ظهرت الفتن والانقسامات ، ونتج عن ذلك ظهور الفرق ، كالشيعة والخوارج ، وبدأ الوضع في الحديث ، فتصدى لهم جمهور الصحابة والتابعين ، وذلك بالثبوت في مصادر الرواية ، والسؤال عن الرجال الذين اشتركوا في نقل الحديث .

يقول محمد أبو زهو: " لقد تظافر الصحابة والتابعون ، وكونوا جبهة قوية في وجوه أرباب النحل المختلفة ، فمن يوم أن وقعت الفتنة؛ لم يقبلوا الأحاديث بمجرد روايتها ، حتى يسألوا عن أسانيدنا ويفحصوا رجالها رجالاً رجالاً " (1) .

ثم ذكر ما جاء (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ ، قَالُوا سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السَّنَةِ فَيُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ) (2) .

ويقول نور الدين عتر: " وحث علماء الصحابة الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة ، وألا يأخذوا إلا حديث من يوثق به ديننا وورعنا، وحفظنا وضبطنا ، حتى شاعت في عرف الناس هذه القاعدة: **إنما هذه الأحاديث دين** فانظروا عن تأخذونه" (3) .

وكان عبد الله بن المبارك يقول: (الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) (4) .

قال أكرم العمري: " ولكن هذا لا يعني أن سائر الأحاديث كانت تروى بأسانيد تامة، فالصحابية لم يلتزموا ذكر إسناد الحديث عندما لا يكون الصحابي قد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، بل من صحابي آخر" (5) .

فعن أنس بن مالك قال: (**وَاللَّهِ مَا كُلُّ مَا نَحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعْنَاهُ مِنْهُ ؛ وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا**) (6) .

وقال البراء بن عازب: " **ما كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه، منه ما**

1. الحديث والمحدثون ص 99 .

2 . أخرجه مسلم في المقدمة . باب الإسناد من الدين 1 / 34 ح رقم 27 .

3 . منهج النقد في علوم الحديث ص 55 ، ونقل الكلام عن القاعدة من كتاب الجرح والتعديل . أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي . الطبع الأولى 1952م 2 / 15 .

4 . أخرجه مسلم في المقدمة . باب الإسناد من الدين 1 / 39 ح رقم 32 .

5 . بحوث في تاريخ السنة المشرفة . أكرم ضياء العمري . الطبعة الرابعة 1984م ص 46 .

6 . أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 1 / 296 ح رقم 698 ، ورجاله رجال الصحيح .

سمعناه، ومنه ما حدثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب" (1) .

ورغم ذلك ظهر في آخر زمن الصحابة من كان يضع الحديث ، بل ويهين المجالس في المسجد للتحدث ، وعلى مرأى بعض الصحابة ، فعن مجاهد قال : (**دخل قاص فجلس قريبا من ابن عمر** فقال له : قم فأبى أن يقوم ، فأرسل إلى صاحب الشرط ، فأرسل إليه شرطيا فقام (2) .

قال أبو زهو : " من هذه الآثار يتضح لك أن أعلام الدين من الصحابة والتابعين ، كانوا وقافين لهؤلاء الوضاعين بالمرصاد ، معقبين على أقوالهم وأفعالهم بالإبطال ، حتى لا تقع العامة في حبالتهم فيضلوا عن طريق السداد" (3) .

ومن هذا يتضح الفرق بين نقل الأخبار بالسماع ، الذي كان بين الصحابة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبين الكذب الذي لا أصل له .

ولقد اتسعت الدولة الإسلامية في زمن الصحابة رضي الله عنهم ، فشملت الجزيرة العربية بأكملها وذلك بفتح بلاد الشام والعراق سنة سبع عشرة هجرية ، وفتحت مصر سنة عشرين هجرية ، وفارس سنة إحدى وعشرين ، والأندلس غرباً سنة ثلاث وتسعين (4) ، ووصلت الفتوحات إلى حدود الصين شرقاً سنة ست وتسعين هجرية (5) .

يقول محمد أبو زهو : " وكان على إثر هذه الفتوح أن دخل كثير من أهلها الإسلام ، وتعطشت نفوسهم إلى تعلم أحكامه ، فكان لزاماً على خلفاء المسلمين أن يبعثوا إليهم من يعلمهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحكام دينهم ، على أن كثيراً من الصحابة نزحوا إلى تلك الأمصار المختلفة من تلقاء أنفسهم ، معلمين ومرشدين (6) .

وهذا الانتشار للصحابة في البلاد المفتوحة ، تبعه انتشار ما يحملونه من علوم ، فعلموا الناس القرآن ، والحديث ، وأرشدوهم للعمل بهذا العلم .

قال محمد الخطيب : " وتخرج في حلقاتهم التابعون الذين حملوا لواء العلم بعدهم ، وحفظوا السنة

1 أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال . عبد الله بن عدي الجرجاني تحقيق . سهيل زكار . الطبعة الأولى 1984م / 1 / 157 .

2 . تحذير الخواص من أكاذيب القصاص . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق : محمد الصباغ المكتب الإسلامي . الطبعة الأولى 1974م ص 198 .

3 . الحديث والمحدثون ص 100 .

4 . المرجع السابق ص 100 .

5 . السنة قبل التدوين ص 163 .

6 . الحديث والمحدثون ص 100 ، 101 .

الشريفة ، وهكذا أصبحت في الأقاليم والأمصار الإسلامية ، مراكز علمية عظيمة " (1) .
يقول أبو زهو : " وكانت المساجد في الغالب ، هي دور العلم ومعاهد الحديث ، يجلس الصحابي في المسجد وحوله حلقة من أتباعه وتلاميذه يستمعون له ، ويحفظون عنه ، ويسألونه ويستفتونه ، وهو في كل ذلك لا يخرج عن كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو الرأي المستند إلى أصل صحيح منهما " (2) .

قال ابن القيم : " والدين والفقه والعلم؛ انتشر في الأمة عن أصحاب ابن مسعود وأصحاب زيد بن ثابت ، وأصحاب عبد الله بن عمر وأصحاب عبد الله بن عباس ، فعلم الناس عامته عن أصحاب هؤلاء الأربعة؛ فأما أهل المدينة فعلمهم عن أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر؛ وأما أهل مكة فعن أصحاب عبد الله بن عباس؛ وأما أهل العراق فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود " (3) .
وهذا يؤكد ما قاله أبو زهو ، من حرص الصحابة في تبليغ العلم كما وصل إليهم ، وإيصاله للجيل الذي بعدهم من التابعين ، والذين كان على أيديهم انتشار الدين في الأمة .

وبدأت الرحلة في طلب الحديث مبكراً ، فسرعان ما انتشر الصحابة في الأمصار ، وانتشر معهم العلم ، وبدأ الطلب عليه ، ولا يخفى ما في ذلك من مشقة لطالب الحديث في ذلك الزمن .
يقول محمد السباعي : " فلما كان عهد عثمان سمح للصحابة أن يتفرقوا في الأمصار ، واحتاج الناس إلى الصحابة ، وخاصة صغارهم ، بعد أن أخذ الكبار يتناقصون يوماً بعد يوم ، فاجتهد صغار الصحابة بجمع الحديث من كبارهم ، فكانوا يأخذونه عنهم ، كما كان يرحل بعضهم إلى بعض من أجل طلب الحديث " (4) .

غير أن هذا الجمع لم يكن من الصحابة فقط ، يقول محمد أبو زهو : " وذلك هو الذي كان من الصحابة والتابعين بل وأتباع التابعين ، فشمروا عن ساعد الجد وجابوا البلاد شرقاً وغرباً ، مستعذبين كل مر وصعب في سبيل الحصول على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " (5) .

فمن جابر بن عبد الله قال: (بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصاص؛ ولم أسمع ، فابتعت بعيرا ، فشددت

1 . السنة قبل التدوين ص 164 .

2 . الحديث والمحدثون ص 101 .

3 . إعلام الموقعين عن رب العالمين 1 / 21 .

4 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 90 .

5 . الحديث والمحدثون ص 109 .

رحلي عليه ، ثم سرت شهرا حتى قدمت مصر ، فأتيت عبد الله بن أنيس ، فقلت للبواب: قل له جابر على الباب فقال : ابن عبد الله ؟ قلت : نعم فأتاه فأخبره فقام يظاً ثوبه حتى خرج إلي ، فاعتقتني واعتنقته ، فقلت له حديث بلغني عنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه و سلم ، ولم أسمعه في القصاص ، فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه ، فقال عبد الله : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : يحشر الله العباد ، أو يقال الناس ، عراة غرلاً بهما قال : قلنا ما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء ، ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعد ، كما يسمعه من قرب ، أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ، وعنده مظلمة ، حتى أقصه منه ، حتى اللطمة ، قال: قلنا : كيف ذا وإنما نأتي الله غرلا بهما ؟ قال : بالحسنات والسيئات (1) .

وكذلك يروى في رحلة الصحابة ما جاء عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: (خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر ، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله غيره وغير عقبة ، فلما قدم أبو أيوب منزل سلمة بن مخلد الأنصاري أمير مصر ، فاخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ، ثم قال **ما جاء بك يا أبا أيوب** ، قال: حديث سمعته من رسول الله لم يبق أحد سمعه من رسول الله عليه السلام غيري وغيرك في ستر المؤمن ، قال: عقبة نعم سمعت رسول الله يقول: من ستر مؤمنا في الدنيا على عورة ستره الله يوم القيامة ، فقال له أبو أيوب صدقت ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته ، فركبها راجعا إلى المدينة) (2) .

وقد استطاع الصحابة رضي الله عنهم أن يزرعوا ويثبتوا هذا المبدأ الأصيل في نفوس تلاميذهم من التابعين ، فكانت **الرحلة في طلب الحديث** على أشدها ، وشاعت حتى صارت منهجا ثابتا في طلب العلم عندهم (3) .

قال محمد الخطيب : " وتنشط الرحلات في طلب الحديث بين التابعين وأتباعهم حتى لقد كان

1 . المستدرك على الصحيحين بأحكام الذهبي 475/2 ح رقم 3638 ، قال:الحاكم هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

2 . عمدة القاري شرح صحيح البخاري . بدر الدين العيني الحنفي . دار الكتب العلمية 2006م . كتاب العلم . باب الخروج في طلب العلم 65/3 ، والرحلة في طلب الحديث . أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر دار الكتب العلمية - بيروت تحقيق : نور الدين عنتر. الطبعة الأولى . 1395 هـ باب ذكر من رحل في حديث واحد . 38/1 .

3 . جرح الرواة وتعديلهم . الأسس والضوابط [رسالة دكتوراه] محمود عيدان أحمد الدليمي بإشراف : الدكتور زياد محمود رشيد العاني . جامعة بغداد . كلية العلوم الإسلامية . طبعة سنة 2007م . باب التثبيت عند الصحابة . 40/5 .

أحدهم يخرج وما يخرجهُ إلا حديث عن صحابي يريد أن يسمعه منه؛ لأنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " (1).

وكما يُروى عن أبي العَالِيَةِ أنه قَالَ : (كُنَّا نَسْمَعُ الرَّوَايَةَ بِالْبَصْرَةِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ تَرْضَ حَتَّى رَكَبْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَسَمِعْنَاهَا مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) (2) .

وهذا سعيد بن المسيب يقول : (إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد) (3) .
وقال : عامر الشعبي لرجل بعد أن أخبره بحديث (خذها بغير شيء ، فلقد كان الرجل يرحل في أدنى منها إلى المدينة) (4) .

واستمر الأمر على ذلك في عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم ، بل حتى إلى عصر التدوين .
يقول محمد أبو زهو : " وقد كان للرحلة أثر عظيم في عصور التدوين ، حتى لقد عد من يكتب الحديث في بلده ولا يرحل في طلبه ضالاً طريق الرشاد بعيداً عن محجة الهدى والسداد " (5) .
وذكر قول ابن مَعِينٍ : **أربعة لا تُؤنِسُ منهم رُشدًا** منهم رجلٌ يكتبُ في بلده ، ولا يرحلُ في طلب الحديث (6) .

وذلك لأن في الرحلة وطلب العلم فوائد لا تتحصل بالبقاء في البلد ، مثل علو الإسناد ، وعلم الطائفتين؛ ولكن يكون الطلب بعد تحصيل علم البلد أولاً (7) .

يتبين أن ما قرره محمد أبو زهو هو ما نص عليه العلماء ، من بيان أهمية الرحلة في طلب الحديث ، وتحمل المشاق والمصاعب من أجل الإسناد الصحيح .

-
- 1 . السنة قبل التدوين ص 178.
 - 2 . أخرجه الدارمي في سننه بشرح فتح المنان - باب الرحلة في طلب العلم . 2 / 123 ح رقم 575 ، والتمهيد لما في الموطأ 56/1 . وسلسلة الآثار الصحيحة . لأبي عبد الله الداني بن منير ، اختصره أحمد بن البلوشي ، وقال صحيح 47/2 .
 - 3 . الرحلة في طلب العلم . 46 / 40 .
 - 4 . المرجع السابق 1 / 38 .
 - 5 . الحديث والمحدثون ص 113 .
 - 6 . معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح . عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح . تحقيق نور الدين عتر دار الفكر المعاصر - بيروت 1986م . باب معرفة آداب طالب 1/246 .
 - 7 . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي . أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي . تحقيق محمد عجاج الخطيب الطبعة الثالثة . 1996م . باب الرحلة في الحديث إلى البلاد النائية 4 / 433 . شرح التبصرة والتذكرة . أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . حقيق ماهر ياسين الفحل . دار الكتب العلمية . 2002م . باب آداب طالب الحديث . 1 / 1823 .

2. ظهور الوضع في الحديث .

بقي الحديث النبوي بعيداً عن التحريف والوضع طيلة حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك فترة الخلافة الراشدة؛ حتى استشهاد عثمان رضي الله عنه، فوُجعت الفتنة بمقتله ، ثم قتل علي رضي الله عنه ، فصار المسلمون من بعده شيعة وخوارج وجمهوراً ، ومن هنا نبتت بذور الوضع . يقول محمد أبو زهو : " افترق الناس إلى شيعة وخوارج وجمهور ، كما رأيت وهنا ظهر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشدت أمره من الشيعة والخوارج ودعاة بني أمية ، لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في الحديث من هذا الوقت (سنة 41هـ) " (1) .

قال محمد الخطيب : " ونقرر أنه إذا حصل الوضع في النصف الأول من القرن الهجري الأول؛ فإنما صدر عن بعض المستهزئين الجاهلين من طبقة التابعين وأتباع التابعين ، الذين حملتهم الخلافات السياسية والأهواء الشخصية على انتحال الكذب ، ووضع الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم " (2) .

الشيعة ورواية الحديث .

إن الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه ، على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية ؛ إما جلياً؛ وإما خفياً ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده (3) .

قال محمد أبو زهو : " أخذ هؤلاء المنتشيعون أعداء الإسلام ، يصنعون الحديث في أغراض شتى حسب أهوائهم ونحلهم ، فمن ذلك أحاديث وضعوها في مناقب علي؛ يرفعون من قدره وأخرى وضعوها في الحط من شأن معاوية وبني أمية " (4) .

وقال الذهبي : " وكذب الرافضة ممّا يضرب به المثل ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْخَوَارِجَ شَرٌّ مِنْكُمْ وَمَنْ هَذَا فَمَا نَقْدِرُ أَنْ نَرْمِيَهُمْ بِالْكَذِبِ؛ لَأَنَّا جَرِينَاهُمْ ، فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وَعَلَيْهِمْ ، وَأَنْتُمْ فالصادق فيكم شامة " (5) .

1 الحديث والمحدثون ص 480.

2 . السنة قبل التدوين ص 193.

3 . أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد . ناصر بن عبد الله بن علي القفاري الطبعة الثانية 1994م . 1 / 45 .

4 . الحديث والمحدثون ص 92 ، 93 .

5 . المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال . شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن

عثمان الذهبي تحقيق . محب الدين الخطيب . المملكة العربية السعودية . 2006م . ص 480.

قال أبو زهو: " اشتغل الشيعة بالحديث وسمعوا من الثقات وعرفوا الأسانيد الصحيحة ، ثم وضعوا عليها الأحاديث ، التي تتفق وعقيدتهم ، وأضلوا بها كثيراً ، فكان منهم من يسمى بالسدي ، ومنهم من يسمى بابن قتيبة ، وكانوا يروون عنهما فيظن من لا يعرف حقيقة الحال أنهما المحدثان الشهيران ، مع أن كلاً من السدي وابن قتيبة اللذين ينقل عنهما الشيعة رافضياً غال؛ ولكن جهابذة السنة وعلماء الحديث كشفوا دخيلة أمرهم ، وأطلعوا الناس على حقيقة حالهم " (1) .

وكان عمل الشيعة له أثره السيئ في وصول علم وفقه علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلينا وذلك لاختلاطه بكذبهم

قال ابن القيم: " قاتل الله الشيعة فإنهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه ، ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه ، إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود ، كعبدة السلماني وشريح وأبي وائل ونحوهم " (2) .

وبذلك يتبين أن ما ذكره أبو زهو من حال الشيعة ومكائدهم ، هو عين ما قرره العلماء في شأنهم وكذبهم .

الخوارج ورواية الحديث .

إن الخوارج هم الذين خرجوا في زمن علي رضي الله تعالى عنه ، بعد حادثة التحكيم يوم صفين وقالوا: حَكَّم علي الرجال في دين الله (3) .

يقول محمد أبو زهو: " هذا ومع أن الخوارج يحكمون بكفر الكاذب ، فقد وجد من بعضهم الوضع في الحديث والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لتأييد مذاهبهم الباطلة ، حتى تروج بين أتباعهم " (4) ، واستدل بقول ابن لهيعة حين قال: (سمعت شيخاً من **الخوارج** تاب ورجع فجعل يقول: إن هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإننا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً) (5) .

وكذلك ما روي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث (ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله ، فأنا قلته ، وإن خالف كتاب الله ، فلم أقله أنا ، وكيف أخالف كتاب الله ، وبه هداني الله) (6) .

1 . الحديث والمحدثون ص 96 ، 97.

2 . إعلام الموقعين عن رب العالمين ج1 ص 21.

3 . التكفير وضوابطه من شرح العقيدة الطحاوية . سفر بن عبد الرحمن الحوالي الطبعة الأولى . 2020م . 3/21.

4 . الحديث والمحدثون ص 86 ، 87.

5 . اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة حافظ جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية 138/4 .

6 . جامع بيان العلم وفضله ص 1191.

وإن كان أبو زهو ، يرى أن وضع الخوارج للحديث ، ليس بالكثرة التي جاءت عن الشيعة (1) فإن غيره يرى عدم وضعهم للحديث مطلقاً .

يقول ابن تيمية : " والخوارج أصدق من الرافضة وأدين وأورع ، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب ، بل هم من أصدق الناس (2) .

ويقول الذهبي : " وكذب الرافضة مما يضرب به المثل ، ونحن نعلم إن الخوارج شر منكم ومن هذا ، فما نقدر أن نرميهم بالكذب؛ لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم ، وأنتم فالصادق فيكم شامة " (3) .

ويقول محمد الخطيب في الحديث المتقدم الذي رواه ابن لهيعة : " إن الأخبار التي تدل على صدقهم تعارض هذه الروايات ، والبحث لا يؤدي إلى دليل يدين الخوارج بالوضع ، فلا بد من حمل تلك الأخبار على وهم الراوي - أي أن (الشيخ) خارجي - وهو ليس كذلك ، وأرجح من هذا ، أن الخبرين ضعيفان لجهالة (الشيخ) (4) .

أما حديث عبد الرحمن بن مهدي؛ فإنه لم يثبت عن الخوارج؛ وإنما روته الزنادقة (5) ، وهذا ما قاله الخطابي نقلاً عن يحيى بن معين ، حيث قال " هذا حديث وضعته الزنادقة " (6) .

وهذا الرأي لم يتفرد به الخطيب؛ وإنما له أصول قديمة تعود لمبادئ الخوارج ، قال بها العلماء ونتج عنها آراء حديثة ، كما سيتبين في حينه .

يقول مصطفى السباعي : " لقد حاولت أن أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج ولكني رأيت الأدلة العلمية على العكس ، تنفي عنهم هذه التهمة (7) ، واستشهد بأقوال بعض العلماء مثل قول أبي داود: (ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج) (8) .

1 . الحديث والمحدثون . ص 87 .

2 . منهاج السنة . أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحارني . مؤسسة قرطبة . تحقيق محمد رشاد سالم الطبعة الأولى . 1406 هـ . 36 / 7 .

3 . المنتقى من منهاج الاعتدال في نقل كلام أهل الرفض . ص 480 .

4 . السنة قبل التدوين . ص 205 .

5 . المرجع السابق . ص 206 ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 100 .

6 . معالم السنن شرح سنن أبي داود . 4 / 298 .

7 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 100 .

8 . سؤالات أبو عبيد الآجري . أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني . مكتبة دار الاستقامة . الطبعة الأولى 1997 م . 2 / 117 .

قال أكرم العمري : " فلو صح ما نقل عن ابن لهيعة ، فإن أثر الخوارج في الوضع ضئيل جداً ، ولا يعدو أن يكون هوىً لفرد منهم ، وليس صفة تعميم " (1) .
وبعد النظر ومتابعة أقوال المتقدمين والمتأخرين يتبين أن الكذب ليس من منهج الخوارج ، باتفاق وأنهم على بدعتهم يتحرون الصدق ويرون الكذب كبيرة (2) ، ومن كانت هذه صفاته كان أبعد عن هذه التهمة ، وأن الزنادقة أجدر بذلك منهم ، وهذا ما قرره أبو زهو حين رأى أن الخوارج أقل وضاعاً للحديث من الشيعة(3) .

1 . بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص25.

2 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 100 ، والحديث والمحدثون ص8.

3 . الحديث والمحدثون ص 87.

3 . تدوين السنة النبوية .

استمر اختلاف السلف على أمر الكتابة بين كاره ومجيز ، فكانت الكتابة للحديث أمراً يستعان به على التثبت إلى جانب الحفظ في أحسن الأحوال .

جاء عن يحيى بن سعيد ، عن سفيان الثوري ، قال : " بسئ المستودع العلم القراطيس ، قال : وكان سفيان يكتب " (1) .

قال الخطيب البغدادي : " أفلا ترى أن سفيان ذم الاتكال على الكتاب وأمر بالحفظ ، وكان مع ذلك يكتب احتياطاً واستيثاقاً ، وكان غير واحد من السلف يستعين على حفظ الحديث؛ بأن يكتبه ويدرسه من كتابه ، فإذا أتقنه محا الكتاب خوفاً من أن ينكل القلب عليه ، فيؤدي ذلك إلى نقصان الحفظ وترك العناية بالمحفوظ " (2) .

ثم بدأت الحاجة إلى الكتابة تظهر شيئاً فشيئاً ، فهذا رجاء بن حيوة يقول : (كَتَبَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى عَامِلِهِ أَنْ يَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ فَكُنْتُ قَدْ نَسِيْتُهُ أَوْلَا أَنَّهُ كَانَ عِنْدِي مَكْتُوباً) (3) .

وروي عن عامر الشعبي قوله : (إذا سمعتم مني ، شيئاً فاكتبوه ولو في حائط) (4) ، وهذا الحسن البصري ، قال : (ما قيد العلم بمثل الكتاب) (5) .

وروي أن المبارك بن سعيد قال : (كَانَ سُفْيَانُ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ بِاللَّيْلِ فِي الْحَائِطِ ، فَإِذَا أَصْبَحَ نَسَخَهُ ثُمَّ حَكَّهُ) (6) .

واستمر الحال هكذا ، حتى أن ولي الخلافة عمر بن عبد العزيز ، في السنة التاسعة والتسعين هجرياً ، وكان محباً لكتابة الحديث ، قال أبو قلابة : (خَرَجَ عَلَيْنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَمَعَهُ قِرْطَاسٌ ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا لِصَلَاةِ الْعَصْرِ وَهُوَ مَعَهُ فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا هَذَا الْكِتَابُ؟ قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَدَّثَنِي بِهِ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَعْجَبَنِي فَكَتَبْتُهُ) (7) .

1 . تقييد العلم . 98 / 1 .

2 . المرجع السابق . 98 / 1 .

3 . أخرجه الدارمي في المقدمة شرح فتح المنان . باب من رخص كتابة العلم 3 / 274 ح رقم 514 وقال الشارح رجاله ثقات .

4 . تقييد العلم . ص 226 .

5 . تقييد العلم . ص 232 .

6 . أخرجه الدارمي في المقدمة شرح فتح المنان . باب من رخص في كتابة العلم . 3 / 293 ح رقم 533 ، قال الشارح صحيح .

7 . أخرجه الدارمي في المقدمة شرح فتح المنان . باب من رخص في كتابة العلم . 3 / 295 ح رقم 537 ، قال الشارح رجاله ثقات وعلقه البخاري .

وهذه الهمة جعلت منه أول من أمر بكتابة الحديث الشريف ، وصيانته من الضياع والتغيير ، بعد أن ضعفت الهمم ، واتسعت البلاد ، وكثر العباد .

يقول محمد أبو زهو : " لما أن ولي الخلافة عمر بن عبد العزيز ، في العام التاسع والتسعين من الهجرة ، نظر بثاقب رأيه إلى الحديث النبوي ، فوجد من الواجب عليه كتابته وتدوينه ، فقد زال المانع وتوفرت الدواعي ، فإزاء هذا كله أصدر عمر بن عبد العزيز أمره إلى الآفاق؛ بجمع الحديث وتدوينه " (1) .

حيث جاء في صحيح البخاري ما نصه: (وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ (2) أَنْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَكْتُبْهُ؛ فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلْتَفُشُوا الْعِلْمَ ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ ، حَتَّى يَكُونَ سِرًّا ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِذَلِكَ ، يَعْنِي حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى قَوْلِهِ ذَهَابَ الْعِلْمُ) (3) .

وعن ابن شهاب الزهري (4) ، قال : " **أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن؛ فكتبناها دفترا دفترا فبعثت إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا** " (5) .

1 . الحديث والمحدثون ص 127 .

2 . أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم النجاري المدني القاضي ، عن ابن وهب عن مالك قال : لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وقال الواقدي وابن المدني وغيرهما مات سنة عشرين ومائة ، زاد الواقدي وكان ثقة كثير الحديث ، انظر تهذيب التهذيب . شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الاولى 1984 م 22 / 12 .

3 . أخرجه البخاري . كتاب العلم باب كيف يقبض العلم . 1 / 32 ، وأخرج الدارمي في سننه حديثاً قريباً من هذا . في المقدمة . باب من رخص في كتابة العلم . 2 / 40 ح رقم 496 .

4 . هو **محمد بن مسلم** بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري أبو بكر ، أحد الفقهاء السبعة ، وأحد الأعلام الحفاظ المشهورين . روى عن الصحابة وروى له الجماعة في كتبهم قال ابن المدني له نحو ألفي حديث مات سنة 124 هـ ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي 2 / 219 ، والعبر في خبر من غير . للذهبي أيضاً . تحقيق . صلاح الدين المنجد مطبعة حكومة الكويت سنة 1984 م ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان تحقيق إحسان عباس دار صادر بيروت الطبعة 1994 ، 4 / 177 .

5 . جامع بيان العلم وفضله . 1 / 354 .

قال ابن حجر: "وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري ، على رأس المائة ، بأمر عمر بن عبد العزيز ، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير" (1) .

والذي يجب التنبه عليه هو أن ابن شهاب الزهري ، هو أول من جمع الحديث ودونه ، بناءً على أمر الخليفة ، أما الجمع التطوعي فقد حصل قبل ذلك ، بل حتى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، مثل الكتابة التي جمعها عبد الله بن عمرو والصحف وغيرها كثير كما ذكر في حينه .

ويقول محمد الخطيب: "ويفهم من هذا ، إن التدوين الرسمي كان في عهد عمر بن عبد العزيز أما تقييد الحديث وحفظه في الصحف والرقاع والعظام ، فقد مارسه الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ولم ينقطع تقييد الحديث بعد وفاته عليه السلام ، بل بقي جنباً إلى جنب مع الحفظ ، حتى قبض للحديث من يودعه المدونات الكبرى " (2) .

ومن هنا يتضح أن المقصود بالكتابة ليس التدوين ، فالتدوين جمع لما كتب ، ووضعه في دفاتر ودواوين ، وهذا هو التدوين الرسمي أي بأمر حكومي ، وكان أول من جمع الحديث ودونه هو الزهري .

وهكذا انتهى القرن الأول ، والسنة قد جمعت ودونت في كراريس ودفاتر وصحف ، وصارت متوفرة لكل طالب لها.

يقول محمد أبو زهو: " وكانت طريقتهم في التدوين تتبع وحدة الموضوع ، فهم يجمعون في المؤلف الواحد الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد ، كالصلاة مثلاً ، يجمعون الأحاديث الواردة فيها في مؤلف واحد ، وهكذا الصوم " (3) .

وهذا الكلام غير مقطوع به ولم يثبت أن الزهري جمع الحديث بناءً على وحدة الموضوع في تلك الدفاتر ، وإنما الذي ثبت هو جمع السنة في هذه الكتب .

قال المعلمي: " أما التابعون ، فقل عالم منهم لم يكن عنده كتب؛ ولكن كانت الأحاديث تتجمع كيفما اتفق ، بلا تأليف و لا ترتيب ، كما في صحيفة همام بن منبه اليماني ، عن أبي هريرة... فأما

1 . فتح الباري . كتاب العلم . باب كتابة العلم . 1 / 280 .

2 . ينظر السنة قبل التدوين ص 332 .

3 . الحديث والمحدثون . 128 ، 129 .

ما ذكره أن أول من دَوّن الحديث **ابن شهاب الزهري** ، في سنة مائة أو نحوها ، بأمر عمر بن عبد العزيز ، وبعث به عمر إلى كل أرض له عليها سلطان ، فلا أدري أمرتبا كان ذلك الكتاب أم لا؟ (1) .

والمؤكد أن هذا الترتيب وقع في بداية النصف الأول من القرن الثاني، مع ظهور الجوامع والمصنفات .

يقول نور الدين عتر: " ولم يلبث التدوين المبوب أن انتشر، فجمعت الأحاديث في الجوامع والمصنفات، كجامع معمر بن راشد "154"، وجامع سفيان الثوري "161"، وجامع سفيان بن عيينة "198"، ومصنف عبد الرزاق "211"، ومصنف حماد بن سلمة "167"، ووضع الإمام مالك كتابه "الموطأ" وهو بأقوال الصحابة والتابعين ، وقلده كثير من الناس ، حتى بلغت الموطآت الأربعين وعني مالك بانتقاء أحاديث الموطأ ، حتى قال الإمام الشافعي: "أصح كتاب بعد كتاب الله كتاب مالك" (2) .

والظاهر أن التدوين للسنة قد حصل في نهاية القرن الأول؛ وأما كونه مجموعاً على حسب وحدة الموضوع ، فالراجح ما قاله المعلمي ولا يمكن القطع بما ذكره أبو زهو ، وهذا حال كل علم فلا بد أن يأخذ وقته في التبويب والترتيب.

1 . علم الرجال وأهميته . محاضرة ألقاها . عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله . طريقة العلماء في وضع كتب الرجال . 1 / 13 .

2 . منهج النقد في علوم الحديث ص 59 .

4 . الشبه الواردة على كتابة الحديث في القرن الأول .

أ . الشبه الأولى ، أن الرواية بالمعنى للحديث جنت على الدين ، وأدخلت على النصوص التحريف والتبديل للألفاظ والمعاني على حد سواء (1) .
والرد على هذه الشبهة سيكون من جانبين، الرواية بالمعنى ، قبل تدوين السنن، وبعد تدوينها.
1. إن الرواية بالمعنى لم تكن هي الأصل في رواية الحديث ، بل إنه لا يحتاج إليها إلا في حدود معينة وبشروط محددة .

يقول محمد أبو زهو : " هذا ما كان من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين عند رواية الحديث النبوي ، لا يترخصون في الرواية بالمعنى إلا عند نسيان اللفظ المسموع منه ، صلى الله عليه وسلم ، وفي غير جوامع الكلم وما تعبد بلفظه ، ثم بعد هذا كله يُتبعون الحديث بلفظ يفيد احتياطهم في روايته ، وينبهون أثناء سياق الحديث على موضع السهو أو التردد " (2) .
وقال محمد أبو شهبه : " فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص ، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب " (3) .

ثم إنه لا يسمح لكل شخص أن يروي بالمعنى ، حتى مع توافر الشروط سابقة الذكر، بل لا بد من توافر شروط أخرى في الراوي للحديث بالمعنى .
يقول ابن الصلاح : " فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا عَارِفًا بِالْأَلْفَافِ وَمَقَاصِدِهَا ، حَبِيرًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانِيهَا ، بَصِيرًا بِمَقَادِيرِ التَّقَاوُتِ بَيْنَهَا ، فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ أَنْ لَا يَرُويَ مَا سَمِعَهُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَالِمًا عَارِفًا بِذَلِكَ ، فَهَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَأَرْبَابُ الْفِقْهِ ، وَالْأُصُولِ ، فَجَوَزَهُ أَكْثَرُهُمْ ، وَلَمْ يُجَوِّزْهُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ " (4)
قال أبو زهو: " وعلى جواز الرواية بالمعنى عند نسيان اللفظ، جمهور السلف وعليه كان العمل " (5) .

وهذا يبين أن الرواية بالمعنى كانت محاطة بضوابط عديدة ، وإنه لا يلجأ إليها إلا عند الحاجة الملحة ، ومن أشخاص لهم الدراية بالألفاظ وما تحيل إليه من معانٍ ، وهي بهذه الشروط جائزة

1 . ينظر أضواء على السنة المحمدية ص 65.

2 . الحديث والمحدثون ص 205.

3 . دفاعا عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 33.

4 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 214.

5 . الحديث والمحدثون ص 205.

وعلى هذا يجيبه أبو زهو قائلاً: " من الخطأ البين أن يعزى اختلاف ألفاظ الحديث التي تتوارد على معنى واحد، إلى الرواية بالمعنى وحدها ، بل كان لمجالسه صلى الله عليه وسلم المتعددة بتعدد الأمكنة والأزمنة ، والحوادث والأحوال ، والسامعين والمستفتين ، والمتخاصمين والمتقاضين والوافدين والمبعوثين ، أثر في ذلك كبير " (1) .

ويؤكد ذلك في موضع آخر بقوله: " انظر إلى اختلاف ألفاظ الأذان والإقامة والتشهد ، والأندكار في الصلوات وبعدها ، والأدعية فيها وفي غيرها ، والرواة في الجميع عدول ضابطون ، فيظن من لا علم عنده أن هذا من باب التناقض ، أو أنه عدم ضبط الرواة ، أو من الرواية بالمعنى " (2) .

كما أن الرواية بالمعنى؛ لم تكن محظورة عليهم ، يقول عبد الرحمن المعلمي: " إن أراد أنهم لم يؤمروا بالتبليغ ، ولم يباح لهم أن يرووا بالمعنى إذا كانوا ضابطين له دون اللفظ ، فهذا كذب عليهم وعلى الشرع والعقل ، كما يعلم مما مر ، وتشديده صلى الله عليه وسلم ، في الكذب عليه إنما المراد به الكذب في المعاني " (3) .

وبهذا يتضح أن منهج أبا زهو في رده زيف هذه التهمة عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم هو منهج علماء أهل السنة في الذب على سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم .

ج . شبهة ترك العمل بعض الأحاديث .

إن العمل بالسنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر معلوم من الدين بالضرورة ، ولا يتصور أن عالماً يترك العمل بالحديث لأبي أمر كان، قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به " (4) ، وعن عمر قال: " إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن ، أعينهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا " (5) .

وليس لأحد أن يعارض الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس كما جاء: " عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال لرجل سأله عن مسألة ، فأجابها فيها بحديث فقال، له قال:

1 . الحديث والمحدثون ص 207 .

2 . المرجع السابق ص 208 .

3 . الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ص 78 .

4 . سبق تخريجه ص 67 .

5 أخرجه الدارقطني في سننه . باب النوادر 105/1 ح رقم 4325 ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي . تحقيق شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 2004م . والحديث ذكره ابن حجر في الفتح واستند عليه في قوله . باب ما يذكر في ذم الرأي 289/13 .

أبو بكر وعمر ، فقال: ابن عباس يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول قال: رسول الله وتقولون قال: أبو بكر وعمر " (1) .

لذلك نجد أحرص الناس على الحديث العلماء ، وإنما كان تركهم العمل ببعض الأحاديث لأسباب معتبرة ؛ لا إتباعاً لهواً ، أو رغبة عن الحديث ، ولا يتصور منهم غير ذلك .

يقول محمد أبو زهو : " وإنما كانوا يفعلون ذلك ؛ لأن الحديث لم يبلغهم ، أو بلغهم ولم يصح لديهم ، أو صح ؛ ولكن عارضه ما هو أقوى من أدلة الشريعة ، أو رأوه منسوخاً ، إلى غير ذلك من الاعتبارات الشرعية " (2) .

قال ابن تيمية ، في كلامه عن مخالفة العلماء لبعض النصوص: " وجميع الأعداء ثلاثة أصناف أحدها : عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ، والثاني : عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول ، والثالث : اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ " (3) .

ومن المعلوم أن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده ، وأنها المرجع لكل عالم ، فلا يجوز ترك العمل بها إلا للأسباب التي تم بيانها .
د . شبهة ضرر الاستشهاد بالأحاديث في اللغة .

يقول أبو رية : " كذلك موقف علماء النحو واللغة فإنهم لم يجعلوا الحديث من شواهدهم في إثبات اللغة وقواعد النحو " (4) .

وقوله هذا مبني على أن الحديث روي بالمعنى ، والسنة التي في أيدينا ، ليست من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل هي من قول الصحابة والتابعين ، من العرب وغيرهم ، ممن وقع اللحن في كلامهم .

فيقول أبو رية ، إن العلماء لو وثقوا في أن الأحاديث من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، لكانت مثل القرآن ، في إثبات القواعد منها (5) .

1 . كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . 20 / 250 .

2 . الحديث والمحدثون ص 212 .

3 . رفع الملام عن الأئمة الأعلام . ص 10 .

4 . أضواء على السنة المحمدية ص 345 .

5 . المرجع السابق ص 346 ، 347 .

يقول محمد أبو زهو: " علمت مما قدمنا ، أن الرواية بالمعنى؛ لم تكن بعد تدوين السنة ، وإنما كانت في القرن الأول ، قبل فساد اللسان العربي ، على قلة وفي حدود ضيقة ، وأن رواة الحديث كانوا أحرص ما يكون على نقل الألفاظ النبوية نفسها ، ومن ثم أجاز المحققون من أئمة العربية الاستشهاد بالأحاديث على إثبات اللغة وقواعد النحو ، ومن هؤلاء ، ابن مالك ، والرضي ، والبر الدماميني ، وصاحب خزنة الأدب " (1) .

قال عبد القادر البغدادي : " وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد جوزه ابن مالك ، وتبعه الشارح المحقق (الرضي) في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم ، وقد منعه ابن الضائع وأبو حيان ، وسندهما أمران:

أحدهما أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما رويت بالمعنى وثانيهما ، أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين؛ لم يحتجوا بشيء منه.

ورد الأول على تقدير تسليمه ، بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ ، يصح الاحتجاج به ، فلا فرق ، على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كاف ، ورد الثاني بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه " (2) .

قال المعلمي : " إن من الأحاديث ما يمكن أن يحكم العارف ، بأنه بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها ما يمكن أن يحكم أنها بلفظ الصحابي ، ومنها ما يمكن أن يحكم أنها على لفظ التابعي ، فهذه يمكن الاستفادة منها في العربية ، وما عدا ذلك ففي القرآن وغيره ما يكفي " (3) .

يتبين أن ما ذهب إليه أبو زهو هو الرأي الراجح ، الذي قال به العلماء ، وسار عليه اللغويون في الإفادة من الأحاديث النبوية ، وذلك لبناء قواعدهم الكلية ، فالمطلوب في هذا الأمر هو غلبة الظن في أن هذه الأحاديث بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا الأمر متحقق بإذن الله .

1 . الحديث والمحدثون ص 218.

2 . خزنة الأدب . عبد القادر بن عمر البغدادي الطبعة الرابعة 1997م . 1 / 2.

3 . الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ص 87.

الفصل الثالث

السنة في عصر تابعي التابعين

- 1 . تدوين الحديث .
- 2 . ظاهرة الوضع .
- 3 . جدلية حجية السنة .
- 4 . شبهات استشراقية .

1. تدوين الحديث .

شاع التدوين في عصر أتباع التابعين ، وهم الجيل الثالث بعد الصحابة والتابعين ، وقد كان لهذا الجيل همة عظيمة في خدمة السنة وحمايتها مما يشوبها .

يقول محمد الزهراني : " على أيديهم بدأ التدوين الشامل المبوب المرتب ، بعد أن كان من قبلهم يجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس ، بشكل محدود وكيف ما اتفق ، دون ترتيب ولا تبويب ، كما نشأ على أيديهم وتفتق علم الرجال ، بعد أن كان السؤال على الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة والتابعين " (1) .

قال محمد أبو زهو : " وكانت طريقتهم في جمع الحديث؛ أنهم يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد ، ثم يضمون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض ، ويجعلونها في مصنف واحد ويخلطون الحديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، على خلاف ما كان يصنعه أهل القرن الأول" (2) . وهذا الكلام يفيد أن العلم بعد أن كان في صدور الرجال ، تحول إلى بطون الكتب ، وكثر التصنيف في شتى العلوم ، لا سيما علوم الحديث ، ثم بدأت سنة التطور تقلب هذا العلم من حال إلى حال ، فبعد أن جمع في الكراريس والصحف دون ترتيب ، بدأ العلماء في تبويبه وترتيبه ، غير أنهم مزجوا معه أقوال الصحابة والتابعين .

يقول ابن حجر : " وكانوا يصنفون كل باب على حده ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ، فصنف الإمام مالك الموطأ ، وتوخا فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين" (3) .

ورغم كثرة الكتب والتصانيف في الطبقة الثانية والثالثة؛ فإنه لم يصل إلينا إلا القليل منها ، مثل الموطأ لمالك ، والمسند للشافعي ، وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني (4) .

1 . تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري محمد بن مطر الزهراني الطبعة الأولى 1996 ص 88 .

2 . الحديث والمحدثون ص 244 .

3 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . 6/1 .

4 . الحديث والمحدثون ص 245 .

أشهر ما صنف موطأ مالك بن أنس (1).

هذا الكتاب جمع فيه مالك بن أنس ، بين حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وكان خير كتاب ألف في زمنه ، من حيث نظمه وصحته .

روي عن يونس بن عبد الأعلى ، قال ذكر الشافعي الموطأ فقال: " ما علمنا أن أحدا من المتقدمين ألف كتابا أحسن من موطأ مالك " (2) .

وذلك أن مالكا تحرى في الموطأ القوي من حديث أهل الحجاز ، فعن عبد الواحد صاحب الأوزاعي قال: " عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوما ، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة ، أخذتموه في أربعين يوما ، قلما تفقهون فيه " (3) .

يقول محمد أبو زهو : " ومن عادة مالك في موطئه أن يذكر في مقدمة الموضوع ما جاء فيه من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ما ورد فيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ونذر أن يكون من غير أهل المدينة؛ لأن مالكا لم يرحل عنها ، وأحيانا يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجتمع عليه في المدينة ، وأحيانا يتبع الحديث بتفسير كلمة لغوية أو بيان المراد من بعض الجمل " (4) .

وروي عن أبي بكر الأبهري: " أن جملة ما فيه من الآثار ، عن النبي صلى الله عليه و سلم وعن الصحابة والتابعين ، ألف وسبعمائة وعشرون حديثا ، المسند منها ستمائة حديث ، والمرسل

1 . هو الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غميان... ابن عمرو بن ذي أصبح الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام ، أخذ القراءة عرضا عن نافع بن أبي نعيم، وسمع الزهري وناقعا مولى ابن عمر، رضي الله عنهما، وروى عنه الأوزاعي ويحيى بن سعيد، وأخذ العلم عن ربيعة الرأي وقال ابن الفرات في تاريخه المرتب على السنين: توفي مالك بن أنس لعشر مضين من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . 4 / 135 .

2 . تنوير الحوالك شرح موطأ مالك . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي . تحقيق إشراف صدقي محمد جميل العطار . دار الفكر . الطبعة الأولى 2005م 1 / 51 .

3 . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ص 78 .

4 الحديث والمحدثون ص 246 .

مائتان واثنان وعشرون حديثاً ، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين ، مائتان وخمسة وثمانون" (1).

وهناك من قال غير ذلك ، سواء بالزيادة أو النقص ، حسب اختلاف الروايات التي روت الموطأ.

قال العلاني: " **روى الموطأ عن مالك** جماعات كثيرة ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير ، وزيادة ونقص ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات ، رواية أبي مصعب " (2) .

كما أن عناية العلماء بالموطأ ، بدأت منذ تأليفه ، واستمرت دون انقطاع لزمان طويل ، فحاز الكتاب على شروح ومختصرات كثيرة ، يضيق المقام عن ذكرها ، كما كانت له روايات كثيرة .

يقول محمد أبو زهو : " اشتهر الموطأ في عصر مؤلفه ، فانكب الناس جميعاً عليه من جميع ديار الإسلام القاصي منهم والداني ، ثم لم يأت زمان إلا ازداد الموطأ فيه شهرة واشتدت عناية الناس به ، ولا عجب فعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم ، حتى أهل العراق في بعض أمورهم ، ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ، ويذكرون متابعاته وشواهدة ، ويشرحون غريبه ويضبطون مشكله ويبحثون عن فقهه ، ويفتشون عن رجاله " (3) .

ومع ذلك هناك من يرى أن الموطأ ليس بكتاب حديث وإنما هو كتاب فقه ، ويستدل على ذلك بما جاء فيه من أقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين وبعض أراء مالك ، ومن ثم لا يعد كتابه كتاب حديث ، بل أن مالكا ليس محدثاً وإنما هو فقيه (4) .

يقول محمد أبو زهو : " أما أن مالكا كان يرى ويجتهد ، فهذا مسلم؛ لأنه عالم جليل بلغ رتبة الاجتهاد المطلق؛ ولكن ذلك لا يخرج من كونه محدثاً من كبار المحدثين ، وجهبذاً من جهابذة النقاد ، اجتمع لدى مالك ثروة حديثية عظيمة؛ لم تجتمع لأحد من أقرانه ...، وأنه كان نقادة للرجال

1 . النكت على مقدمة ابن الصلاح . بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي

تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريخ . الطبعة الأولى 1998م / 1/ 192.

2 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص 63.

3 . الحديث والمحدثون ص 252 ، 253 .

4 . نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي . علي حسن عبد القادر . مكتبة القاهرة . الطبعة الثانية . 1956م . ص 244

بِحَاثَة عن الأسانيد ، أقر له بذلك أقرانه قبل تلاميذه ، والناس في كل عصر يعتمدون على حديثه حتى أن البخاري ، إذا وجد الحديث عند مالك فإنه لا يعدل عنه " (1) .
وهذا الكلام لم ينفرد به محمد أبو زهو ، بل هناك كثير من العلماء يرون أن الموطأ كتاب فقه وحديث معاً .

يقول صالح الفوزان: " الموطأ كتاب ألقه مالك في الحديث والفقه ، حيث يذكر فيه الأحاديث ويذكر فقهها ، وما يؤخذ منها ، فهو كتاب عظيم من الكتب التي جمعت بين الفقه والحديث، ومرجع من مراجع الأمة الإسلامية" (2) .

وقال ابن عثيمين: " الموطأ كتاب مشهور ، من أصح الكتب؛ لأنه رحمه الله تحرى فيه صحة السند ، وسنده أعلى من سند البخاري؛ لقربه من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكلما كان السند أعلى كان إلى الصحة أقرب ، وفيه مع الأحاديث آثار عن الصحابة ، وفيه أيضاً كلام وبحث للإمام مالك نفسه" (3) .

ويقول أبو الطيب القنوجي: " فإن **الموطأ كتاب** قديم مبارك مجمع عليه بالصحة والشهرة والقبول وأول مؤلف صنف في الحديث ، وكل من جمع صحيحاً ، فقد سلك على نهجه ، وأخذ طريقه وحذا حذوه ، والفضل للمتقدم " (4) .

يتبين من خلال البحث ، أنه لا يمكن وصف الإمام مالك بالمحدث دون أن يكون فقيهاً ، كما لا يمكن وصف كتابه بأنه كتاب فقه وهو مليء بالأحاديث والآثار ، ولعلي أختتم بما قاله أبو زهو بعد بحثه في هذه المسألة حين قال : " الحق أن مالكا كان إماماً في الفقه والحديث معاً " (5) .

1 . الحديث والمحدثون ص 256 ، 257.

2 . إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد . صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة 2000م / 1 / 303.

3 . القول المفيد على كتاب التوحيد . محمد بن صالح بن محمد العثيمين . دار ابن الجوزي . الطبعة الثانية 1424هـ . 420 / 1 .

4 . الحطة في نكر الصحاح الستة . أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي . دار الكتب التعليمية بيروت الطبعة الأولى 1985م ص 148.

5 الحديث والمحدثون ص 259.

2 . ظاهرة الوضع .

قد يقول قائل ، إن الحديث قد دون في هذا العصر ، فكيف يكون هناك وضع في الحديث؟ لكن رغم حفظ الحديث في الصدور والكتابة؛ فإن أصحاب الأهواء والفتن اندسوا بين الناس ، ونشروا بينهم ما وضعوه من خرافات وأكاذيب؛ لأغراض تخدم مصالحهم ، وقضاياهم ، كما سيتضح أدناه .
أ . وضع الحديث لأغراض سياسية .

هذه الحقبة ، كانت نهاية دولة بني أمية وقيام دولة بني العباس ، فكان الدعاة السياسيون يضعون الأحاديث ، التي تنفر الناس من الأمويين وخلافتهم ، وتبشر ببني العباس .
يقول محمد أبو زهو : " اتخذ هؤلاء الدعاة فيما اتخذوا الأحاديث النبوية مطية؛ لأغراضهم السياسية ، فدسوا فيها ما ليس منها؛ مما يوافق تلك الأغراض ، ووضعوا الأحاديث التي تنذر بخلافة بني أمية وتنفر الناس منهم ، وفي الوقت نفسه ، وضعوا الأحاديث المبشرة بخلافة بني العباس لتحبيب الناس فيهم " (1) .
1 . الأحاديث التي تنفر من بني أمية .

ومن أمثلتها ، ما جاء في سنن الترمذي ، عن القاسم بن الفضل الحداني عن يوسف بن سعد قال : (قام رجل إلى الحسن بن علي بعد ما بايع معاوية ، فقال : سؤدت وجه المؤمنين ، أو يا مسود وجه المؤمنين ، فقال : لا تؤنبنني رحمك الله ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، أرى بني أمية على منبره فسأه ذلك ، فنزلت (إنا أعطيناك الكوثر) ، يا محمد يعني نهارا في الجنة ، ونزلت (إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر) ، يملكها بعدك بنو أمية يا محمد ، قال ، القاسم فعددناها ، فإذا هي ألف شهر لا يزيد يوم ولا ينقص) (2) .
وقولهم : (إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقتلوه) (3) .

1 . الحديث والمحدثون ص 260 ، 261 .

2 . أخرجه الترمذي في سننه . كتاب تفسير القرآن . باب ومن سورة القدر . ج 12 ص 224 ح رقم 3673 ، قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث القاسم بن الفضل ، وقد قيل عن القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن ، والقاسم بن الفضل الحداني هو ثقة وثقه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ويوسف بن سعد رجل مجهول ولا نعرف هذا الحديث على هذا اللفظ إلا من هذا الوجه . وهذا الحديث ذكره أبو زهو ولم يخرج به ، الحديث والمحدثون 261 .

3 . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة . محمد بن علي بن محمد الشوكاني . تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني . دار الكتب العلمية ، بيروت . 2010م . ص 407 .

2 . الأحاديث التي تبشر بخلافة بني العباس .

منها ما روي عن علي بن أبي طالب مرفوعاً : (**هبط علي جبريل** وعليه قباء أسود وعمامة سوداء ، فقلت ما هذه الصورة التي لم أرك هبطت علي فيها ، قال ، هذه صورة الملوك من ولد العباس ابن عمك ، قلت وهم علي حق ، قال نعم قال: النبي اللهم للعباس وولده حيث كانوا وأين كانوا ، قال جبريل لياتين علي أمتك زمان يعز الله الإسلام بهذا السواد ، قلت رياستهم ممن قال من ولد العباس ، قلت وأتباعهم ، قال: من أهل خراسان ، قلت وأي شيء يملك ولد العباس ، قال: يملكون الأصفر والأخضر ، والمدر والسرير ، والمنبر والدنيا إلى المحشر ، والملك إلى المنشر)⁽¹⁾ .
وعن ابن عباس مرفوعاً: (**إذا سكن بنوك السواد** ، ولبسوا السواد ، وكان شيعتهم أهل خراسان؛ لم يزل الأمر فيهم حتى يدفعوه إلى عيسى ابن مريم)⁽²⁾ .

يقول أكرم ضياء العمري : " وهذه الأحاديث تعكس الصراع الفكري والسياسي بين الأحزاب المختلفة ، وكثير منها وضع في القرن الثاني والثالث الهجريين...، وكانت مسألة الخلافة المحور الذي تدور حوله كثير من الموضوعات " ⁽³⁾ .

ويقول محمد أبو زهو : " وهذه الأحاديث كلها أباطيل لا يعول عليها في قليل ولا كثير، ومنها ترى أن هؤلاء الدعاة وخصومهم من الشيعة وغيرهم ، ممن لا خلاق لهم ولا دين ، قد استباحوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ليحصلوا على تلك الأغراض الدينية " ⁽⁴⁾ .
من هنا يتبين أن الصراع السياسي بين الأحزاب المختلفة ، من أجل الوصول إلى السلطة عن طريق الخلافة ، كان له بالغ الأثر في وضع الحديث ، فلم يمنع هؤلاء الكذبة شيء للوصول لأغراضهم الدينية ، كما بين ذلك أبو زهو ، كخبره من العلماء .

ب . الزنادقة .

إن الزنادقة في الأصل كلمة فارسية ، ولها معناً عام عند كثير من السلف ، والفقهاء والمتكلمون يطلقونها على كل من يظهر الإسلام ويبطن الكفر ⁽⁵⁾ .

1 . اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة . 51 / 1 .

2 . المرجع السابق 1 / 55 ، ذكره أبو زهو ولم يخرجه ، الحديث والمحدثون ص 263 .

3 . بحوث في تاريخ السنة المشرفة . ص 17 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 264 .

5 . الزنادقة عقائدهم وفرقهم وموقف أئمة المسلمين منهم . سعيد بن فلاح العريفي . دار التوحيد . الطبعة الأولى

2014م . 2013م . 1 / 59 .

قال المناوي: "وغالب الكذابين على النبي صلى الله عليه وسلم ، زنادقة أرادوا تبديل الدين ، قال حماد بن زيد : وضعت **الزنادقة** أربعة عشر ألف حديث" (1) .

ومن شناعة كذبهم وكثرته ، جعل خلفاء بني العباس يلاحقونهم ويقتلونهم؛ لما كانوا يضعونه من أحاديث في نهمهم ، ولا يخفى ما في ذلك من أثر على دولتهم ودينهم (2) .

ويقول محمد الخطيب : " وإن هؤلاء لأشد ضرراً وبلاء على الإسلام من غيرهم ، فقد كان منهم من يفحش في الكذب والافتراء " (3) ، ومن مثل هؤلاء **عبد الكريم بن أبي العوّجاء** ، الذي قُتل وصلب في زمن المهدي، قال ابن عدي: " لَمَّا أُخِذَ لِيُضْرَبَ عُنُقُهُ ، قَالَ: وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحلل الحرام" (4) .

وعن جعفر بن سليمان قال : سمعت المهدي ، يقول : " **أقر عندي رجل من الزنادقة؛ أنه وضع أربعمئة حديث ، فهي تجول في أيدي الناس** " (5) .

ولمّا جاء الرشيد بشاكر رأس **الزنادقة؛** ليضرب عنقه قال : " أخبرني لم تعلّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض، أي : الطعن في الصحابة ، والقدر ؟ قال : أما قولنا بالرفض؛ فإننا نريد الطعن على الناقلّة ، فإذا بطلت الناقلّة ، أوشك أن تُبطل المنقول؛ وأما قولنا بالقدر ، فإننا نريد أن نجوّز إخراج بعض أفعال العباد؛ لإثبات قدر الله ، فإذا جاز أن يخرج البعض ، جاز أن يخرج الكل" (6) .

يقول محمد أبو زهو : " إن هؤلاء الزنادقة كذبوا كثيراً على رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلقوا من الأحاديث ما لم يأت عنه ، بل ما ترده أصول الدين والعقل السليم ، وغرضهم كما ذكرنا هو طمس هذا الدين ، والقضاء على الأصل الثاني من أصوله ، وهو الحديث النبوي عمدة المسلمين في الأحكام وفهم القرآن " (7) .

إذا الزنادقة هم الذين اكتسح الإسلام دولهم ، وهم كارهون لهذا الدين ، فما كان منهم إلا محاربتة من خلال الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لإبعاد الناس عن دينهم .

1 . فيض التقدير شرح الجامع الصغير 6 / 280.

2 . الحديث والمحدثون ص 264.

3 . السنة قبل التدوين ص 207.

4 . تَدْرِيبُ الرَّوِي فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوِي . عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية . 2009م . ج1 ص 220 .

5 . الكفاية في علم الرواية . باب أقر عندي رجل من الزنادقة . 1 / 77 ، ذكره أبو زهو ولم يسنده لكتاب ص 265 .

6 . السنة النبوية في مواجهة التحديات والشبهات المعاصرة . أيمن محمود مهدي . الطبعة الأولى 2000م . 27/1

7 . الحديث والمحدثون ص 264 ، 265 .

ج . القصاصون .

بدأت حلقات القصاصين في أواخر عهد الخلافة الراشدة بصورة محدودة ، ثم انتشرت هذه الحلقات في مختلف المساجد الإسلامية بعد ذلك ⁽¹⁾، وكانت الناس تسمع لهم على ما فيهم من الجهل؛ ولكن ما يجذب الناس إليهم ، هو الغرائب والعجائب التي يروونها ، مع ثقافة الناس المحدودة .

يقول محمد عبد الحي: " قوم حملهم على الوضع ، قصد الإغراب والإعجاب ، وهو كثير في **القصاص** والوعاظ ، الذين لا نصيب لهم من العلم ، ولا حظ لهم من الفهم " ⁽²⁾ .

ولا تقل أنه ليس هناك علماء يردونهم عن غيهم ، ويفضحون أمرهم؛ ولكن الأمر خارج عن السيطرة؛ لكثرتهم وتعلق العامة بهم .

قال جعفر بن الحجاج الموصلي : " قدم علينا محمد بن عبد السمرقندي الموصل ، وحدث بأحاديث مناكير ، فاجتمع جماعة من الشيوخ وصرنا إليه؛ لننكر عليه ، فإذا هو في خلق من العامة فلما بصر بنا من بعيد ، علم أنا جئنا لننكر عليه ، فقال حدثنا قتيبة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر؛ أنه عليه الصلاة والسلام قال ، القرآن كلام الله غير مخلوق ، فلم نجسر أن نقدم عليه خوفا من العامة ورجعنا" ⁽³⁾ .

ومن الطرائف : " أنه كان في مسجد الكوفة قاص **يقال له زرعة** ، فأرادت أم أبي حنيفة ، أن تستفتي في شيء ، فأفتاها أبو حنيفة رحمه الله ، فلم تقبل وقالت: ما أقبل إلا ما يقول زرعة القاص فجاء بها أبو حنيفة إلى زرعة ، فقال هذه أمي تستفتيك في كذا وكذا ، فقال أنت أعلم مني وأفقه فأفتها أنت ، فقال أبو حنيفة قد أفتيتها بكذا وكذا، فقال زرعة القول كما قال أبو حنيفة فرضيت " ⁽⁴⁾ .

يقول محمد أبو زهو : " هذا ولم تكن هذه الفرق الثلاثة ، تعمل وحدها في وضع الأحاديث، بل كان ورائهم كثير من الفرق ، مجسمة ، ومرجئة وغيرهم يختلقون الحديث؛ لترويج بدعهم ، كما كان ورائهم كثير من جهلة المتصوفة ، يستبشرون وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب " ⁽⁵⁾ .

ومن هنا يتبين خطر هؤلاء المندسين على الدين ، ومدى خبثهم ورغبتهم في هدم الشريعة؛ ولكن الله سلّم ، وحفظها بأهل العلم من المحدثين ، الذين لم يقفوا مكتوفي الأيدي ، دفاعاً عن الدين وأهله .

1 . السنة قبل التدوين ص 210 .

2 . الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة . محمد عبد الحي اللكنوي . دار الكتب العلمية . 2006م . ج 1 ص 11

3 . الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى . نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري تحقيق محمد الصباغ . دار الأمانة الطبعة الأولى 1971م / 1 / 56 .

4 . المرجع السابق / 1 / 71 .

5 . الحديث والمحدثون ص 276

مناهضة العلماء للوضع .

سخر الله للسنة في كل عصر من العصور ، من يقف مدافعاً عنها ، وهؤلاء المدافعون هم كبار الحفاظ وقادة النقاد ، فأنزلوا الرواة منازلهم ، وأكرمهم أو أهانهم على قدر مناقبهم ، فمنهم من وصفوه بأحسن الصفات كالثابت ، والثقة، ومنهم من بخسوه بأرذلها ، كالكذاب والوضاع ، فكانت حياتهم بذل وعطاء ، حتى قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهاذة (1) .

وهذا يعني أن الاجتهاد في متابعة الوضاعين والتضييق عليهم ، ليس بجديد بل هو دين الصحابة والتابعين ، ومن جاء بعدهم ، ومن ذلك ما روي عن طاؤس قال: جاء هذا إلى ابن عباس ، يعنى بشير بن كعب ، فجعل يحدثه ، فقال: له ابن عباس عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ ثُمَّ حَدَّثَهُ ، فَقَالَ لَهُ عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ فَقَالَ: لَهُ مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ هَذَا أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هَذَا ، فَقَالَ: لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، إِنَّا كُنَّا نَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكَدِّبُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ (2) .

وقال محمد أبو زهو: " ولكن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، أخذوا على هؤلاء الوضاعين المسالك وشردوا بهم من خلفهم ، انظر إلى قول الشعبي رضي الله عنه : حدثني الحارث الأعرور وكان كذاباً. (3)

وفي هذا العصر نشط الكتاب ، وكثرت المصنفات الحديثية ، وازدادت الرحلة في طلب الحديث ومعرفة الأسانيد وطلب العلو ، حتى عرف هذا العصر بعصر التدوين (4) .

يقول محمد أبو زهو: " فتجمع لديهم ثروة عظيمة من الأحاديث ، وتعددت أمامهم طرقها وأسانيدها ، وبسبب ذلك انكشف لهم ما كان خافياً من اتصال بعض الأسانيد أو انقطاعها وبإمعانهم النظر في متون الأحاديث ، وفحصهم الدقيق عن قيمتها ، ظهر لهم الدخيل من غير الدخيل منها ، فكانت نهضة مباركة في جمع الحديث ، وثورة عنيفة في وجوه الوضاعين " (5) .

- 1 . منظومة مصباح الراوي في علم الحديث . عبد الله بن فودي رحمه الله تعالى . تحقيق محمد المنصور إبراهيم . دار العلم للطباعة والنشر. الطبعة الثانية /2005م /1 /68.
- 2 . أخرجه مسلم في المقدمة . باب النهي عن الرواية عن الضعفاء /1 /25 ح رقم 19.
- 3 . الحديث والمحدثون ص 116.
- 4 . الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية . عبد العزيز بن صالح اللحيان . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى 2019م . ص9.
- 5 . الحديث والمحدثون ص 268.

وسائل توثيق السنة .

1 . العلم بالمرويات .

كان العلماء يسمعون الحديث الصحيح والضعيف ، ويحفظونها جميعا ؛ لكي يميزوا الخبيث من الطيب ، فبالأضداد تعرف الأشياء .

فكان سفيان الثوري يقول : (إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه ، **أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً** ، وأسمع من الرجل أقف حديثه ، وأسمع من الرجل ، لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته) (1) . وكان الأوزاعي يقول : (**تعلم ما لا يؤخذ به** ، كما تتعلم ما يؤخذ به) (2) .

كما اشترطوا شروطاً مهمة في من يقبل حديثه ، ومن لا يقبل ، وصارت هذه الشروط قواعد لمن بعدهم ، فلا يقبل حديث ولا يرد ، إلا بعد مروره على هذه القواعد .

روى ابن عبد البر عن مالك رحمه الله ، أنه قال : (**لا يؤخذ العلم عن أربعة** : سفيه معطن السفه وصاحب هوى يدعو إليه ، ورجل معروف بالكذب في أحاديث الناس ؛ وإن كان لا يكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم ، ورجل له فضل وصلاح لا يعرف ما يحدث به) (3) .

كما روي عن مالك قوله : (إن هذا العلم دين **فانظروا عمن تأخذون دينكم، فقد أدركت سبعين** وأشار بيده إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : قال : فلان ، قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم آخذ عنهم شيئاً ، ولو أن أحدهم ائتمن على بيت مال لكان به أميناً) (4) .

2 . نقد الرجال .

تتناقل السنة بالرواية ، وميزان الحديث صححاً وضعفاً هو نقلته ، ومن هنا كان اهتمام المحدثين برواة الأحاديث اهتماماً كبيراً ، فتكلموا فيهم تجريحاً وتعديلاً بحسب حالهم وما عرفوه عنهم ، وممن

1 . الكفاية في علم الرواية . ج3 ص 397 .

2 . المحدث الفاصل بين الراوي والواعي . الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي . تحقيق محمد عجاج الخطيب دار الفكر الطبعة الثالثة ، 1404 هـ ص 419 .

3 . جامع بيان العلم وفضله . 3/ 35 .

4 . ذم الكلام وأهله . أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي . تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل . مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة . الطبعة : الأولى 1998 م 5/ 82 .

تكلم في نقد الرجال من الأئمة ، الأعمش (1) ، وشعبة (2) ، ومالك بن أنس ، وبعد هؤلاء طبقة منهم ابن المبارك (3) ، وابن عيينة (4) .

يقول أبو زهو: " وقد انتدب في ذلك الزمان؛ لنقد الرجال ، الحافظان الحجتان ، يحيى بن سعيد القطان (5) ، وعبد الرحمن بن مهدي (6) ، وكان للناس وثوق بهما ، فصار من وثقاه مقبولاً ومن جرحاه مجروحاً ، ومن اختلفا فيه وذلك قليل رجع الناس إلى ما ترجح عندهم " (7) .
وهذا يبين اهتمام العلماء في هذا العصر بالتوثيق ، فجعلوه المدار في قبول الأحاديث أو ردها .

- 1 . سليمان بن مهران المعروف بالأعمش الإمام التابعي المشهور من كبار العلام في الفقه والحديث، كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه. مات سنة 138 هـ. أنظر التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري دائرة المعارف العثمانية . 2009م . 4 / 37، وتذكرة الحفاظ 1 / 154.
- 2 . **شعبة بن الحجاج** بن الورد الواسطي أبو بسطام مولى ابن عتيك سمع الحسن وطلحة بن مصرف ، روى عنه الثوري ويحيى القطان ، كان سفيان يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث مات سنة ستين ومائة ، التاريخ الكبير 4 / 244.
- 3 . **عبد الله بن المبارك بن واضح** الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام فخر المجاهدين قدوة الزاهدين قال ابن معين: كان ثقة متنبهاً وكانت كتبه التي حدث بها نحواً من عشرين ألف حديث . مات ابن المبارك بهيت في رمضان سنة إحدى وثمانين ومائة . تذكرة الحفاظ 1 / 274.
- 4 . **سفيان بن عيينة بن أبي عمران**، مولى محمد بن مزاحم، أخي الضحاك بن مزاحم الإمام الكبير حافظ العصر، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، ثم المكي، مولده في الكوفة في سنة سبع ومائة، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان بن عيينة؛ لذهب علم الحجاز. توفي رحمه الله سنة (185هـ) انظر رجال صحيح مسلم . أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر . تحقيق عبد الله الليثي . دار المعرفة . طبع سنة 1407هـ 1 / 285.
- 5 . **يحيى بن سعيد القطان** التميمي أبو سعيد البصري الأحول ، الحافظ أحد الأئمة . قال ابن منجويه: كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلاً ودينياً وعلماً ، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر طبقات الحفاظ . جلال الدين السيوطي . الطبقة السادسة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى 1403هـ 1 / 23.
- 6 . عبد الرحمن بن مهدي بن حسان الحافظ الكبير والإمام العلم الشهير أبو سعيد البصري مولى الأزدي وقيل مولى بني العنبر . قال احمد بن حنبل: عبد الرحمن أكثر حديثاً من يحيى القطان . مولده سنة خمس وثلاثين ومائة ومات في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة . انظر تذكرة الحفاظ 1 / 329.
- 7 الحديث والمحدثون ص 271.

3 . جدلية حجية السنة .

دخل القرن الثاني الهجري؛ وما زال هناك من يتكلم في حجية السنة ، ويورد ذات المزاعم التي أوردها أسلافهم في القرن الأول .

يقول محمد أبو زهو : " كان هؤلاء القوم طوائف مختلفة ، فطائفة رفضوا السنة جملة وتفصيلاً وأنكروا أن تكون أصلاً من أصول التشريع الإسلامي ، زاعمين أن في القرآن غنية عن كل ما سواه وأنه يتعذر الاطمئنان إلى الأحاديث من جهة؛ أنه يجوز على رواتها الخطأ والنسيان والكذب، وطائفة أخرى قالوا لا نقبل من الأحاديث إلا ما كان بياناً لما نطق به الكتاب العزيز ، وطائفة ثالثة قالوا : لا نقبل من السنة أخبار الخاصة ، التي تعرف عند المحدثين بأخبار الآحاد ، مهما كان رواتها من العدالة والضبط ، ولا نعتمد إلا ما تواتر نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، تلك هي الطوائف التي لم تقم للسنة وزناً؛ ولم ترفع لها رأساً في هذا العصر ، وهي لا تقل خطراً عن الطوائف الأخرى التي حاولت تزييف السنة عن طريق الكذب عليه صلى الله عليه وسلم " (1) .

ولقد تصدى علماء العصر لهؤلاء المبطلين وذلك بالحوار والمناظرات بل والتأليف ، كما كان من الإمام الشافعي وأقرانه من العلماء ، وسأتكلم عن طرف من ردود الأئمة على هؤلاء المغرضين .
أ . الرد على من يضمن أن في القرآن غنية وينكر السنة جملة .

يقول الشافعي رحمه الله : " كل ما سن رسول الله مما ليس فيه كتاب، وفيما كتبنا في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد ، من تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن **الحكمة** سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع ما ذكرنا ، مما افترض الله على خلقه من طاعة رسوله ، وبيّن من موضعه الذي وضعه الله به من دينه ، الدليل على أن البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله من أحد هذه الوجوه (2) .

ثم عدد الشافعي بعض وجوه بيان السنة للقرآن قائلاً : " ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره ، ومنها ما أتى على غاية البيان في فرضه، وافترض طاعة رسوله

1 . الحديث والمحدثون ص 272 .

2 . الرسالة . أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبى، الشافعي المكي . تحقيق: أحمد شاكر . مكتبة الحلبي مصر . الطبعة الأولى 1358 هـ ص 32 .

فبيّن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن الله : كيف فرضه، وعلى من فرضه، ومتى يزول بعضه ويثبت ويجب ، ومنها: ما بينه عن سنة نبيه، بلا نص كتاب ، وكل شيء منها بيان في كتاب الله فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سننه ، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه ، ومن قبل عن رسول الله فمن الله قبل؛ لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله ، ولسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، القبول لكل واحد منهما عن الله ، وإن تفرقت فروع الأسباب التي قبل بها عنهما ، كما أحلّ وحرّم، وفرض وحدّد: بأسباب متفرقة، كما شاء، جل ثناؤه ، (1) { لا يُسألُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسألُونَ } (2) .

ويقول السرخسي : " ومن الناس من يقول الخبر لا يكون حجة أصلا ، ولا يقع العلم به بوجه وكيف يقع العلم به ؟ ، والمخبرون هم الذين تولوا نقله؛ وإنما وقوع العلم بما ليس من صنع البشر ويكون خارجا عن مقدورهم ، فأما ما يكون من صنع البشر ويتحقق منهم الاجتماع على اختراعه قلوبا أو كثورا ، فذلك لا يكون موجبا للعلم أصلا، هذا قول فريق ممن ينكر رسالة المرسلين، وهذا القائل سفيه يزعم أنه لا يعرف نفسه ، ولا دينه ، ولا دنياه " (3) .

قد يقول قائل ، وما الجديد في الأمر ، فهذه دعوى قائمة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما زالت مستمرة .

ويجيب رفعت فوزي قائلاً : " ولكن الجديد في هذه الدعوى في القرن الثاني ، أن أصحابها قد وجدوا الأسس التي وضعها المحدثون ، والجهود المضنية التي بذلوها في خدمة السنة وصيانتها من الخطأ والنسيان والوضع ، يريدون أن يشككوا في هذه الجهود ، حتى لا تقف حجرة عثرة أمام أهدافهم ، وكأنهم يقولون مهما فعلتم ، فالشك قائم في الأخبار ، وهي غير موثقة، لأن ناقليها قلوبا أو كثورا لا يوثق بنقلهم " (4) .

1 . الرسالة . ص 32 .

2 . الأنبياء: الآية 23 .

3 . أصول السرخسي . أبو بكر محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة 490 هـ . تحقيق أبو الوفاء الأفغاني . دار الكتاب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى 1993 م 2 / 283 .

4 . توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته . رفعت فوزي عبد المطلب . كلية دار العلوم . الطبعة الأولى 1881م ص 82 .

ب . الرد على من ينكر خبر الواحد .

قال الشافعي: " فإن قال قائل: انكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع ، فقلت له: أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، أن النبي قال: (نَصَّرَ اللهُ عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ثلاث لا يُغْلُ عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط من روائهم) (1) ، فلما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته، وحفظها وأدائها امرأ يؤديها ، والإمرء واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه ، إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدي عنه حلال وحرام يجتنب ، وحد يقام ، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا " (2) .

وتكلم الشافعي عن حجية خبر الواحد وجاء بالمثل تلو المثال ، كاستقبال القبلة ، وإرسال الرسل ، وأمر السرايا ، يبلغون الدعوة ، والولاية من القضاة يحكمون ، وكل ذلك بخبر الواحد (3) .

يقول محمد أبو زهو: " وقد أطال الشافعي الحجاج ، لهذا المذهب في الأم والرسالة ، ورد على المخالفين ، وقد نال بهذا الدفاع وغيره حظاً كبيراً عند أهل الحديث اللذين كانت لهم الكلمة العليا ولهذا أطلق عليه أهل بغداد (ناصر السنة) (4) .

ج . احتياط العلماء هذا العصر في قبول خبر الواحد .

وتجدر الإشارة إلى أنه مع ثبوت صحة الحديث برواية الثقة عن الثقة إلى منتهاه ، ولو كان الراوي واحداً عند جمهور المحدثين والفقهاء ، إلا أن العلماء أضافوا شروطاً مختلفة في قبول خبر الواحد فتجد الأحناف لا يقبلون حديث الآحاد إلا إذا وافق الشروط التي وضعها أبو حنيفة؛ كأن لا يخالف

1 . أخرجه الشافعي في مسنده . محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي . دار الكتب العلمية . 2018م . 1/ 240 ، ح رقم 1208 . وأبو داود . باب فضل نشر العلم . 11/ 62 ، ح رقم 3662 ، والترمذي . باب الحث على تبليغ السماع . 10/ 162 ، ح رقم 2868 ، قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَأحمد 221/7 ح رقم 4157 .

2 . الرسالة . ص 403 .

3 . الرسالة ص 403 ، 410 ، الحديث والمحدثون ص 278 ، 281 . وتوثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته ص 94 ، 96 .

4 . الحديث والمحدثون ص 282 .

السنة المشهورة ، أو ما توارث بين الصحابة والتابعين ، أو مخالفة الكتاب أو القياس الجلي ، إلا إذا كان فقيهاً أو أن يكون الحديث مطعون فيه من السلف ، أو أن يكون الراوي منفرداً بزيادة في المتن ، أو أنه عمل بخلاف ما روى (1) ، والشافعي لا يحتج بالحديث المرسل احتياطاً ، إلا إذا كان الإرسال من كبار التابعين وبشروط كثيرة (2) ، واشترط المالكية في قبول خبر الواحد ، عدم مخالفة عمل أهل المدينة (3) .

ومن هنا يتبين نضوج الحركة الحديثية والفقهية في هذا العصر وأن هذا الاختلاف في القواعد ما هو إلا أثر ؛ لذلك النضوج ، وليس الاختلاف من باب ترك السنن أو تأخير العمل بها قصداً ، وإنما من باب الاحتياط في تقديم الأصح من وجهة نظرهم ، وما ترجح لهم من الأدلة وهذا لا يؤثر في كون السنة الصحيحة بنوعها حجة يلزم العمل بها عندهم كما تبين .

4 . شبهات استشراقية .

الاستشراق : تعبير أطلقه الغربيون على الدراسات المتعلقة بالشرقيين ، شعوبهم ، وتاريخهم وأديانهم ، ولغاتهم ، وأوضاعهم الاجتماعية ، وبلادهم ، وأرضهم ، وحضاراتهم ، وكل ما يتعلق بهم وكان هدفهم الأساسي دراسة الإسلام والشعوب الإسلامية؛ لخدمة أغراض التبشير من جهة ، وخدمة أغراض الاستعمار الغربي لبلدان المسلمين من جهة أخرى؛ ولإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام وتحطيم الأمة الإسلامية (4) .

يقول محمد أبو زهو في وصفه لهم ، ولأهدافهم : " شرذمة من أهل الكفر يدعون بالمستشرقين كبر عليهم أن تبقى هذه الثروة الإسلامية المباركة ، محفوظة من التبديل والتحريف ، في وقت ضعف فيه المسلمون ، واستولت عليهم الأمم الكافرة ، فعمل هؤلاء المستشرقون جاهدين على تشكيك المسلمين في دينهم ، عن طريق الطعن في الحديث ورواته ، باسم البحث الحر ، وطريقة هؤلاء القوم

-
- 1 . شرح فتح القدير . كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي 681هـ دار الفكر بيروت . دار الفكر بيروت 2003م . 4 / 218 ، 5 / 227 ، والحديث والمحدثون ص 281 ، 282 .
 - 2 . المجموع شرح المذهب . أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي 676 هـ . دار الفكر . 60 ، 61 .
 - 3 . مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل . شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي 954هـ تحقيق زكريا عميرات . دار عالم الكتب الطبعة 2003م . باب الأفضية . 8 / 74 .
 - 4 . أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها . التبشير - الاستشراق - الاستعمار . عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني دراسة منهجية شاملة للغزو الفكري . عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني دار القلم دمشق . الطبعة الثامنة 2000م . ص 37

التي اختاروها؛ لأنفسهم وأملتها عليهم أغراضهم السياسية؛ هي توهين القوي من الحديث ، وتقوية الضعيف أو الموضوع ، وتضخيم الصغير ، وتحقير العظيم ، وتشويه الحقائق والتعامي عما نقضي به الأدلة والبراهين " (1) .

وهؤلاء المستشرقون ، انكبوا على دراسة التراث الإسلامي عموماً ، والحديث خصوصاً ، خاصة زمن الفتن ، التي حلت بالخلافة الإسلامية ، حيث كانت مرتعاً خصباً؛ لأصحاب الأهواء والتضليل وسنأتي على بعض هذه الشبه ، التي استدلت بها أبو زهو ، ونبين رد العلماء عليها .

أ . أول هذه الشبه ، ما ترجمه علي حسن عبد القادر ، من كتب أحد المستشرقين بقوله : " وهنا مسألة جد خطيرة نرى من الخير أن نعرض لها ببعض التفصيل ، وهي وضع الحديث في هذا العصر؛ ولقد ساد إلى وقت قريب في أوساط المستشرقين ، الرأي القائل : بأن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي ، والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني وأنه ليس صحيحاً ما يقال : من أنه وثيقة للإسلام في عهده الأول : عهد الطفولة؛ ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج " (2) .

والذي رمى إليه هذا المستشرق (جول تسيهر) ، من هذا الكلام ، أمران : الأول : أن القسم الأكبر من الحديث جاء نتيجة للتطور الديني ، أي أنه موضوع من قبل المسلمين وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني : أن عصر النبوة؛ لم يكن حافلاً بالعلم والحديث؛ لأنه كان في عهد الطفولة ، وإن الذي نراه اليوم هو من آثار عصر النضوج .

يقول مصطفى السباعي رداً على هذا الدخيل: " ولا ندري كيف يجروا على مثل هذه الدعوى ، مع أن النقول الثابتة تكذبه ، ومع أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى ، إلا وقد وضع الأسس الكاملة؛ لبنين الإسلام الشامخ ، بما أنزل الله عليه في كتابه ، وبما سنه عليه الصلاة والسلام ، من سنن وشرائع ، وقوانين شاملة وافية ، حتى قال صلى الله عليه وسلم ، قبيل وفاته

1 . الحديث والمحدثون ص 302.

2 . نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي - ص 126 ، وهو نص مترجم نقله من كتاب المستشرق جولد تسيهر (دراسات إسلامية) ، وهو مؤلف مجري ويعد من كبار المستشرقين مات سنة 1921م ، وله العديد من المؤلفات كمذاهب المسلمين في تفسير القرآن ، وكذلك العقيدة والشريعة في الإسلام ، الذي أخذنا عنه الترجمة ، نقله للعربية . محمد يوسف موسى وآخران . الطبعة الأولى . 1959م ص 5 .

(تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنتي) (1) ، وقال : (لقد تركتكم على الحنيفية السمحة ، ليلها كنهارها) (2) .

وقوله تعالى: { **النُّبُوءَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا** } (3) وذلك يعني كمال الإسلام وتمامه ، فما توفي رسول الله؛ إلا وقد كان الإسلام ناضجاً تاماً ، لا طفلاً يافعاً كما يدعي هذا المستشرق " (4) .

ويقول أبو زهو : " وأما زعمهم أن أغلب الحديث من وضع المسلمين؛ نتيجة للتطور الديني والسياسي ، والاجتماعي ، للإسلام ، فهذا منهم كذب على الواقع والتاريخ ، فقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم مقدار وفير جداً من الأحاديث في الأحكام وغيرها ، حفظها عنه أصحابه ، ثم تلقاها عنهم الثقات من الرواة طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر ، حتى وصلت إلينا صحيحة الأسانيد نقية المتون ، والأئمة في جميع العصور ، كانوا ينفون عنها الكذب والدخيل " (5) .

وهذه الحقيقة التي أثبتها السباعي وأبو زهو ، أثبتها أبو شهبه أيضاً ، غير أن أبا شهبه ، بين وهم هذا المستشرق ، في أن التطور لا يلحق الدين؛ وإنما الأعمال الإنسانية ، كالقوانين الوضعية . حيث قال أبو شهبه : " وتقسيم الأطوار التي مر بها التشريع الإسلامي ، إلى عصر الطفولة وعصر الشباب ، وعصر الكهولة والاكتمال ، لا ينطبق على الشرع الإسلامي؛ لأن أصوله هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وإنما ينطبق على المذاهب الإنسانية والقوانين الوضعية " (6) . بل وينسب هذا المستشرق الكذب للصحابة أيضاً ، حينما يقول : " ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث

1 . رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ . كتاب القدر . باب النهي عن القول بالقدر . 5 / 297 ح رقم 1628 ، وقال ابن عبد البر في التمهيد حديث معروف مشهور ، ص 331 .

2 . أخرجه أبو داود في سننه . 1 / 72 ح رقم 43 ، والحاكم في مستدرکه . 1 / 175 ح رقم 331 وقال ابن حجر صححه الحاكم ، انظر فتح الباري ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة 111/9 .

3 . المائدة الآية 3 .

4 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي . ص 220 ، 221 ، وكذلك نفس الرد انظر دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 292 .

5 . الحديث والمحدثون ص 303 .

6 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 292 .

الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها ، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم ، وهذه؛ إما قالها الرسول أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى " (1) .

وهذا الكلام الذي جاء به هذا المستشرق ، يبين البعد الحقيقي والكبير في عدم الإنصاف والعدالة لوصف العصر الأول بأنه عصر الطفولة ، هذا العصر الذي كان يتلقى فيه النبي صلى الله عليه وسلم العلم عن ربه ، بل ويتهم حماة الوحي بالوضع ، وهذا إتهام لا يصدر إلا عن جاهل بالعصر الأول وأهله ، أو من حاقد أعماه حقه عن الإنصاف .

ب . كما يصور لنا هذا المستشرق ، أن الأمويين كانوا في خصومة مع العلماء الأتقياء ، الذين اشتغلوا بجمع الأحاديث والسنن ، ولما لم تكن لتسعفهم هذه الأحاديث؛ لتحقيق أغراضهم ، أخذوا يضعون أحاديث لا تنافي الروح الإسلامية في مناقب آل البيت ، وأن عملهم هذا هدفه محاربة الظلم والطغيان الواقع عليهم ، كما أن الحكومة ردت عليهم بوضع أحاديث مناقضة ، بل واستغلت بعض العلماء ، كالزهري في وضع بعض الأحاديث ، كحديث شد الرحال (2) .

يقول محمد أبو زهو : " نحن لا ننكر أنه قامت خصومة سياسية بين الأمويين والشيعة ، وأن الشيعة وضعوا أحاديث في مناقب علي بن أبي طالب ، وأن الأمويين ردوا عليهم بأحاديث وضعوها في مناقب أبي بكر وعمر؛ ولكن لم يكن هؤلاء ولا هؤلاء هم أهل الحديث ولا العلماء الأتقياء ، كما يموهون علينا بذلك " (3) .

كما يقول مصطفى السباعي : " ولكن الشيعة تزيدوا في ذلك ، وبدؤوا في وضع الأحاديث في فضائل آل البيت ، نكاية بالأمويين وأشياهم ، فقاومهم علماء السنة ، وبينوا ما وضعوه في هذا السبيل من أحاديث كاذبة ، فليس الذي وضع الحديث إذا في أهل البيت هم العلماء الأتقياء من أهل المدينة ، بل إن هؤلاء العلماء الأتقياء هم الذين قاوموا هذا الوضع ، ووقفوا دون هذه الحركة " (4) .
وإذا كان علماء السنة هم الذين قاوموا الوضع ، فماذا يقصد هذا المستشرق بالعلماء الأتقياء؟ .

-
- 1 . العقيدة والشريعة في الإسلام ص 49 .
 - 2 . نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص 128 .
 - 3 . الحديث والمحدثون ص 305 .
 - 4 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 227 .

يقول محمد أبو شهبة: "إن كلمة الأتقياء دسها المستشرق المتعصب (جولد تسيهر)، ليهون على القارئ ، ويسهل عليه الغرض الدنيء ، والاتهام الجريء الذي يرمي إليه ، فإنه إذا حكم أن هذا حال العلماء الأتقياء ، فكيف يكون حال غير الأتقياء! ، لا شك أنهم يفوقونهم ويزيدون عليهم في الوضع في الحديث " (1) .

أما فيما يتعلق بالإمام الزهري وما نسب إليه من وضع الحديث لبني أمية ، فإن هذا الأمر لم يقل به أحد قبل هذا المستشرق ، بل الذي قيل في حق هذا الرجل يظهر دوره في تدوين السنة النبوية ، وسأذكر بعض ردود العلماء وأقوالهم في هذا الإمام الجليل .

قال: أبو حاتم الرازي: "ومحمد بن مسلم الزهري ، متفق على جلالته، وإتقانه ، وعبادته، قال: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه: (**أصح الأسانيد الزهري**، عن سالم، عن أبيه) " (2) .
وقال: الأوزاعي ، عند اتهام الزهري بإعانة بني أمية: "**ما أدهن ابن شهاب لملك قط دخل عليه، ولا أدركت خلافة هشام أحداً من التابعين أفقه منه** ، فلا يصدق تلك التهمة إلا من أعمى الله بصيرته عن الحق الأبلج" (3) .

يقول أبو زهو: "أفتترك مثل هذه الشهادات الثابتة ، إلى أقوال شذيمة من أئمة الكفر ، ليسوا من الإنصاف في شيء ، ودعوى أن حديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) (4) ، من وضع الزهري تبعاً لميول الحكام السياسية ... ، دعوى خاطئة كاذبة ، فإن الزهري ثقة بالإجماع ، فلو انفرد بهذا الحديث؛ لكان صحيحاً لا ريب فيه ، فكيف ولم ينفرد به ، وقد أخرجه مسلم من غير طريق " (5) .

1 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 294.

2 . كتاب العلال . أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي . من أول المسألة رقم (1089) إلى نهاية المسألة رقم (1239) . تحقيقاً وتخريراً ودراسة علي بن عبد الله الصياح ص 345.

3 . مرويات الإمام الزهري في المغازي . محمد بن محمد العواجي . الطبعة : الأولى 2004م ص 138.

4 . هذا الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري . كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة . باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة . 1/ 208 ح رقم 1189 ، ومسلم . كتاب الحج . باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . 9/ 70 ح رقم 3450 من طريق الزهري ، وآخر من طريق عبد الحميد ابن جعفر ح رقم 4352، والترمذي . 2/ 72 ح رقم 327 من طريق سفيان بن عيينة . كما رواه أحمد من غير طريق ، والنسائي وكل أهل السنن .

5 . الحديث والمحدثون ص 306.

وهذا الرأي جاء به السباعي أيضاً ، وبين فيه أن هذا الحديث جاء من غير طريق مع اتفاق العلماء على صحته واستحباب العمل به.

يقول مصطفى السباعي : " أن حديث (لا تشد الرحال) روته كتب السنة كلها ، وهو مروى من طرق مختلفة غير طريق الزهري ... ، فالزهري لم ينفرد برواية هذا الحديث ، كما يزعم جولد تسيهر وهو حديث مستفيض متلقى بالقبول ، أجمع أهل العلم على صحته ، وتلقيه بالقبول والتصديق واتفق علماء المسلمين على استحباب السفر إلى بيت المقدس؛ للعبادة المشروعة فيه ، وكان بن عمر يأتي إليه فيصلي " (1) .

ويقول محمد أبو شهبه : "ما زعمه (جولد تسيهر) ، من أن الأمويين استغلوا أمثال الزهري فوضعوا لهم أحاديث مثل أحاديث (لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد ، مسجدي هذا ، والمسجد الحرام والمسجد الأقصى) ، فغرضه تقويض الدعامة الأساسية التي قام عليها علم الرواية في الإسلام وهم الرواة ، وهم قوم كانوا يتبعون هوى الخلفاء والأمراء ، وإذا كان هذا حال الزهري ، وهو علم الحفاظ ، ومن كبار العلماء الذين نشروا الحديث ، وعلى هذه الحالة ، فما بالك بغيره من الرواة " (2) .

لقد علمنا صدق الزهري وأمانته ، وأن ما نقله لم يتفرد به ، ولو تفرد به لقبل ، كما علمنا خبث هذا المستشرق ، وإن غرضه كما قال: أبو شهبه تقويض الدعامة الأساسية التي قام عليها علم الرواية في الإسلام؛ ولكن هذا لا ينطلي على علماء السنة وحراسها الذين بينوا عواره للمسلمين وبذلك فإن أبا زهو يكون قد وافق أقرانه من العلماء ، في بيان هذه الفرية .

ج . كما أضاف هذا المستشرق أن الوضع لم يقف عند القضايا السياسية فحسب ، بل تعداه إلى الأمور الدينية ومسائل العبادات ، كجلوس الإمام في صلاة الجمعة ، بدل الوقوف عند الخطبة وتقديم الصلاة على الخطبة في صلاة العيدين (3) .

يقول محمد أبو زهو : " وما ذكره المستشرقون هنا من الشواهد ، لا دلالة فيه ، والتاريخ يحدثنا أن ما أحدثه بعض الخلفاء من اتخاذ المقصورة في المسجد ، أو تقديم الخطبة على صلاة العيد، أو

1 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 245 ، 246 .

2 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 300 .

3 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 253 .

الجلوس في خطبة الجمعة الثانية ، إلى غير ذلك؛ لم يكن منهم بناءً على أحاديث وضعوها ، أو وضعت لهم؛ وإنما كان من اجتهاد ، أو عذر قضى بذلك ، سواء أكانوا في ذلك مصيبين أم مخطئين " (1) .

فعن ابن أبي إسحاق قال : (أول من **خطب قاعدا** معاوية ، قال : ثم اعتذر إلى الناس ثم قال : **إني أشنكي قدمي**) (2) ، (وجاء من طريق الشعبي أن معاوية ، إنما **خطب قاعدا**؛ لما كثر شحم بطنه ولحمه) (3) .

وأما تقديم الخطبة على الصلاة في العيد ، فقد حدثت في عهد مروان ، وقد فعلها مضطراً؛ لأن الناس لم يعودوا يستمعون إلى خطبهم بعد انتهاء الصلاة ، ومع هذا فقد أنكر عليه الصحابة والتابعون " (4) .

فعن طارق بن شهاب قال : (**أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان** ، فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة ، فقال قد ترك ما هنالك ، فقال أبو سعيد؛ أما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : (**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده** ، فإن لم يستطع فليسانه ، فإن لم يستطع فليقلبه ، وذلك أضعف الإيمان) (5) .

وليس أدل في الرد على هذا المستشرق وما جاء به من مزاعم ، مما قاله محمد أبوشهية : " ألا فليسمع المخدوعون (بجولد تسيهر) وأبحاثه ليروا كيف يكون المنطق الأعرج ، وكيف يكون الإدلاء بالحجة ، حتى إذا عركها الباحث المنصف ، فإذا هي سراب في سراب " (6) .

1 . الحديث والمحدثون ص 309 .

2 . أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف . 8 / 343 ح رقم 160 .

3 . فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة . باب الخطبة قائماً 2 / 401 ، وقال عن الحديث الذي أخرجه ابن أبي شيبة أنه مرسل ، يعضده ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال : " أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان .. وأول من خطب جالسا معاوية ، وأبو زهو جاء بالحديث من تاريخ الخلفاء للسيوطي ولم يخرج من كتب الحديث ، ينظر الحديث والمحدثون ص 309 .

4 . ينظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 256 .

5 . أخرجه مسلم . كتاب الإيمان . باب بيان كون النهي عن المنكر . 1 / 219 ، ح رقم 186 .

6 . دافعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 304 .

د . ولكي يثبت هذا المستشرق دعواه السابقة ، من وضع الحديث في القرنين الأول والثاني ، استدل بما ورد من كلام العلماء في الجرح والتعديل (1) .

ومن ذلك ما روى ابن عدي عن أبي عاصم النبيل قال: " ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث (2) .

وقول: وكيع عن زياد بن عبد الله " إنه مع شرفه في الحديث كان كذوباً " (3) ، وكذلك ما تعلق بالتدليس وأن السفينين كانا مدلسين.

1 . كذب الصالحين .

يقول محمد أبو زهو : " إن رد المحدثين لبعض أحاديث الصالحين دليل على تحريمهم البالغ للأحاديث ، ونفي الدخيل عنها ، فإنهم لم يكتفوا في الرواة بالصلاح وحسن السيرة ، حتى يجمعوا إلى ذلك الحفظ ، والضبط ، واليقظة التامة ، فكثيرا ما يروج على الصالح إذا لم يجمع الأوصاف المذكورة أحاديث الكذابين ، بناء على ما يظهر له من أحوالهم ، وكثيراً ما تدخل عليه الغفلة لسوء حفظه " (4) .

والكلام الذي جاء به أبو زهو ، في معنى الصالح ويكذب في الحديث؛ لغفلته أو سوء حفظه موافق لما ذكره العلماء .

يقول فيهم ، أبو شهبه : " هم فئة غلب عليهم الزهد والتصوف ، عن الحفظ والتلقي والسماع عن الشيوخ ، فهم يرون كل ما يسمعون ، فيقعون في الكذب وهم لا يشعرون ، ومثل هؤلاء ما كان يؤخذ عنهم الحديث ، وهذا الكلام إنما يسوقه العلماء للتحذير من ضرر هؤلاء المغفلين والأخذ عنهم " (5) .
أما من كان يتعمد الوضع ويتعبد به ، ويضعه للناس من أجل ذلك ، فهؤلاء هم أخطر الوضاعين

1 . نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص 130 .

2 . الكفاية في علم الرواية . ص 247 .

3 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 257 ، وأشار إلى أن الرواية أنكرها ابن حجر ، وينظر ، دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 284 .

4 . الحديث والمحدثون ص 312 .

5 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 305 .

وقد نبه عليهم العلماء ، وبينوا حالهم ، وذلك لما لهم من قبول لدى العامة .

يقول نور الدين عتر : " وهذا الصنف من الواضعين أشد الأصناف خطراً وأعظمهم ضرراً، حيث يقع حديثهم من العامة موقع القبول والتسليم ، لا يظنون بهم الكذب ولا يتوقعون ، وقد سبق فيهم المثل "عدو عاقل خير من صديق جاهل" ، وكم ترى من أعاجيب هذه الفئة ، التي تفصل التباعد وتزكية النفس عن العلم ، حتى أصبحوا حجة على الدين ، مفسدة لعقول المسلمين" (1) .

2 . أما فيما يتعلق بقول وكيع عن زياد البكائي ، فالذي تبين لي أن هذه الرواية مغلوطة ، والصحيح أن محمد بن عقبة قال: " سألت **وكيعاً عن زياد** البكائي فقال: هو أشرف من أن يكذب" (2)، وشتان بين العبارتين .

يقول محمد الخطيب : " فأنت ترى أن وكيعاً ينفي عن زياد بن عبد الله الكذب مطلقاً؛ لا في الحديث فحسب ، وأنه أشرف من أن يكذب ، فحرّفها هذا المستشرق اليهودي ، إلى أنه كان مع شرفه في الحديث كذباً ، وهكذا تكون أمانة هذا المستشرق !" (3) .

ومما يؤكد تحريف هذا المستشرق ، أن زياد البكائي خرّج له البخاري ومسلم ، ولو كان كذاباً هل ينال توثيق الشيخين !.

يقول محمد أبو شهبة : " فقد روى له البخاري في (كتاب الجهاد) ، متابعة ، وليس له في صحيح البخاري غيره ، وأخرج له الإمام مسلم في مواضع من كتابه (الصحيح) ، فلو كان كذاباً أو متهماً بالكذب ، لما أخرج له البخاري في المتابعات ، ولما أخرج له مسلم في الأصول ، وبحسب زياد توثيق له تخريج الشيخين له ، وكفى بهما مزكين وموثقين " (4) .

3 . ما تعلق بالتدليس .

إن التدليس ليس الكذب أو الخداع؛ وإنما هو اصطلاح خاص بالمحدثين ، وقد فصل العلماء أنواعه ، وبينوا من تقبل روايته ومن ترد ، على التفصيل الآتي .

1 . منهج النقد في علوم الحديث .

2 . الكامل لأبن عدي . 3 / 193 .

3 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 249 .

4 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 306 .

يقول ابن الصلاح: "وَالصَّحِيحُ التَّقْصِيلُ ، وَأَنَّ مَا رَوَاهُ الْمُدَلِّسُ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ لَمْ يُدَيِّنْ فِيهِ السَّمَاعُ وَالِاتِّصَالَ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْسَلِ وَأَنْوَاعِهِ ، وَمَا رَوَاهُ بِلَفْظٍ مُبَيِّنٍ لِاتِّصَالِ نَحْوِ (سَمِعْتُ ، وَحَدَّثْنَا ، وَأَخْبَرْنَا) ، وَأَشْبَاهِهَا فَهُوَ مَقْبُولٌ مُحْتَجٌّ بِهِ ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنْ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ كَثِيرٌ جَدًّا ، كَقَتَادَةَ ، وَالْأَعْمَشِ ، وَالسُّفْيَانَيْنِ ، وَهَشَامِ بْنِ بَشِيرٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ النَّدْلِيْسَ لَيْسَ كَذِبًا؛ وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِبْهَامِ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ " (1).

يقول أبو زهو: " يتبين أن التذليس شيء والكذب شيء آخر ، وأن العلماء يقبلون حديث المدلس إذا كان ثقة ، وصرح بما يدل على السماع من تحديد أو أخبار أو نحوهما ، وأنهم توقفوا فيما رواه بلفظ موهم ، حتى يتبين حال ما عسى أن يكون قد أسقطه من شيوخه ، أفبعد ذلك يقالوا: (إن العلماء كانوا يضعون الأحاديث؛ وإنما في الغالب ليست من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم) إنه ليهتان عظيم (2) .

ومع كون الكذب شيء والتذليس شيئاً آخر ، إلا أن الأمر لم يترك على الغارب ، بل كان فيه من الاحتياط ما كان .

يقول محمد أبو شهبه: " ومهما يكن من شيء ، فقد احتاط أئمة الحديث في قبول رواية المدلس وجعلوا من التذليس ما يجرح به راويه ، كتذليس التسوية؛ بأن يحذف الراوي الضعيف ويبقى الثقة ومنه ما لم يجرح به راويه ، كالذي أثار عن السفينيين ، وبذلك ظهر أن ما تمسك به (جواد تسيهر) أوهم لا تغني عن الحق شيئاً" (3) .

كما أهتم العلماء الكبار بأمر التذليس ، وتتبعوا الرواة المدلسين ، وعرفوهم بأسمائهم وبلدانهم ومن ذلك ما جاء به الحاكم بعد أن بين أنواع التذليس حيث قال: " غير أني أدل على جملة يهتدي إليها الباحث عن الأئمة الذين دلسوا والذين تورعوا عن التذليس: هو أن أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التذليس من مذهبهم ، وكذلك أهل خراسان والجبال وأصبهان وبلاد فراس وخوزستان

1. معرفة أنواع علوم الحديث . ص 75.

2. الحديث والمحدثون ص 313.

3. دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 308.

وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس، وأكثر المحدثين تدليسياً ، أهل الكوفة ، ونفر يسير من أهل البصرة " (1) .

وليس بعد هذا التحري ، الذي رأيناه من العلماء عن أحوال الرواة ومعرفة بلدانهم ومذاهبهم ، أمر يبقى للشك في جهد هؤلاء الجهابذة خدمة للحديث وذباً لمنكريه .

هـ . ومن جملة ما قاله هذا المستشرق : " وقد شعر المسلمون في القرن الثاني ، بأن الاعتراف بصحة الأحاديث يجب أن يرجع إلى (الشكل) فقط ، وأنه يوجد بين الأحاديث جيدة الإسناد كثير من الأحاديث الموضوعية ، وساعدهم على هذا ، ما ورد من الحديث (سيكثر التحديث عني ، فمن حدثكم بحديث فطبقيه على كتاب الله ، فما وافقه فهو مني قلته أو لم أقله) ، هذا هو المبدأ الذي حدث بعد قليل عند انتشار الوضع " (2) .

صحيح أن العلماء اهتموا بالإسناد اهتماماً واسعاً ؛ لأنه عمدة الرواية ، التي هي المستند الأصل لصحة النص ، حيث إن معنى الحديث قد يكون موافقاً للشرع والعقل ؛ ولكنه لم يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فالرواية هي التي تقرر صدوره أو عدم صدوره عنه ، والحكم الدقيق على الحديث بالصحة أو البطلان لا بد أن يكون شاملاً لظاهر الحديث ومعناه .

يقول محمد أبو زهو : " والمعروف عند المحدثين في قبول الأحاديث ، أنه لا بد من أن يتصل السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، برواية الثقة مع سلامة متن الحديث من الشذوذ والعلّة وأنه لا يغني في ذلك سلامة الإسناد ، من غير نظر إلى المتن ، ولا سلامة المتن من غير نظر إلى الإسناد " (3) .

ويزيد هذا المستشرق في غيه حينما يقرر ، أن المبدأ الذي استند عليه العلماء في كشف الأحاديث الموضوعية ، هو الحديث الموضوع الذي ذكره لنا ، وهذا الحديث يكشف لنا كذبه وهم حججه التي زعمها ، فهو حديث تكلم فيه العلماء سنداً ومنتأً .

1 . معرفة علوم الحديث . ص 173 .

2 . نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص 133 .

3 . الحديث والمحدثون ص 314 .

قال الشوكاني : وأما ما يروى من طريق ثوبان في الأمر بعرض الأحاديث على القرآن، فقال يحيى بن معين: انه موضوع ، وضعته الزنادقة، وقال الشافعي: ما رواه أحد عن من يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير⁽¹⁾ .

وقال ابن عبد البر : " وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم ، عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمته"⁽²⁾ .

ثم طبق هذا المستشرق مبدأه في بيان الأسانيد الصحيحة ذات المتن الموضوع ، أوفيهما ما هو موضوع بالحديث الذي رواه ابن عمر حين قال: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةٍ ، فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ ، إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ . فَقَالَ : ابْنُ عُمَرَ إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا)⁽³⁾ .

وقال : إن أبا هريرة رضي الله عنه زاد في الحديث ، والعجيب أنك تجد من يتابعه من بني جلدتنا فيما يقول ، فقد جاء عن أحمد أمين قوله : " قالوا كان أبو هريرة يروي الحديث هكذا (إلا كلب صيد أو ماشية أو كلب زرع) فيزيد كلب زرع ، (فقيل لأبن عمر، إن أبا هريرة يقول : (أو كلب زرع) فقال ابن عمر (إن لأبي هريرة زرعاً) ، وهو نقد من ابن عمر لطيف في الباعث النفسي ، وهناك أشياء منثورة من هذا القبيل"⁽⁴⁾ .

يقول محمد أبو زهو : " والصواب أن قول ابن عمر ، هو تثبيت منه لأبي هريرة ، فيما قال لا تكذب له ، بدليل أنه رواه بعد ذلك ، كما رواه أبو هريرة ، وأن أبا هريرة لم ينفرد بهذه الزيادة وحده ، بل رواه كذلك من الصحابة عبد الله بن مغفل وسفيان بن أبي زهير "⁽⁵⁾ .

1 . إرشاد الفحول . ص 54 .

2 . جامع بيان العلم وفضله ص 1191 .

3 . أخرجه مسلم في صحيحه . باب الأمر بقتل الكلاب . 10 / 323 ح رقم 4102 .

4 . ضحى الإسلام . أحمد أمين . الطبعة الأولى 1935م / 2 ، 131 ، 132 .

5 . الحديث والمحدثون ص 315 ، والحديث رواه ابن عمر بهذه الزيادة . ينظر صحيح مسلم ح رقم 4109 ، ورواه عبد الله بن المغفل . وفي سنن الترمذي 6 / 102 ح رقم 1566 ، قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

إن النتيجة التي وصل إليها أبو زهو وغيره من العلماء ، جاءت عن تتبع لكتب الحديث والمصادر المعتمدة في هذا الفن؛ أما من تتبع العلم في غير مظانه، فلا بد أن تكون النتائج غير النتائج . يقول مصطفى السباعي : " الحق أن هذا المستشرق ، من أقل الناس حياءً في مجال العلم فهو كما رأيت يخترع الأكذوبة ويتخيلها ويركب لها في نفسه هيكلًا ، ثم يلتقط من هنا وهناك ما يوهم أنه يؤيده فيما ادعى ، ولا يبالي أن يكذب في النصوص ، أو يغالط في الفهم ، أو يستدل بما ليس بدليل ، ويعرض عما كان دليلاً قاطعاً؛ ولكن ضد فكرته ، وليس أدل على تحيزه ، وبعده عن الإنصاف ، وتعصبه لأرائه أن يرفض نصوصاً قاطعة أجمع على صحتها أهل العلم ، بنصوص ملفقة من كتاب (الحيوان) للدميري ، أو كتاب (ألف ليلة وليلة) ، أو (العقد الفريد) ، أو (الأغاني) ، أو غيرها من كتب الأدب التي تجمع ما هب ودب " (1).

من هنا يتبين لك أثر المستشرقين في فهم أصول الإسلام ، ليس فقط على أقوامهم ، بل كذلك على من هم محسوبون من الباحثين والنقاد في عالمنا الإسلامي.

يقول محمد أبو شهبه: " لتري مقدار متابعة بعض الكتاب والباحثين المسلمين للمستشرقين وحذوهم لهم حذ الفعل بالفعل ، ومن دهاء أحمد أمين في البحث أنه لا يستعلن ويغلف السّم بالدسم " (2) . وبعد هذا التتبع ، يتبين لنا فشل هذا المستشرق ، ومن ناصره في إثبات دعواه ، القاضية بتطور الدين الإسلامي ، بما وضع من أحاديث ، ويتضح جليا أن ما قرره أبو زهو وأقرانه ، هو الصواب الذي أثبتته الأدلة الصحيحة ، والمتابعات العلمية الدقيقة ، ممن لهم الدراية الكافية على كشف مثالب هؤلاء الحاقدين .

وقد تركزت الشبهات التي عرضها أبو زهو في جولد تسيهر ، وإلا فهناك مستشرقون آخرون كانت لهم شبهات عديدة ، لا تقل مكرًا وعدوانية عما تقدم .

1 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 263.

2 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين ص 311.

الباب الثاني

منهجه في مصنفات الحديث وشروحه

الفصل الأول : . عوامل أثرت في الحديث.

الفصل الثاني : . التصنيف .

الفصل الثالث : . الشروح والمختصرات .

الفصل الأول

عوامل أثرت في الحديث.

- 1 . النزاعات الكلامية وأثرها في الحديث .
- 2 . شيوع ظاهرة الوضع .
- 3 . مقاومة الخلفاء للزنادقة .
- 4 . انتشار القصاصين

1 . النزاعات الكلامية وأثرها في الحديث .

بدأ الخلاف بظهور مذهب المعتزلة على يد واصل بن عطاء (1) ، وأصل هذه التسمية يرجع إلى اعتزال واصل مجلس الحسن البصري (2) ، ذلك لقول واصل: إن مرتكب الكبيرة ليس كافراً ولا مؤمناً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، على خلاف أهل السنة الذين يعدونها معصية ، والخوارج الذين يكفرون مرتكبها، فعرف ومن اتبعه بعد ذلك بالمعتزلة (3) .

يقول ابن حجر : " كان لظهور الاعتزال في القرن الثالث الهجري ، على يد **واصل بن عطاء** أثر كبير في نشأة الخلاف بين هذه الفرقة وأهل السنة ، تناول كثيراً من الجوانب العقدية التي قررت أصولاً هي أبعد ما تكون عن مذهب الحسن البصري وغيره من السلف ، وكانت أشهر قضايا هذه الفرقة القول بنسبة خلق أفعال العباد؛ لأنفسهم لا إلى الله ، فوجب على الله إثابتهم أو عقابهم ، خلافاً لما قاله أهل السنة ، من أن الله خالق الأفعال ، وليس للخلق منها إلا الكسب أو الاكتساب بناء على اختيارهم .

والثانية: تنزيه الله عن ثبوت صفات قائمة لذاته- في نظرهم- كالسمع ، والبصر، والحياة والقدرة ، والكلام ؛ خوفاً من تعدد القدماء ، ولم يعلموا أنها صفات قائمة بذاته تعالى ، ليست هي عين ذاته ولا غيرها..، مما أدى إلى قولهم بخلق القرآن " (4) .

قال أبو زهو : " وكانوا يحكمون سلطان العقل ، ويغلبونه في كثير من أبحاثهم في العقاد والأحكام

1 . **واصل بن عطاء** الغزال، أبو حذيفة، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم: رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمنكلمين . مات سنة إحدى وثلاثين ومائة . الأعلام . خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى : 1396هـ) . دار العلم للملايين . الطبعة : الخامسة عشر 2002 م 8 / 108 .

2 . هو: **الحسن بن أبي الحسن البصري**، واسم أبيه: يسار بالتحتانية والمهملة، الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور... هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين. صفة الصفوة . جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : 597هـ) تحقيق . أحمد بن علي . دار الحديث . الطبعة 2000 م 137 / 2 .

3 . أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة . محمد بن عبد الرحمن الخميس . دار الصميعة المملكة . ص 625 .

4 . تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ) دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1989م ص 21 .

حتى أكسبهم ذلك جراءة على الأحاديث ، إذا ما صادمت عقائدهم ، فكان من السهل عليهم ردها إن لم يجدوا لها تأويلاً ، ولو كان بعيداً كل البعد ، إلا أنه لم يتح للمتكلمين إظهار آرائهم في العامة قبل القرن الثالث ، بل كانوا يخشون سلطان العامة أن يبطش بهم ، كما لم يكن أحد من الخلفاء يناصرهم؛ لمخالفتهم الجمهور الأعظم من المسلمين، فلما جاء القرن الثالث ، وقبض زمام الخلافة المأمون (198. 218هـ) ، وكان ميالاً إلى حرية البحث والمناظرة ، فأفسح المجال أمام المتكلمين فظهروا بآرائهم ، ومن ذلك الوقت حدثت أحداث عظيمة ، وقامت معركة هائلة بينهم وبين المحدثين " (1).

محنة القول بخلق القرآن

ومن أكثر القضايا حدة في هذا العصر، هي قول المعتزلة بخلق القرآن؛ وأنه ليس كلام الله ، ووافقهم الخليفة العباسي المأمون على قولهم ، فعزم عليه ، وحمل الناس علي رأيه بقهر السيف إن لم يجيبوا طوعاً ، فمنهم من أجابه تقيّة ، ومنهم من امتنع ، فقتل أو عذب في هذه المحنة العظيمة (2) . وما فعله المأمون مناقض لدعواه في حرية البحث؛ إذ كيف يجبر جمهور العلماء على رأي قال به فريق مخالف وهم المعتزلة .

يقول ابن سعد : " فلم يستجب هؤلاء الحفاظ لقول المأمون إلا تقيّة وهم كارهون ، يخشون على أنفسهم الموت ، فكان يحي بن معين، وغيره يقولون: أجبنا خوفاً من السيف" (3) . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل استمرت الفتنة وازداد الخناق على المحدثين والفقهاء ، حتى بعد وفاة المأمون؛ ولم يتحرر العلماء من هذا الحجر الفكري إلا بعد عصر المتوكل سنة (234هـ) . يقول محمد أبو زهو : " ولم يكتف المأمون بذلك ، بل أنفذ وصيته إلى أخيه المعتصم بالسير على طريقته في مسألة خلق القرآن ، ومع أن المعتصم لم يكن على جانب عظيم في العلم ، كما كان المأمون ، إلا أن رغبته في تنفيذ وصية أخيه واستعداد المعتزلة له على أهل السنة جعله يشد في المحنة ، فكتب إلى البلاد بامتحان الناس في مسألة القرآن ، وأمر المعلمين أن يعلموا الصبيان

1 . الحديث والمحدثون ص 317.

2 . ينظر، الحطة في نكر الصحاح الستة . ص 251.

3 . الطبقات الكبرى . 1 / 24.

أن القرآن مخلوق ، وقتل في ذلك خلقاً من العلماء ، وأهان كثيراً من أهل الحديث ، لا سيما الإمام أحمد بن حنبل ، الذي أصر على امتناعه من القول بخلق القرآن " (1).

واستمر الحال على ما كان عليه في زمن الواثق ، فاختر الأئمة والمؤذنين في القول بخلق القرآن وإظهار الغلظة لمن قال بغير هذا ، بل وقتل في ذلك بعض رجال الحديث ، حتى مل هذه المحنة وود لو وجد لنفسه منها مخرجاً (2).

انتهاء المحنة .

تولى المتوكل بن المعتصم الخلافة عام (232 هـ) ، وأنهى سيطرة المعتزلة على الحكم ، وكان نصر الله للمحدثين على يده ، وفي سنة (234هـ) ، استنقم المحدثين، وأطلق ألسنتهم، فتحدثوا بأحاديث الصفات والرؤيا، فاستراح الناس له (3).

يقول ابن حجر: "والحق أن رجال الحديث رضي الله عنهم ، كانوا على طريقة السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، يحتاطون لأمر دينهم ، ويتشددون في رواية السنة ، ويقفون مع ظواهر النصوص بمعنى إقرار المحكم والوقوف عند المتشابه ، حتى لا يجرحهم ذلك إلى تأويلات ربما تسرب إليها الفساد " (4).

قال أبو زهو: "ومن هنا نأخذ أن موقف المحدثين كان موقفاً سليماً ، فقد أحاطوا عقيدة العامة حتى لا تنزل بهم الأهواء ، وحافظوا على قدسية القرآن في نفوسهم ، وهم في ذلك سالكون منهج السلف الصالح ، اللذين وسعهم السكوت عن الخوض في مثل هذه المسائل ، بل نهوا الناس عن الدخول فيما لا يعنيههم والتكلم بما يعلو على أفهامهم " (5).

وجاء كلام أبي زهو موافقاً لما ذكره ابن حجر في احتياط المحدثين ، وإتباعهم لطريق السلف من الصحابة والتابعين ، الذين تربوا على إقرار المحكم ، والوقوف عند المتشابه .

1 . الحديث والمحدثون ص 320.

2 . العرش وما رُوي فيه . أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي . تحقيق محمد بن خليفة بن علي التميمي . مكتبة الرشد، الرياض . الطبعة : الأولى 1998م ص 196.

3 . تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ص 23.

4 . المرجع السابق ص 23.

5 . الحديث والمحدثون ص 330.

الآثار الناتجة عن هذا النزاع .

1 . كان لهذه الفتنة أثر كبير في جرح الرواة أو تعديلهم ، فالمأمون لم يقبل رواية أو شهادة أو قضاء من لم يقل بخلق القرآن⁽¹⁾ ، والمحدثون لم يقبلوا رواية من قال بخلق القرآن ، بل هنالك من تشدد في عدم قبول رواية من أكره على القول بذلك⁽²⁾.

2 . رفعت هذه المحنة أقواماً وخفضت آخرين ، فحاز هؤلاء المرفوعون على حب العامة واحترامهم⁽³⁾.

3 . فتحت هذه الفتنة الطريق أمام الزنادقة وأصحاب الأهواء؛ لوضع الأحاديث كذباً وبهتاناً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾ .

4 . كما أن أصحاب الأهواء أطلقوا ألسنتهم في ذم أهل الحديث ، وطعنوا في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورموا المحدثين بالجهل ، بل وألفوا في ذلك الكتب التي صارت مرجعاً للمستشرقين ، ومن هذا حذوهم في ذم الصحابة رضي الله عنهم وأهل الحديث⁽⁵⁾ .

يقول ابن قتيبة : " أما بعد أسعدك الله تعالى بطاعته ، وأحاطك بكلاءته ، ووفقك للحق برحمته وجعلك من أهله ، فإنك كتبت إلي تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتنانهم وإسهابهم في الكتب بزمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض ، حتى وقع الاختلاف ، وكثرت النحل ، وتقطعت العصم ، وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضاً ، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه " ⁽⁶⁾ .

ولا يخفى ما جرّته هذه النزاعات من ضرر كبير على السنة في الماضي ، وقد تكفل المستشرقون ومن هذا حذوهم من بني الجدة بإذكائها في الحاضر .

1 . الحديث والمحدثون ص 331 .

2 . شرح نخبة الفكر . أحمد بن علي بن محمد العسقلاني . الشارح سعد بن عبد الله الحميد ، ذلك أن أحمد بن حنبل لم يقبل رواية من أكره على القول بأن القرآن مخلوق ، كيحيى بن معين . 1 / 33 .

3 . ينظر الحديث والمحدثون ص 331 ، ومنهاج السنة النبوية . ابن تيمية . تحقيق . محمد رشاد سالم . الطبعة الثامنة مؤسسة قرطبة . تحقيق محمد رشاد سالم . الطبعة الأولى 1406 هـ . ص 365 .

4 . الحديث والمحدثون ص 331 .

5 . المرجع السابق ص 332 .

6 . تأويل مختلف الحديث . عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري دار . بيروت . تحقيق : محمد زهري النجار سنة الطبع 1972 م ص 3 .

غير أنني أريد أن أعقب على مسألتين ، ذكرهما محمد أبو زهو في كلامه عن المحنة وهما .
الأولى: - قوله : " هذا مالك إمام دار الهجرة ، يسأل عن قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى)
فيقول الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وهذا
أبو حنيفة ، ينهى أصحابه ويحذرهم من التكلم في القرآن أمخلوق هو أم غير مخلوق ، وهذا بطل
المحنة الإمام أحمد بن حنبل ، يمسك عن الخوض في مسألة خلق القرآن ، وكل ذلك منهم كان
محافظة على عقيدة العامة ، وإتباعا لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح من بعده
أما أنهم لو سلكوا أحد الطريقتين؛ لكان خيراً وأولى؛ ولكن قدر ما كان " (1) .
يقول محمد أبو زهو ، إن الأئمة أتبعوا طريق السلف في هذه المحنة ، وهو الإمساك عنها وعدم
التكلم فيها ، ثم يعقب بقوله: أما أنهم لو سلكوا أحد الطريقتين؛ لكان خيراً لهم بل وأولى .
وهذا الكلام غريب من وجهين .

1 . كيف يكون إتباعهم لمنهج السلف ، وفي الوقت نفسه يستدرك عليهم ، ويرى أنهم لو سلكوا أحد
الطريقتين؛ لكان خيراً لهم ، فهذا تناقض في كلامه؛ لأنه يرى أنهم لو سلكوا أحد طريقي الفتنة؛ لكان
أفضل من وقوفهم على منهج السلف ، والحق إنهم سلكوا طريق القول بعدم خلق القرآن .
2 . ثم إنه لا يهمه بأي الطريقتين سلكوا ، أي طريق المحدثين أو المتكلمين ، مع علمنا بتأييده لأهل
الحديث! .

الثانية : - قوله : " هذا وقد يقول قائل إن مسألة خلق القرآن من أوضح المسائل ، فهذه الألفاظ التي
نقرؤها بألسنتنا كل يوم في الصلاة وغيرها ، ونكتبها بأقلامنا في المصاحف وغيرها ، لا يشك أحد
في أنها مخلوقة ، فكيف يقف المحدثون هذا الموقف الذي جر عليهم كل هذه النكبات ، وهل يدخل
في عقل إنسان أن هذه الألفاظ القرآنية قديمة وليست مخلوقة .

ونقول أنه لم يخف على كبار أئمة الحديث ، أمثال الإمام أحمد بن حنبل ، حقيقة الحال ولكنهم
آثروا الإمساك عن النطق بذلك ، محافظة على عقيدة العامة ، فالقرآن كلام الله ، وكلام الله صفة
من صفاته قديمة ، والعامي لا يميز بين كلام الله الذي هو الصفة القديمة ، وبين كلام الله المنزل
الذي هو ألفاظ مكتوبة مقروءة وحادثة مخلوقة ، فإذا قيل إن القرآن مخلوق وهو كلام الله ، التبس
الأمر على العامة بين الحادث والقديم " (2) .

وهذا الكلام الذي قاله أبو زهو ، مخالف لما قاله مالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد؛ لأنهم في الحقيقة لم

1 . الحديث والمحدثون ص 328 .

2 . المرجع السابق ص 329 ، 330 .

يفرقوا بين كلام الله باعتباره صفة قديمة ، وبين كلامه المنزل الذي هو اللفظ المكتوب والمقروء والذي هو مخلوق على قول أبي زهو ، وفي الحقيقة هذا الكلام هو كلام الأشاعرة ، ولا أدري لم أبو زهو يوهم القارىء ، بأن الإمام أحمد أمسك عن التصريح بذلك حتى يحافظ على عقيدة العامة.

يقول ابن حجر : " وقالت **الأشاعرة** كلام الله ليس بحرف ولا صوت ، وأثبتت الكلام النفسي وحقيقته معنى قائم بالنفس ، وإن اختلفت عنه العبارة ، كالعربية ، والعجمية ، واختلفها لا يدل على اختلاف المعبر عنه ، والكلام النفسي هو ذلك المعبر عنه ، وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرف وصوت " (1).

ثم إن الإمام أحمد من الذين تعرضوا للمسائلة أمام المأمون ، ولو كان لا يخفى عليه ، كما قال أبو زهو أن القرآن المنزل الذي هو اللفظ المكتوب والمقروء مخلوق؛ لقاله للخليفة؛ ولكن هذا لم يحدث ألبتة.

يقول ابن تيمية : " وكان الإمام الذي ثبته الله وجعله إماما للسنة ، حتى صار أهل العلم بعد ظهور المحنة يمتحنون الناس به ، فمن وافقه كان سنيا ، وإلا كان بدعيا ، هو **الإمام أحمد بن حنبل** فثبت على أن القرآن كلام الله غير مخلوق " (2) .

وقال ابن عثيمين : " ولم يصمدُ أمام المأمون وأعوانه ، من المُحَرِّفِين لكلام الله ، إلا هو ونفرٌ قليل؛ ولكنَّه رحمه الله أشدُّهم وأوثقهم عند العامَّة؛ ولهذا كان النَّاسُ ينتظرون ، ما يقول أحمد في **خلق القرآن** ، إلا أنَّه جزم بأنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، حتى إنهم كانوا يضربونه بالسَّياط فيغشى عليه، ويجرُّونه في الأسواق، فأثابه الله بأن جعله إماماً " (3).

والذي قاله ابن تيمية وابن عثيمين هو ما قرره العلماء من قبلهما ، ثم إنه لا يخفى على مطلع في مسألة القول بخلق القرآن ، ثبوت أحمد بن حنبل في محنته ، على أن القرآن كلام الله .

وبذلك يتبين أن ما قرره أبو زهو في هاتين المسألتين مخالف لما قرره العلماء الذين استدل بهم من مثل مالك وأحمد بن حنبل .

1. فتح الباري شرح صحيح البخاري . كتاب التوحيد . باب قول الله (ولا تنفع الشفاعة ...) 13 / 460

2 . شرح حديث النزول . ابن تيمية ص 168 .

3 . الشرح الممتع على زاد المستنقع . محمد بن صالح بن محمد العثيمين . دار ابن الجوزي الطبعة : الأولى

1428 هـ / 1 / 20 .

2 . شيوع ظاهرة الوضع .

انشغل علماء الحديث بالفتنة ، واشتغل غيرهم بوضع الحديث بشكل كبير ، وغايتهم في ذلك إفساد عقائد المسلمين من ناحية ، وتحقيق أغراضهم السياسية من ناحية أخرى .

أ . التعصب للجنس وأثره في وضع الحديث .

إن الدولة العباسية قامت على أكتاف الفرس ، موطن التشيع وبروز الشعوبية⁽¹⁾ ، وثورة الموالي فهم من كان وراء انتصار العباسيين على الدولة الأموية ، وعلّة مساندتهم للعباسيين؛ أنهم كانوا يرون أن الأمويين غاصبون للخلافة ، كما أنهم رأوا في ذلك عودة لبعض أمجادهم المسلوبة⁽²⁾ .

يقول محمد أبو زهو : " الواقع لم يكن الصراع بين بني أمية وبني العباس؛ وإنما كان بين العرب والفرس ، ولما استقر الأمر لبني العباس ، لم يكونوا يتحمسون للعرب ضد الفرس؛ لأن الفرس نصرروهم وشيدوا لهم الملك بدمائهم " ⁽³⁾ .

غير أن هذا لم يمنع أمراء بني العباس من التحمس لأمر الدين ، وقتل وملاحقة كل من تسول له نفسه المساس به .

أثر الشعوبية في الحديث .

يقول أبو زهو : " انتهر الشعوبيون هذا الضعف من الخلفاء ، وحاربوا العرب وعابوهم ، وسخروا منهم ، وقالوا في ذلك الأشعار والخطب الطوال ، وألّفوا الكتب في مفاخر العجم ومثالب العرب ، ولم يدعوا باباً من أبواب الهجاء إلا طرقوه، واستغلوا لهذه النزعة الخبيثة وضع الأحاديث ورواية الأكاذيب في فضل الفرس وبلدانهم وعلمائهم ، كما وضعوا أحاديث تحط من قيمة العرب وعلمائهم " ⁽⁴⁾ .

واستدل أبو زهو على كلامه بأحاديث نذكر منها .

ما روي عن حذيفة بن اليمان ، أنه قال: " لما فتحت خراسان وتطاولت إليها العساكر، واجتمعت بأذربيجان والجبال ، ضاق نزع عمر رضي الله عنه ، فقال: ما لي ولخراسان وما لخراسان، وددت

1 . الشعوبية هي فكرة تفضيل العجم على العرب ، والحط من شأن الآخرين ، . انظر الزنادقة عقائدهم وفرقهم وموقف أئمة المسلمين منهم . سعيد بن فلاح العريفي . دار التوحيد . الطبعة الأولى 2013م /1 / 180 ، والحديث والمحدثون ص 334 ، وضحي الإسلام ص 129 .

2 . محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية . الدولة العباسية . محمد الخصري بك . تحقيق محمد العثماني . الطبعة الأولى دار القلم بيروت . 1986م ص 39 .

3 . الحديث والمحدثون ص 334 .

4 . المرجع السابق ص 334 .

أن بيني وبين خراسان ، جبالا من برد ، وجبال من نار، وألف سد كل سد مثل يأجوج ومأجوج. فقال: على بن أبي طالب عليه السلام: مهلا يابن الخطاب، هل أتيت بعلم محمد، أو اطلعت على علم محمد صلى الله عليه وسلم ، إن لله بخراسان مدينة، يقال لها مروا، **أسسها أخى ذو القرنين** وصلى فيها عزيز، أنهارها سياحة ، وأرضها فياحة ، على كل باب من أبوابها ملك شاهر سيفه يدفع عن أهلها الآفات إلى يوم القيامة.

وإن لله بخراسان مدينة ، يقال لها الطالقان ، وإن كنوزها لا ذهب ولا فضة؛ ولكن رجال مؤمنون يقومون إذا قام الناس ، وينصرون إذا فشل الناس.

وإن لله بخراسان لمدينة يقال لها الشاش ، القائم فيها والنائم ، كالمتشطح بدمه في سبيل الله. وإن لله بخراسان لمدينة يقال لها بخارى، وإن رجال بخارى ، آمنون من الصرخة عند الهول، إذا فزعوا مستبشرين إذا حزنوا، فطوبى لبخارى.. " (1) .

ومن الأحاديث التي تحط من علماء العرب وترفع من علماء الفرس ، ما جاء عن أنس مرفوعا: " يكون في أمتي رجل يقال له ، محمد بن إدريس ، أضر على أمتي **من إبليس** ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة ، هو سراج أمتي " (2).

يقول محمد أبو زهو: " هذا وقد استعمل العرب أو من تعصب لهم هذا السلاح ، سلاح الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم " (3) .

ومن ذلك قولهم عن النبي صلى الله عليه وسلم (**العرب سادات العجم**) (4) ، وهذا الحديث وإن كان معناه صحيحاً ، فإنه لا أصل له (5) .

ولا يخفى ما جره هذا التعصب للجنس ، والتظاهر بالإسلام مع كراهيته ديناً ودولة ، من آثار وخيمة نتج عنها هذه الأحاديث ، التي وقف لها جهاذة السنة ، وأسروها في كتب الموضوعات .

1 . الموضوعات . أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي . تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . الطبعة الأولى 1966م 2/ 58، ذكر أبو زهو هذا الحديث ولم يسنده لكتب الموضوعات .

2 . اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة . 2/ 82 ، ذكره أبو زهو ولم يسنده لكتب الموضوعات الحديث والمحدثون ص 335 .

3 . الحديث والمحدثون ص 336.

4 . الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى . ص 245 ، ذكره أبو زهو ولم يسنده لكتب الموضوعات . الحديث والمحدثون ص 336.

5 المرجع السابق ص 245

ب . انتشار الزندقة في العصر العباسي .

تعد الزندقة أحد أسباب وضع الحديث في القرن الثاني ، وسيكون كلامنا هنا على أسباب فشوها في الدولة العباسية ، وأثر ذلك على الحديث النبوي .

1 . شيوع الأبحاث الفلسفية؛ الناتجة عن ترجمة كتب الفلسفة ، وقراءة هذه الكتب من عامة الناس وخاصتهم ، حتى إن المأمون نفسه ، اتهم بالزندقة من أجل ذلك (1) .

يقول أبو جعفر بن أبي شيبة : " هذا بالإضافة إلى فتح العباسيين الأبواب على مصارعها ، لكل الثقافات الوافدة على الفكر الإسلامي آنذاك ، وذلك عن طريق ترجمة الكتب الفارسية ، واليونانية والهندية، والسريانية، إلى غير ذلك من الكتب التي تتحدث عن ألوان الثقافات المعاصرة في ذلك الوقت ، وقد أولى المأمون هذا الجانب اهتماما كبيرا ، فأصبح للترجمة في هذا العصر، شأن وأي شأن ... ، وقد كان لهذه الترجمة آثار سلبية على المجتمع الإسلامي، من فساد في العقيدة وانحلال في المجتمع ، بما أتت من فلسفات بعيدة عن منهج الإسلام ، الأمر الذي أحدث بلبلة فكرية ، وأنشأ طوائف زائغة عن العقيدة الإسلامية الصحيحة " (2) .

2 . إسناد السلطة للفرس .

يقول أبو زهر : " إسناد السلطة الحكومية للموالي من الفرس، وإقصاء العرب عنها ، مكّن للفرس من إظهار عقائدهم القديمة ، وحماية من يتظاهر بها " (3) .

وهذا المناخ أتاح لأعداء الإسلام ، إظهار ما عندهم من عقائد فاسدة ، وذلك عن طريق الوضع في الحديث ، حتى تستساغ وتقبل من العامة .

يقول أحمد أمين : " من أكبر الأسباب في تضخم الحديث ، الوضع ، فاليهود ، والنصارى والمجوس، وغيرهم من أهل الديانات الأخرى ، أدخلوا في الأحاديث ، أشياء كثيرة من دياناتهم وأخبارهم ، فملئت الأحاديث بما في التوراة وحواشيها ، وبيعض أخبار النصرانية " (4) .

والأحاديث التي وضعتها الزنادقة كثيرة منها ، حديث: (إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل ، فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق) (5) .

1 . الحديث والمحدثون ص 337 ، وضحي الإسلام . ص 129 .

2 . العرش وما رُوي فيه . ص 200 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 337 .

4 . ضحي الإسلام . 129 .

5 . ينظر اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 1 / 34 .

قال ابن عساكر: " وحديث إجراء الخيل موضوع ، وضعه بعض الزنادقة؛ ليشنع به على أصحاب الحديث (1) .

وهذا يوافق ما ذكره ابن قتيبة ، من أن هذه الأحاديث المكذوبة وضعها الزنادقة ، لتشويه الإسلام وذكر طرفاً من هذه الأحاديث فقال: " والحديث يدخله الشوب والفساد من وجوه ثلاثة ، منها الزنادقة واجتياهم للإسلام ، وتهجينه بدس الأحاديث المستشعنة والمستحيلة ، كالأحاديث التي قدمنا ذكرها من **عرق الخيل** ، وعبادة الملائكة ، وقصص الذهب على جمل أورك ، وزغب الصدر ، ونور الذراعين مع أشياء كثيرة ليست تخفى على أهل الحديث " (2) .

وبذلك يتبين أن ما قاله أبو زهر ، موافق لما بينه العلماء ، في شيوع الزندقة وأثرها على السنة .

3 . مقاومة الخلفاء للزندقة .

تعقب خلفاء بني العباس الزنادقة ، وشردوا بهم ، وقتلوا من قدروا عليه منهم ، لعلمهم ما يببته هؤلاء الملاحدة من نية خبيثة تجاه الإسلام وأهله .

فكانت محاربة الزنادقة ، بالقتل والتشريد ، كما كانت بالرد عليهم ، بالعلم والكتب ، وإقامة البراهين . يقول الذهبي : " والمهديّ كغيره من عموم الخلائف والملوك ، له ما لهم ، وعليه ما عليهم ، كان منهما في اللذات واللّهو والعبيد؛ ولكن مسلم خائف من الله ، قد تتبّع الزنادقة وأباد خلقاً منهم " (3) . وقال عبد الله الغريب : " وكان المهدي أول من أمر الجدلّيين ، من أهل البحث ، من المتكلمين بتصنيف الكتب في الرد على الملحدين ، ممن ذكرنا من الجاحدين وغيرهم ، وأقاموا البراهين على المعاندين ، وأزالوا شبه الملحدين ، فأوضحوا الحق للشاكين ، ولقد أوصى المهدي ، ابنه الهادي بتتبع الزنادقة والبطش بهم " (4) .

واهتم الرشيد بأمرهم ، حتى أنه أمّن كل من كان هارباً أو مستخفياً إلا الزنادقة ، فقد أمر بتتبعهم وقتلهم (5) .

1 . تاريخ دمشق . 13 / 145 .

2 . تأويل مختلف الحديث . ص 279 .

3 . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . دار النشر : دار الكتاب العربي . سنة النشر : 1987م . الطبعة : الأولى . تحقيق عمر عبد السلام تدمري . 10 / 444 .

4 . **وجاء دور المجوس** . الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية . عبد الله محمد الغريب . بحث منشور من ضمن مؤلفات تاريخ الرفض . 2009م ج 36/81 .

5 . الزنادقة عقائدهم وفرقهم وموقف أئمة المسلمين منهم . 1 / 679 .

أما زمن المعتصم ، فيقول أبو زهو: " وفي عهد المعتصم ، كانت حادثة كبرى في تاريخ الزنادقة ، وهي محاكمة قائد جيوشه المسمى (بالأفشين) ، اتهم بالزندقة ، فحبس ومنع من الطعام والشراب حتى مات ، ثم صلب وأحرق بالنار " (1) .

كما لا يخفى ما كان عليه المتوكل من حرص على السنة وأهلها ، وكراهته لكل من خالفها سواء كان من المتكلمين أو الزنادقة .

يقول الطبري : " وفي هذه السنة (سنة خمس وثلاثين ومائتين) ، ظهر بسامرا رجل يقال له **محمود بن الفرج** النيسابوري ، فزعم أنه ذو القرنين ، ومعه سبعة وعشرون رجلا ، عند خشبة بابك وخرج من أصحابه بباب العامة رجلا ، وببغداد في مسجد مدينتها آخرا ، وزعم أنه نبي ، وأنه ذو القرنين ، فأتى به وبأصحابه المتوكل ، فأمر بضربه بسياط ، فضرب ضربا شديدا ، فمات من بعد ضربه ذلك وحبس أصحابه " (2) .

يتضح مما تقدم ، أن ما ذكره أبو زهو من وقوف خلفاء الدولة العباسية ضد الزندقة والإلحاد موافق لما بينه العلماء ، وهذا يوضح حقيقة تمسك الخلفاء العباسيين بالدين ، ومعرفتهم التامة بأهداف الزنادقة المتمثلة في القضاء على الإسلام ، وتشكيك الناس في تعاليمه ، وإظهاره بمظهر التناقض .

4 . انتشار القصاصين .

انتشر القصاص في هذا العصر على ما كان عليه في العصر الثاني ، والشيء المختلف هنا هو محاربة هذا الدجل من الدولة .

ومن غريب أمر هؤلاء القصاصين ، ما نقله جعفر بن محمد الطيالسي ، قال : صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، في **مسجد الرصافة** ، فقام بين أيديهما قاص ، فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، قال أنبأنا عبد الرزاق ، قال : أنبأنا معمر عن قتادة عن أنس قال ، قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال لا إله إلا الله ، يخلق من كل كلمة منها طائر ، منقاره من ذهب وريشه مرجان ، وأخذ في قصته نحو من عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ، ويحيى ينظر إلى أحمد ، فقال : أنت حدثته بهذا ؟ فقال : والله ما سمعت به إلا هذه الساعة ، قال فسكتا جميعا

1 . الحديث والمحدثون . 339 .

2 . تاريخ الأمم والملوك . أبو جعفر محمد بن جرير الطبري قولت هذه الطبعة على النسخة المطبوعة . بمطبعة " ابريل " بمدينة لندن سنة 1879 م . راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت . 357 / 7

حتى فرغ من قصصه ، فقال له يحيى من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا ابن معين، وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن كان ولا بد من الكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحيى بن معين ؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، وما علمته إلا هذه الساعة ، فقال له يحيى: وكيف علمت أني أحمق ؟ قال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا ، قال: فوضع أحمد كفه على وجهه وقال: دعه يقوم ، فقام كالمستهزئ بهما (1) .

يقول محمد أبو زهو : " ولقد انتشر القصص والزنادقة في هذا العهد ، حتى أن الخلفاء كانوا يصدرون أوامره بمنع القصص والمنجمين في الجلوس في المساجد والطرق ، كذلك منعوا من بيع كتب الفلسفة ، ففي سنة (279هـ) وهي السنة التي بويغ فيها المعتضد الخليفة العباسي بالخلافة أصدر أمره بمنع الوراقين من بيع كتب الفلاسفة وما شاكلها ، ومنع القصص والمنجمين من القعود في الطريق " (1) .

وهذا الكلام ذكره السيوطي وابن قتيبة ولم يختلفا إلا في تاريخ السنة التي وقع فيها هذا المنع فالمعتضد بويغ له في رجب سنة (279 هـ) فكان المنع فيها على قول السيوطي ، وابن قتيبة آخر ذلك المنع.

قال السيوطي : " وفي أول سنة استخلف فيها منع الوراقين من بيع كتب الفلاسفة وما شاكلها ومنع القصص والمنجمين ، من القعود في الطريق " (3) .

أما ابن قتيبة فعندما عدد الأحداث الواقعة (سنة 283 هـ) ، ذكر من بينها هذا الأمر فقال : " وفي جمادى الآخرة نودي في المسجد الجامع بنهي الناس عن الاجتماع على قاص أو غيره ، ومنع **القصص** وأهل الحلق من القعود ، وفي يوم الحادي عشر يوم الجمعة ، نودي في الجامعين بأن الذمة بريئة ممن اجتمع من الناس على مناظرة أو جدل وأن من فعل ذلك أحل بنفسه الضرب " (4) . وبهذا يتبين موافقة ما قرره أبو زهو ، لما نقله العلماء ، من أن المعتضد في القرن الثالث الهجري منع القصصيين من نشر كذبهم ، والوراقين من بيع كتب الفلسفة الداعية للجدل والاختلاف .

1 . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . 233/4 . والموضوعات لابن الجوزي . 1 / 46 .

2 . الحديث والمحدثون ص 340 .

3 . تاريخ الخلفاء . ص 153 .

4 . تاريخ الطبري . 8 / 182 .

الفصل الثاني التصنيف

- 1 . جمع الأحاديث على المسانيد.
- 2 . التصنيف على الأبواب.
- 3 . كتب مختلف الحديث .

تنوع التصنيف في علوم السنة بعد القرن الثاني ، فترى العلماء يفردون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيره من الأقوال ، فنتج عن ذلك المسانيد والصحاح ، كما انتشر التصنيف في مختلف علوم الحديث ، وأخذ طرقاً متعددة .

قال الخطيب البغدادي : " **وصف الطريقتين اللتين عليهما يصنف الحديث من العلماء ، من يختار تصنيف السنن** وتخریجها على الأحكام وطريقة الفقه ، ومنهم من يختار تخریجها على المسند وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض ، فينبغي لمن اختار الطريقة الأولى ، أن يجمع أحاديث كل نوع من السنن على انفراده ، فيميز ما يدخل في كتاب الجهاد عما يتعلق بالصيام وكذلك الحكم في الحج والصلاة ، والطهارة والزكاة ، وسائر العبادات ، وأحكام المعاملات ، ويفرد لكل نوع كتاباً ، ويبوب في تضاعيفه أبواباً يقدم فيها الأحاديث المسندة ، ثم يتبعها بالمراسيل والموقوفات ، ومذاهب القدماء من مشهوري الفقهاء ولا يورد من ذلك إلا ما ثبتت عدالة رجاله واستقامت أحوال رواته ، فإن لم يصح في الباب حديث مسند ، اقتصر على إيراد الموقوف والمرسل وهذان النوعان أكثر ما في كتب المتقدمين " (1) .

وقال محمد أبو زهو : " يمكننا أن نرجع الطرق التي تطور إليها التدوين؛ للحديث في هذا الدور إلى ثلاث طرق " (2) .

فاقتصر الخطيب على ذكر نوعي التصنيف في الحديث ، بخلاف أبي زهو وغيره من المتأخرين اعتبروا العلوم المتفرعة عن الحديث نوعاً ثالثاً .

يقول نور الدين عتر : " والقرن الثالث ، وهو **عصر التدوين** عصر السنة الذهبي ، دونت فيه السنة وعلومها تدويناً كاملاً ، وفي مطلع هذه الدور ، ارتأى العلماء أفراد حديث الرسول بالتصنيف فابتكروا لذلك (المسانيد) ، جمعوا فيها الحديث النبوي مرتباً بحسب أسماء الصحابة ، فالأحاديث عن أبي بكر مثلاً ، تجمع كلها في مكان واحد ، تحت عنوان مسند أبي بكر ، وكذا أحاديث عمر وهكذا ، ثم جاء البخاري فرأى أفراد الحديث الصحيح وأن يرتب على الأبواب؛ لتسهيل الوصول إليه وتسهيل الفقه فيه، فوضع كتابه الجامع الصحيح ، وفي هذا العصر أصبح كل نوع من أنواع الحديث ، علماً خاصاً مثل علم الحديث الصحيح، وعلم المرسل، وعلم الأسماء والكنى ، وهكذا فأفرد العلماء كل نوع منها بتأليف خاص " (3) .

1 - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 147/5 .

2 - الحديث والمحدثون ص 364 .

3 - منهج النقد في علوم الحديث . ص 61 .

1 . جمع الأحاديث على المسانيد (1) .

قال أبو زهو: " جمع الأحاديث على المسانيد ، وذلك أن يجمع المحدث في ترجمة كل صحابي ما يرويه عنه من حديثه ، سواء كان صحيحاً أم غير صحيح ، ويجعله على وحدة وإن اختلفت أنواعه ، فمثلاً يذكر أبا بكر ، ثم يسرد ما رواه عنه من الأحاديث ، وإن اختلفت موضوعاتها ، ولهم في ترتيب أسماء الصحابة طرق مختلفة ، فمنهم من رتبها على القبائل ، فقدم بني هاشم ، ثم الأقرب فالأقرب نسباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من رتبها على السوابق في الإسلام ، فقدم العشرة المشهود لهم بالجنة ، ثم أهل بدر ، ثم أهل الحديبية ، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ، ثم من أسلم يوم الفتح ، ثم أصاغر الصحابة سناً ، ثم النساء ، ومنهم من لم يراع شيئاً من ذلك " (2) .

وهذا الذي ذكره أبو زهو من حيث الجمع والترتيب في هذه الطريقة ، هو عين ما ذكره غيره من العلماء في كيفية ترتيب المسانيد ، فالعبرة ليست بوحدة الموضوع ، كما أنها ليست بصحة الحديث أو ضعفه ، وإنما العبرة بالصحابي وما قاله من حديث .

يقول أبو عبد الله الكتاني: " ومنها كتب ليست على الأبواب؛ ولكنها على المسانيد ، جمع مسند وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة ، صحيحاً كان أو حسناً ، أو ضعيفاً ، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة ، كما فعله غير واحد ، وهو أسهل تناولاً ، أو على القبائل ، أو السابقة في الإسلام ، أو الشرافة النسبية أو غير ذلك " (3) .

ومن أقدم هذه المسانيد ، مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت204هـ) ، وهذا المسند لم يصنفه صاحبه؛ وإنما جمعه بعض الخراسانيين عنه (4) ، ومسند الحميدي (ت219هـ) ، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ) ، ومسند أحمد بن حنبل (ت241هـ) ، والمسند الكبير لبقي بن مخلد القرطبي (ت276هـ) ، رتب على أسماء الصحابة ، ثم رتب أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتاباً حافلاً ، إضافة لما فيه من الضبط والإتقان (5) .

1 . بدأ أبو زهو بتراجم أعلام الحديث ثم بعد الانتهاء من تراجمهم عاد لتفصيل كتبهم فأثرت جمع كلامه انظر ص 351 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 364 .

3 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي المغربي دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الخامسة . 1993م . 1/5 .

4 . تكوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري . الطبعة الأولى 1996م . ص 101 .

5 . الحديث والمحدثون . ص 365 .

وهناك كتب مرتبة على أسماء الصحابة ، أي على طريقة المسانيد ، ولم يشر إليها أبو زهو مثل كتاب المعجم الكبير للطبراني ، والعلل للدارقطني ، كما أن هناك كتباً سميت بالمسانيد وهي ليست كذلك ، مثل مسند علي بن الجعد ، ومسند يحيى بن معين (1) .

يقول محمد أبو زهو : " وهذه الطريقة من التصنيف ، لا تخلو من عيوب فإن المطلع على المسانيد ، إذا لم يكن من أهل الفن المتضلعين فيه الواقفين على أحوال المتون والأسانيد ، تعذر عليه الوقوف على درجة الحديث من الصحة والضعف ، والاحتجاج به أو عدمه ؛ إذ كل حديث في نظره يحتمل الصحة والضعف ، هذا إلى أن الوقوف على الأحكام الشرعية منها شاق على غير الحفاظ المتقنين ؛ لعدم التناسب في جمع الأحاديث بين موضوعاتها " (2) .

وذكر ، علي الشحود : " عيوبُ التأليف على هذه الطريقة قائلاً :

1 . أن المطلع على المسانيد ، إذا لم يكن من أهل الفن المتضلعين فيه الواقفين على أحوال المتون والأسانيد ، فإنه يتعذر عليه الوقوف على درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به من عدمه ، إذ كل حديث في نظر المطلع يحتمل الصحة والضعف .

2 . من طلب أحاديث موضوع معين فعليه أن يقلب صفحات الكتاب بأكمله ، وهذا شاقٌ على النفس وعسرٌ عليها .

3 . أن المخرّج إذا أراد أن يخرج حديثاً للكثيرين من الصحابة ، كأبي هريرة ، وابن عمر ، وعائشة فإنه يحتاج إلى وقت طويل للعثور على الحديث ، وقد يمرُّ عليه الحديث ولا ينتبه الباحث إليه ؛ لطول القراءة ، وتعبه الكبير ، وجهده المضني " (3) .

وهذه العيوب التي فصلت هي عين ما أجمله أبو زهو ، ومع ذلك فإن لهذه المسانيد ، فوائد عظيمة ، لا يسع أحد من المشتغلين بهذا الفن تجاهلها ، أو التقليل من فائدتها .

يقول أبو زهو : " ومهما يكن من شيء ، فلأصحاب المسانيد الفضل الأكبر في تجريد الأحاديث النبوية عن غيرها ، وجمعهم كثيراً من متونها وأسانيدها ، ولهم في تدوين الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الصحة مقاصد جلييلة ، منها أن طرقه قد تتعدد فيبلغ مبلغ الصحيح ، ومنها أنها تصلح

1 . تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري . ص 104 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 365 .

3 . المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد . علي بن نايف الشحود . سنة الطبع . 2008م / 1 / 216 .

للاعتبار بها ، ومنها ما تتبين صحته فيما بعد ، لأهل الحديث ونقاده " (1) .

كما عدت : " مميزات التأليف على هذه الطريقة:

- 1 . تجريد الأحاديث النبوية عن غيرها ، وجمعهم كثيراً من متونها وأسانيدھا المشتمة على تعدد الطرق .
- 2 . إن التأليف على هذه الطريقة ، سهل لأهل القرن الثالث حفظ الحديث وضبطه ، ومذاكرته ودرسه حتى كان الواحد منهم يحفظ المسند الكبير ، كما يحفظ السورة من القرآن .
- 3 . يمكن تخريج الحديث منه بسهولة ويسر ، خاصة إذا كان الراوي مقلاً من الرواية .
- 4 . حصر الأحاديث التي رواها كل صحابي على حده .
- 5 . معرفة بلدان كثير من الصحابة ، وأماكن نزولهم التي ارتحلوا إليها ، وذلك كأن يقال مسند المكيين ، أو الشاميين ، أو البصريين (2) .

ومن خلال التتبع لما كتب عن هذه المسانيد من مزايا وعيوب ، يتبين قدر أبي زهو الرفيع في استخلاص هذه المسائل ، قبل غيره من الذين صنّفوا في هذا الفن ، وخصوصاً ما تفرد به من مزايا تبين رتبته في الصناعة الحديثية .

2 . التصنيف على الأبواب .

التصنيف على الأبواب ، جاء بعد جمع الأحاديث على المسانيد ، وهو ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه ، بحيث تكون مرتبة على حسب الموضوع . يقول أبو زهو : " وهو تخريج الأحاديث على أحكام الفقه وغيرها ، وتنويعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب ، بحيث يتميز ما يتعلق بالصلاة مثلاً عما يتعلق بالصيام ، وأهل هذه الطريقة منهم من اقتصر على إيراد ما صح فقط ، كالبخاري ومسلم في صحيحهما ، ومنهم من لم يقتصر على ذلك ، كأبي داود والترمذي والنسائي " (3) .

1 الحديث والمحدثون . ص 365 ، 366 .

2 . المَقْصَلُ في أصولِ التخرِيجِ ودراسة الأسانيد . 216/1 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 366 .

وهذا التعريف الذي ذكره محمد أبو زهو، ذكره غيره من العلماء في طريقة التصنيف على الأبواب هو في الحقيقة ، يرجع لتعريف ابن الصلاح .

فابن الصلاح يقول: "التصنيف على الأبواب" ، هو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها ، وتنويعه أنواعا ، وجمع ما ورد في كل حكم ، وكل نوع في باب فباب" (1) .

وأول من سن هذه السنة في التصنيف هو محمد بن إسماعيل البخاري ، ثم تبعه تلميذه مسلم بن الحجاج ، وحذا حذوهم بعد ذلك بعض العلماء .

يقول محمد أبو زهو : " وكان أول الراسمين لهذه الطريقة المثلى ، شيخ المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ) ، فجمع في صحيحه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) : ما تبين صحته من الأحاديث مرتباً على الأبواب واقنقى أثره في ذلك الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (261هـ) ، في صحيحه ، وقد اتفق العلماء على أن كتابيهما أصح الكتب المصنفة ، ثم حذا حذوهم كثير من المحدثين في مصنفاتهم ، كالنسائي وأبي داود ، والترمذي " (2) .

يقول عبد الكريم الخضير : " أول هذه الكتب وأعلاها وأغلاها ، وهو أصح ما جمعه البشر على الإطلاق ، أصح كتاب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى ، صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وهو المرجح عند جماهير العلماء... ، وأول من صنف في الصحيح ، ومسلم بعد" (3) .

وهذا أمر معلوم للمشتغلين بهذا الفن ، فهذه الكتب أصول ينصح العلماء بتقديمها في علوم الحديث .

يقول النووي : " وإلا فجميع ما أذكره فيه لي به روايات صحيحة بسامعات متصلة بحمد الله تعالى ، إلا الشاذ النادر ، فمن ذلك ما أنقله من **الكتب الخمسة** التي هي أصول الإسلام ، وهي : (الصحيحان) ، للبخاري ومسلم ، و (سنن أبي داود) و (الترمذي) و (النسائي)" (4) .

1 . التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . ص 255.

2 . الحديث والمحدثون . ص 366 ، 367.

3 . مقارنة بين شروح كتب السنة الستة . عبد الكريم الخضير . 1 / 4.

4 . الأذكار النووية . محيي الدين أبي زكريا يحيى النووي . بيروت . لبنان دار الفكر طبع سنة 1994 م 14/1.

ويقول أبو الفضل العراقي: " وأحقُّها بالتقديم الصحيحان البخاري ومسلم ، وممَّا يتلو الصحيحين ، سننُ أبي داودَ، والنسائي، والترمذي، وكتابُ ابنِ خزيمة " (1).

والداعي إلى تقديم هذه الكتب عن غيرها ، هو ما تميزت به من فوائد عظيمة ، جعلت الأمة تتلقاها بالقبول ، وتقدمها على سائر الكتب الحديثية .

يقول أبو زهو : " وفي هذه الطريقة من الفوائد الوقوف على درجة الأحاديث بسهولة ، وتيسير الإطلاع على الأحكام الشرعية وغيرها في الأبواب المختلفة ، ولذلك جعل العلماء لأحاديث هذه الكتب المرتبة الأولى في الاعتبار، ولأحاديث المسانيد المرتبة الثانية " (2) .

ويقول ابن كثير : " وهكذا قول الحافظ أبي طاهر السلفي ، في الأصول الخمسة ، يعني البخاري ومسلماً، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي؛ إنه اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب: تساهل منه، وقد أنكروا ابن الصلاح وغيره ، وقال ابن الصلاح: وهي مع ذلك أعلى رتبة من كتب المسانيد (3) .

ومن ذلك يتبين أن ما أجمله العلماء ، فصله أبو زهو في ذكر فوائد هذه الكتب ، وما لها من سبق في التأليف على هذه الطريقة .

3 . كتب مختلف الحديث .

هذه الطريقة جاءت رداً على الفرق المختلفة ، التي نصبت العداة لأهل الحديث ، فجمع المحدثون الطعون وردوا عليها في هذه الكتب .

يقول محمد الزهراني في التعريف بهذه الكتب : " ما سلك فيه مؤلفوه مسلك الرد على المبتدعة وأصحاب الأهواء ، وذلك لهنك أستارهم ، وفضح أسرارهم ، وتحذير المسلمين منهم ، وبيان خطرهم على الأمة " (4) .

ويقول أبو زهو : " وفي هذه الطريقة كان العلماء يجمعون الطعون التي وجهها أهل الكلام إلى أهل الحديث ، سواء منها ما كان يرجع إلى أشخاصهم من العدالة والضبط ، أم ما كان يرجع إلى ما حملوه من الحديث ، من كونه كلام خرافات ، أو متناقضات ، أو مشكلاً ، ثم يكرون عليها بالأبطال

1 . شرح التبصرة والتذكرة . 185/1 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 367 .

3 . الباحث الحثيث في اختصار علوم الحديث . 3/1 .

4 . تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري . ص 96 .

وينزهون ساحة الأئمة والأحاديث عن هذه الطعون الزائفة ، وكان من هؤلاء الأعلام ، الإمام ابن قتيبة رحمه الله صاحب كتاب، (تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء الحديث) (1) . وهذا القرن يعد من أكثر القرون اهتماماً بعلوم القرآن والحديث ، ففيه صنفت الكتب الخمسة وكثير من المسانيد ، كما كان عصرًا حافلاً بالأعلام من الحديث والنقاد . وقد استدل أبو زهر ، بكتاب تأويل مختلف الحديث ، وما ذكره مؤلفه من ردود على الفرق المختلفة ، الذي كان مرجعاً للمستشرقين في إظهار المطاعن التي ذكرها ورد عليها ، ولكنهم أوردوها دون هذه الردود بل وقد نسبوا بعضها لابن قتيبة .

كتاب تأويل مختلف الحديث .

هذا الكتاب هو الأول من نوعه؛ في جمعه بين الأخبار التي ظاهرها الاختلاف وحقيقتها الائتلاف وبه فتح الباب لحل المتشابه والمشكل .

يقول أبو زهر : " هذا كتاب جليل القدر عظيم النفع ، ألفه الإمام ابن قتيبة (2) ، مدافعاً به عن السنة وأهلها ، مناضلاً عن الحق وداحضاً لأباطيل الموهين ، رد فيه على أعداء أهل الحديث وجمع بين الأخبار التي زعموا فيها التناقض والاختلاف ، وأجاب عما أوردوه من شبه حول بعض الآثار المتشابهة أو المشككة " (3) .

وهذا الكتاب تكلم فيه ابن قتيبة على الفرق المختلفة ، وبين اعتمادهم الرأي ونهجهم للتأويل وبعدهم عن التأصيل ، مما كان سبباً في اختلافهم وضعف مقالاتهم .

يقول ابن قتيبة : " وقد تدبرت رحمك الله مقالة أهل الكلام ، فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون ، ويفتنون الناس بما يأتون ، ويبصرون القذى في عيون الناس وعيونهم تطرف على الأجذاع ويتهمون غيرهم في النقل ، ولا يتهمون آراءهم في التأويل ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة لا يدرك بالطفرة والتولد ، والعرض والجوهر ، والكيفية والكمية

1. الحديث والمحدثون ص 364.

2. العلامه، الكبير، ذو الفنون، أبو محمّد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الكاتب، صاحب التصانيف، كان ثقةً ديناً فاضلاً نزل بغداد، وصنّف وجمّع، وبعث صبيته توفي سنة 276 هـ، سير أعلام النبلاء . شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي . تحقيق شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة: 1985 م . 296 / 13

3 . الحديث والمحدثون . ص 367.

والأينية ، ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما وضح لهم المنهج ، واتسع لهم المخرج؛ ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة ، وحب الأتباع ، واعتقاد الإخوان بالمقالات ... ، فما بالهم أكثر الناس اختلافا لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين ، فأبو الهذيل العلاف يخالف النظام والنجار يخالفهما ، وهشام بن الحكم يخالفهم ، وكذلك ثمامة ، ومويس ، وهاشم الأوقص ، وعبيد الله بن الحسن ، وبكر العمى ، وحفص وقبة ، وفلان وفلان ، ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين يدان برأيه وله عليه تبع " (1) .

وكلام ابن قتيبة فيهم؛ لم يكن إلا بعد علم بهم ، وبطرقهم وآرائهم ، التي كانت تبعاً لأهوائهم سواء كانت في التفسير أم الحديث .

يقول ابن قتيبة : " وقد كنت في عنفوان الشباب ، وتطلب الآداب أحب أن أتعلق من كل علم بسبب ، وأن أضرب فيه بسهم ، فربما حضرت بعض مجالسهم ، وأنا مغتر بهم طامع أن أصدر عنه بفايدة ، أو كلمة تدل على خير ، أو تهدي لرشد ، فأرى من جرأتهم على الله تبارك وتعالى وقلة توقيهم وحملهم أنفسهم على العظائم؛ لطرده القياس ، أو لئلا يقع انقطاع ما أرجع معه خاسرا نادما " (2) .

قال محمد أبو زهو : " ترك مجالسهم بل وأخذ ينشر على الناس ما خفي من هناتهم غير الهيئات ثم ذكر تفسير الروافض؛ لبعض آيات القرآن على هواهم ، زاعمين أنهم على علم بباطن القرآن ... وفند تلك المزاعم كلها " (3) .

ثم ذكر أبو زهو كلام ابن قتيبة في أهل الحديث ، وكيف أنهم اتبعوا الحق المتمثل في النصوص والآثار وتركوا الباطل المتمثل في زيف الرأي والأهواء.

قال ابن قتيبة : " فأما أصحاب الحديث فإنهم التمسوا الحق من وجهته ، وتتبعوه من مضانه وتقربوا من الله تعالى بإتباعهم سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطلبهم لآثاره وأخباره برا وبحرا وشرقا وغربا ، يرحل الواحد منهم راجلا مقويا في طلب الخبر الواحد أو السنة الواحدة ، حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة ، ثم لم يزالوا في التنقيب عن الأخبار والبحث لها ، حتى فهموا صحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي ، فنبهوا على ذلك ... وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف ، وطلبهم الغرائب في الغريب الداء ، ولم يحملوا الضعيف

1. تأويل مختلف الحديث . ص 13.

2. المرجع السابق . ص 60 ، 61.

3. الحديث والمحدثون . ص 368.

والغريب؛ لأنهم رأوهما حقاً ، بل جمعوا الغث والسمين ، والصحيح والسقيم؛ ليميزوا بينهما ، ويدلوا عليهما وقد فعلوا ذلك " (1) .

وبهذا الكتاب تبين لنا انحراف بعض السابقين ، وزيع بعض المتأخرين أيضاً ، وعدم أمانتهم في نقل الأقوال والاستشهاد بها.

يقول أبو زهو : " إن جمهرة المستشرقين ومن على نهجهم من الملحدين والمتحللين في عصرنا هذا ، يسطون على هذا الكتاب ويلتقطون منه هذه المطاعن ، التي فندها هذا الإمام الجليل ، دون أن ينبهوا الناس ، على أن إماماً كبيراً من أئمة المسلمين تولى الإجابة عنها ، (وهذا أمر طبيعي فيهم) ، بل وينسبون هذه المطاعن إلى ابن قتيبة نفسه ، على أنها من آرائه في الصحابة وأهل الحديث ، وفوق هذه الخيانة العلمية العظمى يقوم هؤلاء الأعداء الألداء ، بصوغ هذه الشبهات على أنها قواعد مسلمة عند المسلمين ، ثم يبنون عليها آراءهم الزائفة التي تطعن في هذا الدين الحنيف وتأتي على بنائه من القواعد ، وأن من ألقى نظرة على ما جاء في هذا الكتاب ، ثم طالع بعض مقالات هؤلاء القوم ، افتضح أمامه أمرهم وظهر له ضلالهم ، والله لا يهدي كيد الخائنين " (2) .

مسند الإمام أحمد (3) .

إن من أكبر كتب الحديث مسند الإمام أحمد بن حنبل ، جمع فيه الكثير من السنن ، ومع ذلك لم يحوي كل الحديث كغيره من المصنفات .

قال محمد أبو زهو : " هو كتاب عظيم في السنة شهد له المحدثون قديماً وحديثاً؛ بأنه أجمع كتب السنة للحديث ، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه ، وقد سلك الإمام أحمد في ترتيبه مسلكاً يتفق وطريقة أهل طبقتة ، فهو يذكر الصحابي ، ثم يورد ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث ، غير ناظر إلى ترتيبها حسب موضوعاتها ، ثم يتلوه بالصحابي الآخر وهكذا (4) .

1 . تأويل مختلف الحديث . ص 73 ، 74 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 369 .

3 . أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام المحدثين ، صنف كتابه المسند ، وجمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره وكان من أصحاب الإمام الشافعي وخواصه ، قال في حقه: خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا أفقه من ابن حنبل أخذ عنه الحديث جماعة منهم محمد بن إسماعيل البخاري ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد ، وفيات الأعيان 63/1 .

4 . الحديث والمحدثون ص 369 ، 370 .

وذكر أهل العلم ، أن مسند الإمام أحمد ، يشتمل على ثلاثين ألف حديث من غير المكرر وبالمكرر على أربعين ألف حديث ، كما يشتمل على ثلاث مائة حديث ثلاثية الإسناد (1) ، ومع ذلك لم يشمل الحديث كله (2) .

والمسند أقسام ، قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله ابن حنبل عن أبيه سماعاً منه، وهو المسمّى بمسند الإمام أحمد ، وهو يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب، وقسم سمعه عن غيره ، وهو قليلٌ جداً وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه ، وهو المسمّى عند المحدثين بزوائد عبد الله ، وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل ، وقسم لم يقرأه ولم يسمعه؛ ولكنه وجدته في كتاب أبيه بخط يده وهو قليل أيضاً ، وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه ، وهو أقل الجميع (3) .

وقال ابن كثير: " لا يُوازي مسند أحمد كتاب مسند، في كثرته وحُسْنِ سياقاته، وقد فاتهُ أحاديث كثيرة جداً، بل قيل: إنَّه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في (الصَّحَّاحِينَ)، قريباً من مئتين" (4) . أما درجة أحاديث المسند ، فإن العلماء لهم فيها أقوال كثيرة ، فمنهم من يرى أنها تحوي الصحيح والحسن الضعيف ، ومنهم من يرى وجود الموضوع أيضاً ، وعلى أي حال ، فإن أحمد بن حنبل لم يلتزم الصحيح في مسنده .

يقول علي الشحوذ: " وأكثر أحاديثه تدور بين الصحيح والحسن والضعيف ضعفاً محتملاً ، ولا يخلو من أحاديث واهية؛ ولكنها قليلة ، ونوزع في وجود الموضوع فيه ، وقد ذكر ابن الجوزي في الموضوعات عدداً من الأحاديث ، ووافقه الحافظ العراقي عليها " (5) . وهذا الكلام الذي نقله علي الشحوذ ، قد تعقبه ابن حجر في وقته وبشرح واف .

يقول ابن حجر: " وقد ادعى قوم أن فيه أحاديث موضوعات ، وتتبع شيخنا أمام الحفاظ ، أبو الفضل العراقي ، من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث ، أخرجها من المسند وحكم عليها بالوضع ، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه ، ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في الموضوعات

1 . المَفْصَلُ في أصولِ التخرِيجِ ودراسة الأسانيد . 217/1 .

2 . الحديث والمحدثون ص 370 .

3 . المَفْصَلُ في أصولِ التخرِيجِ ودراسة الأسانيد . 218/1 ، والحديث والمحدثون ص 370 .

4 . تَدْرِيبُ الرَّاوي في شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّواوي . 114/1 .

5 . المَفْصَلُ في علوم الحديث . 59/1 .

ما يلتحق به ، فكملت نحو العشرين ، ثم تعقبت كلام بن الجوزي فيها حديثاً حديثاً ، فظهر من ذلك أن غالبها جيد ، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها ، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً ، إلا الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك " (1) .

وقد جمع محمد أبو زهو هذا الخلاف بقوله : " فمن حكم على بعض أحاديثه بالوضع نظر إلى ما زاده فيه أبوبكر القطيعي وعبد الله ابن الإمام أحمد ، والقول بحجية ما فيه من الأحاديث لا ينافي القول بأن فيه الضعيف ، فإن الضعيف دائر فيه بين الحسن لذاته والحسن لغيره ، وكلاهما مما يحتج به عند العلماء " (2) .

والذي رمى إليه أبو زهو ، أن المسند لا يخلو من الموضوعات؛ ولكنها جاءت من زيادات عبد الله والقطيعي ، وليست من أحاديث أحمد بن حنبل ، وهذا الرأي جامع للآراء السابقة وأرجحها . وحضي مسند الإمام أحمد باهتمام واسع من العلماء في القديم والحديث ، ففي القديم اختصره ابن الملقن (ت 805) ، وشرحه أبو الحسن بن عبد الهادي (ت1139) (3) ، وفي الحديث قام أحمد محمود **شاکر** بتحقيقه وتخريج أحاديثه ، إلا أنه توفي قبل إكماله ، فقام شعيب الأرنؤوط بتحقيقه وتخريج أحاديثه بشكل مفصل (4) .

صحيح البخاري .

صاحب هذا الكتاب ، هو محمد بن إسماعيل البخاري (5) ، واسم كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) ، وهو أصح الكتب بعد كتاب الله .

- 1 . تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة . أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني . تحقيق إكرام الله إمداد الحق . دار البشائر . بيروت . الطبعة : الأولى . 1996م . 241/1 .
- 2 . الحديث والمحدثون ص 375 .
- 3 . المرجع السابق ص 376 .
- 4 . المُفَصَّلُ في علوم الحديث . 59/1 .
- 5 . **محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري** أبو عبد الله ، حبر الإسلام ، والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري ، وله مؤلفات عدة ، ولد في بخارى ، ونشأ يتيماً ، وقام برحلة طويلة (سنة 210) في طلب الحديث ، فزار خراسان والعراق ومصر والشام ، وسمع من نحو ألف شيخ ، وجمع نحو ست مئة ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق برواته . وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً على هذا النحو ، توفي سنة 256هـ . الأعلام 34/6 .

يقول ابن النجار : " وكتب الأحاديث الصحيحة كثيرة؛ ولكن المصنف إذا أطلق الصحيح فيريد به صحيح البخاري؛ لأنه **أصح كتاب بعد** القرآن الكريم ، لما بذل فيه مؤلفه رحمه الله من الجهد والدقة والتمحيص في أسانيده ومثونه" (1) .

وهذا باتفاق أهل العلم ، فكل من بحث في السنة عرف قيمة هذا الكتاب ، ومكانته العلمية سواءً من المتقدمين أم المتأخرين .

يقول عبد المحسن البدر : " وقصارى القول أن صحيح البخاري أول مصنف في الصحيح المجرد وهو **أصح كتاب بعد** كتاب الله العزيز ، ورجاله مقدمون في الرتبة على غيرهم ، وأحاديثه على كثرتها لم ينتقد الجهابذة المبرزون في هذا الفن منها إلا القليل ، مع عدم سلامة هذا النقد ، ومع هذا كله جمع فيه مؤلفه رحمه الله بين الرواية والدراية" (2) .

وكان الباعث على تأليف هذا الكتاب ، ما نقله ابن حجر، قال: " قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري **كنا عند إسحاق بن راهويه** ، فقال: لو جمعت كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال: فوق ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع الجامع الصحيح" (3) .

يقول أبو زهو : " خَرَجَ مِنْ سِتْمَانَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ ، وَلَمْ يَخْرُجْ فِيهِ إِلَّا مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِالسَّنَدِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي تَوَفَّرَ فِي رِجَالِهِ الْعَدَالَةُ وَالضَّبْطُ ، وَمَكَثَ فِي تَصْنِيفِهِ سِتَّةَ عَشْرَ عَامًا ، وَمَا وَضَعَ فِيهِ حَدِيثًا إِلَّا اغْتَسَلَ قَبْلَهُ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَلَمَّا أَنْ تَمَّ عَرْضُهُ عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرِهِمْ ، فَاسْتَحْسَنُوهُ وَشَهِدُوا لَهُ بِالصَّحَّةِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ قَالَ : الْعَقِيلِيُّ وَالْقَوْلُ فِيهَا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ وَهِيَ صَحِيحَةٌ ، وَقَدْ تَلَقَّاهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ فِي كُلِّ عَصْرٍ ، وَشَهِدُوا لَهُ بِالنَّفُوقِ عَلَى كُلِّ مَا سَبَقَهُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ " (4) .

1 . شرح الكوكب المنير . تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى : 972هـ) . تحقيق . محمد الزحيلي و نزيه حماد . مكتبة العبيكان . الطبعة الثانية 1997 م 352/1 .

2 . الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح . عبد المحسن بن حمد العباد البدر . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة السنة الثانية - العدد الرابع ربيع الثاني 1390 هـ . ص 25 .

3 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . 7/1 .

4 . الحديث والمحدثون ص 378 ، 379 .

أما بخصوص الأحاديث التي شملها الصحيح ، فقد ذكر بن حجر أن عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة هي (7397) حديثاً ، وعدد الأحاديث المرفوعة الموصولة دون تكرار (2602) ، حديثاً (1) .

والبخاري رحمه الله محدث فقيه ، وقد جاء كتابه الصحيح مليء بالمسائل الفقهية ، وكانت تراجمه دالة على ذلك ، حتى قيل ، فقه البخاري في تراجمه (2) .

يقول أبو زهو : " فقد أودع تراجم الأبواب كثيراً مما اهتدى إليه باجتهاده واستنبطه بعقله ، مما يدل على براعته في الفقه واستنباط الأحكام الشرعية من الحديث " (3) .

وحضي صحيح البخاري باهتمام العلماء قاطبة ، فلا يكاد أحد ممن جاء بعده قادر على الاستغناء عنه ، كما لا يخلو كتاب ألف في العلوم الشرعية إلا واستدل به ، وله شروح جلية ، أهمها فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (852هـ) .

صحيح مسلم.

هذا الكتاب صنفه مسلم بن الحجاج القشيري (4) ، وهو في الرتبة الثانية بعد صحيح البخاري

قال صلاح الدين العلائي : " تقدم القول أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى كتاب البخاري ، ويليه في الرتبة الثانية ، كتاب الإمام مسلم، وهما الصحيحان " (5) .

والباعث على تأليف هذا الكتاب ، أمور صرح بها مسلم في مقدمة صحيحه حين قال : " أن لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ وَفُضِيَ لِي تَمَامُهُ ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً ، قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِنُكْرِهِا الوَصْفُ ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ القَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّانِ وَانْتِقَائِهِ ، أَيْسَرُ عَلَى المَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ الكَثِيرِ مِنْهُ ، وَلَا سِيَّما عِنْدَ مَنْ لَا تَمَيِّزَ عِنْدَهُ مِنَ العَوَامِّ ، إِلَّا بِأَنْ يُوقِّفَهُ عَلَى

1 . فتح الباري شرح صحيح البخاري .468/1.

2 . الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح . ص 25.

3 . الحديث والمحدثون ص 380.

4 . مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين: حافظ من أئمة المحدثين. ولد بنيسابور، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، وتوفي بظاهر نيسابور سنة 261هـ ، أشهر كتبه (صحيح مسلم) ، وهو أحد الصحيحين المعول عليهما عند أهل السنة في الحديث.

5 . التنبهات المجملة على المواضع المشككة . صلاح الدين العلائي . دراسة وتحقيق . مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . ص 27.

التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا ، فَأَلْقِصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ أَوْلَى بِهِمْ مِنْ
ازْدِيَادِ السَّقِيمِ " (1) .

وأما عدد أحاديثه ، فيقول أبو زهو : " احتوى على أربعة آلاف من الأحاديث الصحاح ، من غير
المكرر ، وبالمكرر (7275 حديثاً) " (2) .
وسلك مسلم طريقاً سهلة في تأليف كتابه ، غير التي سلكها البخاري ، وجعله أبواباً دون تراجم
لكي لا يطول .

يقول ابن حجر : " حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله ، بحيث أن
بعض الناس كان يفضلهُ على صحيح محمد بن إسماعيل ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق
وجودة السياق ، والمحافظة على أداء الألفاظ ، كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى ، وقد نسج
على منواله خلق عن النيسابوريين ، فلم يبلغوا شأوه " (3) .

وهذا ما أشار إليه أبو زهو بقوله : " وقد سلك مسلم في صحيحه طريقة حكيمة ، جعلته سهل
التناول قريب المأخذ ، فهو يجمع الأحاديث المتناسبة في مكان واحد ، ويذكر طرق الأحاديث التي
ارتضاها ، ويورد أسانيده المتعددة ، وألفاظه المختلفة ، مع إيجاز في العبارة ، وترتيب حسن
واحتمياط بالغ " (4) .

وبهذا جاء كتابه صحيحاً ، مختصراً ، نافعاً ، سهلاً ، قاطعاً الطريق على القصاص وغيرهم من
المتصوفة ، فتلقته العامة والخاصة بالقبول (5) .

ينضح مما تقدم أن الذي ذكره أبو زهو ، بخصوص كتابي البخاري ومسلم ، جاء موافقاً لما ذكره
العلماء من قبله .

1 . مقدمة صحيح مسلم . 2/1 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 381 ، وكان الأولى كتابة العدد بالحروف جميعاً .

3 . تهذيب التهذيب . 10 / 114 .

4 . الحديث والمحدثون ص 381 ، 382 .

5 . ينظر المرجع السابق . ص 384 .

شروط البخاري ومسلم في صحيحيهما .

لم يقل أحد من العلماء أنه اشترط شروطاً في كتابه ، وإنما تعرف شروطه بالاستقراء من خلال متابعته .

قال ابن طاهر المقدسي : "إن الأئمة الخمسة ، البخاري ومسلما ، وأبا داود ، والترمذي ، والنسائي لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت في كتابي أن أخرج على كذا؛ لكن لما سبرت كتبهم ، علم بذلك كل واحد منهم ، فشرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور ، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن له إلا راو واحد وصح ذلك الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه " (1) .

وقال ابن حجر ملخصاً قول الكرمانى: " قال ما حاصله ، أن شرط الصحيح ، أن يكون إسناده متصلاً ، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط ، متصفاً بصفات العدالة ضابطاً متحفظاً سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد ، قال: ومذهب من يخرج الصحيح ، أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدل ، فبعضهم حديثه صحيح ثابت ، وبعضهم حديثه مدخول ، قال وهذا باب فيه غموض ، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ، ومراتب مداركهم " (2) .

فالإسلام ، والعقل ، واتصال السند ، والعدالة ، والضبط ، والسلامة من الشذوذ والعلة ، هي شروط عامة عند كل محدث ، فلا يقبل الحديث إلا بها .

غير أن البخاري له شرط آخر ، فهو لا يأخذ الحديث من راو إلا إذا ثبت لقاؤه بمن أخذ عنه بخلاف مسلم ، فإنه يكتفي بالمعاصرة فقط .

قال ابن حجر : " فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد ، وشرطه فيها أقوى وأشد ، أما رُجحانه من حيث الاتصال : فلاشترطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ، ولو مرة ، واكتفى مسلم بمطابق المعاصرة " (3) .

1 . النكت على مقدمة ابن الصلاح . بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي . أضواء السلف . تحقيق زين العابدين بن محمد الطبعة الأولى 1998م . 1 / 267 .

2 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . 1 / 9 .

3 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . الطبعة الأولى 1422هـ . ص 75 .

كما أن صحيح البخاري تميز بكمال هذه الشروط نفسها على صحيح مسلم .

ويمكن بيان هذا الكمال فيما يلي:

1 . شهادة أهل الفن وجهابذة الحديث (1) .

قال ابن حجر : " وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري، إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح ، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري، في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح ، فهذا لا بأس به وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحا فهذا مردود على من يقوله" (2) .

قال طاهر الجزائري: " قال النسائي وهو شيخ أبي علي النيسابوري ، **ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل** ، يعني بالجودة جودة الأسانيد ، كما هو المتبادر إلى الفهم في عرف المحدثين ، وناهيك بمثل هذا الكلام من مثل النسائي المشهور بشدة التحري " (3) . وهذا الأمر معلوم لدى جهابذة الفن ، فلا يخفى عليهم مهارة الصانع ، ولا تمييز بضاعة بعضهم عن بعض.

2 . اتصال الإسناد وإتقان الرجال والسلامة من الشذوذ والعلة .

يقول ابن حجر : " وأما من حيث التفصيل ، فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال ، وعدم العلل ، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالا ، وأشد اتصالا " (4) .

والمقصود بالاتصال: هو عنعنة السند، والتي اشترط فيها البخاري الاجتماع ، بخلاف مسلم الذي اكتفى بالمعاصرة .

1 . الحديث والمحدثون . ص 389.

2 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . 1 / 10 .

3 . توجيه النظر إلى أصول الأثر . طاهر الجزائري الدمشقي . مكتبة المطبوعات الإسلامية . تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة الطبعة الأولى 1995م . 1 / 304.

4 . المرجع السابق . 1 / 11.

يقول أبو زهو: "ولا شك أن مذهب البخاري في المعنعن ، أدخل في باب الاتصال ، وأبعد عن شائبة الانقطاع بخلاف ما ذهب إليه مسلم " (1) .

وأما فيما تعلق بالعدالة والضبط؛ فلأن الرجال الذين تكلم فيهم عند مسلم أكثر عددا ، ممن هم عند البخاري (2) .

أما فيما يتعلق بالسلامة من الشذوذ والعلة ، فإن ما انتقد على البخاري من الرجال ، أقل مما انتقد على مسلم (3) .

وبتدقيق النظر يتضح أن للبخاري على مسلم ، سبق التقدم داخل هذه المزايا أيضاً .

أ - قال ابن حجر : " إن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء ، ومسلم يخرجها أصولا " (4) .

فالبخاري يخرج أحاديثه من الطبقة الأولى ، وهي أعلى الطبقات ويعتبرها أصلاً ، ومن الطبقة الثانية انتقاءً ، ومسلم يخرج من الطبقة الثانية ويعدّها أصلاً ، ولا يخفى الفرق في ذلك من قوة السند وثقة الرجال .

ب . يقول أبو زهو : " إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم ، أكثرهم من شيوخه ، الذين لقيهم وجالسهم ، وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم ، وميز جيدها من غيرها ، بخلاف مسلم ، فإن من انفرد بتخريج حديثه ، ممن تكلم فيه أكثرهم ، ممن تقدم عصره من التابعين ومن بعدهم ، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه من غيرهم " (5) .

وقد جرى أبو زهو العلماء في إثبات هذه الحقيقة التي اتضحت معالمها وأجاد ، وبينّ البون الشاسع بين التلميذ والأستاذ .

1 . الحديث والمحدثون . ص 390 .

2 . توجيه النظر إلى أصول الأثر . 1 / 274 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 391 .

4 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . 1 / 12 .

5 . الحديث والمحدثون ص 391 .

أما مسألة استيعاب الصحيحين؛ لكل الحديث الصحيح ، فهي في اعتقادي حسمت من جانبين .
الأول : تقرير الحفاظ ، أن البخاري ومسلماً؛ لم يستوعبا كل الحديث الصحيح (1) .
والثاني: أنهما لم يلتزما بإخراج كل الصحيح ، بل صرحا بخلافه .
روى ابن حجر بسنده أن البخاري قال : " لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من
الصحيح أكثر (2) .

وقال ابن الصلاح : " وَرَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ : " لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا
(يَعْني فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ)؛ إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ " (3) .
يقول النووي : " لم يستوعبا الصحيح ولا التزاماً ، قيل لم يفتهما منه إلا قليل ، وأنكر هذا
والصواب ، أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير ، أعني الصحيحين ، وسنن أبي داود ، والترمذي
والنسائي " (4) .

وهذا الإجماع مع التصريح من الشيخين بعدم جمع كل الصحيح ينهي المسألة؛ ولكن هل كل
من لم يخرج له الشيخان لا يعتد بحديثه؟

يقول أبو زهو : " لا يلزم من عدم تخريج الشيخين لراو من الرواة في الصحيحين سقوطه أو
ضعفه؛ فإنهما كما لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة لم يستوعبا الرواة ، الذين توافرت فيهم صفات
القبول والصحة ، وهم خلائق كثير " (5) .

والذي قاله أبو زهو صراحة ، أشار إليه النووي بمفهوم المخالفة ، في قوله إن الكتب الخمسة لم
يفتھم من الصحيح إلا القليل ، ولا شك أن أكثر رواةهم ليسوا رواة الصحيحين وهم ثقات .

-
- 1 . ينظر التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث . محيي الدين ابن شرف النووي تحقيق
محمد عثمان الخشت . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى . 1985م . ص 1 .
والحديث والمحدثون . ص 392 .
 - 2 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . 1 / 7 .
 - 3 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 175 .
 - 4 . التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث . ص 1 .
 - 5 . الحديث والمحدثون ص 394 .

أحاديث الصحيحين هل تفيد العلم أم الظن ؟.

اختلف العلماء في هذه القضية اختلافاً كثيراً ، فكل حديث لم يبلغ درجة التواتر ، واقع في هذه الجدلية ، وإن كان الحديث الذي احتف بالقرائن له نوع من الأفضلية ، غير أن ذلك لم يمنع هذا النزاع القائم بين الفريقين .

يقول ابن الصلاح في الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان : " وَهَذَا الْقِسْمُ جَمِيعُهُ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ وَالْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ النَّظَرِيُّ وَاقِعٌ بِهِ ، ...وَالْقَوْلُ بِأَنَّ مَا انْفَرَدَ بِهِ الْبُحَّارِيُّ أَوْ مُسَلِّمٌ ، مُنْدَرِجٌ فِي قَبِيلِ مَا يُقْطَعُ بِصِحَّتِهِ لِتَلَقِّي الْأُمَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَصَّلْنَاهُ مِنْ خَالِهِمَا فِيمَا سَبَقَ ، سِوَى أَحْرَفٍ يَسِيرَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحَفَاطِ ، كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَعَیْرِهِ ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ " (1) .

وقال أبو جعفر الكتاني: " إن **خبر الأحاد المحتف بالقرائن** ، أي التي تسكن النفس إليها ، ولا يبقى معها احتمال البتة ، تفيد العلم النظري ، ومن ثم ذهب الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في مقدمة علوم الحديث له في جماعة من الأئمة ، منهم من الشافعية أبو إسحاق ، وأبو حامد الاسفرائينيين ، والقاضي أبو الطيب ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي ، ومن الحنفية الإمام السرخسي ومن المالكية القاضي عبد الوهاب ، ومن الحنابلة أبو يعلى ، وأبو الخطاب ، وابن الزغواني ، وابن تيمية إلى أن ما اتفق على إخرجه الشيخان أو أخرجه أحدهما ، بالإسناد المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، مما لم يبلغ التواتر ، كالحديث المتواتر في حصول العلم به والقطع بصحته" (2) .
والذي نقله هؤلاء العلماء هناك من خالفه ، بل رد النووي على قول ابن الصلاح ، وأنكر عليه قوله ، بأن أحاديث الصحيحين تفيد العلم .

قال النووي : " وذكر الشيخ تقي الدين ، أن ما رواه أو أحدهما ، فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه ، وخالفه المحققون والأكثر ، فقالوا: يفيد **الظن** ما لم يتواتر ، والله أعلم (3) .
ومع قولهم أن ما جاء في الصحيحين يفيد الظن ، فإن الفريقين متفقان على تلقي الأمة لهما بالقبول ، وأن ما جاء فيهما يوجب العمل مطلقاً (4) .

1 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 28 .

2 . نظم المتناثر من الحديث المتواتر . أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني دار الكتب السلفية . تحقيق : شرف حجازي . الطبعة : الثانية . ص 22 .

3 . التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث . ص 1 . ز .

4 . الحديث والمحدثون . ص 397 .

انتقاد بعض الحفاظ على الشيخين .

يقول أبو زهو : " انتقد جماعة من الحفاظ على البخاري ومسلم ، أحاديث أخلا فيها بشرطيهما ونزلت عن درجة ما التزامه ، ومن هؤلاء الدارقطني " (1) .

يقول ابن حجر : " ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح ، لأي راو كان مقتض عدالته عنده ، وصحة ضبطه وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خُرج له في الأصول ، فإما إن خُرج له في المتابعات والشواهد والتعليق ، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره ، مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا ، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح ، ومنها ما لا يقدح " (2) .

يقول النووي : " وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ الْأئِمَّةَ لَا يَرَوُونَ عَنْ الضُّعَفَاءِ شَيْئًا يَحْتَجُونَ بِهِ عَلَى إِنْوَادِهِ فِي الْأَحْكَامِ ، فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ لَا يَفْعَلُهُ إِمَامٌ مِنْ أئِمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَلَا مُحَقِّقٌ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ " (3) .
وقال النووي أيضاً : " قَوْلُهُ : (وَمَجَالِدٌ) هُوَ بِالْجِيمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ هُنَا مُتَابِعَةً وَالْمُتَابِعَةُ يَدْخُلُ فِيهَا بَعْضُ الضُّعَفَاءِ " (4) .

وبفهم من هذه النصوص الآتي :

- 1 . إن تخريج الأئمة لأي راو؛ إنما يكون بما وصل إلى علمهم من عدالة هذا الراوي وضبطه ، ولا يؤخذون بما طرأ على الراوي بعد ذلك (5) .
- 2 . الأصل أن الأئمة لا يروون عن الضعفاء ، ولا يحتجون بكلامهم في الأحكام .
- 3 . ينكر ما روي عن الضعفاء في المتابعات والمشاهدات ، مع العلم بتفاوت درجة ضبطهم .

1 . الحديث والمحدثون . ص 399 .

2 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . 1 / 384 .

3 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي . دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية ، 1392 هـ . 1 / 62 .

4 . المرجع السابق . 5 / 245 .

5 . ينظر الحديث والمحدثون . ص 402 .

4 . إن الطعن في الراوي لا بد أن يكون مفسرا (1) .

وقد رد ابن حجر، على كل الطعون التي أوردها النسائي على البخاري (2) ، وكذلك فعل ابن الصلاح والنووي مع الدارقطني ، ولعلي أختم بمثال على ما ذكره النووي ، من حديث عبيد الله الأشجعي حين قال : " وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى (عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ شَكَّ الْأَعْمَشُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمَ غَزْوَةِ تَبُوكَ الْحَدِيثِ) هَذَا الْإِسْنَادَانِ مِمَّا اسْتَدْرَكَهُ **الدَّارِقُطْنِيُّ** وَعَلَّلَهُ ؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَعَلَّلَهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَبَا أَسَامَةَ وَعَبْرَهُ ، خَالَفُوا عَبِيدَ اللَّهِ الْأَشْجَعِيَّ ، فَرَوَوْهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمُولٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مُرْسَلًا ؛ وَأَمَّا الثَّانِي فَعَلَّلَهُ لِكَوْنِهِ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ الْأَعْمَشِ فَقَبِلَ فِيهِ أَيْضًا عَنْهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ ، وَكَانَ الْأَعْمَشُ يَشْكُ فِيهِ ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، هَذَا الْإِسْتِدْرَاكَانِ مِنَ **الدَّارِقُطْنِيِّ** مَعَ أَكْثَرِ اسْتِدْرَاكَاتِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ، قَدْحَ فِي أُسَانَيْهِمَا غَيْرَ مُخْرَجٍ لِمُتَوْنِ الْأَحَادِيثِ مِنْ حَيْزِ الصِّحَّةِ (3) .

وقد أسهب أبو زهو في الاستدلال على صحة ما جاء في الصحيحين ، من كلام العلماء حاذيا في ذلك حذو المدافعين عن سنة سيد المرسلين ، صلى الله عليه وسلم ، وقد تكلم أيضاً عن المستدرجات والمستخرجات على الصحيحين بعد كلامه هذا؛ ولكني آثرت ذكرهما في المرحلة التي ظهر فيها هذا الفن .

سنن النسائي (4) .

هذا الكتاب صنفه النسائي ، وسماه المجتبي ، وهو اختصار من كتابه السنن الكبرى، ويعد من الكتب الخمسة (5) .

1. الحديث والمحدثون ص 402.

2 . ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري . 1 / 385 ، 386 .

3 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . 1 / 101 .

4 . نَأْفِدُ الْحَدِيثِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سِنَانَ النَّسَائِيُّ، صَاحِبُ (السُّنَنِ) ، كَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، مَعَ الْفَهْمِ، وَالْإِتْقَانِ، وَالْبَصْرِ، وَنَفَقَ الرَّجَالِ، وَحُسْنِ التَّأْلِيفِ ، وَفَاتَهُ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِ مِائَةٍ . سير أعلام النبلاء . 14 / 125 .

5 . ينظر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 1 ، 58 .

قال الذهبي: "وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِي رَأْسِ الثَّلَاثِ مَائَةٍ أَحْفَظَ مِنَ النَّسَائِيِّ ، هُوَ أَحَدُ الْقُلُوبِ بِالحَدِيثِ وَعَلَيْهِ وَرِجَالِهِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ أَبِي عِيْسَى، وَهُوَ جَارٍ فِي مِصْرَ البُخَارِيِّ ، وَأَبِي زُرْعَةَ (1). وما أثبتته الذهبي في حق النسائي من علمه بالحديث ، قرره أبو زهو من جانب علو المكانة في مهارة التصنيف.

يقول محمد أبو زهو " : وكتاب المجتبي ، أقل السنن حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً ، ودرجته في الحديث بعد الصحيحين ، فهو مقدم على سنن أبي داود ، وسنن الترمذي؛ لأن النسائي يمتاز عنهما بشدة تحريه في الرجال ، حتى قيل أنه كان أحفظ من مسلم بن الحجاج " (2) . ولم يعن المصنّف كثيراً بالشروح ، وكان أول من شروح المجتبي ، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، في كتاب مختصر سماه ، زهر الربي على المجتبي (3) . سنن أبي داود (4) .

إن كتاب السنن لأبي داود السجستاني ، كتاب اشتغل فيه صاحبه على أحاديث الأحكام ، واعتنى به كثيراً فجاء ، مختصراً سهل التناول . لكن السؤال ، ما هي أحاديث الأحكام ، وهل كانت أحاديثه التي جمعها في هذا الباب كلها متعلقة بالأحكام ؟

والجواب ، أن أحاديث الأحكام هي الأحاديث التي يعول عليها الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، وكذلك في عقائدهم (5) .

يقول أبو داود : " وإنما لم أصنف في كتابي السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها " (6) .

قال أبو زهو : " انتقى أبو داود ، رحمه الله سننه من خمسمائة ألف حديث ، فبلغت أربعة آلاف وثمانمائة حديث كلها في الأحكام ، وأكثرها مشاهير ، وكان رحمه الله ، أفتح الأئمة الستة بعد

1 . سير أعلام النبلاء . 14 / 125.

2 . الحديث والمحدثون . ص 410.

3 . لمرجع السابق . ص 410.

4 . أبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي الإمام العلم صاحب كتاب السنن والناسخ والمنسوخ والقدر والمراسيل وغير ذلك وهو أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً وجمع وصنف وذب عن السنن ، مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين . طبقات الحفاظ 3 / 107 .

5 . شرح سنن أبي داود . عبد المحسن عباد البدر . صوتيات مفرغة . ص2.

6 . المرجع السابق . ص2.

البخاري؛ لذلك جاء كتابه هذا حافلاً جامعاً لأبواب الفقه وللأحاديث ، التي استدلت بها فقهاء الأمصار وبنو عليها الأحكام ، حتى قالوا : (إنها تكفي المجتهد بعد كتاب الله تعالى) ، وقد أجاد رحمه الله إجابة تامة في التراجم على الأحاديث ، مما يدل على كمال إحاطته بمذاهب العلماء ومعرفته بمسالكهم في الاستدلال، فإنه ترجم على كل حديث بما استنبط منه عالم أو ذهب إليه ذاهب؛ لذلك اشتهر هذا الكتاب بين الفقهاء اشتهاراً عظيماً؛ لجمعه أحاديث الأحكام " (1) .

ومن هنا يتبين أن ترك أحاديث الزهد والرفائق والاشتغال ، بأحاديث الأحكام دون غيرها ، أكسب هذا الكتاب أهمية خاصة ، جعلته مرجعاً مهماً في بابه .

أما شرطه ودرجة أحاديثه ، فقد صرح أبو داود عن ذلك في رسالته لأهل مكة ونقل عنه كثير من العلماء ما ذكره .

يقول ابن الصلاح " : وَمِنْ مَطَائِهِ سُنُّنُ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، رُوِيَنا عَنْهُ أَنَّهُ ، قَالَ : ذَكَرْتُ فِيهِ الصَّحِيحَ وَمَا يُشْبِهُهُ وَيَقَارِيهِ ، وَرُوِيَنا عَنْهُ أَيضًا مَا مَعْنَاهُ : أَنَّهُ يَذْكَرُ فِي كُلِّ بَابٍ أَصَحَّ مَا عَرَفَهُ فِي ذَلِكَ الْبَابِ ، وَقَالَ : مَا كَانَ فِي كِتَابِي مِنْ حَدِيثٍ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ فَقَدْ بَيَّنَّنُهُ ، وَمَا لَمْ أَنْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ ، وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ .

قُلْتُ : فَعَلَى هَذَا مَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِهِ مَذْكَورًا مُطْلَقًا ، وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحِينَ ، وَلَا نَصَّ عَلَى صِحَّتِهِ أَحَدٌ مِمَّنْ يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ ، عَرَفْنَاهُ بِأَنَّهُ مِنَ الْحَسَنِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ " (2) .

وقول ابن الصلاح أنه يذكر أصح ما عرفه في الباب ، يدل على أن أبا داود يروي ما يجده في الباب حتى وإن كان ضعيفاً؛ لأنه التزم ذلك وصار من شرطه الذي سار عليه . وهذا الذي قاله الحافظ أبو عبد الله بن منده : " إنَّ أبا داود يخرج الإسناد الضَّعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنَّه أقوى عنده من رأي الرِّجال " (3) .

وحضي كتابه بشروح ومختصرات عدة أهمها ، شرح الإمام أبو سليمان الخطابي (ت 328هـ) والمسماة معالم السنن ، واختصره الحافظ عبد العظيم المنذري (ت 656هـ) (4) .

1 . الحديث والمحدثون . ص 411 .

2 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 36 .

3 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 1 / 112 .

4 . الحديث والمحدثون ص 414 .

الجامع لأبي عيسى الترمذي (1) .

سُمي هذا الكتاب بالجامع ، إشارة لجمعه مسائل كثيرة متحدة في الجنس مختلفة في النوع ، ثم قسم الكتاب على الأبواب بخلاف من قسمها على الكتب ، إشارة إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لا موقوفات ، ذلك لأن زمان الترمذي وطبقته ، كانت العادة أنهم كانوا يخلطون الأحاديث والآثار (2) .

قال أبو زهو : " أَلَّفَ الترمذي ، جامعهُ على أبواب الفقه وغيره ، وأودعه الصحيح والحسن والضعيف ، مبيناً درجة كل حديث في موضعه من الكتاب ، مع بيان وجه الضعف ، كما بين مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، واختصر طرق الحديث ، فذكر واحداً وأشار إلى ما عداه ، وجعل في آخره كتاباً للعلل ، جمع فيه فوائد هامة؛ لذلك جاء كتابه ، فذاً في بابه ، فيه من الفوائد الفقهية والحديثية ما ليس في غيره " (3) .

يقول ابن رجب: " وقد اعترض على الترمذي رحمه الله ، بأنه في غالب الأبواب يبدأ في **الأحاديث الغربية** الإسناد ، وليس ذلك بعيب ، فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العلل ، ثم يبين الصحيح من الإسناد ، وكان مقصده رحمه الله ذكر العلل " (4) .
ولما للترمذي من دراية عظيمة بالحديث وعلله ، صار مرجعاً للعلماء في معرفة الأحاديث وبيان درجاتها .

يقول ابن الصلاح : " كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله ، **أصل في معرفة الحديث** الحسن ، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعهِ ، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله ، كأحمد بن حنبل ، والبخاري وغيرهما ، وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قول: هذا

1 . التِّرْمِذِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ سُوْرَةَ بْنِ مُوسَى بْنِ الضَّحَّاكِ كَانَ أَبُو عَيْسَى مِمَّنْ جَمَعَ، وَصَنَّفَ وَحَفِظَ، وَذَكَرَ، قِيلَ مَاتَ الْبُخَارِيُّ فَلَمْ يُخَلَّفْ بِخُرَاسَانَ مِثْلَ أَبِي عَيْسَى، فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ، وَالْوَرَعِ وَالرُّهْدِ وَمَاتَ أَبُو عَيْسَى فِي ثَالِثِ عَشْرِ رَجَبٍ، سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ . سير أعلام النبلاء . 13 / 270 .

2 . تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي . أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري . تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف . المكتبة السلفية المدينة المنورة الطبعة الثانية 1963م 19/1 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 415 .

4 . شرح علل الترمذي لابن رجب . الإمام العالم الحافظ النقاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي) تحقيق نور الدين عتر . 2006م . 1 / 17 .

حديث حسن ، أو هذا حديث حسن صحيح ، ونحو ذلك ، فينبغي أن تصح أصلك به بجماعة أصول ، وتعتمد على ما اتفقت عليه " (1) .

وقد بين ابن رجب في شرح العلل درجة أحاديث الترمذي ، من خلال استقراء كتابه الجامع .

قال ابن رجب : " واعلم أن الترمذي رحمه الله ، خرج في كتابه **الحديث الصحيح والحديث الحسن** ، وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف ، والحديث الغريب ، كما سيأتي والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ، ولا سيما في كتاب الفضائل؛ ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، ولا أعلمه خرَّج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد ، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق ، أو مختلفاً في إسناده ، وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبى ، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعن غلب على حديثه الوهم ، ويبين ذلك غالباً ، ولا يسكت عنه" (2) .

ولما كان الترمذي قد جمع في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن ، فما باله يعبر في كثير من الأحيان بقوله " هذا حديث حسن صحيح ! " .

يقول بن حجر: " إطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسناده: أحدهما صحيح والآخر حسن ، وعلى هذا فما قيل فيه: "**حسن صحيح**" فوق ما قيل فيه: "صحيح" فقط (3) .

ولكن هذا القول لم يرتضه ابن كثير ، وعلل ذلك بأنه يرده قول الترمذي في بعض الأحيان حديث حسن صحيح غريب (4) .

وقال ابن كثير : " ومنهم من يقول: هو حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد، وفي هذا نظر أيضاً، فإنه يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم، وفي الحدود والقصاص، ونحو ذلك والذي يظهر لي: أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث ، كما يشرب الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه (**حسن صحيح**) أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة ، أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن والله أعلم" (5) .

وبالنظر في هذه الأقوال ، أجد إن ما قاله ابن حجر في غير حالات التفرّد قد يكون صحيحاً

1 . التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . الطبعة الأولى 1969م . ص 51 .

2 . شرح علل الترمذي . 1 / 277 .

3 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 80 .

4 . الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث . ص 5 .

5 . المرجع السابق . ص 5 .

ولكن الترمذي يذكر لفظ حسن صحيح ، حتى مع التفرد وبذلك يترجح قول ابن كثير ، القاضي بأن الجمع بين الوصفين يخلق مرتبة أعلى من الحسن وأدنى من الصحيح .
وقد اهتم كثير من العلماء بالجامع ، وأحاطوه بالشروح والمختصرات ، منهم أبو بكر العربي (ت546هـ) ، وشرحه عارضة الأحوزي في شرح الترمذي ، وكذلك نجم الدين محمد بن عقيل البالسي الشافعي (ت729هـ) ، وسماه مختصر الجامع (1) .
سنن ابن ماجه القزويني (2) .

بدأ ابن ماجه كتابه بباب إتباع السنة ، إشارة منه على أهمية جمع السنن؛ وأنه لابد للطالب من الأخذ بهذا الواجب الديني ، ثم عقب بفضائل الصحابة؛ لأنهم مبلغو السنن (3) .

قال أبو زهو : " وسنن ابن ماجه مصنف على الأبواب ، كالسنن الثلاثة السابقة ، وهو دونها في الدرجة؛ إذ المشهور إن ما انفرد به يكون ضعيفا، إلا أن هذا ليس على عومه " (4) .
والذي ذكره أبو زهو معلوم عند العلماء ، وقد نوه عليه أبو زرعة عندما عرض عليه المصنف وقال : " أظن إن وقع هذا في أيدي الناس ، تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا ، مما في إسناده ضعف " (5) .

غير أن الأمر أكبر من ذلك ، فالذي ذكره أبو زرعة ، إنما قصد به أحاديث بعينها ، وليس كل الأحاديث الضعيفة التي لا تقوم بها الحجة.

يقول الذهبي: " قَدْ كَانَ ابْنُ مَاجَةَ حَافِظًا نَاقِدًا صَادِقًا، وَاسِعَ الْعِلْمِ؛ وَإِنَّمَا عَضَّ مِنْ رُتْبَةِ (سُنَنِهِ) مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ الْمَنَاقِبِ، وَقَلِيلٌ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ، وَقَوْلُ: أَبِي زُرْعَةَ إِنَّ صَحَّحَ ، فَإِنَّمَا عَنَى بِثَلَاثِينَ حَدِيثًا؛ الْأَحَادِيثَ الْمَطْرُحَةَ السَّاقِطَةَ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ فَكَثِيرَةٌ ، لَعَلَّهَا نَحْوُ الْأَلْفِ (6) .

1. كشف الظنون حاجي خليفة 1 / 559.

2. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه الربيعي صاحب السنن والتفسير والتاريخ ومحدث تلك الديار كانت وفاته سنة ثلاث وسبعين ومائتين . تذكره الحفاظ . 2 / 636.

3. حاشية السندي على سنن ابن ماجه . محمد بن عبد الهادي السندي دار الفكر الطبعة الأولى 2003 م .
1 / من 1 إلى 12 .

4. الحديث والمحدثون . ص 419.

5. تذكره الحفاظ . 2 / 636.

6. سير أعلام النبلاء . 13 / 279.

وللكتاب شروح كثيرة ، منها شرح جلال الدين السيوطي المسمى مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه ، وشرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (ت 804هـ) (1) .

وبنكر هذه المصنفات العظام، يتبين بحق أن هذا القرن هو العصر الذهبي للسنة النبوية وعلومها بل هو سنامها ، وهذا ما دعا محمد أبو زهو إلى التوسع في بيان كل ما نتج عن ذلك الزمن ، بل وأضاف إليه جهود العلماء الذين جاءوا بعد ذلك ، وكانت لهم طرقهم في كتابة الحديث وعلومه .

يقول محمد أبو زهو : " ولا يغيبن عن بالك ، أن هذا التطور في تدوين الحديث وروايته ، لم يكن طفرة ، بل كان تدريجياً سنة الله في أنواع العلوم ، والصنائع والدول وغيرها؛ لذلك وجد من بين علماء القرن الرابع ، طائفة كبيرة كان لها في تدوين الحديث طريقة استقلالية عن نمط التدوين في القرن الثالث " (2) .

وهؤلاء العلماء الذين أشار إليهم أبو زهو، هم بقية ممن سبقهم ساروا على نهج المتقدمين ، وحذوا حذوهم دراية ورواية وكانت لهم تصانيفهم ، التي تعد أصولاً يرجع إليها ، ومن هؤلاء .

الحاكم .

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري ، عرف بالحاكم النيسابوري ، له العديد من المؤلفات منها المستدرک ، وسيتم الحديث عنه في حينه ، وتاريخ نيسابور ، فضائل الشافعي، وفوائد الشيوخ ، وأمالى العشيات ، وتراجم الشيوخ ، ومعرفة علوم الحديث ، وهو أحد أهم الكتب في علم مصطلح الحديث ، وله من التصانيف ما يبلغ نحو ألف جزء (3) .

يقول أبو زهو : " رحل إلى العراق والحجاز رحلتين ، وذاكر الشيوخ وناظر الحفاظ وتولى القضاء في نيسابور سنة 359هـ ، وتوفي رحمه الله بها سنة 405هـ (4) .

الدارقطني.

هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المقرئ، المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد (5) .

1 . كشف الظنون حاجي خليفة . 2 / 1005 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 424 .

3 . ينظر ، معرفة علوم الحديث . للحاكم تحقيق زهير شفيق . ص 9 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 224 .

5 . سير أعلام النبلاء . 16 / 449 .

يقول أبو زهو: " كان إمام عصره في صناعة الجرح والتعديل ، وحسن التأليف ، واتساع الرواية وله كتاب الإلزامات ، وهو كالمستدرك على الصحيحين ، وله كتاب السنن مع تعليقات لشمس الحق أبي الطيب محمد بن أحمد بن علي الأبادي ، وله كتاب العلل ، بين فيه الصواب من الدخل " (1) . فالدارقطني ، شهد له العلماء بعلمه وكتاباته ، سواء ما تعلق منها بعلم الحديث وعلومه ، أو القرآن وعلومه .

روى الذهبي عن الحاكم قوله: " صار الدارقطني أوجد عصره ، في الحفظ ، والفهم ، والورع وإماما في القراء والنحويين ، وأقامت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر؛ وكثر اجتماعنا فصادفته فوق ما وصف لي ، وسألته عن العلل والشيخ ، وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله (2) .

وقد أثنى عليه كثير من الخلق سواء من رآه ، أو تعلق به من خلال كتبه ، وقد وافاه الأجل سنة 385هـ رحمه الله تعالى (3) .

ابن حبان .

هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي ، أبو حاتم البستي (ت354هـ) (4) .

قال الحاكم: " كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه ، واللغة ، والحديث ، والوعظ ، ومن عقلاء الرجال " (5) .

وابن حبان سمع؛ لكثير من الشيخ ، وكان يطلب العلم ، ويجتهد في الرحلة إليه من بلد إلى بلد حتى قال ابن السمعاني عنه: " كان أبو حاتم إمام عصره رحل فيما بين الشاش والإسكندرية " (6) . فكان بذلك عالماً في كثير من الفنون ، وله تصانيف هامة ، منها المسند الصحيح ، والذي ألفه على طريقة مختلفة على من سبقه .

1 . الحديث والمحدثون . ص 425 .

2 . تذكرة الحفاظ . 991/3 .

3 . سير أعلام النبلاء . 449/ 16 .

4 . الأعلام للزركلي . 78/6 .

5 . سير أعلام النبلاء . 94/ 16 .

6 . طبقات الشافعية الكبرى . موافق للمطبوع . تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي . هجر للطباعة والنشر .

تحقيق محمود محمد الطناحي . الطبعة : الثانية 1431هـ 3 / 132 .

قال أبو سعد الإدريسي: " كان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم ، وفنون العلم، صنف المسند الصحيح ، والتاريخ ، وكتاب الضعفاء " (1) .

وقال محمد أبو زهو : " كتابه هذا على ترتيب مخترع ، فلا هو على الأبواب، ولا هو على المسانيد رتبته مؤلفه على خمسة أقسام ، وهي الأوامر ، والنواهي ، والأخبار ، والإباحات ، وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، ونوع كل واحد من هؤلاء الخمسة إلى أنواع؛ لذا كان الكشف في كتابه عسيراً جداً " (2) .

وعرف عن ابن حبان ، أنه كان من المتساهلين في التصحيح ، بل يعد هذا من قواعده التي سار عليها في الحكم على الرجال ، رغم مخالفة هذا المسلك؛ لمنهج الجمهور .

حيث كان يقول : " من كان منكر الحديث على قلبه لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروى المناكير ووافق الثقات في الأخبار؛ لكان عدلاً مقبول الرواية، إذا الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة ، حتى يتبين ما يوجب القدح ، هذا حكم المشاهير من الرواة ؛ فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء ، فهم متركون على الأحوال كلها " (3) .

وقد خالفه ابن حجر بقوله : " وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان ، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه ، مذهب عجيب والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات ، الذي ألفه فإنه يذكر خلقاً من نص عليهم أبو حاتم وغيره ، على أنهم مجهولون وكان عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه بن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره ، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته ، فقال العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه " (4) .

ولهذا نجد المحققين من المحدثين ، كالذهبي والعسقلاني وغيرهما ، لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان، لعلمهم أن توثيقه من أدنى درجات التوثيق (5) .

1 . تذكرة الحفاظ . 3 / 90 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 425 .

3 . كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين . الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي المتوفى سنة 354 هـ . تحقيق : محمود إبراهيم زايد . 11/1 .

4 . لسان الميزان . ابن حجر العسقلاني . 1 / 6 .

5 . ينظر الرد على المع . شحاتة محمد صقر . دار الخلفاء الراشدين الإسكندرية . الطبعة الأولى 1426 هـ ص 88 .

يقول أبو زهو: " فرواية العدل ، أو العدلين ، أو الأكثر عن راو لا يعد توثيقاً له ، خلافاً لما ذهب إليه بن حبان ، ومن هنا نرى إطلاق الصحيح على كتابه فيه تجوز؛ لأن كلامه في الرواة يدخل عليه الحسن" (1) .

وهناك من أنكر تساهل ابن حبان ، واعتبر أن وجود الحسن في كتابه مشاحة في الاصطلاح فهو يخرج ما توافرت فيه شروط الصحة ، سواء اعتبر صحيحاً أم حسناً.

قال الطاهر الجزائري: " وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ، ولم يأت بحديث منكر ، فهو عنده ثقة وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله؛ ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه ، ولا اعترض عليه ، فإنه لا مشاحة في ذلك ، فابن حبان وفي **بما التزمه** من الشروط بخلاف الحاكم " (2) .

الطبراني .

هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت360هـ) (3) .

يقول أبو زهو: " ألف المعاجم الثلاثة ، الكبير ، والصغير ، والأوسط ، فالكبير جمع فيه مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم ما عدا مسند أبي هريرة ، فإنه أفردته في مصنف ، ويقال أنه أورد في الكبير نحو خمسة وعشرين ألف حديث ، وإذا أطلق المعجم في كلام العلماء ، فالمراد الكبير ، والأوسط ألفه على أسماء شيوخه ، وهم نحو ألفي رجل ، حتى أنه روى عن عاش بعده لسعة روايته وكثرة شيوخه ، وأكثر من غرائب حديثهم ويقال أن فيه ثلاثين ألف حديث ، وهو في ست مجلدات كبار ، وكان يقول فيه - هذا الكتاب روعي - ؛ لأنه تعب فيه ... وأما الصغير فهو في مجلد واحد ، خرَّج فيه عن ألف شيخ ، يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه وهو نحو ألف وخمسمائة حديث بأسانيدها " (4) .

قال علي الشحوذ: " المعجم الكبير للطبراني ، هو من أشهر هذه المعاجم وأكثرها شيوعاً قال: الإمام ابن دحية رحمه الله تعالى: (هو أكبر معاجم الدنيا) ، إذا أطلق المعجم دون تقييد أريد به

1 . الحديث والمحدثون . 426،427 .

2 . توجيه النظر إلى أصول الأثر . 345/1 .

3 . جزء فيه ذكر أبي القاسم الطبراني . الحافظ أبو زكريا يحيى عبد الوهاب بن الإمام الحافظ أبي عبد الله بن منده رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني . ص 2 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 428 .

المعجم الكبير ، وإلا فللطبراني المعجم الأوسط ، والمعجم الصغير، وكلاهما مرتبان على أسماء شيوخه ، بخلاف الكبير؛ فإنه مرتب على مسانيد الصحابة ، إلا مسند أبي هريرة ، فإنه قد أفرده في مصنف مستقل (1) .

والمعجم الكبير على ضخامته له طريقة فريدة في ترتيب المسانيد الكبيرة ، التي للمكثرين من الصحابة ، فإنه يرتبها حسب الرواة عن ذلك الصحابي، كما أن له فهارس تمكن الباحث من سرعة البحث ، غير أن الكتاب فيه نقص ، والموجود منه حسب أحدث طبعة فيه (20967) حديثاً والمستدرک عليه (1829) حديثاً، فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، وبعض المنكر والواهي أيضاً (2) .

وكذلك من العلماء الذين كانت لهم مؤلفات في هذا القرن وذكرهم أبو زهو ، أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد يوسف البياني (ت340هـ) ، صاحب كتاب صحيح المنتقى (3) ، وأبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد **ابن السِّكِّن** المصري البرزاز البغدادي الأصل (353 ت هـ) (4) ، وله كتاب الصحيح المنتقى أيضاً، كما يسمى (السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وكان ابن حزم يثني على هذا الكتاب (5) .

يقول أبو زهو : " ألفه على الأبواب في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ، وضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة مع حذف الأسانيد " (6) .

وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي (ت323هـ) وله كتاب معاني الآثار (7) .

1 . المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد . 225/1 .

2 . المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد . 225/1 .

3 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 3 / 59 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 428 .

5 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 3 / 59 .

6 . الحديث والمحدثون . ص 429 ز

7 . المرجع السابق ص 429 .

وهذا الكتاب جمع فيه صاحبه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتكلم فيه عن الناسخ والمنسوخ من الحديث ، مبيناً عدم التناقض بين الأحاديث ، كما يتوهم من قل زاده في هذا الطريق (1) .

قال عبد الحق الدهلوي : " وقد خصص بعضهم الحديث ، بالمرفوع والموقوف؛ إذ المقطوع يقال له الأثر، وقد يطلق الأثر على المرفوع أيضا ، كما يقال الأدعية المأثورة لما جاء من الأدعية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والطحاوي سمي كتابه المشتمل على بيان الأحاديث النبوية وآثار الصحابة ، بشرح معاني الآثار " (2) .

ولم يذكر أبو زهو ، ابن خزيمة أبو بكر محمد بن إسحاق (ت311هـ) ، صاحب المصنفات الكثيرة والتي أهمها صحيحه المعروف بصحيح ابن خزيمة ، وهو كتاب قيم أثنى عليه العلماء . قال السيوطي: " صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح **ابن حبان؛ لشدة تحريه**، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد " (3) .

-
- 1 . مقدمة في أصول الحديث . عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي . دار البشائر الإسلامية تحقيق : سلمان الحسيني الندوي الطبعة الثانية ، 1986م . . ص 35
 - 2 . مقدمة في أصول الحديث . ص 35.
 - 3 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 63/1.

الفصل الثالث
المختصرات والشروح .

- 1 . الجمع والترتيب .
- 2 . المستخرجات والمستدركات .
- 3 . الشروح .

1 . الجمع والترتيب .

بدأ في هذا العصر نوع جديد من التأليف ، يرجع على كتب الأولين بالجمع والترتيب والاختصار والتهديب ، فظهرت كتب جديدة في شكلها؛ وإن كانت تحوي نفس المادة العلمية . يقول محمد أبو زهو : " ما كاد ينتهي القرن الرابع ، حتى أصبح عمل العلماء ، قاصراً على الجمع والترتيب ، أو التهديب لكتب السابقين ، ونحن نذكر لك جملة من أعمالهم التهديبية " (1) . وهذا المسلك لا يعني ضعف العلماء وحركة التأليف بالضرورة ، كما أشار إلى ذلك أبو زهو وإنما قد تكون له أسباب أخرى دعت إليه، لغرض تنقية المصنفات ، وإصلاحها ، وتخليصها من زوائدها ، وتحرير عباراتها ، وموضوعاتها .

يقول عبد الغني مزهر: " ولا يسلم بأن الاختصار يعد مظهراً من مظاهر ضعف حركة التأليف وذلك أن الاختصار يعني في كثير من الأحيان نوعاً من النقد والتمحيص؛ لمؤلفات سابقة ، ثم إن الحاجة تدعو إليه؛ لتقريب العلم ، وتسهيل حفظه ، ولذا فإن المؤلف قد يلح عليه تلاميذه ، أو يطلب إليه آخرون ، أن يقوم باختصار كتابه ، لتعميم نفعه ، وتيسير فهمه وحفظه ، وليس من اليسير أن يجتري الكتاب الكبير ، الذي يكون في عشرة مجلدات أو سبعة أو خمسة عشر مجلداً ، أو أقل أو أكثر ، ليكون في مجلد واحد مع المحافظة على شرط الكتاب ، وعلى غرض المصنف الأساسي من تأليفه ، وإن التصدي لهذا لا يحسنه إلا عالم متمرس ، ولا ينتقنه إلا من أوتي فهماً ، وجلداً ، وبصيرة في العلم " (2) .

من ثم فإن المختصرات والشروح ما هي إلا طريقة، لتسهيل العلم ، وإيصاله للناس ، وهذا الأمر يحتاج لعلماء قادرين على حصر ضغط المعلومات ، وتقديمها في ثوب جديد .

الجمع بين الصحيحين .

المقصود بالجمع: هو تلخيص كتابين في كتاب واحد ، مع جمع مفترقها وحفظ تراجمها(3) كالجمع بين الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي الحميدي (ت488هـ)

1 . الحديث والمحدثون . ص 429 ، 430 .

2 . قواعد الاختصار المنهجي في التأليف . عبد الغني أحمد جبر مزهر مجلة البحوث الإسلامية ، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد . تأليف الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، عدد الأجزاء : 79 جزءا . 59 / 337 .

3 . الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم . محمد بن فتوح الحميدي . دار ابن حزم - لبنان تحقيق علي حسين البواب الطبعة: الثانية 2002م . 5/1 .

والجمع بين الصحيحين ، لأبي عبد الله محمد بن حسين بن أحمد بن محمد الأنصاري المَرِي (582هـ) وهو كتاب حسن، أخذه الناس عنه (1) .

وكتاب ، مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية ، لأبي محمد الحسن بن محمد الصغاني (ت650هـ) (2) .
الجمع بين الكتب الستة .

والكتب الستة هي الصحيحان ، وموطأ مالك ، وسنن النسائي ، وأبي داود ، والترمذي ، وقد جمعت كثير من الكتب بينهم ، منها كتاب تجريد الصحاح، لأحمد بن رزين السرقسطي (ت535هـ) قال فيه محمد أبو زهو : " لكنه لم يحسن في ترتيبه وتهذيبه ، وترك بعضاً من أحاديث الستة ، ولما جاء أبو السعادات مبارك بن محمد، المعروف بان الأثير الجزري الشافعي المتوفى سنة (ت606هـ) هذب كتابه ، ورتب أبوابه وأضاف إليه ما فاته من الأصول ، وشرح غريبه ، وبين مشكل إعرابه وخفي المعنى ، وحذف أسانيده ، ولم يذكر إلا راوي الحديث من صحابي أو تابعي " (3) .

وكذلك **الجمع بين الكتب الستة ،** لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (ت582هـ) (4) .
ومشكاة المصابيح ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت737هـ) ، وهو تهذيب واستدراك " (5) .

الجمع بين أحاديث من كتب مختلفة .

ومن هذه الكتب ، بحر الأسانيد ، للحسن بن أحمد السمرقندي (ت491هـ) ، جمع فيه مائة ألف حديث (6) ، ومصابيح السنة ، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ) ، جمع فيه أحاديث منتقاة من الصحيحين والسنن وغير ذلك، جمع فيها كل ما كان صالحاً للحجة، وما كان فيها من ضعف أو غرابة نبه عليه" (7) .

1 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 21/9 .

2 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . أحمد علي أحمد آل مريع . مكتبة الملك فهد الوطنية . الطبعة الأولى 2005م . 42 / 1

3 . الحديث والمحدثون . ص 430 .

4 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 1 / 40 .

5 . المرجع السابق . 1 / 40 .

6 . الحديث والمحدثون . ص 432 .

7 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 1 / 40 .

قال أبو زهو: " جمع فيه (4484) ، من الأحاديث الصحاح والحسان ، وهو يريد بالصحاح ، ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وبالحسان ما أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما ، وما كان فيه من ضعيف أو غريب بينه " (1) .

ومن هذه الكتب أيضاً ، جامع المسانيد والألقاب ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ) ، جمع فيه بين الصحيحين ، ومسند أحمد ، وجامع الترمذي (2) ، وقد رتبته أبو العباس أحمد المكي (ت964هـ) (3) .

وجامع المسانيد والسنن ، للعلامة **ابن كثير** (ت774هـ) (4) ، قال فيه أبو زهو " جمع فيه بين الصحيحين ، وسنن النسائي ، وأبي داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، ومسانيد أحمد ، والبخاري ، وأبي يعلى ، والمعجم الكبير للطبراني " (5) .

وجمع الجوامع أو الجامع الكبير ، للسيوطي (ت911هـ) ، والذي لخصه في **الجامع الصغير ، من حديث البشير النذير** (6) ، وقد هذب جمع الجوامع ورتبه علاء الدين الهندي (ت975هـ) ، في كتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (7) ، وكتب أخرى لم يذكرها أبو زهو ، كالجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور ، للعلامة عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ) ، والفتح الكبير للنبهاني (ت1350هـ) (8) .

-
- 1 . الحديث والمحدثون . ص431.
 - 2 . كشف الظنون . 1 / 573 .
 - 3 . الحديث والمحدثون . ص 431.
 - 4 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 14/1.
 - 5 . الحديث والمحدثون . ص 445.
 - 6 . كشف الظنون . 560/1.
 - 7 . الحديث والمحدثون . ص 446.
 - 8 . انظر كشف الظنون . 560/1.

2 . المستخرجات والمستدرجات .

جاءت فكرت المستخرجات من أن السُّنَّة يفسِّر بعضها بعضاً، كما أنَّ القرآن يفسِّر بعضه بعضاً⁽¹⁾ ، ويتضح هذا أكثر بمعرفة كنه هذه المستخرجات .

قال أبو زهو : " معنى الاستخراج : هو أن يعمد حافظ من الحفاظ ، إلى كتاب من كتب الحديث ، كصحيح البخاري ، أو صحيح مسلم ، أو غيرهما من الكتب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي ، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيد، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد، حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند ، أو زيادة مهمة في المتن ، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ، الذي يستخرج عليه " (2) .
والمستخرجات على الصحيحين كثيرة ، منها ما كان على أحدها ، ومنها ما جمع بينهما نذكر مثلاً لكل واحد من هذه الأنواع .

الأول: المُسْتَخْرَج على صحيحِ البُخَارِيِّ : للإمامِ الحافظِ الحُجَّةِ ، أبي بكرٍ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيلَ الجُرْجَانِيِّ الإِسْمَاعِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت371هـ) ، والثاني: المُسْتَخْرَج على صحيحِ مُسْلِمٍ: للإمامِ الحافظِ أبي بكرٍ، محمد ابن محمد بن رجاء الإسفَرَابِيَّيْنِيِّ (ت286هـ) والثالث: المُسْتَخْرَج على الصَّحِيحَيْنِ ، للإمامِ الحافظِ المُتَّقِنِ ، أبي عبدالله محمد بن يعقوب بن يوسفَ الشَّيْبَانِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ المعروف بابن الأَحْزَمِ ، ويُعرَفُ قديماً بابنِ الكِرْمَانِيِّ (ت344هـ)⁽³⁾ .

وهذه المستخرجات ، لم تلتزم الألفاظ الواردة في كتب الصحاح ، وإنما هي مقارنة لها، فحصل بذلك التفاوت بينها .

قال موفق عبد القادر : " وأصحاب المُسْتَخْرَجَاتِ وأكثرُ المُخَرَّجِينَ للمشيخات والمعاجم ، يوردون الحديثَ بأسانيدِهِمْ ، ثُمَّ يُصَرِّحُونَ بعدَ انتهاءِ سياقِهِ غالباً بعزوه إلى البخاريِّ ، أو مُسْلِمٍ ، أو إليهما معاً ، مع اختلافٍ في الألفاظِ وغيرها ، يُريدون أصله (4) .

ومن ثم لا يمكن عزو أي حديث أخرج من هذه المستخرجات ، إلى الصحيحين مباشرة؛ لوجود

هذا الاختلاف في السند والمتن .

1 . العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم 218/3.

2 . الحديث والمحدثون . ص 403.

3 . ينظر ، المُسْتَخْرَجَاتِ نشأتها وتطورها . موفق بن عبد الله بن عبد القادر . جامعة أم القرى ص 12 ، 15 ، 23.

4 . المرجع السابق . ص 31.

يقول أبو زهو: " فلا يجوز لمن ينقل عن أحد هذه الكتب المستخرجة حديثاً ، ثم ينسبه إلى الصحيحين مثلاً ، ويقول هو هكذا فيهما إلا أن يقابله بهما ، أو يكون صاحب الكتاب المستخرج قد صرح بأنه استخرجه بلفظه " (1) .

ولهذه المستخرجات فوائد عديدة صرح بها العلماء ، منها علو الإسناد ، وزيادة الثقات ، والقوة بكثرة الطرق ، والتصريح بالسماح عند ورود عنة المدلس ، ووصل المعلمات ، إلى غير ذلك من الفوائد (2) .

ونقل عن ابن حجر قوله: " وكل علة أعل بها حديث في أحد (الصحيحين) ، جاءت **رواية المستخرج سالمة** منها، فهي من فوائده، وذلك كثير جداً (3) .
حكم الزيادات الواقعة في المستخرجات.

قال طاهر الجزائري: " ذهب ابن الصلاح إلى أن الزيادات الواقعة في المستخرجات ، يحكم لها بالصحة؛ لأنها مروية بالأسانيد الثابتة في الصحيحين ، أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج واعترض عليه الحافظ ابن حجر في ذلك ، فقال: هذا مسلم في الرجل الذي التقى فيه **إسناد المستخرج وإسناد** مصنف الأصل وفيمن بعده؛ وأما من بين المستخرج وبين ذلك الرجل فيحتاج إلى نقد؛ لأن المستخرج لم يلتزم الصحة في ذلك ، وإنما جل قصده العلو، فإن حصل وقع على غرضه ، فإن كان مع ذلك صحيحاً أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت إتفاقاً ، وإلا فليس ذلك همته " (4) .

واستدرك أبو زهو على هذا الكلام قائلاً: " ثم أن الكلام إنما هو في الزيادة التي تقع تنمة لمحذوف في أحاديث الصحيحين ونحو ذلك؛ أما زيادة أحاديث بتمامها فلا ريب أنها تتبع قوة السند وضعفه ، فقد تكون صحيحة ، وقد تكون حسنة أو ضعيفة ، وقد وقع في مستخرج أبي عوانة أحاديث كثيرة زائدة على أصله من هذا النوع الأخير ، وفيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف " (5) .
وكانت هذه التعقيب من أبي زهو في محله، فالأحاديث التي زيدت بتمامها ، حكمها يعود لأصلها الذي أخذت منه ، وعرف فيه حالها ، ولا يتم عدها من الصحيح فهي ليست منه .

1 . الحديث والمحدثون . ص 405 .

2 . ينظر، **المستخرجات** نشأتها وتطورها . ص 43 ، 49 ، والحديث والمحدثون . ص 405 ، 406 .

3 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 1 / 69 .

4 . توجيه النظر إلى أصول الأثر . 1 / 349 .

5 . الحديث والمحدثون ص 407 .

ومن المتابعة الاستدراك ، وهو في اصطلاح أهل الحديث جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ، ولم يخرجها في كتابه (1) .

يقول نور الدين عتر: " وقد ألفت عدة كتب استدركت أحاديث على الشيخين ، أشهرها وأكثرها تداولاً بين العلماء كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام المحدث أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري "المتوفى سنة 405هـ"، أودعه أحاديث على شرطهما ، أو شرط أحدهما ، وأخرج فيه أحاديث صحيحة ليست على تلك الصفة ، فجاء كتاباً كبيراً حافلاً ؛ ولكن العلماء انتقدوه بأنه متساهل في التصحيح واسع الخطو فيه " (2) .

وروى السيوطي عن ابن حجر أنه قال : " وأئماً وقع للحاكم التَّساهل ؛ لأنَّه سَوَّدَ الكِتَابَ لِيُنْقِحه فَأَعَجَلَتْهُ الْمَنِيَّةُ " (3) .

وبذلك يتبين أن ما قاله أبو زهو في الكلام عن الصحيحين وما لحق بهما من مستخرجات واستدراكات موافق لما ذكره العلماء فيهما .
كتب أحاديث الأحكام .

يقول أحمد علي : " حاول جماعة من الأئمة ، جمع أحاديث الأحكام ، وتجريدها من أسانيدھا وترتيبها وتقريبها ، وقد تعاقبت فيه الجهود ، وتكاثرت فيه المؤلفات " (4) .

ومنها الأحكام الكبرى ، والوسطى ، والصغرى ، للحافظ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (ت582هـ) ، فالكبرى مسندة انتقاها من كتب الحديث ، وجعلها كالجامع لأحاديث الأحكام والوسطى مجردة الأسانيد ... ، وكتبه هذه عدوها في مفاخر أهل الأندلس (5) .

وهذه الكتب المنتقات ، لم يذكر أبو زهو منها إلا الصغرى ، وذكر كتاب منتقى الأخبار في الأحكام للحافظ مجد الدين أبي البركات عبد السلام ، المعروف بابن تيمية (652هـ) ، وقال : أبو زهو : " انتقاه من صحيحي البخاري ، ومسلم ، ومسند الإمام أحمد ، وجامع الترمذي ، والسنن للنسائي وأبي داود ، وابن ماجه ، واستغنى بالعزو إلى هذه الكتب عن الإطالة بذكر الأسانيد ، وهو كتاب

1 . الحديث والمحدثون . ص 407 .

2 . منهج النقد في علوم الحديث . 260 .

3 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 1 / 61 .

4 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 1 / 43 .

5 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 1 / 43 .

جليل الفائدة لولا إطلاقه العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف ، فقد يقول رواه الترمذي مثلا ، وهو في جامع الترمذي منصوص على ضعفه ، فيعزوه إليه من غير بيان ، وقد بين ذلك محدث اليمن محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة (1250هـ) ، في كتابه نيل الأوطار، الذي شرح به منتقى الأخبار " (1) .

وكذلك السنن الكبرى للبيهقي ، أحمد بن حسين (ت 458هـ) ، والسنن الصغرى أيضاً (2) وعمدة الأحكام عبد الغني المقدسي (ت600هـ) ، وهو كتاب مختصر في أدلة الأحكام مما اتفق عليه البخاري ومسلم وما ذكره غيرهما ، متداول وشرحه غير واحد (3) ، وكتاب الترغيب والترهيب لزكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ) ، وهو كتاب كبير في مجلدين (4) ، ووصفه أبو زهو ، بأنه من أحسن الكتب في جمع الحديث وبيان درجته (5) .

وهناك كتب أخرى جامعة لأحاديث الأحكام ذكرها أبو زهو ، ككتاب الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد (ت702هـ) ، قال حاجي خليفة : " جمع فيه : متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد ، ثم شرحه وبرع فيه ، وسماه : (الإمام) ، قيل : إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه؛ لما فيه من الاستنباطات والفوائد؛ لكنه لم يكمله " (6) .

وتقريب الأسانيد ، جمعه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (ت806هـ) (7) وكذلك كتاب بلوغ المرام من أحاديث الأحكام ، للشيخ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ) (8) ، واشتمل على ألف وأربعمائة حديث في الأحكام ، وقد شرحه خلق كثير (9) ، منهم الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (1182هـ) وسماه سبل السلام شرح **بلوغ المرام** من جمع أدلة الأحكام (10) .

1 . الحديث والمحدثون . ص 432 .

2 . المرجع السابق . ص 432 .

3 . علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية . عبد الغفور عبد الحق البلوشي . 1 / 52 .

4 . كشف الظنون . 1 / 400 .

5 . الحديث والمحدثون . ص 433 .

6 . كشف الظنون . 1 / 158 .

7 . ينظر ، الحديث والمحدثون . ص 447 .

8 . كشف الظنون . 1 / 254 .

9 . الحديث والمحدثون . ص 447 .

10 . والكتاب مطبوع متداول .

3 . الشروح (1).

وهي كتب عملها يتلخص ببث كلام الأصل ، بين عبارات الشرح ، ثم يكون الشرح حلاً لألفاظ الأصل وتراكيبه (2) .

ومن أمثلة كتب شروح الأحاديث القديمة ، كتاب شرح السنّة ، لأبي محمد للبغوي (516هـ) وكتاب ، فتح الباري لابن رجب الحنبلي (795هـ) ، وشرح النووي على صحيح مسلم ، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676) ، ومما تأخر عنهما ، كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (3) .

كتب الأطراف .

وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيد؛ إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة (4) .

يقول محمد أبو زهو : " هذا وقد وجد في هذا الدور طائفة من المحدثين ، عملوا ما يسمى بكتب الأطراف ، وطريقتهم فيها أن يذكروا طرفاً من الحديث يدل على بقيته ، ثم هم يجمعون أسانيد؛ إما على وجه الاستيعاب؛ وأما مقيدة بكتب مخصوصة " (5) .

1 . أطراف الصحيحين.

وأول من صنف في **أطراف الصحيحين** ، أبو سعود الدمشقي الحافظ المجدد البارع ، إبراهيم بن محمد بن عبيد ، قال فيه الذهبي : جمع فأوعى ، وأحد من برز في هذا ، ولكنه مات في الكهولة قبل أن ينفق ما عنده ، مات سنة إحدى وأربعمئة (6) .

وأطراف الصحيحين " لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت401هـ)، وهو أحسن ترتيباً ورسماً وأقل خطأً ووهماً (7) .

1 . لم يذكر أبو زهو هذه الكتب رغم ما لها من أهمية بالغة في فهم السنة النبوية ، وإن كان قد ذكر كتب الأطراف والزوائد كما سيأتي.

2 . شرح علل الترمذي لابن رجب . 17/1.

3 . المرجع السابق . ص 433.

4 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة 1/9.

5 . إكمال المعلم شرح صحيح مسلم . أبو الفضل عياض اليحصبي . دار الوفاء للطباعة . الطبعة الأولى 1998م . 215 / 2.

6 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 1/9.

7 . المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد ت 1 / 237.

2 . أطراف السنن الأربعة .

ومنها ، الإشراف على معرفة الأطراف ، لأبي القاسم علي بن الحسن المشهور بابن عساكر (ت571هـ) (1) .

3 . أطراف الكتب الستة .

ومثالها ، أطراف الكتب الستة ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ؛ لكنه أخطأ في مواضع منها ، خطأ فاحشاً (507هـ) (2) .

قال محمد أبو زهو : " ولما كان كتابه مشتملاً على أوهام كثيرة ، وترتيب مختل ، لخصه الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني الدمشقي (ت765هـ) ، ورتبه أحسن ترتيب " (3) .

4 . كتاب إتحاف المهرة بأطراف العشرة للحافظ بن حجر العسقلاني (ت852هـ) .

قال أبو عبد الله الإدريسي : " ثمانى مجلدات ، وهي الموطأ ، و مسند الشافعي ، و مسند أحمد و مسند الدارمي ، و صحيح ابن خزيمة ، و منتقى ابن الجارود ، و صحيح ابن حبان ، و مستدرك الحاكم ، و مستخرج أبي عوانة ، و شرح معاني الآثار ، و سنن الدارقطني ؛ وإنما زاد العدد واحداً ؛ لأن صحيح ابن خزيمة ، لم يوجد منه سوى قدر ربعه " (4) .

5 . أطراف المُسنَدِ المُعتَلِّي بأطراف المُسنَدِ الحنبلي ، أي مسند أحمد لابن حجر ، وأطراف الأحاديث المختارة للضياء المقدسي لابن حجر ، وأطراف مسند الفردوس لابن حجر أيضاً ، وأطراف صحيح ابن حبان لأبي الفضل العراقي ، وأطراف المسانيد العشرة ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر محمد الكنانى البوصيري الشافعي (ت840هـ) ، ويراد بها مسند أبي داود الطيالسي ، و مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ، و مسند مسدد بن مسرهد ، و مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، و مسند إسحاق بن راهويه ، و مسند أبي بكر بن أبي شيبة ، و مسند أحمد بن منيع و مسند عبد بن حميد ، و مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، و مسند أبي يعلى الموصلي (5) .

1 . الرسالة المستنطرة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 1/9 .

2 . مصادر السنة ومناهج مصنفها . الشريف حاتم بن عارف العوني . ص5 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 434 ، ولم يذكر أبو زهو أطراف الكتب الخمسة لأحمد بن ثابت بن محمد الطرقي وهي البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي انظر الرسالة المستنطرة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 1/9 .

4 . المستنطرة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 2/9 .

5 . المرجع السابق . 2/9 ، والحديث والمحدثون ص 452 .

كتب الزوائد.

والمقصود بالزوائد هي: الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين (1). يقول أحمد آل مريع: "أول من صنف في **الزوائد** هو ابن كثير، ثم نور الدين الهيثمي، ثم تلاهم البوصيري، ثم ابن حجر، ثم ابن قطلوبغا(2)، ثم السيوطي، ثم انقطع التصنيف في هذا الفن إلى زمننا هذا، ثم استأنف التصنيف فيه بعض الفضلاء منهم الدكتور خلدون الأحذب، وقعد له بقواعد حسان" (3).

ومن أشهر المصنفات في هذا النوع، جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن لعماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (774هـ)، ومجمع **الزوائد** ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ).. وهو مجرد الأسانيد عن أصوله المسندة، وهي زوائد مسند أحمد، والبخاري، وأبي يعلى، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير، على الكتب الستة (4). قال فيه أبو زهو: "كتاب قل أن يوجد مثله، ولا صنف نظيره إلى الآن، وقد طبع والحمد لله بمصر" (5).

وكذلك كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (840هـ)، جمع فيه زوائد عشرة مسانيد، وهي: الطيالسي، والحميدي، ومسدد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق ابن راهويه، والعدني، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والهارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الكبير، وقد رتبته على الكتب والأبواب، وأورد الأحاديث بأسانيد، وتكلم عليها قبولاً ورداً (6).

والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) للحافظ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (7).

تخريج أحاديث بعض الكتب

ويقصد بذلك تخريج الأحاديث التي استدلت بها بعض المصنفين، ولم يعتنوا بتخريجها من الكتب

1 . المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 9/9.

2 . قاسم بن قطلوبغا، زين الدين، أبو العدل . عالم بفقهِ الحنفية، مؤرخ وباحث (ت 879هـ) الأعلام . 5 / 180.

3 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 1 / 41.

4 . جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 1/ 41 ، المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 9 / 21.

5 . الحديث والمحدثون . ص 445 .

6 . ينظر، جمع السنة النبوية في كتاب واحد . 1/ 41.

7 . كشف الظنون . 2 / 1714.

التي نقلت منها ، كما لم يبينوا درجتها ، فعمد بعض حفاظ الحديث إلى تخريجها ، وجمعها في كتاب واحد (1).

منها ، تخريج أحاديث تفسير الكشاف لجمال الدين أبي محمد الزيلعي (762هـ) (2) .
قال محمد أبو زهو : " استوعب ما في الكشاف من الأحاديث المرفوعة ، وأكثر من تبين طرقها وتسمية مخرجها ؛ لكن فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري على سبيل الإشارة ولم يتعرض غالباً للآثار الموقوفة " (3) .

وكذلك المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح ، لصدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي (ت 803هـ) ، والبدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، للرافعي سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (804هـ) (4) .

كما اهتم العلماء بتخريج الأحاديث التي اشتهرت على الألسن .
وهي الأحاديث التي تداولها الناس واشتهرت بينهم ، وصارت كالأمثال والحكم ، منها الصحيح ومنها الضعيف ، والموضوع ، فتصدى لها رجال الحديث وبيئوها في كتبهم .
ومن هذه الكتب اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي (794هـ) ، والمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للإمام السخاوي (902هـ) ، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي (ت 911هـ) (5) .

وكتاب كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل العجلوني (1162هـ) (6) ، وهو كتاب كثير الفوائد ، لخص فيه المقاصد الحسنة للسخاوي ، وضم إليه كثيراً مم في الكتب الأخرى من فوائد (7) .

يقول أبو زهو : " هذا وكتب التخارج كثيرة جداً ، وهي رمز صادق لأعمال المحدثين وجهودهم

1 . ينظر، الحديث والمحدثون 484.

2 . علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية . 30/1.

3 . الحديث والمحدثون . ص 448.

4 . علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية . 31/1.

5 . المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 41/10 ، 42.

6 . علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية . 17/1.

7 . ينظر، الحديث والمحدثون ص 451.

في الكشف عن قيمة الأحاديث المتناثرة في كتب العلوم المختلفة ، حتى لا يغتر الناس بما يجدونه منها ، بل ينبغي لهم الرجوع إلى تلك التخاريج؛ ليعلموا الصحيح منها من العليل " (1) .
ومن هذا العرض المجمل لأنواع الكتب التي ألفت في هذا العلم ، والتي لم تغادر نوعاً من أنواعه إلا وضربت فيه بحظ وافر، وكانت سياًجاً منيعاً ، حفظ الله بها سنة المصطفى، صلى الله عليه وسلم من عبث العابثين ، وقد بذل محمد أبو زهو جهداً كبيراً في بيان هذه الكنوز الثمينة ، وكان من السباقين في هذا البيان .

وبعد ما انتهت الرواية الشفاهية ، وضعفت الهمم عن حملها ، ظهرت فرقة من العلماء أحيوا التراث القديم ، وجلسوا لإملاء السنن .

يقول محمد أبو زهو : " تقاعدت همم العلماء عن الرحلة إلى الأقطار ، فانقرضت الرواية الشفاهية وحل محلها الإجازة والمكاتبة ، وصار الإسناد في الحديث ، يقصد للتبرك ، اللهم إلا في أفراد تبعث بهم الأقدار الإلهية من وقت لآخر، يجددون ما خلق ، ويحيون ما اندثر، وقد اشتهر من هؤلاء الأعلام طائفة كانوا يرحلون إلى الأقطار، ويجلسون للإملاء، ويكتب عنهم أتباعهم الأمالي" (2) .
ومجالس الإملاء والتحديث كانت موجودة ، ثم انقرضت ، فأحياها زين الدين العراقي (806هـ) ثم تلميذه ابن حجر ، ثم بعد ابن حجر انقرضت من جديد (3) .

قال السيوطي: " وختم به الفن ، وقال غيره: انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأجمعها، فلم يكن في عصره حافظ سواه ، وألف كتباً كثيرة ، وأملى أكثر من ألف مجلس" (4) .
ومن هؤلاء الحفاظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (902هـ)، تلميذ ابن حجر حيث قال : " أمليت بمكة ، وبعده أماكن من القاهرة ، وبلغ عدة ما أمليته من المجالس إلى الآن نحو الستمائة ، والأعمال بالنيات " (5) .

وهذا يدل على نشاط بعض العلماء في الأعصار المختلفة ، وقد اقتصر أبو زهو على ذكر

1 . الحديث والمحدثون . ص 450 .

2 . المرجع السابق ص 437 .

3 . فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات . عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني . تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي - بيروت . الطبعة : الثانية 1982م 2 / 881 .

4 . المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 8 / 61 ، نقل أبو زهو النص ذاته من هذا المرجع ولم يشر إليه ينظر ، الحديث والمحدثون ص 437 ، 438 .

5 . فتح المغيب شرح ألفية الحديث . 335/2 .

أصحاب الإملاء ، ولم يذكر من برع في التأليف إلى جانب الشرح والاختصار، من أمثال الذهبي (ت515هـ) ، والمجدد ابن تيمية (ت728هـ) ، وكذلك السيوطي (ت911هـ) ، وغيرهم كثير . ولم تقف عناية العلماء بالسنة النبوية في كثير من الأقطار، مع بقاء بغداد عاصمة للحركة العلمية ، إلى أن سقطت على أيدي التتار سنة (656هـ) .

يقول نور الدين عتر: " إن الصورة القائمة للغزو المغولي ، ظلت قائمة في النفوس تشيع فيها القلق ، وتهيج الذكريات المؤلمة لتلك الكارثة ، التي أفقدت الدولة الإسلامية مجدها ، وقضت على مركز بغداد الروحي والحضاري، والسياسي والعلمي (1) .

انتقلت العلوم بعد ذلك إلى مصر، وكان الأزهر هو المعهد الديني الكبير ، الذي بقي بعد سقوط **بغداد**، وتوقفت الدراسة بجامع بني أمية في دمشق، وأصبح هو الموئل لطلاب العلوم الشرعية والعربية، ولم تنزل قوته ونهضته باقية على عهد المماليك ، إلا أنه أخذ في الضعف بدءاً من فتح العثمانيين لمصر (2) .

فالمماليك أحبوا العلم ، وانغمسوا فيه ، وساعدوا على نشره ، ومن هؤلاء الظاهر جقمق ، أحد قادة المماليك الذي قال فيه محمد أبو زهو: " ويجعل من القلعة المصرية مجمعاً علمياً للعلماء ؛ ونادياً يؤمه طلاب الحديث ينقلون المرويات ، عن الحفاظ المتقين ، والمحدثين النابهين ؛ وبهذه العناية من السلاطين والأمراء ، كانت مصر دار حديث وفق، وأدب طيلة هذه القرون الثلاثة الأولى ، من هذا الدور، وكانت أسعد بلاد الإسلام حظاً بالحديث وعلومه " (3) .

هذا وبانقراض دولة المماليك ، غابت شمس العلوم عن مصر؛ لتنتقل إلى بلاد الهند ، فعكف أصحابها على السنة وعلومها ، في الوقت الذي ضعفت فيه الهمم في بلاد العرب . يقول أبو زهو: " فكم لعلماء الهند من شروح ممتعة ، وتعليقات نافعة على الأصول الستة وغيرها ، وكم لهم من مؤلفات كبيرة في أحاديث الأحكام ، وكم لهم من أيادٍ بيضاء في نقد الرجال وبيان علل الحديث ، وشرح الآثار، وكم لهم مؤلفات في شتى علوم الحديث وما يتصل به " (4) .

1 . شرح علل الترمذي لابن رجب . 1 / 66 .

2 . منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة . تامر محمد محمود متولي . الطبعة: الأولى 2004م . ص 47.

3 . الحديث والمحدثون . ص 441.

4 . المرجع السابق ص 442.

الباب الثالث منهجه في نقد الحديث

- الفصل الأول :- في نقد السند .
- الفصل الثاني : في نقد المتن .
- الفصل الثالث : موقفه من بعض القضايا والفرق .

الفصل الأول في نقد السند.

- 1 . المصطلحات المتعلقة بالسند .
- 2 . ضوابط نقد السند .
- 3 . رد الشبهات الموجهة إلى السند .

1 . المصطلحات المتعلقة بالسند .

السند لغة واصطلاحاً .

السُّنْدُ لغةً: ما ارتَفَعَ من الأرض في قُبُلِ الجبل أو الوادي (1)؛ أما اصطلاحاً فهو الإخبار عن طريق المتن (2) ، والمحدثون لا يفرقون بين السند والإسناد ، والذين فرقوا جعلوا الإسناد رفع الحديث إلى قائله (3) .

وقد بدأ السؤال عن الإسناد في فترة مبكرة ، وذلك عقب الفتن التي بدأت بمقتل خليفة المسلمين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فنتج عن ذلك التعصب للآراء والأهواء السياسية ، مما حمل الناس على الكذب في الحديث (4) .

وسبب اهتمام العلماء بالأسانيد وحرصهم عليها في زمن الفتنة وما بعدها ، هو جراءة الناس على الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا الأمر لم يكن موجوداً قبل الفتنة .

يقول ابن سبيرين: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ " (5) .

وهذا ما أكده محمد أبو زهو حين قال : " (الناس من زمن فتنة الخوارج والشيعية في عناء البحث عن الأسانيد ، وتمييز الغث من السمين ، وكل ما امتد الزمان كثر الكذابون والمتقولون في الأحاديث " (6) .

واتصال السند علامة من علامات صحة الحديث ، كما أن انقطاعه علامة على ضعف الحديث لفقده شرط من شروط صحته ، ألا وهي اتصال السند ، وهذا الانقطاع قد يَكُونُ في أول السُّنْدِ ، وقد يكون في آخره ، وقد يكون في وسطه ، كما قد يكون الانقطاع براو واحد أو أكثر ، وكل ذلك من نوع الانقطاع ، حيث إن تعريف الحديث الصحيح : هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معطلاً (7) .

1 . لسان العرب . 220/3 .

2 . هكذا عرفه ابن جماعة والطبيبي انظر . تدريب الزاوي في شرح تقريب النواوي . 4/1 .

3 . المرجع السابق . 1 / 4 .

4 . بحوث في تاريخ السنة المشرفة . ص 44 .

5 . أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه . باب في إن الإسناد من الدين . 34/1 .

6 . الحديث والمحدثون 258 .

7 . التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . ص 20 .

اتصال الإسناد .

ويقصد باتصال الإسناد في الحديث ، هو أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوَّقه ، حتى ينتهي ذلك إلى آخره ، وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة (1) .

وآخر السند هو النبي صلى الله عليه وسلم ، بغض النظر عن درجة الحديث " لأن المسند ، قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً؛ لكن من شرط المسند أن يجمع بين شيئين أحدهما: **اتصال الإسناد** فلا يكون إسناده منقطعاً، فإذا كان الإسناد منقطعاً ، فإنه لا يسمى مسنداً والشرط الثاني: أن يكون مضافاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن أضيف إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم ، من الصحابة أو التابعين فلا يسمى مسنداً " (2) .

وهذا ما عناه محمد أبو زهو حين قال : " إن مدار الحديث الصحيح على اتصال السند وإتقان الرجال ... " (3) .

إذاً اتصال السند وحده لا يكفي لوصف الحديث بالصحة ، فقد يكون السند متصلًا، والحديث حسناً أو ضعيفاً لعدم إتقان رجاله ، والذي يعيننا أن اتصال السند شرط مهم من شروط صحة الحديث .

انقطاع السند .

وانقطاع السند؛ إما أن يكون ظاهراً ؛ وإما خفياً ، وصور الانقطاع الظاهر هي :

أ . المعلق .

وهو : ما حذف من مُبتدأ إسناده واحد أو أكثر (4) ولو إلى آخر الإسناد (5) .

قال ابن حجر : " ومن حيث تقييدُ **المُعلَّق** ، بأنَّه من تصرفٍ مُصنَّفٍ من مبادئِ السَّنَدِ يفتَرِقُ منه؛ إذْ هو أعمُّ من ذلك ، ومن صورِ **المُعلَّق** : أن يُحذفَ جميعُ السَّنَدِ ، ويُقالَ مثلاً : قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، ومنها : أن يُحذفَ جميعُ السندِ إِلاَّ الصَّحَابِيَّ أوِ إِلاَّ الصَّحَابِيَّ والتَّابِعِيَّ معاً " (6) .

1 . الكفاية في علم الرواية . 38/1 .

2 . شرح التنكرة في علوم الحديث لابن الملقن . عبد العزيز بن محمد السعيد ص 16 .

3 . الحديث والمحدثون ص 390 .

4 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 70/1 .

5 . شرح نخبة الفكر . 265 /1 .

6 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 219 .

والمعلق مقطوع السند وهو في نظر العلماء مردود للسقط الذي أصاب سنده؛ لكن يبقى السؤال عن المعلقات التي في كتاب التزمته صحته ، مثل صحيح البخاري هل تكون صحيحة ؟

يقول ابن حجر : " قد يكون المعلق صحيحاً ، وقد يُحكّم بصحته إن عُرِفَ ، بأن يجيء مَسْمًى من وجه آخر ، فإن قال : جميع من أ حذفه ثقاتٌ ، جاءت مسألة التعديل على الإبهام ، والجمهور : لا يُقبل حتى يُسمَى ؛ لكن قال ابن الصلاح هنا : **إن وقع الحذف في كتاب التزمته صحته ، كالبخاري ،** فما أتى فيه بالجزم دلّ على أنه ثبت إسناده عنده ؛ وإنما حذف لغرض من الأغراض ، وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال " (1) .

وهذا يبين أن المعلق يكون صحيحاً إذا وجد للحديث متابعات من وجه آخر ، أو كما قال ابن الصلاح إذا كان الحذف فيه على وجه الجزم وكان في كتاب التزمته فيه الصحة ، أما الأحاديث التي جاءت بغير صيغة الجزم ففيها مقال ، أي أنها ليست كالصحيحة ، وهناك من يرى أن المعلقات وما في حكمها ليست من أصل الكتاب الذي التزمته صحته ؛ وإنما ذكرت للاستئناس فحسب ، ومن ثم فهي ليست من درجة الصحيح .

يقول محمد أبو زهو : " وليست هذه الأحاديث المعلقة والآثار الموقوفة من موضوع كتابه ، كما يدل لذلك تسميته له : (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) ؛ وإنما ذكرها لقصد الاستئناس بها فقط ، ولذلك غاير في سياقها لتمييز " (2) . والذي ذكره أبو زهو ، هو الأصل في المسألة ، فهذه الأحاديث ليست من أصل الكتاب ، وهذا الذي جعل العلماء لا يتكلمون فيها ، أما ما قاله ابن حجر وابن الصلاح فهو محض اجتهاد لبيان درجة هذه المعلقات .

2. المرسل .

إن الحديث **المرسل** : هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي ، فيقول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (3) ، وهو عكس المعلق في الترتيب . والمرسل بهذا الوصف منقطع السند ؛ لعدم وجود الصحابي ؛ لكن حاله أفضل من سابقه ؛ لذلك هناك من قبله وحكم بصحته .

يقول ابن حجر : " فإن عُرِفَ من عادة التابعي أنه لا يُرسل إلا عن ثقة ، فذهب جمهور المحدثين

1 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 219 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 379 .

3 . معرفة علوم الحديث . ص 67 .

إلى التوقف؛ لبقاء الاحتمال، وهو أحدُ قَوْلِي أحمد، وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين: يُقْبَلُ مطلقاً، وقال الشافعي: يُقْبَلُ إِنْ اعْتَصَدَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ يُبَايِنُ الطَّرِيقَ الْأُولَى ، مسنداً أو مرسلًا؛ لِيُرْجَحَ اِحْتِمَالُ كَوْنِ المَحْذُوفِ ثِقَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ " (1) .

وهذا بخلاف مرسل الصحابي ، فهو صحيح محتج به عند الجمهور ، ذلك أنه ينذر أن تكون روايته عن تابعي ، والأصل روايته عن صحابي ، وحذف الصحابي لا يضر (2) .

وهذا ما قرره أبو زهو حين قال : " الصحابة كلهم عدول بإجماع أهل الحق ، وخلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل إنما كان للجهل بحال المحذوف ، وذلك لا يتأتى ها هنا " (3) .

ج . المعضل .

والمعضل هُوَ: ما سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرَ (4) ، والمقصود على التوالي ، وإلا كان منقطعاً أما إذا كان السقط في أول السند ، فإنه يجتمع مع بعض صور المعلق (5) .

والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ من المرسل ، وبهذا فهو حديث ضعيف بإجماع العلماء (6) .

وقد يجتمع المعضل والمعلق في وصف واحد يجمع بينهما معاً ، وذلك إذا حذف من مبدأ إسناده راويان (7) .

د . المنقطع .

المنقطع هو: ما لم يتصل إسناده من أي وجه كان ، فيشمل المرسل والمعضل وغيرهما؛ ولكن التعريف المعتمد المغاير لغيره ، مما لم يتصل ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد بل ولو سقط منه أكثر من واحد مع عدم التوالي (8) .

وهناك من استعمل مصطلح الحديث المقطوع ، للتعبير على انقطاع السند مع أن المقطوع ليس هو المنقطع ، فهو مصطلح متعلق بالمتن .

1 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ص 101 .

2 . تيسير مصطلح الحديث . محمود الطحان . مكتبة المعارف . الطبعة الحادية عشر 2001 م . ص 58 .

3 . الحديث والمحدثون ص 158 .

4 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 151/1 .

5 . ينظر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ص 102 و 219 .

6 . تيسير مصطلح الحديث ص 59 .

7 . المرجع السابق . ص 59 .

8 . التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر . محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي . مكتبة

أصول السلف . تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري . الطبعة الأولى ، 1418 م ص 38 .

يقول ابن حجر : " حصَّلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع؛ فالمنقطع من مباحث الإسناد ، كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن، كما ترى، وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس، تجوّزاً عن الاصطلاح " (1).

كما أن هناك خلطاً بين المنقطع والمرسل ، وذلك لإتحاد الصورة بينهما في الانقطاع ، غير أن العلماء جعلوا مناط التفرقة في صفة الراوي .

قال ابن الصلاح : " وهذا المذهب أقرب ، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم ، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته ، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ، ما رواه من دون التابعين عن الصحابة ، مثل مالك عن ابن عمرو ، ونحو ذلك والله أعلم " (2) .

وهذا يدل على أن الإرسال يكون من التابعي ، والانقطاع يكون ممن دونه ، كما دلل على ذلك أبو زهو في حديث عبد الله بن عمر بن العاص بخصوص إذن النبي صلى الله عليه وسلم له بالكتابة والذي رواه حفيده شعيب بن محمد (3) .

حيث نقل عن ابن حبان قوله : " إن أراد جده عبد الله فشعيب لم يلقيه فيكون منقطعاً ، وإن أراد محمداً فلا صحبة له فيكون مرسلأ " (4) .

أما السقط الخفي فيكون في صورتين .

1 . التدليس .

والتدليس: هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل (5)، وبمعنى أوضح ، إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره (6) .

يقول أبو زهو: " إن التدليس ليس هو الكذب . كما فهم المستشرقون ، حتى يستدل به على أن من فعله من العلماء كان يكذب في الحديث ، وبيان ذلك أن التدليس عند علماء الحديث قسمان (7) .

وقد قسم العلماء التدليس إلى قسمين .

1 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ص 145.

2 . معرفة أنواع علوم الحديث ص 58.

3 . أخرجه أبو داود . باب كتابة العلم 11 / 41 ح رقم 3648، والحاكم 187/1 ح رقم 359 وقال الذهبي بصحته .

4 . الحديث والمحدثون . ص 228.

5 . التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . ص 99.

6 . تيسير مصطلح الحديث . ص 61.

7 . مكانة السنة في الإسلام ص 84 .

أ. تدليس الإسناد : وهو : " أن يُسقط اسم شيخه الذي سمع منه ، ويرتقي إلى شيخه ، أو من فوقه ، فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي الاتصال ، بل بلفظ مُوهِم ، كقوله : عن فلان ، أو أن فلاناً أو قال فلان ، مُوهماً بذلك أنه سمع ممن رواه عنه ، وإنما يكون تدليساً ، إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه ولم يسمع منه ، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلّسه عنه " (1) . وهناك تدليس التسوية ، ويعد من تدليس الإسناد هو : " رواية الراوي عن شيخه ، ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر ، وصورة ذلك أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة ، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة ، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر ، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول ، فيُسقط الضعيف الذي في السند ، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل ، فيُسوي الإسناد كله ثقات (2) .

ب . وأما القسم الثاني فيسمى **تدليس الشيوخ** : وهو : " الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به ، تعمية لأمره ، وتوعيراً للوقوف على حاله ، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد ، فتارة يكره كما إذا كان أصغر سناً منه ، أو نازل الرواية ، ونحو ذلك ، وتارة يحرم ، كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله ، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته " (3) .

والفرق بين التدليس والإرسال هو : أن الإرسال روايته عن من لم يسمع منه " وإيضاح ذلك أن كلا من المدلس والمرسل إرسالاً خفياً يروي عن شيخ شيئاً لم يسمعه منه ، بلفظ يحتمل السماع وغيره لكن المدلس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلّسها ، على حين أن المرسل إرسالاً خفياً لم يسمع من ذلك الشيخ أبداً ، لا الأحاديث التي أرسلوها ولا غيرها ؛ لكنه عاصره أو لقيه .

والتدليس كله مذموم ؛ ولكن العلماء فرقوا بين أنواعه ، فتدليس الإسناد مكروه جداً ، قال فيه شعبة بن الحجاج : " التدليس أخو الكذب " (4) ؛ وأما تدليس التسوية : فهو أشد كراهة منه ، حتى قال العراقي : " أنه قاذح فيمن تعمّد فعله (5) .

وعلى هذا ، فالعلماء مختلفون في الحكم على المدلس ، فهناك من قبل روايته ، وهناك من تشدد في ردها .

1 . شرح التبصرة والتذكرة . ص 77 .

2 . مكانة السنة في الإسلام ص 85 ، تيسير مصطلح الحديث . ص 62 .

3 . الباعث الحديث في اختصار علوم الحديث . ص 8 ، مكانة السنة في الإسلام . 85 .

4 . الكفاية في علم الرواية . 278/3 .

5 . انظر ألفية العراقي في علوم الحديث . زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . تحقيق ماهر ياسين . الطبعة

الأولى 2006م ص 13 .

يقول ابن الصلاح : " وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ ، وَأَنَّ مَا رَوَاهُ الْمُدَلِّسُ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ السَّمَاعَ وَالِاتِّصَالَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْسَلِ وَأَنْوَاعِهِ ، وَمَا رَوَاهُ بِلَفْظٍ مُبَيِّنٍ لِلِاتِّصَالِ نَحْوَ (سَمِعْتُ ، وَحَدَّثْنَا ، وَأَخْبَرْنَا) وَأَشْبَاهِهَا فَهُوَ مَقْبُولٌ مُحْتَجٌّ بِهِ " (1) .

وأما تدليس الشيوخ : " فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن المدلس لم يُسقط أحداً ، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه ، وتوعير طريق معرفته على السامع ، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه " (2) .

وهذا ما أوجزه محمد أبو زهو من كلام العلماء حين قال : " احتاطوا لقبول الأحاديث التي يرويها المدلس أعظم حيطة ، فما رواه المدلس بلفظ محتمل ، لم يبين فيه السماع والاتصال فحكمه عندهم حكم المنقطع من الأحاديث ، وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو (سمعت ، وحدَّثنا ، وأخبرنا) وأشباهاها فهو مقبول محتج به " (3) .

2. المرسل الخفي .

وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره ، ما لم يسمع منه بلفظ يحتملُ السماع وغيره كقول " (4) .
ويختلف عن التدليس في كون " التدليس إيهام سماع ما لم يسمع ، وليس في الإرسال إيهام ، فلو بين المدلس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلّسه عنه؛ لصار الحديث مرسلًا لا مدلسًا، نبه على ذلك النقاد المحققون ، كالخطيب البغدادي ، وابن عبد البر " (5) .

ويعرف المرسل الخفي ، بتنصيب العلماء ، أو بإخباره المرسل عن نفسه ، أو مجيء الحديث من وجه آخر بزيادة راو بين المرسل ومن روى عنه (6) ، والمرسل الخفي نوع من أنواع الانقطاع الذي يصيب سند الحديث ، كما أنه يقع في أي موضع من مواضع الإسناد (7) ، وبذلك فهو غير المرسل الظاهر .

1 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 75 .

2 . المرجع السابق . ص 76 .

3 . الحديث والمحدثون . 313 .

4 . المفصل في علوم الحديث . 158/1 .

5 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 386 .

6 . تيسير مصطلح الحديث . ص 66 .

7 . ينظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . الملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي . دار الأرقم . تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة: الأولى . ص 423 .

وهذه هي أنواع المردود السنة المتفق عليها ، وقد اختلف العلماء في المعنعن والمؤنن والمعنعن: " هو ما أتى فيه ولو في محل واحد بصيغة عن " كفلان عن فلان " (1) ، ويلحق به المؤنن وهو قول الراوي: حدثنا فلان أن فلاناً قال (2) .

وحكم المعنعن والمؤنن الاتصال ، عند جمهور العلماء؛ ولكن بشروط هي :

1. ألا يكون المعنعن والمؤنن مدلساً .

2. أن يكون اللقاء ممكناً بين المعنعن ومن عنعن عنه ، وكذلك المؤنن ، وقد زاد بعضهم ثبوت اللقاء وطول الصحبة ، ومعرفة من يروى عنه (3) .

فهذه أنواع المردود التي سبب ردها سقط من الإسناد ، فالحديث المقبول لا بد أن تتوفر فيه شروط القبول ، حتى يعتد به ويكون حجة في بابه .

يقول أبو زهو : " والمعروف عند المحدثين في قبول الأحاديث أنه لا بد من أن يتصل السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الثقة " (4) .

2 . ضوابط نقد السند .

إذا اتصل السند يكون مدار البحث على الراوي ، والراوي إنسان يعتريه ما يعتري بني جنسه من الوهن ، فإن كان هذا الوهن في عقله اختل ضبطه ، وإن كان في أخلاقه اختلت عدالته .

يقول ابن تيمية : " الرَّوْيُ؛ إِمَّا أَنْ تُقْبَلَ رِوَايَتُهُ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدًا ، فَأَمَّا الْمَقْبُولُ إِطْلَاقًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَأْمُونًا بِالْمَظْنَنَةِ ، وَشَرَطُ ذَلِكَ الْعَدَالَةُ ، وَخُلُوهُ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ ، الَّتِي يُظَنُّ مَعَهَا جَوَازُ الْوَضْعِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَأْمُونًا السَّهْوِ بِالْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ " (5) .

أ . العدالة .

الْعَدَالَةُ لغة : اسم يجمع سائر الفضائل (6) ، واصطلاحاً : " عبارة عن استقامة السيرة والدين يرجع

1 . التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر . ص 45.

2 . ينظر ، شرح علل الترمذي . ص 221.

3 . تيسير مصطلح الحديث . ص 67.

4 . الحديث والمحدثون . ص 314.

5 . مجموع الفتاوى . تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ، أبو العباس تحقيق أنور الباز وآخر . دار الوفاء . الطبعة : الثالثة 2005 م 47/18.

6 . معجم مقالات العلوم في الحدود والرسوم . أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي . تحقيق محمد إبراهيم عبادة . دار النشر : مكتبة الآداب الطبعة : الأولى 2004 م . ص 208.

حاملها إلى هيئة راسخة في النفس ، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً ، حتى تحصل الثقة في النفوس بصدقه (1) .

والصحابية رضي الله عنهم ، كلهم عدول؛ لما لهم من فضل وصحبة ترووا بهم عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

يقول محمد أبو زهر: " ولكننا أثبتنا لهم حالة من الاستقامة في الدين، تمنعهم من تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذه الحالة دل عليها القرآن الكريم ، والسنة الصحيحة ، ومن يعتد به من المسلمين " (2) .

وتقوم العدالة على مجموعة أمور هي :

الإسلام ، فلا تقبل من كافر رواية ، والبلوغ على الأصح ، والعقل ، فلا تقبل رواية المجنون والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، فلا تقبل رواية من كان فاسقاً أو اختلت مروءته بحسب العرف السائد (3) .

" ولا تُشترطُ العدالةُ حالةَ التحمُّلِ، بل حالةُ الأداء، فيصِحُّ سماعُهُ كافرًا ، وفاجرًا ، وصبيًا، فقد رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ رضي الله عنه ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ (الطُّورُ) ، فَسَمِعَ ذَلِكَ حَالَ شِرْكِهِ، وَرَوَاهُ مُؤْمِنًا" (4) ، وكذلك ما رواه أبو سفيان حال كفره له رقل لما سأله عن النبي صلى الله عليه وسلم (5) .

وتثبت العدالة؛ إما بتصحيح مُعدِّلين عليها، أي أن ينص علماء الجرح التعديل على عدالته؛ وإما بالاستضافة والشهرة ، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم ، وشاع الثناء عليه كفاه ذلك مثل الأئمة الأربعة ، والسفيانيين ، والأوزاعي وغيرهم (6) .

والتعديل مقبول عند أكثر العلماء من غير نكر السبب؛ لأن أسبابه كثيرة ويصعب تعدادها بخلاف الجرح ، فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبيناً السبب وذلك؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح ، فوجب البيان (7) .

1 . المستصفي . 100/1 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 150 .

3 . جرح الرواة وتعديلهم . الأسس والضوابط ص 98 .

4 . الموقظة شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي . ص 27 .

5 . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب بدء الوحي . باب حدثنا أبو اليمان . ح رقم 7 . 15/1 .

6 . ينظر ، شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن . ص 3 .

7 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 106 .

ويقول ابن الصلاح: " إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ جَرَحٌ وَتَعْدِيلٌ ، فَالْجَرَحُ مُقَدَّمٌ ؛ لِأَنَّ الْمُعَدَّلَ يُخْبَرُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ ، وَالْجَارِحُ يُخْبَرُ عَنْ بَاطِنِ خَفِيِّ عَلَى الْمُعَدَّلِ ، فَإِنْ كَانَ عَدَدُ الْمُعَدَّلِينَ أَكْثَرَ فَقَدْ قَبِلَ التَّعْدِيلُ أَوْلَى " (1) .

كما أنه من القواعد التي قررها العلماء ، عدم قبول التعديل على الإبهام ، وهو كقولهم حدثني الثقة أو من أعرف ، واستثنى بعضهم ما ورد في كتاب ألتزمت صحته ، مثل صحيح البخاري (2) .
وإذا روى العدل عن شخص وسماه ، فلا يعد ذلك تعديلاً له عند أكثر علماء الحديث ، وذلك لجواز أن يروي العدل عن غير العدل (3) .

وهذا ما قرره محمد أبو زهو حين قال: " رواية العدل ، أو العدلين ، أو الأكثر عن راو ، لا يعد توثيقاً له (4) .

أما فيما يتعلق برواية المجهول وعلى اختلاف أنواعها ، سواء كانت جهالة العين ، أو الظاهر والباطن ، أو الباطن ، فإن جمهور العلماء متفقون على عدم قبولها؛ لأن العدالة شرط في صحة الرواية ، والمجهول فاقد لهذا الشرط (5) .

ومع ذلك فإن هناك مسائل لا يمكن التسليم بها دون بحث وهي :

أ . هل كل من انفرد بخبر لا تقبل روايته ؟

يقول الدارقطني: " وأهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العمل عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع عنه اسم الجهالة ، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كانت هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معلوماً ، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ، ذلك حتى يوافقه عليه غيره" (6) .

لكن الواقع يثبت أن أهل العلم احتجوا ببعض الأخبار التي انفرد بروايتها راو واحد ، ولم تتوافر فيهم الشروط التي ذكرها الدارقطني وغيره من العلماء.

1 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 109 .

2 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ص 99، 100 .

3 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 111 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 427 .

5 . جرح الرواة وتعديليهم . الأسس والضوابط . 7 / 19 ، 22 .

6 . سنن الدارقطني . باب الحدود والديات . 176/8 .

يقول ابن الصلاح: " قَدْ خَرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ جَمَاعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ غَيْرُ رَاوٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِرْدَاسُ الْأَسْلَمِيِّ ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، وَكَذَلِكَ خَرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قَوْمٍ لَا رَاوِيَ لَهُمْ غَيْرُ وَاحِدٍ ، مِنْهُمْ رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبِ الْأَسْلَمِيِّ ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَذَلِكَ مِنْهُمَا مُصَيِّرٌ إِلَى أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَجْهُولًا مَرْدُودًا بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ عَنْهُ " (1) .

وبالبحث في كتب التراجم تبين أن مرداس وربيعة صحابييان ، والصحابة كلهم عدول بإتفاق العلماء فالصحيح إذاً هو ما ذكره الدارقطني من كلام العلماء ، وهو خلاف ما صرح به ابن الصلاح (2) .
ب . جهالة الباطن أو ما يسمى بالمستور .

فالمستور هو: من علمت عدالته ظاهراً دون علم عدالة الباطن (3)، والعلماء فيه على أقوال فالجمهور يردون روايته مطلقاً، وبعض العلماء على التوقف حتى بيان حاله، وهناك من يرى قبولها .
يقول ابن حجر: " والتحقق أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال ؛ لا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِرَدِّهَا وَلَا بِقَبُولِهَا، بَلْ يُقَالُ: هِيَ مَوْقُوفَةٌ إِلَى اسْتِبَانَةِ حَالِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمِيِّينَ، وَنَحْوَهُ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ ، فَيَمْنُ جُرْحٍ بِجُرْحٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ " (4) .

وهناك من قال بقبول رواية المستور ؛ لأن الأصل في قبول الأخبار حسن الظن بالراوي وخاصة إذا عرفت عدالة ظاهره (5) .

يقول ابن الصلاح: " وَيُسَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ تَقَادَمَ الْعَهْدُ بِهِمْ ، وَتَعَدَّتِ الْخِبْرَةُ الْبَاطِنَةَ بِهِمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (6) .
كما أن هذا ما وجدنا عليه ابن حبان في صحيحه (7) ، وجعله النووي أصح الأقوال (8) .
إن البحث هنا منصب على تحقق العدالة؛ لذلك رأينا اختلاف العلماء في قبولها أو ردها ، أما إذا

-
- 1 - معرفة أنواع علوم الحديث . ص 113 .
 - 2 . ينظر، أسد الغابة . 2/ 3 ، 228/3 ، وقد أشار إلى ذلك نور الدين عتر ، نقلاً عن العلماء أثناء تحقيقه لكتاب معرفة أنواع علوم الحديث ص 113 .
 - 3 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 1 / 247 .
 - 4 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 126 .
 - 5 . وهو قول بعض الشافعيين انظر ، معرفة أنواع علوم الحديث . ص 112 .
 - 6 . معرفة أنواع علوم الحديث ص 112 .
 - 7 . والمثال على ذلك ما رواه ابن حبان في صحيحه . باب ذكر ما كان يأمر النبي ح رقم 43 ، 1 / 231 ، من حديث يزيد الحارثي وهو مجهول الحال عند العلماء ، وهذا مثال ، والباحث يجد ذلك في مواضع كثيرة من كتابه .
 - 8 . ينظر، المجموع شرح المهذب . أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . كتاب الصيام . طبع سنة 2009م . 6 / 277 .

انتقلت صفة العدالة ، فالعلماء فيها على اتفاق ، والفرق بين من قدح في عدالته ومن لم تتحقق عدالته ، أن الأول متروك أو ساقط الرواية مطلقاً ، فيطرح حديثه ، ولا يقبل لا في المتابعات ولا في الشواهد ، ووجود حديثه كعدمه ، وأما الثاني فيقبل إذا وجد له متابع عند طائفة من أهل العلم⁽¹⁾ .
أما البدعة فهي : كل ما أحدث على غير مثال سابق ، فقد تكون البدع في المعاملات ، أو العقائد ، أو العبادات⁽²⁾ .

قال ابن كثير : " المبتدع إن كفر ببدعته ، فلا إشكال في رد روايته ، وإذا لم يكفر ، فإن استحل الكذب رُدت أيضاً ، وإن لم يستحل الكذب ، فهل يقبل أو لا؟ ، أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية! ، في ذلك نزاع قديم وحديث ، والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره " ⁽³⁾ .

وقد نقل ابن الصلاح كلام ابن حبان في هذه المسألة قائلاً : " **الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة ، لا أعلم بينهم فيه خلافا** " ⁽⁴⁾ .

وهذا ما قرره أبو زهو أيضاً حين قال: " من علامات وضع الحديث ، أن يكون الراوي له رافضياً والحديث في فضائل آل البيت⁽⁵⁾ ، وذلك إشارة منه ، لدعوة الروافض لبدعة تفصيل آل البيت .

قال ابن الصلاح : " **وهذا أعدل الأقوال وأولاها . والقول بالمنع مطلقاً بعيد ، مباحد للشائع عن أئمة الحديث** ، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، ففي الصحيحين من حديثهم في الشواهد والأصول كثير ، والله اعلم " ⁽⁶⁾ .

وعلى هذا سار ابن كثير ، فالراجح عنده إن كان الراوي مبتدعاً في نفسه ، ولا يدعو إلى بدعته فإن حديثه مقبول⁽⁷⁾ ، فالعلماء ومن بينهم أبو زهو ، نظروا إلى المصلحة والمفسدة ، والمبتدع إذا لم يكن داعية لبدعته وكان ثقة ضابطاً ، فما المانع من أخذ حديثه ، وهذا الذي وصل إليه أئمتنا فقبلوا روايتهم وسطروها في كتبهم .

1 . ينظر ، شرح كتاب الموقظة . عبد العزيز بن محمد السعيد . ص 6 .

2 . ينظر ، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . المجموعة الأولى . جمع وترتيب : أحمد بن عبد الرزاق الدويش . عدد . 450/2 .

3 . ينظر اختصار علوم الحديث . ص 12 .

4 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 115 .

5 . الحديث والمحدثون ص 484 .

5 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 115 .

7 . ينظر اختصار علوم الحديث ص 12 .

ب . الضبط .

ويعنون به أن يكون الراوي ، غير مخالف للثقات ولا سيء الحفظ ، ولا فاحش الغلط ، ولا مغفلاً ولا كثير الأوهام (1) .

قال السيوطي : " يُعرف ضبطه بمُوافقة الثِّقات المُتقنين غالبًا ، ولا تَضُرُّ مُخالفته النَّادرة ، فإن كَثُرَتْ اختلَّ ضبطه ، ولم يُحتجَّ به " (2) .

فالضبط إذاً ، صنو العدالة في قبول الرواية ، وليس كل من ثبتت عدالته قبلت روايته ، فكم من أناس كانوا على التقى والصلاح؛ لكن لم يكن لهم حظ من الضبط ، فاعرض عن رواياتهم ، ولم يشفع لهم دينهم وصلاحهم (3) .

والضبط قسمان :

1 . ضبط صدرٍ : وهو أن يُثبِت ما سمعه بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء .

2 . وضبطُ كتابٍ : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه ، وصححه إلى أن يؤدي منه ، وقيد بالتام إشارةً إلى الرتبة العليا في ذلك (4) .

وبهذا يكون الضابط متيقظاً غير مُغفَل ، حافظاً إن حدَّث من حفظه ، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدَّث منه ، ويُشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن روى به (5) .

فالضبط إذاً أمر لا بد منه ولا مزية فيه لتابعي أو صحابي وقد عمل به أبو بكر، وعمر ، وعلي رضي الله عنهم ، واشترطوه في قبول بعض المرويات ، التي لم يثبتوا من أصحابها .

يقول أبو زهو : " وأما ما وقع من الخلفاء الثلاثة أبي بكر، وعمر، وعلي ، رضي الله عنهم ، فإنما كان من قبيل التثبت عند قيام عارض الشك في ضبط الراوي ، لا في صدقه وعدالته " (6) .

والأصناف التي تخرج عن دائرة رجال الصحيح باشتراط الضبط ، هم على النحو الآتي:

1 . من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو روايته .

2 . من اختلط عليه أو كان سيئ الحفظ .

1 . المفصل في علوم الحديث . ص 296 .

2 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . ص 237 .

3 . ينظر ، جرح الرواة وتعديلهم . الأسس والضوابط . 7 / 68 .

4 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 69 .

5 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . ص 235 .

6 . الحديث والمحدثون . ص 151 .

3. من كان كثير الغلط كثير الأوهام .

4. من كان أكثر من رواية الشواذ والمناكير (1) .

وهذه المطاعن التي تلحق الراوي فتجعل روايته غير مقبولة ، جمعها الحافظ ابن حجر حين قال : " الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوي ، أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ ، أَوْ غَفْلَتِهِ عَنِ الْإِتْقَانِ أَوْ فِسْقِهِ ، أَوْ وَهْمِهِ بِأَنْ يَرَوِيَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَهُمِ ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ لِلثَّقَاتِ ، أَوْ جَهَالَتِهِ ، أَوْ بَدْعَتِهِ ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ بِأَنْ يَكُونَ لَيْسَ غَلَطُهُ أَقْلَ مِنْ إِصَابَتِهِ (2) .

وهذه الضوابط ميزت صحيح الحديث من سقيمه ، فقد جمع فيها ابن حجر المطاعن التي تتعلق بالعدالة ، كالكذب والتهمة به ، والفسق ، والبدعة ، والجهالة ، والمطاعن التي تتعلق بالضبط وهي فحش الغلط ، وسوء الحفظ ، والغفلة ، وكثرة الأوهام ، وكل هذه المطاعن يكون الحديث معها مردوداً ، فإن كان الراوي كذاباً فحديثه يسمى موضوعاً ، وإن كان متهماً بالكذب فحديثه متروك ، وإن كان فاحش الغلط أو سيئ الحفظ والإتقان فيكون حديثه منكراً ، وإن كان كثير الوهم فحديثه معلل (3) .
وبذلك هذا على حرص العلماء وصونهم؛ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل دخيل .

3. رد الشبهات الموجهة إلى السند .

لما كان السند هو طريق المتن ، حاول أعداء السنة سد هذا الطريق ؛ وقطع الصلة بين السند والمتن ، قاصدين هدم هذه الدعامة ، وإسقاط سلسلة الإسناد التي تصلنا بالأحاديث النبوية ، المصدر الثاني للشريعة ، والمعول الأول في شرح وبيان هذا الدين العظيم .

يقول محمد أبو زهو : " ليس لدينا علم من العلوم سعد باتصال الأسانيد بالثقات الضابطين وتنوع تلك الأسانيد ، ومعرفة أحوال الرواة ، من جهة شيوخهم وتلاميذهم ، وتعديلهم وتجريحهم وحلهم وترحالهم ، ومواليدهم ووفياتهم ، مثل علم الحديث النبوي (4) .

وهذه الشبه التي انصبت على السند هي :

1 . الطعن في عدالة الصحابة ، وذلك بزعمهم أن الصحابة يطلبون البينة أو اليمين ، ويتشددون في قبول الرواية .

1. جرح الرواة وتعديلهم . الأسس والضوابط . 68/ 7.

2 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 276.

3 . ينظر ، المرجع السابق . ص 276 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 210 .

يقول أبو زهو: " إن طلب البينة أو اليمين من الراوي ، لم يكن مبعثه الشك في عدالة الصحابة أو صدقهم بعد الذي قررناه من ثبوت عدالتهم وثبتهم ، وبعد ما أثبتناه ، أن الصحابة كانوا في غالب أمرهم يقبلون خبر الواحد دون أن يطلبوا عليه بينة أو يمينا ، كما أن التاريخ يحدثنا أن الثقة كانت متبادلة بين الصحابة " (1) .

2 . الطعن في بعض رواة الحديث وحملته من الصحابة والتابعين ، وخاصة المشهورين منهم ، مثل الصحابي الجليل أبي هريرة ، والتابعي المعروف ابن شهاب الزهري وغيرهم .

يقول أبو زهو : " طعن جولد تسيهر في أبي هريرة طعوناً عدة ، كلها تدور حول عدم أمانته في نقل الحديث ، فقد ذكر أنه مختلق ، ومسرف في الاختلاق ، وأنه كان يفعل ذلك بداعي الورع ، وإن الذين أخذوا عنه مباشرة قد شكوا فيما ينقل ، وعبروا عن هذا الشك بأسلوب ساخر ، وأنه كان يضمن حديثه أتفه الأشياء بأسلوب مؤثر ، وذلك يدل على روح المزاح التي كانت فيه ، والتي كانت سبباً في ظهور كثير من القصص ، وصاحب هذه المطاعن يعزو مطاعنه إلى كتب إسلامية ، ليلقى عليها ثوباً خلاباً ، وليوقع في روع الناس ، أنها صحيحة ، وهذه طريقة فيها كثير من الخداع واللبس والتزوير " (2) .

وهذا القول لم يأت به أبو زهو فحسب ، بل هو معروف في أوساط العلماء ، فهم أدري بكيد هؤلاء المغرضين ، سواء كان في القديم أم الحديث .

يقول محمد شهبه : " لم أجد أحداً من الصحابة فيما أعلم ، تعرض لسهام النقد الظالم ، بمثل ما تعرض له الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ، وهذه الحملة الجائرة تضرب في القدم إلى آماذ بعيدة ... ، من النظام وأمثاله من أهل البدع والأهواء ، ولم نر أحداً يعتد به من أئمة العلم في الإسلام ، تعرض لأبي هريرة بما يغض من شأنه أو يحط من قدره ، ثم جاء بعض المستشرقين فوقوا على أقوال هؤلاء المتحاملين (2) .

والغاية من هذه الطعون هو نزع الثقة من أئمة الحديث، فتضرب سلسلة الإسناد القائمة على الثقة بهؤلاء الرجال وغيرهم من رجالات الحديث .

وهذا ما أكده أبو زهو بقوله : " إن أبا هريرة الذي يجرحونه هذا التجريح ، وسيئون له هذه الإساءة هو من جلة الصحابة وأوسعهم رواية ، بل هو أوسعهم رواية لا مستثنياً أحداً إلا ابن عمرو ، وتجريح

1 . مكانة السنة في الإسلام . ص 54 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 162 ، 163 .

3 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين . ص 94 .

هذا البحر الذي مليء علما ، وأداه إلى من حملوه عنه ، وأدوه إلى من بعدهم ، حتى وصل إلينا تجريح لهذا العلم الغزير ، ورفع للثقة عن كل مروياته ، وفيه إفساد كبير ، ولو كان لهذا الطعن وجه من الصحة لاحتمل ، ولكنه طعن باطل ، لا حق فيه " (1)

ويقول محمد أبو شهبه : " لأنه إذا قلت الثقة بنقله الأحاديث والسنة النبوية ، قلت الثقة بالمنقول وهذا هو ما يريدون ، وذلك كما فعلوا في الطعن في بعض الصحابة من أمثال الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه ، أكثر الصحابة رواية للأحاديث ، وكما فعلوا في الطعن في إمام الحجاز والشام الإمام محمد بن شهاب الزهري ، وإذا قلت الثقة بهذين الإمامين ، قلت الثقة بغيرهم من باب أولى " (2) .

وأما القول بأن الصحابة على شك من كثرة تحديده وحفظه فقد أجاب عن نفسه حين قال: (إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَلَوْلَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ، ثُمَّ يَتْلُو { إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ { إِلَى قَوْلِهِ { الرَّحِيمِ } إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْعَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْعَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ (3) .

قال ابن حجر : " وأخرج البخاري في التاريخ ، والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمارة ابن حزم ، أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالحديث فلا يعرفه بعضهم ، فيراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مرارا ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس (4) . وهذا يدل على أن الصحابة على ثقة من حفظه ، وأنه حفظ ما لم يحفظوا ، وسمع ما لم يسمعوا ولما تبين لهم سكتوا .

قال أبو زهو : " ولنسلم ما زعموه ، أنهم كانوا شاكين لا متعجبين ، أفما كان ينبغي أن يأخذوا من تركهم إياه يحدث بعد ذلك مدة عمره ، وقد عمر بعد رسول الله نحواً من خمسين سنة ، أنهم اقتنعوا بتعليقه ، وزال هذا الشك من نفوسهم؛ إذ لو كانوا يرون في حديثه بأساً؛ لكفوه عن التحديث ، وهم

1 . الحديث والمحدثون . ص 163 .

2 . ينظر ، دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين . ص 370 ، 371 .

3 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب حفظ العلم / 1 / 36 . ح رقم 118 .

4 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . كتاب العلم . باب حفظ العلم . 213/1 .

من نعلم في المحافظة على حديث رسول الله ، والخوف أن يتسع الناس فيه ، ويدخله التدليس والكذب (1) .

أما مزاعم الاختلاق ، والتورع ، وكثرة المزاح التي تجنبنا بها على أبي هريرة رضي الله عنه فهي من مزاعم النظام ، ومن هنا نحوه من المستشرقين ، وأذئابهم ، كأحمد أمين ، وأبي رية . يقول محمد أبو شهبة أثناء حديثه على كتاب أبي رية : " وأتى لهؤلاء العلماء الأجلاء ، أن ينطقوا بهذا الهجر من القول ، في حق صحابي جليل ؟ وأشهد الله أنه ليس للمؤلف سلف في هذا التعبير إلا ما حكى عن النظام وأمثاله ، و(جولد تسيهر) المستشرق اليهودي على ما عرف عنه من التجني على الحديث والمحدثين (2) .

ويقول أبو زهو : " وقولهم إنه التطرف في الاختلاق ورعا ، كلام متهافت ؛ لأننا لا نعلم التورع إلا مانعا من الاختلاق على الناس ، فضلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكيف يختلق أبو هريرة عن رسول الله ، وهو راوي حديث : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (3) وكان يبدأ به عندما يريد أن يحدث ، فرجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا الحديث ووعاه وأداه ، وكان يستنكره ويذكر به ، ويقدمه أمام حديثه عن رسول الله ، وهو مؤمن ورع تقى يستحيل في العادة أن يكذب على رسول الله ، فضلاً أن يتطرف في الكذب عليه ، ويرى أن الاختلاق والكذب عليه دين وورع (4) .

بهذا يتضح أن الوضع والاختلاق ، ليس من عمل الصحابة ، وأن رواية أحدهم عن غيره ليست تدليساً ، وأن الوضع والاختلاق له أهله المعروفون به عند أئمة الحديث ، ولا ينبغي لمن ادعى الإسلام ، أن يشكك في أعلام هذا الدين ، ويتبع سبيل هؤلاء المتهافتين ، أصحاب الأغراض المفضوحة ، الذين تكلموا في كل نجم سطع ، بل تكلموا في صاحب الرسالة ، صلى الله عليه وسلم وهم أعداء في غير الثوب الذي تعودناه .

وكذلك الحال بالنسبة للإمام الزهري ، فقد طعن فيه المستشرقون ، ونسبوا إليه الوضع في الحديث خدمةً لبني أمية وأغراضهم السياسية ، والأمر خلاف ذلك .

يقول محمد أبو زهو : " نعود بعد ذلك إلى زعمهم أن الأمويين استغلوا أمثال الإمام الزهري في

1 . الحديث والمحدثون . ص 165 .

2 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين . ص 106 .

3 . أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه . باب في التحذير من الكذب على رسول الله 8/1 . ح رقم 4 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 166 .

وضع الأحاديث ، التي تتفق وميولهم ، وهذا محض افتراء على أئمة الدين ، لا سند له من الواقع وقد شهد للإمام الزهري بالورع والحفظ والضبط مئات بل ألوف من فحول العلماء ، فالشافعي يقول فيه : (لولا الزهري لذهبت السنن من المدينة) ، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يقولان فيه : (أصح الأسانيد مطلقاً الزهري عن سالم عن أبيه) (1) .

وبعد هذا كيف يكون مثل هؤلاء الأعلام وضاعين للحديث ، وهم سادة الحق وأنصار السنة فلا يبقى إلا أن يكون هذا الكلام من اختلاق المستشرقين؛ رغبة في نقض دعائم السنة ، وضرب الرواة؛ لقطع الأسانيد التي هي حلقة الوصل ، فيهدم بذلك الركن الثاني لهذا الدين .

3 . كذلك طعن هؤلاء المستشرقون ، في أن علماء الحديث لم يهتموا إلا بالنقد الخارجي للحديث أي نقد السند ، دون النقد الداخلي ، المتعلق بالمتن ، ونتج عن ذلك قصور شديد في النقد ، الذي يرون أنه كان يجب أن ينصب على المتن أصلاً (2) .

يقول أكرم العمري : " وهي تهمة وجهها الدارسون من المستشرقين للحديث النبوي؛ لأنهم لم ينظروا إلى المنهج الإسلامي كاملاً، بل نظروا إليه من خلال منهج المحدثين وحده ، وهو قصور كبير؛ لأن المحدثين يشبه عملهم عمل جامعي الوثائق وموثقيها، ويكمل عملهم الأصوليون والفقهاء، كما يكمل المؤرخون عمل الموثقين؛ ولكن يبقى أن الجهد الأكبر في تصحيح النص من قبل المحدثين انصب على الإسناد، وبدرجة أقل على المتن ، وفي ذلك اختصار للجهد؛ لأن ما لا تثبت نسبته للرسول صلى الله عليه وسلم لا يستحق دراسة متأنية لمتنه" (3) .

وهذا الكلام صحيح ، فدراسة السند في كثير من الأحيان تغني عن دراسة المتن ، فمتى تبين فساد السند ، فلا عبر بدراسة المتن .

ويقول نور الدين عتر : " إن النقد الخارجي للأحاديث أي نقد الأسانيد ، الذي عابه العائون وسموه شكلياً ، يتصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الداخلي أي نقد المتن؛ لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة ، هذا الذي استخف به تسيهر وأشياعه ليس عملاً شكلياً سطحياً ، بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطاً قوياً وذلك؛ لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه ، بل لا بد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو

1 . الحديث والمحدثون . ص 306.

2 . ينظر، منهج النقد في علوم الحديث . ص 467.

3 . مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين . أكرم ضياء العمري مجمع الملك فهد للطباعة .

موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبوتاً " (1) وهذا يبين شمولية منهج النقد ، وإن الاهتمام بالسند ليس مقصود لذاته ، وإنما هذا طريق علماء الحديث في تمحيص الأخبار ، فإن صح الحديث سنداً نظروا في المتن . يقول محمد أبو زهر : " والمعروف عند المحدثين في قبول الأحاديث ، أنه لا بد من أن يتصل السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، برواية الثقة مع سلامة متن الحديث من الشذوذ والعلّة وأنه لا يغني في ذلك سلامة الإسناد من غير نظر إلى المتن ، ولا سلامة المتن من غير نظر إلى الإسناد" (2) .

إذا لا بد من شمولية النقد ، فنقد المتن بمفرده ليس له أي جدوى ، وكذلك نقد السند إلا إذا كان وفق النقد الشامل الذي انتهجه المحدثون .

3 . كذلك طعن المستشرقون في الأسانيد وقالوا : إن الجزء الأعظم من الأسانيد الموجودة في كتب السنة اختلقها المحدثون في القرن الثاني والثالث الهجري (3) . فالمستشرقون وأتباعهم غايتهم قطع هذا المسلك؛ إما بالتقليل من شأن الإسناد؛ وإما وصفه بالحدائث والاختلاق .

يقول محمد أبو شهبة : " قالوا هذا مع أن علم الأسانيد في الإسلام يعتبر بدءاً في بابه ، ولم يكن معروفاً عند أمة من الأمم قبل الإسلام ، مثل ما هو معروف في الإسلام ، حتى أجمع الباحثون والعلماء والمحققون على أن الإسناد الصحيح المتصل من خصائص هذه الأمة الإسلامية " (4) .

إذا ما هو دافع هؤلاء المستشرقين ، لاختلاق هذه المزاعم المخزية . ؟ تقول خديجة مداس : " كل هذه المزاعم تؤدي إلى نتيجة واحدة ، وهي أن كل ما في أيدي المسلمين من ثروة حديثية ، منسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، هي في الحقيقة موضوعة عنه، أو أن الجزء الأكبر منها تم اختلاقه بعد قرنين من الزمن " (5) .

فالغاية إذا هدم هذا الركن أو التقليل من شأنه ، فيصير وجوده كعدمه ، وبهذا تنقض دعامة فهم القرآن ، ويصير صعب المنال فيهجر ، وتتحقق غاية المبطلين أعداء الدين، في هدم هذا الركن .

1 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 471.

2 . الحديث والمحدثون . ص 314.

3 . نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند المحدثين . رسالة ماجستير . خديجة مداس . الطبعة سنة 2019م ص 19 ، ومكانة السنة في الإسلام ص 83.

4 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين . ص 371.

5 . نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند المحدثين . ص 20.

الفصل الثاني في نقد المتن.

- 1 . المصطلحات المتعلقة بالمتن .
- 2 . ضوابط نقد المتن .
- 3 . رد الشبهات الموجهة إلى المتن .

1 . المصطلحات المتعلقة بالمتن .

المتن لغة واصطلاحاً .

المتن في اللغة : هو كل شيء صَلَّبَ ظَهْرُهُ واشتد ، والمَتْنُ ما ارتفع من الأرض واستوى ، وقيل ما ارتفع وصلَّبَ (1) .

واصطلاحاً: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام (2) ، وهو ألفاظ الحديث التي تنقوم بها المعاني (3) .

وقد يكون الحديث متصل الإسناد ، رواه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ، ومع ذلك لا يوصف بالصحة ، وذلك لشذوذ أصاب المتن ، أو علة أدركته ، وقد يكون هذا الخلل في سند الحديث ، أو متنه؛ ولكن آثرت ذكر هاتين العلتين في باب المتن منعاً للتكرار .

أ . الشاذ .

الشاذ لغة : ما انفرد ونذر (4) ، أما اصطلاحاً فإن المتتبع لعلوم الحديث يجد اختلافاً كثيراً في تعريف الحديث الشاذ ، فبعد أن كان يقصد به مطلق التفرد ، كما جاء عن الخليلي ، زاد الحاكم عليه قيد الثقة أي أن يكون الراوي المتفرد ثقة (5) ، وهذا ما كان عليه الأمر ابتداءً حتى قبل هؤلاء أي في القرن الأول والثاني ، غير أن الشافعي قيده بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه (6) ، ومن ثم فإن زيادة الثقة إذا لم تكن مخالفةً لمن هو أوثق منه فهي مقبولة عنده ، وكذلك حالة المخالفة لمن هو أقل ثقة ، أو لمن هو ضعيف وفقاً لهذا التعريف (7) .

والشذوذ يصيب السند كما يصب المتن ، إلا أنه في المتن أكثر تأثيراً ؛ ولذلك لا تجد تلازماً بينهما ، فقد يحكم على السند بالشذوذ ومع ذلك يكون المتن صحيحاً ، ومثاله الحديث الذي رواه مالك بن أنس (8) ، عن عُمرَ بنِ عُثمانَ ، وخالفَ غيره من الثقاتِ ، فكلٌّ من رواه من أصحابِ

1 . لسان العرب . مادة متن . 398 / 13 .

2 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 130 .

3 . المختصر في أصول الحديث . محمد الشريف الجرجاني . المكتبة التجارية . الطبعة الأولى 1407 هـ . ص 1 .

4 . لسان العرب . باب شذذ . 494/3 .

5 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 79 .

6 . توجيه النظر إلى أصول الأثر . 513/1 .

7 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . ص 82 .

8 . حديث (لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ) أخرجه البخاري . كتاب الفرائض . باب لا يرث المسلم الكافر

ولا الكافر المسلم . 172/4 ح رقم 6764 .

الزهري قال فيه : عمرو بن عثمان ، فهذا السند منكر ، أو شاذاً لمخالفة الثقات لمالك⁽¹⁾ .
يقول زين الدين العراقي : " ولا يلزم من **شذوذ السند** ونكارتيه ، وجود ذلك الوصف في المتن " ⁽²⁾ .
أما ما يتعلق بالمتن ، فإن التباين في حد الشاذ نتج عنه وجود أحاديث في نظر كثير من العلماء هي أحاديث صحيحة مع ما لحق بها من شذوذ ، سواء بسبب التفرد من ضعيف أو ثقة لم يخالف أو حتى مع المخالفة عند بعضهم .

فمن أشهر الأحاديث التي تفرد بها الثقة وذكرت في الصحيح ما روي عن (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ) ⁽³⁾ .

ليس هذا وحسب فهناك من يرى وجود تفرد الثقة مع المخالفة في الصحاح أيضاً .
يقول السيوطي : " ولم يُرو مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث ، اشتراط نفي **الشذوذ** المعبر عنه بالمخالفة، وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة.
وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما ، فمن ذلك: أنهما أخرجاً قصة جمل جابر⁽⁴⁾ ، من طرق وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن، وفي اشتراط ركوبه، وقد رجح البخاري الطرق التي فيها الاشتراط على غيرها، مع تخريج الأمرين، ورجح أيضاً كون الثمن أوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك ⁽⁵⁾ .

ولكن هذا القول لا يسلم بقبوله على إطلاقه ، ونحن نعلم أن حد الحديث الصحيح ، سلامته من الشذوذ ، والذي كان في حديث الجمل مسائل ليست فقهية ، كالثمن ، واشتراط ركوبه ، فلا تؤثر في معنى الحديث ، والشاذ ما خالف الثقات في المعنى ، والمعنى قائم في الحديث .

يقول ابن الصلاح : " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط ، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً

1. ينظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 69/3.

2. شرح التبصرة والتذكرة . ص 80.

3. أخرجه البخاري . كتاب العتق . باب بيع الولاء وهبته . 2 / 83 ح رقم 2535 .

4. أخرجه البخاري . كتاب البيوع . باب شراء الدواب 8/8 ح رقم 2097 . وأطرافه 443 ، 1801 ، 2309 ، 2385 ،

2394 ، 2406 ، 2470 ، 2718 ، 2861 ، 2967 ، 3087 ، 3089 ، 3090 ، 4052 ، 5079 ، 5080 .

5. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 27/1 .

موثقاً بإتقانه وضبطه ، قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه...، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له ، مزحزحاً له عن حيز الصحيح " (1) .

وهذا التقسيم سار عليه أبو زهو أيضاً عند تعقبه للمستشرقين فيما ادعوه ، على أبي هريرة رضي الله عنه ، بأنه زاد في الحديث (2) ، (أو كلب زرع) ، فنقل كلام الإمام مسلم في قبول تفرد الثقة حين قال : " والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الرواية ، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة " (3) .

ولا شك أن هذا التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح هو المقبول ، ومن ثم فالأحاديث التي تفرد بها الثقات ، وروية في الصحيحين تكون مقبولة غير شاذة ، فالشاذ ما تفرد به الثقة بالمخالفة للثقات أو ما تفرد به الضعيف الذي ليس له من الثقة والضبط ، ما يجبر حديثه عن الشذوذ والنعارة . ومع ذلك فإن هذا العلم صعب أن يحصر في مصطلحات معينة أو قواعد ثابتة تضم كل عناصره بحيث لا يمكن أن يخرج شيء من أفرادها .

يقول ابن رجب : " وأما أكثر الحفاظ المتقدمين ، فإنهم يقولون في الحديث ، إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلفه ، إنه لا يتابع عليه ، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه " (4) .

ب . المغل .

العلة لغةً : عَلَّ الرَّجُلُ يَعْلُ من المرض (5) ، واصطلاحاً : هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته ، مع أن ظاهرة السلامة منها (6) .

والعلة من المصطلحات المشتركة بين السند والمتن ، وهي في السند أكثر منه في المتن ، كما أن العلة تتطرق إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً (7) ، فتكون في الإسناد الذي رجاله ثقات .

1 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 79 .

2 . ينظر ، الحديث في صحيح مسلم . كتاب المساقات . باب قتل الكلاب . 323/10 ح رقم 4102 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 315 .

4 . شرح علل الترمذي لابن رجب . 216/1 .

5 . لسان العرب . 467/11 .

6 . التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . ص 116 .

7 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . ص 190 .

يقول محمد أبو زهو: "وربما وجدت العلة في الإسناد الذي رجاله ثقاة ، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر " (1) .

فالعلة لا تكون في حديث ضعيف ، بل في حديث ظاهره الصحة؛ لذلك فإن كشفها من أصعب الأمور؛ لغموضها .

يقول ابن حجر: " وهو من أعمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن" (2) .

وهذا ما نص عليه أبو زهو بقوله: " وذلك؛ لأن العلة في اصطلاحهم عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها " (3) .
وللعلة أمور تعرف بها .

يقول زين الدين العراقي: " ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وهم وهم بغير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك ، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه " (4) .

ومثال العلة في السند ما جاء عن ابن جريج قال: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَعَطُهُ ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، إِلَّا عُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ) (5) .

يقول الحاكم: " هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة... قال: محمد بن إسماعيل: هذا حديث معلول فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل (6) .

1 . الحديث والمحدثون . ص 478 .

2 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ص 113 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 478 .

4 . التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . ص 116 .

5 . أخرجه الترمذي . كتاب الدعوات . باب ما يقول إذا قام من المجلس . ح رقم 3762 ، 362/12 ، وفي الباب عن أبي برة وعائشة . قال هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه ، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه .
6 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 176 .

وللحديث طرق أخرى صحيحة لا مطعن فيها ولا نكارة (1) .

أما العلة في المتن فمثالها ، ما انفرد به مسلم من حديث (الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا) (2) .

قال السيوطي : " وَأَمَّا رِوَايَةُ الْأَوْزَاعِيِّ ، فَأَعْلَمُهَا بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الرَّوَايَةَ عَنْهُ ، وَهُوَ الْوَلِيدُ يُدَلِّسُ تَدْلِيْسَ التَّسْوِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَرَّحَ بِسَمَاعِهِ مِنْ شَيْخِهِ ، وَإِنْ ثَبِتَ أَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ بَيْنَ الْأَوْزَاعِيِّ وَقَتَادَةَ أَحَدٌ ، فَقَتَادَةُ وَلَدُ أُمِّهِ ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ أَمْلَى عَلَى مَنْ كَتَبَ إِلَى الْأَوْزَاعِيِّ ، وَلَمْ يُسَمِّ هَذَا الْكَاتِبَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوحًا ، أَوْ غَيْرَ ضَابِطٍ ، فَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ ، مَعَ مَا فِي أَسْلِ الرِّوَايَةِ بِالْكِتَابَةِ مِنَ الْخِلَافِ ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ يَرَى انْقِطَاعَهَا (3) .

قال ابن الصلاح : " فَعَلَّلَ قَوْمٌ رِوَايَةَ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ ؛ لَمَّا رَأَوْا الْأَكْثَرِينَ ، إِنَّمَا قَالُوا فِيهِ : " فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) " ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِذِكْرِ الْبِسْمَلَةِ ، وَهُوَ الَّذِي اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي الصَّحِيحِ ، وَرَأَوْا أَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ رَوَاهُ ، بِالْمَعْنَى الَّذِي وَقَعَ لَهُ ، فَفِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُبَسِّمُونَ ، فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهِمَ وَأَخْطَأَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِهَا مِنَ السُّورِ هِيَ الْفَاتِحَةُ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِذِكْرِ التَّسْمِيَةِ" (4) .

وهذا يبين الفرق بين الإسناد الصحيح ، والحديث الصحيح ، فقد يكون الإسناد صحيح ومع ذلك يكون الحديث ضعيف .

يقول بدر الدين ابن بهادر على هذا الحديث : " ما يدفع هذا الاعتراض ؛ لأن من جملتها انتقاء العلة ، وهي ها هنا موجودة فليس صحة الإسناد وحده مقتضيا للصحة ، حتى يرد هذا ، نعم ينبغي التأمل والنظر بين قولهم " هذا حديث صحيح " وهذا إسناد صحيح " وبينهما فرق فإن الثاني يريدون به اتصال الإسناد وعدم انقطاعه، لا جودة الرجال فربما كان متن الحديث ضعيفا وإسناده (5) .

1 . النكت على كتاب ابن الصلاح . ص 163 .

2 . أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الصلاة . باب حُجَّةٍ مَنْ قَالَ لَا يَجْهَرُ بِالْبِسْمَلَةِ . ح رقم 919 ، 110/3 .

3 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . ص 194 .

4 . معرفة أنواع علوم الحديث . ص 92 .

5 . النكت على كتاب ابن الصلاح . ص 119 .

فهذا الحديث مع سلامة ظاهره، فإن له علل كثيرة يقول السيوطي: "إنَّ لحديث مُسلم السَّابق تسع علل: المُخالفة من الحُفَاط والأكثرين ، والانقطاع ، وتدليس التَّسوية من الوليد، والكتابة وجهالة الكاتب ، والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يُخالفه عن صحابيه، ومُخالفته لما رواه عدد التواتر" (1) .

ولأهمية هذا العلم فقد أُلِف فيه كثير من جهابذة الحديث ، يقول محمد أبو زهو : "وقد تناول هذا العلم بالتصنيف كثير من الأئمة ، فمن ذلك كتاب علي ابن المديني المتوفى (سنة 234هـ) وكتابه من أجل الكتب ، وكتاب العلل؛ للبخاري (سنة 256هـ) ، وكتاب العلل؛ لمسلم بن الحجاج النيسابوري وكتاب العلل؛ للترمذي ..."(2) .

ولا يفوتنا كتاب العلل؛ لعلي بن عمر الدارقطني وهو أجمع كتاب في العلل، مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلدا (3) ، وغيره كثير .

2 . ضوابط نقد المتن .

كثر التطاول والتشكيك في كتب السنة المطهرة ، وزاد التماذي إلى درجة رد بعض الأحاديث الصحيحة ، بدعوى مخالفتها للحس ، أو العقل كما يزعمون ، أو مخالفتها للواقع ، أو حتى للقرآن العظيم ، من هنا جاء التساؤل عن هذه الضوابط ، وهل يحق لمن شاء أن يطبقها ، فيقبل ما شاء ويرد ما شاء من الأحاديث ، أم أن الأمر خاص بأهل الفن وفقاً للضوابط المرعية ؟

لا شك أن هناك معايير واضحة ، وضعها المحدثون يمكن من خلالها نقد الحديث ، ولا بد من تطبيق هذه المعايير التي سار عليها العلماء بطريقة سليمة ، حتى لا تستباح الأحاديث ، ويصبح لكل شخص أن يقول ما شاء ، فيترك بذلك العمل بالصحيح ، ويفسح المجال للضعيف .

يقول أبو زهو : " سلك علماء الإسلام وأعلام السنة طريقتين (إحداهما) نظرية فوضعوا القواعد الدالة على وضع الحديث ، وأقاموا الأمارات الصادقة على ذلك بما لا يدع مجالاً للشك، (والأخرى) عملية ، وذلك ببيانهم للأشخاص الوضاعين ، وتعريف الناس بهم ، وبيان الموضوعات التي وضعوها ، والأكاذيب التي اختلقوها ، وصنفوا في ذلك الكتب المعروفة بكتب الموضوعات " (4) .

1 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . ص 195 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 476 .

3 . ينظر ، المرجع السابق . ص 476 ، و الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . 26/8 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 481 .

وهذه الضوابط النظرية التي وضعها العلماء ، منها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه ، والمتفق عليه هو :

1 . عرض الحديث على القرآن .

هذا الضابط مقياس لنقد المتن ، فالقرآن هو الأصل الأول ، وكل ما جاء بعده فهو تبع ، ولا يمكن أن يكون مخالفاً له.

وقد نبه الإمام الشافعي على ذلك حين قال : " إذا كان الله فرض على نبيه إتباع ما أنزل إليه وشهد له بالهدى ، وفرض على الناس طاعته ، وكان اللسان كما وصفت قبل هذا ، محتملاً للمعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاماً يراد به الخاص ، وخاصاً يراد به العام ، وفرض جملة ، وبينه رسول الله ، فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام ، لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ، ولا تكون السنة إلا تبعا لكتاب الله ، بمثل تنزيله ، أو مبينة معنى ما أراد الله ، فهي بكل حال متبعة كتاب الله (1) . والمقصود بالمخالفة هنا هي مخالفة صريح القرآن ؛ بحيث لا يمكن معها الجمع أو التأويل (2) . يقول محمد أبو زهو : " من أدلة الوضع أن يكون الحديث مخالفاً لدلالة القرآن القطعية ... مع عدم إمكان الجمع " (3) .

ومثالها ما ذكره ابن القيم حين قال : " روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (سَبُّ أَصْحَابِي ذَنْبٌ لَا يُعْفَرُ) وَهَذَا الْحَدِيثُ ، كَذَبٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْمُسْلِمِينَ الْمُعْتَمَدَةِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (4) .

وقد يكون الجمع أو التأويل ممكن عند بعض العلماء، فيردون هذا التناقض الظاهري ، ومثال ذلك ما ذكره محمد أبو زهو حين قال : " وهذه عائشة أم المؤمنين ترد رؤية حديث النبي صلى الله عليه وسلم لربه ليلة المعراج بظاهر قوله تعالى: (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) ، وتقول : من زعم أن محمداً رأى ربه ليلة الإسراء فقد أعظم على الله الفرية ، وهذا اجتهاد منها رضي الله عنها ، وقد خالفها بعض العلماء في ذلك ، وتأولوا الآية على معنى لا تحيط به الأبصار ، وبذلك

1 . الرسالة . ص 222 ، 223 .

2 . منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي . صلاح الدين بن أحمد الإدلبي . مؤسسة أقرأ الخيرية . الطبعة الأولى 2013م . ص 260 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 483 .

4 . مجموع الفتاوى لابن تيمية . 290/3 .

لا تتنافى الآية مع الحديث ، وكما كان لعائشة رضي الله عنها نظرة في متن الحديث ، حيث تنقده بعرضه على القرآن .. (1) .

2 . عرض الحديث على الحديث .

والمقصود هو عرض لفظ الحديث ، على لفظ حديث آخر، أو معنى حديث على معنى حديث آخر (2) ، حتى يتبين الصحيح من السقيم ، وكان عبد الله بن المبارك ، يقول : (إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض) (3) ، وهذا أحمد بن حنبل ، يقول : (الحديث إذا لم تجمع طريقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضا) (4) .

ومثاله ما رواه عبيد بن رفاع بن رافع عن أبيه قال : (إني لجالس عن يمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ إذ جاءه رجل فقال زيد بن ثابت يفتي الناس بال غسل من الجنابة برأيه ، فقال عمر أعجل علي به ، فجاء زيد فقال: عمر قد بلغ من أمرك أن تفتي الناس بال غسل من الجنابة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيك ، فقال: زيد والله يا أمير المؤمنين ما أفتيت برأبي؛ ولكن سمعت من أعمامي شيئاً فقلت به) (5) ، أي أنهم لا يغتسلون من الجنابة إلا إذا ظهر الماء ، فسأل عمر رضي الله عنه أمهات المسلمين: فقالت عائشة: (إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَسَلْنَا) (6) .

ثم قال عمر في آخر الحديث ، لئن أخبرت بأحد يفعله ، ثم لا يغتسل لأنه عاقوبة (7) . يقول أبو زهو في ذكره لشروط أبي حنيفة في قبول خبر الواحد ما نصه : " ألا يخالف السنة المشهورة ، سواء أكانت سنة فعلية أم قولية ، عملاً بأقوى الدليلين " (8) . فمتى كان التعارض واضحاً ، ولا يمكن دفعه بالوسائل المعروفة ، حينئذ يكون العمل بما قوي

1 . الحديث والمحدثون . ص 71 .

2 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . رسالة ماجستير . شفيق وينغرا . جامعة دار الهدى الإسلامية الهند . سنة 2018م . ص 110 .

3 . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . 5 / 194 .

4 . المرجع السابق . 4 / 388 .

5 . شرح مشكل الآثار . 5 / 117 .

6 . أخرجه الترمذي . كتاب أبواب الطهارة . باب إذا التقى الختانان وجب الغسل . 189/1 ح رقم 108 .

7 . شرح مشكل الآثار . 5 / 117 .

8 . الحديث والمحدثون . ص 281 .

دليله من الحديثين ، وسواءً كان ذلك في سنة قولية أو فعلية ، وهذا ما فعله أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، فقد أخذ بالأصح والأثبت الذي جاءت به عائشة رضي الله عنها .

يقول إبراهيم صديق : " ومن تطبيقات عرض الأحاديث بعضها على بعض ، خرجت لنا علوم حديثية كثيرة ، كالإدراج ، والاضطراب ، والتصحيح ، والتحريف ، والقلب ، والشاذ ، والمعلول وغيرها " (1) ، وكل هذه العلوم تصب في بوتقة نقد الحديث ، ونخلة لإخراج أجوده .
3 . عرض الحديث على الإجماع .

الإجماع أصل من أصول الدين ، والأمة لا تجتمع على خلاف السنة ، كما لا تجتمع على الخطأ (2) ، وفي المقابل قال ابن حزم : " ما جاء قط نص صحيح بخلاف الإجماع " (3) ، وهذا ما صرح به أبو زهو أيضاً حين قال : " أخبار الآحاد الصحيحة ، التي لا تعارض قرآن ولا سنة متواترة ولا إجماعاً (4) .

ومثاله ما روي عن طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ : (دَعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ جَنَازَةَ صَبِيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ طُوبَى لِهَذَا عُصْفُورٍ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ ، لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ وَلَمْ يُدْرِكْهُ قَالَ : أَوْعَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ) (5) .

قال أحمد بن حنبل : " وأحدٌ يشك أنهم في الجنة ، هو يرجى لأبيه ، كيف يشك فيه؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين (6) .

فأحمد بن حنبل حين نكر له حديث عائشة رده؛ لأن فيه طلحة وهو ضعيف عنده وهو مخالف للإجماع (7) ، فبين أن دخول أبناء المسلمين للجنة أمر مجمع عليه؛ إنما الاختلاف في أطفال المشركين (8) .

1 . معايير نقد المتن عند المحدثين . إبراهيم بن محمد صديق . مركز سلف للبحوث والدراسات . ص 13 .

2 . الرسالة . ص 472 .

3 . الإحكام في أصول الأحكام . 1078/8 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 213 .

5 . أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب القدر . باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، 200/17 . ح رقم 6939 .

6 . المنتخب من العلل الخلال . موقد الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي . دار الريبية للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 1998م . ص 3 .

7 . المرجع السابق . ص 3 .

8 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . ص 116 .

4 . عرض الحديث على الأصول العامة .

والمقصود من ذلك الأحاديث التي تخالف الأصول الثابتة المعروفة، لعقلاء الناس ، أو تخالف المعقول ، بحيث لا يمكن أن تكون من هدي النبي صلى الله عليه وسلم .
قال ابن القيم : " ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة ، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك ، فرسول الله منه بريء (1) .
فكل ما يخالف هذه الأصول العامة ، لا يمكن قبوله حتى وإن كان من رواية الثقات؛ لأن ما جاء به يخالف هذه الأصول .

يقول ابن الجوزي : " ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات ، فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط ، لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته **يخالف المعقول** ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره " (2) .

ويقول محمد أبو زهو : " أما العقائد التي لا يتوقف عليها أصل الإيمان ، ولا تحقق الإسلام فهذه يجوز إثباتها بأخبار الآحاد الصحيحة ، التي لا تعارض قرآن ، ولا سنة متواترة ، ولا إجماعا ، ولا عقلاً صريحاً " (3) .

ومن أمثلة ذلك ما روي عن أبي هريرة قال: (قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **لا يدخل الجنة ولد زنا**) (4) ، وهذا الحديث ورد بطرق كثيرة ، ومع ذلك لم يكن لها اعتبار؛ لأنه موضوع .
قال ابن الجوزي : " ليس في هذه الأحاديث شيء يصح ... ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة ، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظم ما في قوله تعالى : (ولا تزووا زورا) أخرى (5) .

ويقول أبو زهو : " من أدلة وضع الحديث أن يكون مخالفاً للعقل ، بحيث لا يقبل التأويل

1 . المنار المنيف في الصحيح والضعيف . شمس الدين أبي عبد الله الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية

تحقيق عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الأولى 1970م . ص 23 .

2 . الموضوعات لابن الجوزي . 106/1 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 213 .

4 . السنن الكبرى . أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وآخر . دار الكتب

العلمية بيروت الطبعة الأولى 1991 م . ح رقم 4927 ، 178/3 .

5 . الموضوعات لابن الجوزي . 111/3 .

كالأخبار عن الجمع بين الضدين أو نفي الصانع ، وذلك لأنه لا يجوز ورود الشرع بخلاف مقتضى العقل ، ومثال ذلك حديث (إن الله خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق) (1) .
 " فهذا حديث لا يشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها إذ هو مستحيل؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه " (2) .
 فهذه الأحاديث وأمثالها تخالف الأصول العامة ، وفيها استحالة منطقية واضحة ، تمنعها من أن توصف بأنها من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم .
 5 . عرض الحديث على الحس والمشاهدة .

ومن بين الضوابط التي اعتمدها المحدثون في نقد المتن ، عرض الحديث على الحس والمشاهدة فقد يعرف بها الحديث ، أنه موضوع من غير النظر إلى سنده.
 قال ابن القيم عند حديثه عن هذا الضابط : " ومنها **تكذيب الحس** له ، كحديث الباذنجان لما أكل له ، والباذنجان شفاء من كل داء قبح الله واضعهما ، فإن هذا لو قاله (يوحنس) أمهر الأطباء لسخر الناس منه... ، وكذلك حديث إذا عطس الرجل عند الحديث ، فهو دليل صدقه ، وهذا وإن صحح بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه " (3) .

وكذلك ما جاء عن أبي هريرة قال: (قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَاغُونَ وَالصَّوْغُونَ**) (4) .

قال صلاح الدين الإدليبي : " وهذه الرواية تخالف المحسوس ، إذ لا يستطيع أحد أن يثبت أن المشتغلين في هذه الحرفة أكذب من تلك ، وما وجد في بيئة قد لا يوجد في الأخرى ، وليس المعهود من النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يذم أهل الصنائع ، فالكذب مذموم حيث ما كان ، وأياً كان المتصف به " (5) .

وهذا ما عناه أبو زهو بقوله : " مجيء الحديث على خلاف مقتضى الحكمة والمنطق السليم المعقول كحديث (جور الترك ولا عدل العرب) فإن الجور مذموم على الإطلاق كما أن العدل محمود على كل حال " (6) .

1 . الحديث والمحدثون . ص 483.

2 . الموضوعات لابن الجوزي . 105/1 .

3 . المنار المنيف في الصحيح والضعيف . ص 20.

4 . أخرجه ابن ماجه . باب الصناعات . 518/3 . ح رقم 2152 . قال عنه الألباني حديث موضوع .

5 . منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي . ص 228 ، 229 .

6 . الحديث والمحدثون . ص 483.

والنبي صلى الله عليه وسلم صاحب الحكمة والمعصوم بالوحي ، فلا يصدر منه هذا الكلام المخالف لأبسط قواعد العقل والمنطق السليم .

6 . عرض الحديث على التاريخ .

التاريخ إذا ما تحرت فيه الصحة صار قطعي يعتمد عليه في قبول ورد مرويات الأحاديث، وذلك بمعرفة صحيحها من سقيمها بمجرد إدراك زمن الوقائع .

يقول محمد أبو زهو : " فقد يقع من بعض الرواة ، الكذب ، أو التدليس ، أو الإرسال ، ولا يظهر ذلك إلا للعالم بالتاريخ ، الواقف على حقيقة الحال ، وكثيراً ما حكم العلماء على رواية بالكذب وعلى أحاديث بالوضع بسبب إطلاعهم على تواريخهم ، وأنهم لم يلتفتوا بمن حدثوا عنه ، بل ولدوا بعد موتهم بسنين طوال " (1) .

ومن ذلك الحديث الذي أورده الحاكم في قصة خروج أبي طالب إلى الشام ومعه النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، ومقابلة بحيرا الراهب ، ومعرفته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وطلبه من أبي طالب إرجاع النبي إلى مكة خوفاً عليه ، فأرجعه أبو طالب ، وأن أبا بكر بعث معه بلالاً (2) .

قال الذهبي ومما يدل على أنه باطل قوله : ورده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالاً ، **وبلال لم يكن خلق بعد** ، وأبو بكر كان صبيياً" (3) .

ومن ذلك ، حديث: اتقوا البرد فإنه قتل أحاكم أبا الدرداء ، ذكره السخاوي وقال : " لا أعرفه، فإن كان وارداً فيحتاج إلى تأويل فإن أبا الدرداء عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهنراً " (4) .

وهذا يبين لنا حرص هؤلاء الأعلام وعنايتهم ، بالوقوف على أحوال الرواة ، واهتمامهم الشديد بالراوي والمروي على حد سواء .

7 . اعتبار الشهرة والتواتر عند توفر دواعيهما .

المقصود من هذا الضابط ، أن الأحاديث التي من شأنها أن تشتهر وتتواتر بين الناس لا بد أن توجب العلم ، وإلا لم يكن لها اعتبار .

قال الخطيب البغدادي : " أو يكون خبراً عن أمر جسيم ونبأ عظيم ، مثل خروج أهل إقليم بأسرهم

1 . الحديث والمحدثون . ص 465 .

2 . المستدرک على الصحيحين . ح رقم 4195 ، 8/10 ، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

. وقال الذهبي أظنه موضوع فيعضه باطل .

3 . ميزان الاعتدال . 581/2 .

4 . المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة . شمس الدين محمد بن عبد الرحمن

السخاوي . الطبعة الأولى 1985م ص 9 .

على الإمام، أو حصر العدو لأهل الموسم عن البيت الحرام، فلا ينقل نقل مثله بل يرد وروداً خاصاً لا يوجب العلم، فيدل ذلك على فساده؛ لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار عما هذه سبيله (1). وهذا ما جعل الأحناف لا يقبلون خبر الواحد، إذا جاء في موضوع عمت فيه البلوى، ذلك أن الأصل فيه أن يكون متواتراً لاشتهاره بين الناس.

قال محمد أبو زهو في كلامه على شروط قبول خبر الواحد عند الأحناف: "الأصل يكون فيما تعم به البلوى، ومنه الحدود والكفارات التي تدرأ بالشبهات؛ لأن العادة قاضية أن يسمعه الكثير دون الواحد أو الاثنين، فلا بد والحالة هذه من أن يشتهر، أو تتلقاه الأمة بالقبول" (2). 8. اعتبار الوجود في الكتب المدونة.

بذل علماء الحديث الجهد في جمع السنن وتدوينها طيلة القرون الأربعة الأولى، وليس من السهل أن يأتي أحد بعد ذلك بحديث يدعي صحة إسناده وحفظه جيل بعد جيل، ولم يكن للمحدثين حظ في سماعه وحفظه، ثم تدوينه طيلة هذه القرون. يقول ابن الجوزي: "فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره" (3).

ومعنى مناقضته للأصول عدم ذكره في "دواوين الإسلام"، كالموطأ، ومسنند أحمد، والصحيحين وسنن أبي داود ونحوها" (4).

وقال السيوطي: "ومعنى مناقضته للأصول، أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام، من المسانيد والكتب المشهورة" (5).

وتدوين السنة في الصحاح، والمسانيد، والسنن، انتهى بنهاية القرن الرابع الهجري، بحيث لم يوجد بعده محفوظ ولا مسموع إلا وقد دون في كتاب.

يقول محمد أبو زهو: "قدمنا لك... نخبة من علماء القرن الرابع، الذين تضلعوا في علوم السنة وكانوا يدونون كتبهم من محفوظهم ومسموعاتهم عن شيوخهم، كما كان يفعل أهل القرن الثالث ثم ما

1. الكفاية في علم الرواية. 31/1.

2. الحديث والمحدثون. 281، 282.

3. الموضوعات لابن الجوزي. 106/1.

4. المرجع السابق. 99/1.

5. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. 214/1.

كاد ينتهي القرن الرابع حتى أصبح عمل العلماء قاصراً على الجمع والترتيب ، أو التهذيب لكتب السابقين " (1) .

أي لم يعد من مسموع أو محفوظ إلا وقد قيد في كتب الحديث ، ومن ثم لم يعد من المقبول الكلام عن حديث من غير إسناد لكتاب معروف ، حتى صار العلماء يقطعون بعدم صحة حديث ما اعتماداً على هذا الضابط (2) .

9 . اعتبار ألفاظ الحديث .

الأصل في الحديث أنه من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح الناس ، أو معنى هذه الألفاظ مما جاء من الصحابة والتابعين ، وهم كذلك من أفصح الناس ، فلا ينقلون ما تأنفه الأسماع وترغب عنه الطباع ، وإذا ما جاء على غير ذلك من ركافة في اللفظ أو غرابية في المعنى يكون الحديث أسير هذه النقيصة حتى يتبين حاله .

قال محمد أبو زهو : " وأكثر ما كانوا يفعلون ، الرواية على اللفظ النبوي المسموع منه صلى الله عليه وسلم ، يحرصون على ذلك أشد الحرص وأبلغه؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ولأن أحاديثه دين " (3) .

قال ابن القيم : " ومنها (أي هذه الضوابط) ، ركافة **ألفاظ** الحديث وسماجتها ، بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ، ويسمج معناها للفظن ، كحديث (أربع لا تشيع من أربع أنثى من ذكر وأرض من مطر وعين من نظر وأذن من خبر) " (4) .

فلا بد لراوي الحديث أن يكون عالماً بما تحيل إليه ألفاظ الحديث ، إذا ما تم روايته بالمعنى ويكون ذلك بألفاظ متناسقة واضحة .

يقول نور الدين عتر : " إن المحدثين اشترطوا للرواية بالمعنى أن يكون راوي المعنى ، عالماً باللغة ، عالماً بما يحيل معاني الألفاظ، ومن زعم أنه رواه بالمعنى فأتى به **ركيك** التركيب متهافت التناسب؛ فإنه لا شك قد أحل بالمعنى ويجب أن يرد، كما أننا لا نعلم حديثاً مقبولاً قد جاء مسف الألفاظ مخل التراكيب " (5) .

1 . الحديث والمحدثون . ص 429 .

2 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . ص 125 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 205 ، 206 .

4 . المنار المنيف . 80/2 .

5 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 312 .

وعلى ذلك فإن كل حديث كان ركيكاً في تراكيب ألفاظه ، أو سمجاً في معناه ، فهو مردود عند علماء الحديث .

يقول محمد أبو زهو : " يعرف الوضع بقريظة في المروي ، كأن يكون الحديث ركيك المعنى فقط أو ركيك اللفظ والمعنى معاً ، أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على الوضع؛ لجواز أن الراوي تصرف في لفظ الحديث ، فأتى بلفظ ركيك من عنده ويكون معنى الحديث صحيحاً وله أصل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا تدل ركاكة اللفظ فقط على أن الحديث موضوع ، اللهم إلا إذا ادعى الراوي أن الحديث الذي رواه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وصرح بذلك ، فإنه يكون كاذباً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان أفصح العرب ، وعند ذلك تدل ركاكة اللفظ وحدها على وضع الحديث وكذب راويه " (1) .

والذي ذكره أبو زهو في ما يتعلق بركاكة اللفظ ، هو ما ذكره غيره من حيث عدم دلالاته على الوضع ، غير أنهم اعتبروا ركاكة اللفظ والمعنى سواء من حيث القبول والرد.

يقول شفيق ونغرا : " فالحاصل أن ركاكة الألفاظ وركاكة المعنى كلاهما من علامات الوضع إلا أن ركيك المعنى موضوع مفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعاً ، وأما ركيك الألفاظ فهو مردود؛ لأنه إما موضوع مفترى وإما مروياً بالمعنى بلا توفر الشروط ، حيث بدلت ألفاظه تبديلاً غير جائز " (2) .

وهذه الضوابط متفق عليها بين العلماء ، وكلها تدل على أن العلة في متن الحديث بغض النظر عن سنده ، مما لا يدع مجالاً للشك في أن علماء الحديث كان لهم بالغ الاهتمام بالمتن ، وإلا لما كانت هذه القواعد ذات بال .

1 . الحديث والمحدثون . ص 482 ، 483 .

2 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . ص 127 .

الضوابط المختلف عليها .

كما أن هناك ضوابط مختلف عليها بين المحدثين ، فهناك من عمل بها ورأى فيها ضابطاً يصلح لنقد الحديث ، وهناك من تركها ، وهذه الضوابط هي :

1 . عرض الحديث على القياس .

الأصل عند العلماء الأخذ بالأحاديث الضعيفة التي لا تكون باطلة أو منكرة أو في روايتها متهم وتقدمها على القياس مطلقاً ، وهذا الأصل مجمع عليه ومعمول به حتى من فقهاء الحنفية (1) .
إلا أن القول باشتراط فقه الراوي لتقديم خبره على القياس هو مذهب متأخري الحنفية، وأما المتقدمون منهم ، فالمنقول عنهم تقديم خبر الواحد على القياس ، دون تفرقة بين خبر الفقيه وخبر غير الفقيه (2) .

وجمهور الأحناف قدموا القياس على الحديث ، إلا إذا كان الراوي فقيهاً وذلك لعلم الراوي والحالة هذه بدلالة ألفاظ الحديث .

قال محمد أبو زهو في هذا الشرط : " أن يكون راوي الخبر فقيهاً إذا خالف الحديث قياساً جلياً لأنه إذا كان غير فقيه يجوز أنه يكون قد رواه على المعنى فأخطأ " (3) .

والقياس من الطرق التي اتبعتها الصحابة في التثبت في الحديث (4) ، من ذلك ما روى ابن حبان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من غسل ميتاً فليغتسل) (5) .
فجاء عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْغُسْلِ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ فَقَالَ : أَنْجَسَ هُمْ فَتَغْتَسِلُونَ مِنْهُمْ ! (6) .

2 . عرض الحديث على عمل أهل المدينة .

هذا الأصل من أصول المالكية ، وهو مقدم عند أكثرهم على خبر الواحد، وذلك في القضايا التي طريقتها النقل، كمسألة الأذان، وترك الجهر بالبسملة ، ومسألة الصاع وترك إخراج الزكاة

1 . إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول 152/1 ، 153 .

2 . ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية) . عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف . مكتبة العبيكان . الطبعة الثانية . 1425 هـ . 15/1 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 281 .

4 . جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط . 41/ 5 .

5 . أخرجه ابن ماجه في سننه . كتاب الطهارة . باب قال يحيى ، 3 / 24 . ح رقم 43 ، والحديث حسنه الترمذي وصححه ابن القطان والحافظ ابن حجر ، والحديث له طرق كثيرة ، انظر المرجع نفسه لأبن بلبان .

6 . السنن الكبرى للبيهقي . باب الغسل من غسل الميت ، 306/1 . ح رقم 1515 ، 1517 ، وقال حيث ضعيف .

من الخضروات، وغير ذلك من المسائل التي نقلت عن الصحابة والتابعين، واتصل العمل بها في المدينة على وجه لا يخفى مثله (1) .

أما إذا كان العمل منهم اجتهادا ، فالخبر أولى منه عند جمهور المالكية (2) .
والذي يهمننا هنا هو أن هذا الضابط نقد به الحديث النبوي ، بغض النظر عن اتفاق العلماء أو اختلافهم فيه .

3 . عرض الحديث على عمل الراوي وفتواه.

والمقصود من هذا الضابط ، أن لا يخالف الراوي ما رواه من حديث ، وذلك؛ لأن مخالفته دلالة على نسخ الحديث ، أو تخصيصه ، وهذا الضابط من أصول الأحناف في قبول الرواية ، فهم لا يقبلون رواية من جاءت فتواه خلاف ما روى (3) .

يقول أبو زهو : " وألا يعمل الراوي بخلاف خبره ، كحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا؛ فإنه مخالف لفتوى أبي هريرة ، فترك أبو حنيفة العمل به لتلك العلة (4) .

وهذا الأصل خالفه الجمهور؛ لأن عمل الراوي قد يكون متقدماً على سماع الحديث أو لعله ترك العمل به لعارض ، أو لعله أخطأ في تأويل الحديث (5) .

4 . عرض الحديث على موروث السلف .

ومن الضوابط التي اعتبرها العلماء ، عرض خبر الواحد على العمل المتوارث لجمهور الصحابة فإن كان عملهم خلاف الحديث دل ذلك على ترك العمل به ، ومن المعلوم أنهم ورثة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أعلم بما ورثوا .

قال محمد عليش : " وما أحسن قول النخعي لو رأيت الصحابة يتوضئون إلى الكوعين لتوضأت كذلك ، وأنا أقرؤها إلى المرافق ، وذلك لأنهم لا يهتمون في ترك السنن وهم أرباب العلم وأحرص خلق الله تعالى على إتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم (6) .

1 . الاعتصام . إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغزنطي الشهير بالشاطبي . تحقيق ودراسة . محمد بن عبد الرحمن الشقير وأخرن . دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع . الطبعة: الأولى 2008 م 147/1 .

2 . إعلام الموقعين عن رب العالمين . 462/2 .

3 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . ص 128 ، 129 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 282 .

5 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . ص 129 .

6 . فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك . محمد بن أحمد بن محمد عليش . تحقيق علي بن نايف الشحود الطبعة الأولى . 2007م ص 219 .

وقال أبو زهو: "ألا يخالف المتوارث بين الصحابة والتابعين في أي بلد نزلوه بدون اختصاص بمصر دون مصر" (1).

فالمالكية أخصوه بالمدينة؛ لكثرة الصحابة فيها، وغيرهم رآه في أي مكان يثبت فيه عمل الصحابي. أما النوع الثاني من الضوابط فهو الضابط العملي، والمتمثل في جهود العلماء الجهابذة في تصنيف كتب الموضوعات فبينت عملاً هذه الأحاديث الموضوعية.

وهذه الكتب، مثل كتاب تذكرة الموضوعات لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ) وكتاب الأباطيل لأبي عبد الله الحسن الهمداني (ت543هـ)، وكتاب الموضوعات الكبرى لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت597هـ).

ويقول محمد أبو زهو عن هذا الكتاب: "إلا أنه تساهل فيه كثيراً بحيث أدخل فيه الضعيف والحسن والصحيح" (2).

نعم فيه بعض التساهل لكن ليس إلى الحد الذي تتعدم فيه فائدة الكتاب، بل هو كما قال ابن حجر: "وغالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة لما لا ينتقد قليل جداً" (3). والكتاب قد تعقبه واختصره، جلال الدين السيوطي في كتاب سماه اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية.

قال نور الدين عتر في ذلك: "اختصر فيه كتاب ابن الجوزي، وتعقبه فيما ليس بموضوع وألحق روايات من الموضوعات لم يذكرها ابن الجوزي، فجاء كتاباً حافلاً عظيم النفع" (4). والكتب التي ألفت في هذا الباب كثيرة، وهدفها هو الذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عملاً، وذلك ببيان هذه الأحاديث الموضوعية في كتب الموضوعات.

وختام القول في هذا الموضوع، هو أن نقد المتن أمر مقرر عند المحدثين، نظراً وعملاً وقد استعرضنا ضوابطه عندهم، غير أنهم يبدعون بنقد السند أولاً، وفي كثير من الأحيان تكون الغنية فيه عن نقد المتن، فيضن غير المتخصص أنهم لا يهتمون بنقد المتن، ونحن لا ننكر أن الاهتمام بنقد السند أكبر؛ ولكن هذا النقد مبرر من جهة، كما أنه لا يغني عن نقد المتن من جهة أخرى وهذا ما قرره علماء الحديث ونهجه محمد أبو زهو.

1 . الحديث والمحدثون . ص 282.

2 . المرجع السابق . ص 487.

3 . كما نقل من تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . ص 216.

4 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 380 ، والحديث والمحدثون . ص 488.

3 . رد الشبهات الموجهة إلى المتن .

إن من أكبر الشبه التي حاول المستشرقون إصاقها بالمتن ، هي أن المحدثين يقف نقدهم للحديث بمجرد تصحيح السند .

يقول كولسون⁽¹⁾ : " إذا كانت سلسلة الإسناد متصلة، وكان كل فرد من أفرادها عدلاً ، من وجهة نظرهم ، فحينئذ قبلوا الحديث، وصار شرعاً واجباً، ولا يمكن بسبب الإيمان السؤال عن متن الحديث لأنه وحي إلهي ، فلا يقبل أي نقد تاريخي " ⁽²⁾ .

ويقول أيضاً: " إن المحدثين يبحثون في الأسانيد شكلياً ، بدون الاهتمام بنقد المتن " ⁽³⁾ .

وهذا كله من منهج جولد تسيهر، معلمهم الأكبر في كيفية التعامل مع الإسلام، حيث استخدم المذهب المادي؛ لنقد التاريخ ، ومنهج الشك؛ لنقد الأحاديث ، فانتهى إلى أن كل أحاديث الأحكام تعتبر زائفة، حتى يثبت العكس ⁽⁴⁾ .

ونهج على ذلك بعض أبناء جلدتنا ، من مثل رشيد رضا ومحمود أبو ربة ، حيث يقول هذا الأخير : " المحدثون لا يعنون بغلط المتن ، ويقولون متى صح السند صح المتن " ⁽⁵⁾ .

ويصف نور الدين عتر مقالتهم بقوله : " هذا أخطر إشكالات المستشرقين وأشهرها، وإن كان أشدها ضعفاً وأوضحها سقوطاً؛ لكنهم عنوا بتسديده نحو قواعد المصطلح؛ ليظهروا هذا العلم بمظهر العلم الناقص ، الذي يرى شيئاً شكلياً هو ما أسموه "النقد الخارجي" أي نقد السند، على حين أنه يعشو بصره عن أشياء خطيرة في النقد، حيث إنه بزعمهم لا يعتني بنقد المتن الذي يسمونه "النقد الداخلي" ⁽⁶⁾ .

1 . مستشرق إنجليزي معاصر اهتم بدراسة الفقه الإسلامي وتدرسه ، له كتاب في تاريخ الفقه الإسلامي ، وكتاب في الميراث . انظر بحث منشور على الإنترنت بعنوان ، شبهات المستشرق نوول جيمس كولسن ، حول أحاديث في الموطأ فؤاد بن أحمد أبو النعمة .

2 . موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة . موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية . 84/24 .

3 . المرجع السابق . 84/ 24 .

4 . العقيدة والشريعة في الإسلام . إغناس جولد تسيهر دار الكتاب المصري . 2016م . ص 73 ، وموسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة . موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية . 84/24 ، نقد متن الحديث تاريخه . ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . ص 51 .

5 . أضواء على السنة المحمدية . ص 258 .

6 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 467 ، 468 .

وهذا القول يجعلني أتساءل هل كان **نقد المتن** في منهج المحدثين غير مساوٍ لنقد السند، بأن كان عندهم **نقد المتن** ليس في قوّة نقد السند ، أو أن الأساس عندهم هو الاعتماد على السند أم الأمر ليس كذلك؟.

ولدحض مزاعم المستشرقين ومن سلك نهجهم ، أقول أولاً رأينا الضوابط التي وضعها العلماء لنقد المتن، ثم إن سلمنا بأن نقد السند أولى من نقد المتن نفسه ، فإنه يمكن الرد عليهم بما يلي .

1 . إن **نقد المتن** في الحديث النبوي الشريف، يُعدُّ أسبق في الوجود من نقد السند؛ إذ كانت الحاجة في أول الأمر تدعو إلى **نقد المتن** دون السند ، فكانت لهم مقاييس معينة في جانب النظر في المتن بينما لم يتعرضوا لنقد السند؛ لقربهم من المصدر ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن بينهم وبينه إسناد وكانوا جميعاً عدولاً⁽¹⁾ .

2 . " إن المحدثين قد احتاطوا من النظرة الشكلية ، حيث قرروا قاعدة اتفقوا عليها ، وهي أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، وبالعكس أيضاً فإنه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن وهذا واضح في قواعد هذا العلم مسلم به لا يحتاج إلى الاستكثار من النقول والتطويل بها، وهو يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن المحدثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمال وأعدوا له العدة العلمية في منهج موضوعي متعمق بعيد غاية البعد عن الشكلية والانخداع بالمظاهر " (2) .

3 . إن أي باحث في علم الحديث يعلم أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً ولا معلولاً كما لا يخفى على أحد أن العلة والشذوذ تصيب السند كما تصيب المتن ، وهما من أكبر المسائل التي نقدها العلماء في السند والمتن ، فكيف يخفى على هؤلاء المستشرقين ومن تبعهم هذا الأمر .

يقول نور الدين عتر : " فلو كان ناقد المحدثين اطلع على مؤلف يسير في علم الحديث أكان يجترئ على أن يقول ما قال، بل إنا نكتفي منه أن ينظر نظرة في تعريف علوم الحديث إذا لوجده علماً يبحث في أحوال السند والمتن؛ لكنه سقط فيما عابه بزعمه على المحدثين بسبب تقلّيد المستشرقين ، حيث إنه لم ينتهت ولم يعتبر ظروف المستشرقين التي هي أكبر دافع يدفع لاختلاق المطاعن، فحق عليه المثل رمتي بدائها وانسلت" (3) .

1 . حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا وممتنا . عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . سنة الطبع 1414هـ . ص 5.

2 . منهج النقد في علوم الحديث 471.

3 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 469 .

والحق أن هذا المثال ينطبق على المستشرقين أنفسهم ، فقد قلدوا جولد تسيهر في ما جاء به من أباطيل وساروا على نهجه ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن الحقيقة التي تكاد تتجلي للناظرين فما بالك بمن يسمون أنفسهم بالباحثين .

يقول محمد أبو زهو : " إنك لو فتشت على ما يريده هؤلاء المارقون؛ لرأيتهم يريدون الإتيان على الإسلام من القواعد؛ لذلك ترى فريقاً منهم يحاول صد الناس عن إتباع السنة ، عن طريق النيل من حمايتها ، وتسفيه حملتها ، ورميهم بكل نقيصة باسم البحث الحر والدراسة التحليلية ، والطريقة العلمية ، ومن عجيب أمر هؤلاء أنهم يحملون علماء السنة وحمايتها ، أوزار الوضاعين ، من الجهلة والزنادقة والمعرضين ، ويردون ما صح من الأحاديث بإجماع الأمة ، بأخبار ضعيفة ، وآثار واهية ينقلونها عن كتب الأدب والتاريخ ، وعن جهلة الشيعة والمعتزلة ، وهي إذا وزنة بميزان النقد الصحيح انهارت أسانيدھا ومتونها " (1) .

4 . كما أن النقد الخارجي للأحاديث يتصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الداخلي أي نقد المتن؛ لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة هذا الذي استخف به تسيهر وأشياعه ليس عملاً شكلياً سطحياً، بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطاً قوياً، وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه ، بل لا بد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً (2) .

5 . كما أن علماء الحديث عند نكرهم للأحاديث السليمة متونها دون نقدها أو إبداء الملاحظات عليها فهذا يدل على أنها صحيحة ، وهو في الحقيقة نقد إيجابي صامت ، ومثاله كتب الصحاح كالبخاري ومسلم (3) .

ثم إن صحة السند لم تكن عند المحدثين غاية الأمر ، بل هي عامل مهم في صحة الحديث مع عوامل أخرى كثيرة .

يقول ابن القيم: " وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث ، وليست موجبة

1 . الحديث والمحدثون . ص 211 .

2 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 471 .

3 . ينظر، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية . عبد العظيم إبراهيم محمد المطعي . مكتبة وهبة . الطبعة

الأولى . 1999م ص 110 .

لصحة الحديث ، فإن الحديث؛ إنما يصح بمجموع أمور ، منها صحة سنده ، وانتفاء علته ، وعدم شذوذه ونكارتته وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم " (1) .

نعم إن العلماء نقدوا السند أكثر من المتن ، وذلك لما للسند من خفايا كثيرة بخلاف المتن، فهو يحمل في ذاته مقتضيات الحكم عليه ، ولو أن المحدثين توسعوا في نقد المتن أكثر من السند؛ لكان نقد المستشرقين وأتباعهم لهم في محله (2) .

يقول محمد أبو زهو : " السنة الشريفة بين أعداء يكيون لها وأنصار يناضلون عنها، وهذه أيها القارئ جهود جبارة قاموا بها هؤلاء الأئمة الأعلام في كل مكان وزمان ، مخلفين وراءهم تلك الثروة الطائلة من الحديث وعلومه في متناول أيدينا اليوم ، ناطقة بحسن صنيع الأولين ، شاهدة على المتأخرين بالتفريط والإهمال ، حيث أغفلوا تلك الكنوز الثمينة وتركوها تتعى أصحابها ، حتى أصبحت ما بين مستشرق يعبث بها ، وجاهل لا يعرف قيمتها " (3) .

مما تقدم إتضح لنا اعتناء المحدثين بالمتن سواء كان بالنقد الناطق أم الصامت ، كما عرفنا أن النقد كل متكامل يقع على السند والمتن ولا يغني أحدهما عن الآخر ، بل يكمل أحدهما الآخر وعلماؤنا ، ومن بينهم أبو زهو ، عرفوا ذلك وعملوا به ولم يضرهم كيد الكائدين .

-
- 1 . الفروسية . محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية . دار الأندلس السعودية حائل . تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان . الطبعة الأولى 1993م .. ص 245 ، 246 .
 - 2 . الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية ص 111 .
 - 3 . الحديث والمحدثون . ص 494 ، 495 .

الفصل الثالث

موقفه من بعض القضايا والفرق .

أولاً : موقفه من بعض القضايا الحديثة .

ثانياً : موقفه من بعض الفرق .

أولاً : موقفه من بعض القضايا الحديثية .

1 . الجرح والتعديل .

الجرح والتعديل: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم ، بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ ، وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ، وأول من عرفه هو أبو حاتم الرازي (1) . قال محمد أبو زهو : " هذا الفن هو عماد علوم السنة؛ إذ به يتميز الصحيح من السقيم ، والمقبول من المردود ، وقد أطبق العلماء على وجوب كشف حال الضعفاء والكذابين من الرواة ، وإقامة النكير عليهم صيانة للدين ، فالكلام على جرح الرواة وتعديلهم أمر واجب على المسلمين ، وقد دلت قواعد الشريعة الغراء على أن حفظها فرض كفاية ، ولا يتأتى حفظها إلا بذلك ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " (2) .

فهذا العلم في الحقيقة أوجب العلماء للضرورة ، فجرح الرواة وتعديلهم ، ليس غاية في ذاته وإنما الغاية صيانة السنة النبوية من الدخل ، وهذا الميزان هو صمام الأمان لها .

يقول علي بن نايف : " **وعلم الجرح والتعديل:** هو الميزان الدقيق؛ لقبول الحديث من محدثه أو رده ، ولولاه؛ لأدخل الزنادقة وأهل الضلال من الأهواء على الحديث ما ليس منه (3) . وهذا العلم قديم ، قدم الدين؛ لذلك نجد أول من تكلم فيه الصحابة رضي الله عنهم ، ثم بعد ذلك التابعين ومن جاء بعدهم من العلماء .

ويذكر محمد أبو زهو من تكلم فيه بقوله : " فمن الصحابة بن عباس سنة (68)، وعبادة بن الصامت سنة (34)، وأنس بن مالك المتوفى سنة (93)، ومن التابعين عامر الشعبي (104)، وابن سيرين (110)، وسعيد بن المسيب سنة (93)، وهم قليل بالنسبة لمن بعدهم لقلّة الضعف فيمن يروون عنهم؛ إذ أكثرهم صحابة وهم عدول وغير الصحابة منهم أكثرهم ثقات ، ولا يكاد يوجد في القرن الأول من الضعفاء إلا القليل " (4) .

واستمر هذا الأمر ، ففي كل عصر يظهر من الرجال من يتكلم في التعديل والتجريح ، ويبقى السؤال قائماً ، ما الفائدة من اشتغال المحدثين بعلم الجرح والتعديل ؟

والجواب عن هذا السؤال تكفل به الإمام مسلم حين قال : " وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنفُسَهُمُ الْكُشْفَ عَنْ

1 . الجرح والتعديل . لأبي حاتم . 2/1 .

2 . الحديث والمحدثون . 454 .

3 . شبهات الرافضة حول الصحابة رضي الله عنهم وردّها . علي بن نايف الشحود . الطبعة الأولى 2006م . 65/2 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 454 ، 455 .

مَعَايِبِ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ؛ إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ؛ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيْبٍ فَإِذَا كَانَ الرَّأْيُ لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَفْتَمَ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهَلَ مَعْرِفَتَهُ، كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ؛ إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ، أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَّةٍ وَلَا مَفْتَحٍ وَلَا أَحْسَبُ كَثِيرًا مِمَّنْ يُعْرِجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعَافِ وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ وَبِعَدْتِ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّوَهُنِ وَالضَّعْفِ؛ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا وَالِاعْتِدَادِ بِهَا إِزَادَةُ التَّكْثُرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ؛ وَلَآنَ يُقَالُ مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فَلَانَ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْفَ مِّنَ الْعَدَدِ، وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بَانَ يُسَمَّى جَاهِلًا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ (1) .

والجرح والتعديل في الحقيقة علمان: علم الجرح، وهو الطعن في راوي الحديث بما يسلب عدالته أو ضبطه، وعلم التعديل، وهو توثيق الراوي ووصفه بالعدالة والضبط (2).

وهذا ما دعا كثير من العلماء يفردون الكلام على الجرح فقط، أو التعديل فقط، وهناك من جمع العلمين في مؤلف واحد .

يقول محمد أبو زهو: " من العلماء من تكلم في كتابه عن الضعفاء من الرواة فقط، ومنهم من قصر مؤلفه على الثقات لا غير، ومنهم من جمع النوعين وكل قصد الخير (3) .
أ. كتب الثقات .

هذه الكتب أفرد فيها المحدثون الثقات الذين وردت أسماؤهم سواء في الكتب الستة أو غيرها من كتب الحديث المختلفة، والمراد هنا بالثقات كل من ليس مجهولاً ولا مجروحاً جرحاً معتبراً يجعله في عداد الضعفاء، فيدخل الصدوق وما يقاربه، وبعض من دونه في مراتب التعديل (4) .

1 . مقدمة مسلم . باب الكشف عن معاييب رواة الحديث . ح رقم 101 . 109/1 .

2 . التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح . أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد ابن أيوب الباجي المالكي . دراسة وتحقيق : أحمد ليزار . 1 / 32 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب سنة النشر 2010
3 . الحديث والمحدثون . ص 460 .

4 . لسان المحدثين . مُعْجَم يُعْنَى بِشَرْحِ مِصْطَلِحَاتِ الْمَحْدِثِينَ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثِ وَرَمُوزِهِمْ وَإِشَارَاتِهِمْ وَشَرْحِ جُمْلَةٍ مِنْ مَشْكَلِ عِبَارَاتِهِمْ وَغَرِيبِ تَرَكَيبِهِمْ وَنَادِرِ أَسَالِيْبِهِمْ . محمد خلف سلامة الطبعة الأولى 2007 م . 204/4 .

ومن أهم هذه الكتب :

- 1 . كتاب الثقات لأبي حاتم بن حبان البستي .
وهذا الكتاب من أول الكتب التي أفردت الثقات بالتصنيف ، كما أنه من أشهرها وأحفلها (1) .
قال محمد أبو زهو : " إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً من المجهولين الذين لا تعرف أحوالهم وطريقته فيه أنه يذكر من لا يعرفه بجرح ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله (2) .
- 2 . كتاب الثقات لزين الدين قاسم بن قطلوبغا (879هـ) ، وهو في أربع مجلدات ذكر فيه الثقات الذين لم يذكر في الكتب الستة ، وهو كتاب مهم (3) .
- 3 . ومما اشتهر من كتب الثقات ، تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن شاهين (385هـ) (4) .
ب . كتب الضعفاء .

وهذا النوع من الكتب على خلاف الأول ، فقد اهتم فيه العلماء ببيان الضعفاء والمجروحين ، وقد تناوله بالتأليف كثير من الجهابذة ، ومن ذلك كتاب الضعفاء لكبير المحدثين إسماعيل البخاري وكتاب الضعفاء والمتروكين للإمام النسائي ، وكتاب الضعفاء لابن حبان ، وكتاب الضعفاء للدارقطني ، وغيرها كثير (5) .

يقول نور الدين عتر : " من أهم هذه المؤلفات ، الكامل في الضعفاء ، للحافظ الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي ، المتوفى (365هـ) ، جمع فيه ما سبقه من التأليف ، وأضاف إليها أشياء لم يسبق إليها ، وأورد فيه كل من تكلم فيه ، ولو لم يكن الكلام مؤثراً " (6) .
والذي اختصره نور الدين عتر في وصف هذا الكتاب فصله محمد أبو زهو حين قال : " ومن الكتب الهامة في ذلك : كتاب الكامل لأبي أحمد عبد الله بن محمد بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني ، الحافظ الكبير أحد الجهابذة المرجوع إليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء المتوفى سنة (365هـ) ، ذكر فيه كل من تكلم فيه ، وإن كان من رجال الصحيحين ، وذكر في

1 . لسان المحدثين . 204/4 .

2 . الحديث والمحدثون . ص 460 .

3 . ينظر ، تاريخ أسماء الثقات . أبو حفص عمر بن شاهين المتوفى سنة 385 هـ . تحقيق صبحي السامرائي .
الدار السلفية . الطبعة الأولى 1984 م ص 17 ، والحديث والمحدثون ص 460 .

4 . المرجع السابق . ص 3 ، والحديث والمحدثون ص 460 .

5 . انظر الحديث والمحدثون . ص 461 .

6 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 130 .

ترجمة كل راو حديثاً أو أكثر من غرائبه ومناكيره ، وهو في مقدار ستين جزءاً في اثني عشر مجلداً ويعتبر هذا الكتاب أكمل كتب الجرح ، وعليه اعتماد العلماء " (1) .

وكذلك كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، والذي اعتمد فيه على كتاب الكامل فسار على منهجه في إيراد كل من تكلم فيه (2) ، وهو مطبوع في مجلدين ، وكذلك كتاب لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ، قال فيه أبو زهو : " ضمنه ما في الميزان مما ليس في تهذيب الكمال وزاد في الكتاب جملة كثيرة ، كما زاد فيه تذييل شيخه العراقي على الميزان ، ورمز لزيادته هو بحرف زاي وتذييل شيخه بحرف ذال ، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات " (3) .

ج . كتب جمعت بين الثقات والضعفاء .

نهج بعض المحدثين منهج الجمع بين العلمين ، فجمعوا الجرح مع التعديل ، ولهم في ذلك مصنفات في غاية الأهمية ، وهي كثيرة جداً نذكر منها .

1 . الجرح والتعديل ، لسيد النقاد عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم الرازي (ت327هـ)، وهو كتاب جليل في هذا الشأن ، اعتمد فيه مصنفه على أئمة العلم ، ولا سيما والده ، رحمهما الله (4) ، قال فيه أبو زهو : " وهو كبير في ستة مجلدات اقتصر فيه أثر البخاري وأجاد فيه " (5) .

2 . التكميل في أسماء الثقات والضعفاء و المجاهيل ، للحافظ عماد الدين ابن كثير ، جمع فيه بين تهذيب المزني ، وميزان الذهبي مع زيادات (6) ، وقال فيه أبو زهو : " وهو أنفع شيء للمحدث والفقهاء " (7) .

3 . الطبقات الكبرى ، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت235هـ) (8) ، وهو من أعظم ما صنف ، جمع فيه الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى وقته ، فأجاد وأحسن " (9) .

1 . الحديث والمحدثون . ص 461 .

2 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 130 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 462 .

4 . منهج النقد في علوم الحديث . ص 130 .

5 . الحديث والمحدثون . ص 462 .

6 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة 53/11 .

7 . الحديث والمحدثون . ص 462 .

8 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة 7 / 73 .

9 . الحديث والمحدثون . ص 462 .

وبعد أن استعرضنا مفهوم هذا العلم ، وبيننا أقسامه ، وأهميته ، ومن تصدر الكلام فيه ، وأشهر الكتب التي ألفت في أقسامه ، أقول أن موقف محمد أبو زهو من هذا العلم كان واضحاً ، فهو يراه كما رآه العلماء ، عماداً للسنة ، وصماماً للأمان ، ومن ثم فهو واجب على من قدر عليه من المسلمين ، كما فعل الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم من الجهابذة المحدثين .

2 . الناسخ والمنسوخ .

يقصد بالنسخ لغةً الرفع والإزالة⁽¹⁾ ، واصطلاحاً هو "الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه"⁽²⁾ .

وقد جاء محمد أبو زهو بتعريف أوضح حين قال : "النسخ في اصطلاح العلماء ، هو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر : فالمتأخر يسمى الناسخ والمتقدم يسمى المنسوخ"⁽³⁾ .
وللنسخ شروط أربعة هي:

- 1 . أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ، لا عقلياً .
- 2 . أن يكون النسخ بخطاب ، فارتفاع الحكم بموت المكلف ليس نسخاً .
- 3 . أن يكون الخطاب المرفوع حكمه غير مقيد بوقت يقتضي دخوله زوال الحكم ، كقوله تعالى : { ثم أتموا الصيام إلى الليل }⁽⁴⁾ .
- 4 . أن يكون الخطاب الرافع متراخياً⁽⁵⁾ .
كما يعرف النسخ بأمور :

- 1 . التصريح به من النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل حديث : (**كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**)⁽⁶⁾ .
- 2 . تصريح الصحابي به ، قال : (**مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدَّرِ، قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيْرَتِ النَّارُ**)⁽⁷⁾ .

-
- 1 . لسان العرب . 61/3 .
 - 2 . جامع الأصول في أحاديث الرسول . مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير . تحقيق عبد القادر الأرئوط . مكتبة دار البيان . الطبعة : الأولى 1969م 147/1 .
 - 3 . الحديث والمحدثون . ص 473 .
 - 4 . البقرة : الآية 187 .
 - 5 . جامع الأصول في أحاديث الرسول . 147/1 .
 - 6 . أخرجه الحاكم في المستدرک . باب إني استأذنت ربي في الاستغفار . ح رقم 1340 ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . 3 / 419 .
 - 7 . أخرجه الترمذي . باب ما جاء في ترك الوضوء مما مست النار . ح رقم 192 . 262/1 ، والنسائي . باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار . ح رقم 186 . 310/1 ، قال الأعظمي : نقل الحافظ في التلخيص : " قال الشافعي في سنن حرمله : لم يسمع ابن المنكر هذا الحديث من جابر إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل . " قلت : وهو حسن الحديث . ينظر ، صحيح بن خزيمة بأحكام الأعظمي والألباني . 1 / 28 .

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، زَأْوًا تَرَكَ **الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ** ، وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ (1) .

غير أن هناك من يرى أن النسخ ليس في كل ما مست النار، ويجعل من لحم الجزور استثناءً . قال أبو حاتم: " هذا خبر مختصر من حديث طويل، اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهما لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقاً؛ وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مست النار، خلا لحم الجزور فقط (2) .

3 . معرفة التاريخ ، مثل الحديث الذي رواه شداد بن أوس : (**أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**) (3) ، وذكر الشافعي رحمه الله ، أنه منسوخ بحديث بن عباس رضي الله عنهما : (أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم) (4) .

قال محمد أبو زهو : " فإن في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح سنة ثمان ، وابن عباس إنما صحبه في حجة الوداع سنة عشر " (5) .

4 . دلالة الإجماع ، فعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : (**مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ**) ، فَأَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ وَرَفَعَ الْقَتْلَ فَكَانَتْ رُخْصَةً (6) . قال النووي : " وَهَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ ، قَالَ جَمَاعَةٌ : **دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ** ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

1 . أخرجه الترمذي . باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار . 1 / 140 ح رقم 80 . 2 .

2 . أخرجه ابن حبان . باب نكر خبر قد يوهم غير المتبحر . 3 / 417 .

3 . أخرجه البخاري كتاب الصوم . باب الحجامة والقيء للصائم 334/1 . ح رقم 1937 ، ذكر أبو زهو أن الحديث أخرجه النسائي وأبو داود ، والحديث مخرج في أكثر كتب الحديث ، وأولها صحيح البخاري ، الذي كان أولى بالإشارة إليه ، الحديث والمحدثون . ص 473 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 473 ، وذكر أن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، والحديث إنما أخرجه النسائي 235/2 ح رقم 3230 ، وأخرجه البخاري بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم . كتاب الصوم . باب الحجامة والقيء للصائم 334/1 . ح رقم 1938 .

5 . الحديث والمحدثون . ص 473 .

6 . أخرجه أبو داود . باب إذا تتابع في شرب الخمر . ح رقم 4487 . 13 / 162 .

نَسَخَهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالتَّيْبِ الزَّائِنِي ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ " (1) .

فهذا الحديث دل على نسخ الحديث الأول ، والإجماع ليس ناسخاً؛ وإنما يدل على النسخ ، قال محمد أبو زهو: "والإجماع لا ينسخ ، ولا ينسخ؛ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره (2) .

ومعرفة هذا الفن ، أي الناسخ والمنسوخ ، صعبة المنال تحتاج لجهاذة المحدثين ، فعن أبي رزين قال: سمعت الزهري يقول : " **أعيا الفقهاء وأعجزهم** أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ومنسوخه (3) .

ويقول السيوطي : " وكان للشافعي فيه يدٌ طولى ، وسابقة أولى ، فقد قال: الإمام أحمد لابن وارة وقد قدم من مصر ، كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا قال: فرطت، ما علمنا المُجمل من المُفسر ، ولا ناسخ الحديث من منسوخه ، حتى جالسنا الشافعي (4) .

وهذا الكلام يدل على عظم هذا العلم ، كما يدل على عظم من تصدى له من المحدثين ، وقد برع في التأليف فيه كثير من العلماء ، وعلى رأس هؤلاء ، أحمد بن حنبل ، ألف كتاب الناسخ والمنسوخ ، برواية ابنه عبد الله ، وكتاب **الناسخ والمنسوخ** ، تأليف الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، صاحب السنن (5) ، والاعتبار في **الناسخ والمنسوخ** من الآثار ، للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (584هـ) ، وكتاب **الناسخ والمنسوخ** لأحمد بن محمد النعاس (338هـ) ، والناسخ والمنسوخ لابن شاهين (385هـ) (6) .

وبهذا يتبين لنا أن محمد أبو زهو على دراية كبيرة بهذا العلم ، عالماً بمكانته ، مقرأً بأهميته الكبيرة في فهم نصوص الشريعة الغراء.

-
- 1 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . باب حد الخمر . 129/6 ح رقم 3220 .
 - 2 . الحديث والمحدثون . ص 473 .
 - 3 . الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار . يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر . تحقيق عبد المعطي أمين . الطبعة الأولى 1993 م 150/1 .
 - 4 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . 86/2 .
 - 5 . مشيخة القزويني . سراج الدين عمر بن علي القزويني القرشي الشافعي . تحقيق عامر حسن صبري . دار البشائر الإسلامية . الطبعة : الأولى 2005 م . ص 362 ، 363 ، والحديث والمحدثون . ص 473 .
 - 6 . الحديث والمحدثون ص 446 ، ومنهج النقد في علوم الحديث . ص 337

3 . موهم التعارض .

أ . موهم التعارض بين الحديث والقرآن .

القرآن الكريم ، والحديث الشريف كلاهما وحيّ ، وخرجا من مشكاة واحدة ، ومن ثم فإنه لا يمكن للوحي أن يتعارض؛ وإنما هو توهم أو ظن التعارض .

قال محمد أبو زهو : " السنة النبوية وحي من الله ، إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وهي أصل من أصول الدين ، وركن في بنائه القويم " (1) .

وقد جاء عن المقدم بن معدٍ يكرّب أنه قال : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُنْكَيٌّ عَلَيَّ أَرِيكَتِهِ ، فَيَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَمْنَاهُ ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ) (2) .

فالأصل إذاً استحالة التعارض بين نصوص الشريعة؛ وإنما هو توهم التعارض ، الذي يظهر بين الآية والحديث ، أو الحديث والحديث، كما سيأتي (3) .

يقول لظفي الصغير : " وإن تُوهِم ذلك (إي التعارض) ، أو وُجد بما لا يدع مجالاً للشكّ ، ولم نستطع التوفيق بأيّ وجهٍ من الوجوه بين طرفي الوحي ، فلا مناص حينئذٍ من تقديم ظاهر الكتاب على دلالة السنّة؛ ولكنّ واقع أغلب ما يُدعى عليه التّعارض والتناقض هنا ، يمكن فيه الجمع والتوفيق (4) .

ومن التعارض الذي يمكن فيه التوفيق بين النصين ، ما جاء في الحديث أن (صلة الرحم تزيد في العمر) (5) ، ونص الآية { فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ } (6) ، فكيف تزيد صلة الرحم في أجل لا يؤخر ولا يقدم .

1 . الحديث والمحدثون . ص 20 .

2 . أخرجه الترمذي . كتاب العلم . باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي . ح رقم 2876 . 173/10 ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

3 . وهذا التوهم يكون بين أي القرآن أيضاً ، بحيث يمنع مدلول إحداهما مدلول الأخرى ، مثل أن تكون إحداهما مثبتة لشيء والأخرى نافية فيه . انظر ، أصول التفسير . محمد بن صالح العثيمين . المكتبة الإسلامية . الطبعة الأولى 2001م . ص 40 .

4 . بحث بعنوان (أوجه التعارض في الحديث) وهو جزء من رسالة دكتوراه . لظفي بن محمد الصغير . ص 1 .

5 . مسند الشهاب . للقضاي . تحقيق . حمدي عبد المجيد السلفي مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية 1986م باب صلة الرحم ح رقم 96 /160 . إسناده ضعيف ، ولكن للحديث شواهد يصحّ بها . انظر أوجه التعارض في الحديث . ص 3

6 . سورة الأعراف: الآية 34 .

قال الشاطبي: "وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَجُوبَةٍ مِنْهَا ، أَنْ يَكُونَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ إِنْ وَصَلَ رَحْمَهُ عَاشَ مِائَةَ سَنَةٍ، وَإِلَّا عَاشَ ثَمَانِينَ سَنَةً، مَعَ أَنَّ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِلَا بُدِّ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ أَصْلًا ، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ ، إِذَا جَاءَ أَجَلُهُ لَا يَسْتَأْجِرُ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدَمُ (1) .

وهذا يدل على أن العلماء ، لم يروا في الأمر تعارضاً ، وإلا لما بحثوا على أوجه الجمع بين الآية والحديث ، وإن كان الناظر يتراء له هذا الاعتراض .

يقول لطفي الصغير: "فالتأظر يجد ما اعترض به أمراً وارداً ، والتدافع يكاد يكون أمراً واقعاً ولكن بنظرة فاحصة ، وجمع طرق روايات الحديث ، واستقصاء ألفاظه نتوصل إلى حقيقتين الأولى إنه لا يمكن ترجيح الآية على الحديث هنا، لأن أحاديث زيادة العمر تصل إلى درجة التواتر ، فالآية والحديث كلاهما متواتر والثانية : يجب المصير إلى الجمع (2) .

ومن التعارض الذي قدم فيه صريح الكتاب على الحديث ، ما نقله أبو زهو من الحديث الذي نسبه الزنادقة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا ، وكيف أخالف كتاب الله ، وبه هداني الله) (3) .

قال ابن عبد البر: " وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم ، عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم فقالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك ، قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله عز وجل ، وجدناه مخالفاً لكتاب الله ؛ لأننا لم نجد في كتاب الله ألا نقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به والأمر بطاعته، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال (4) .

وهذا التعارض التام حدث؛ لأن الحديث موضوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعارض الوحي وإلا لما كان يحدث هذا التعارض .

-
- 1 . الاغتصام . إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي . تحقيق ودراسة . محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرين دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع . الطبعة: الأولى 2008 م 280/3 .
 - 2 . أوجه التعارض في الحديث . ص3 .
 - 3 . ينظر ، الحديث والمحدثون . ص 23 .
 - 4 . جامع بيان العلم وفضله . 17/4 .

ب . موهم التعارض بين الحديث والحديث .

إن التعارض بين الأحاديث أكثر من تعارض القرآن بالقرآن أو الحديث بالقرآن ، بل إنه إذا نكر التعارض ينصرف إلى هذا النوع ، وذلك لاشتهاره وكثرته (1) .

ومن هذا التعارض ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرٌ وَلَا هَامَةٌ) ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا بَالُ إِبْلِي تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَاءُ فَيَأْتِي النَّبِيَّ الْأَجْرِبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهُمَا فَيُجْرِبُهُمَا . فَقَالَ: (فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ) (2) .

وما جاء أيضاً عن أبي هريرة بعدُ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ) ، وَأُنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثَ الْأَوَّلِ فَلَمَّا أَلَمَ تُحَدِّثُ أَنَّهُ لَا عَدْوَى فَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ (3) .

قال: أَبُو سَلَمَةَ ، كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُهُمَا كِلَيْتَهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَمَتَ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهِ (لَا عَدْوَى) ، وَأَقَامَ عَلَى (أَنْ لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ) قَالَ فَقَالَ: الْحَارِثُ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ وَهُوَ ابْنُ عَمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تُحَدِّثُنَا مَعَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثًا آخَرَ قَدْ سَكَتَ عَنْهُ ، كُنْتُ تَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا عَدْوَى) فَأَبَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ وَقَالَ (لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ) ، فَمَا رَأَى الْحَارِثُ فِي ذَلِكَ حَتَّى غَضِبَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ ، فَقَالَ لِلْحَارِثِ أَتَدْرِي مَاذَا قُلْتَ قَالَ لَا ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ . قُلْتُ أُنَبِّئُ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ ، وَالْعَمْرِي لَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ: (لَا عَدْوَى) ، فَلَا أَدْرِي أَسَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَوْ نَسَخَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَ (4) .

والناظر إلى الحديثين يرى التناقض بينهما ، فالحديث الأول ينفي وقوع العدوى ، والحديث الثاني يثبتها ، والحديثان ثابتان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يجاب عن هذا التناقض .

قال جُمهُورُ الْعُلَمَاءِ " : يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَدْيَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ، وَهُمَا صَحِيحَانِ . قَالُوا : وَطَرِيقُ الْجَمْعِ أَنَّ حَدِيثَ (لَا عَدْوَى) الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَزْعُمُهُ وَتَعْتَقِدُهُ أَنَّ الْمَرِيضَ وَالْعَاهَةَ تَعْدَى بِطَبْعِهَا لَا بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَأَمَّا حَدِيثُ (لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ) ، فَأَرْشِدُ فِيهِ إِلَى مُجَانَبَةِ مَا

1 . أوجه التعارض في الحديث . ص 19 .

2 . متفق عليه ، أخرجه البخاري . كتاب الطب . باب لا صفر 15/4 . ح رقم 5717 ، ومسلم . باب لا عدوى ولا طيرة . 490/14 ح رقم 5919 .

3 . متفق عليه ، أخرجه البخاري . كتاب الطب . باب لا هامة 24/4 . ح رقم 5771 ، ومسلم . باب لا عدوى ولا طيرة . 493/14 ح رقم 5922 .

4 . أخرجه مسلم . باب لا عدوى ولا طيرة ، 494/14 . ح رقم 5923 .

يَحْصُلُ الضَّرَرُ عِنْدَهُ فِي الْعَادَةِ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْرِهِ ، فَفَقِيَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ الْعَدْوَى بِطَبْعِهَا ، وَلَمْ يَنْفِ حُصُولَ الضَّرَرِ عِنْدَ ذَلِكَ بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِعْلِهِ ، وَأُرْشِدَ فِي الثَّانِي إِلَى الْإِحْتِرَازِ مِمَّا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الضَّرَرُ بِفِعْلِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ وَقَدْرِهِ " (1) .

وهذا الجمع قال به أبو زهو أيضاً ، قاصداً من ذلك نفي التناقض الحاصل بين الحديثين من حيث الظاهر ، نافياً عن أبي هريرة الكذب والنسيان .

يقول محمد أبو زهو : " والجواب أنه لا تناقض بين الحديثين ، فحديث (لا عدوى) معناه نفي أن تكون العدوى مؤثرة بذاتها دون إرادته تعالى ، وحديث (لا يوردن ممرض على مصح) المقصود منه ألا يورد صاحب الإبل المريضة إبله على إبل صحيحة؛ لئلا تمرض فيتوهم الناس أن ذلك المرض جاء للإبل الصحيحة من طريق العدوى ، بدون إذنه تعالى ، ولك أن تقول أن المقصود من الحديث الثاني ، هو إثبات العدوى من طريق السببية العادية ، التي يجوز فيها تخلف المسبب عن سببه ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلك المخالطة من باب اتقاء أسباب الهلاك العادية امتثالاً لقوله تعالى: { وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } (2) ، وإذا لم يكن بين الحديثين تناقض فلا كذب ولا نسيان " (3) .

وفي رأيي أن قول أبي زهو في إثبات العدوى من طريق السببية أكثر إقناعاً ، فالأمر كله بيد الله لكن الإنسان مأمور بالأخذ بالأسباب ، وقد أرشد رسول الله إلى الجمع بين **الأخذ بالأسباب** والاعتماد على الله ، بقوله وفعله ، فمن ذلك قوله : (فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَوَرُّ مِنَ الْأَسَدِ) (4) ، وفعله حيث لبس درعين في أحد (5) .

وقد يكون التعارض في الأقوال ، كما تبين ، أو الأفعال ، أو في كليهما ، أو في التقرير وكل هذا من قبيل تعارض الحديث مع الحديث .

ج . موهم التعارض بين الحديث والقواعد العامة .

إن من القواعد العامة والتي أجمع عليه العلماء ، عدالة الصحابة ، فهم جميعاً عدول بتعديل الله لهم

1 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . باب لا عدوى ولا طيرة . 372/7 . ح رقم 4116 .

2 . سورة البقرة . الآية 195 .

3 . الحديث والمحدثون ص 156 .

4 . أخرجه البخاري . كتاب الطب . باب الجذام . 4 / 14 ح رقم 5707 .

5 . ينظر ، سنن أبي داود . باب في لبس الدروع 24/8 . ح رقم 2592 . ورجاله ثقات ، انظر شرح سنن أبي داود . عيد

المحسن العباد . 1/2 .

وإخباره عن طهارتهم وأسبقيتهم ورضاه عنهم (1) ، وذلك في آيات كثيرة نذكر منها ، قوله تعالى : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ } (2) وقوله تعالى: { لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا } (3) ، وقوله تعالى: { وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ } (4) ، فبهذه الآيات وغيرها ، أجمع العلماء على عدالة الصحابة؛ لكن هذا الأمر يتناقض مع بعض الأحاديث حيث (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْرِدَنَّ عَلِيَّ الْحَوْضِ أَقْوَامٌ ، فَإِذَا رَأَيْتَهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي فَأَقُولُ أَيُّ رَبِّ أَصْحَابِي أَصْحَابِي فَيَقَالُ إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ) (5) .

كما جاء عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاءَ عُرَاءَةِ غُرْلًا ، ثُمَّ قَرَأَ { كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ } وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ ، وَإِنَّ أَنَسًا مِنْ أَصْحَابِي يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ ، فَأَقُولُ أَصْحَابِي أَصْحَابِي ، فَيَقُولُ ، إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَيَّ **أَعْقَابِهِمْ** مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ " (6) .

وهذان الحديثان يدلان على أن فريقاً من الصحابة ارتد وبدل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الأمر ينافي عدالة الصحابة ، التي صارت من القواعد العامة المجمع عليها. ولنفي هذا التعارض يقول محمد أبو زهو: " أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يرد بالأقوام في الحديث أصحابه الذين صدقوا في الإيمان؛ وإنما أراد بهم نفرًا قليلاً كانوا من المنافقين الذين لم يخلصوا الإيمان وفيهم يقول الله تعالى : { وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا نَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ } (7) ، هؤلاء كانوا

-
- 1 . **عدالة الصحابة رضى الله عنهم** في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية . عماد السيد الشرييني . مدرس الحديث وعلومه جامعة الأزهر . طبع سنة 2005 م . ص 19.
 - 2 . سورة آل عمران الآية 110.
 - 3 . سورة الفتح الآية 18.
 - 4 . سورة التوبة الآية 100.
 - 5 . أخرجه الإمام أحمد . 33 / 403 ح رقم 2339338 ، والحديث له شواهد قال ابن عبد البر والآثار في الحوض أكثر من أن تحصى ، وذكر الحديث ، انظر التمهيد لما في الموطأ من أسانيد . 291/2.
 - 6 . أخرجه البخاري . كتاب أحاديث الأنبياء . باب واتخذ الله 235/2 . ح رقم 3349 . ، وقد جمع أبو زهو الحديثين هذا والذي قبله في حديث واحد ، ولم يخرج الحديث ، ينظر الحديث والمحدثون ص 153.
 - 7 . سورة التوبة الآية 101.

يشهدون مع الرسول صلى الله عليه وسلم المشاهد ، ويحضرون معه المغازي ، لا لإعلاء كلمة الله بل لأغراض أخرى ، كطلب الغنيمة أو تثبيطهم المؤمنين ، أو نحو ذلك ، فكانوا في الظاهر معدودين من الصحابة وهم في الواقع كفار" (1) .

إذا لا وجود للتعارض في الحقيقة؛ لأن نصوص الشريعة كلها وحي من الله تعالى ، والوحي لا يتناقض؛ لكن يحتاج للخبير المدرك لأسرار التشريع ، القادر على الترجيح أو الجمع بين النصوص أو معرفة علة الحديث المعارض وبيان وهنه ، وهذا ما نهجه محمد أبو زهو وقرره في مسألة موهم التعارض بين النصوص الشرعية المتعارضة .

1 . الحديث والمحدثون . ص 153 .

4 . الإسرائيليات .

يقصد بالإسرائيليات: هي ما رواه من أسلم من أهل الكتاب عن أنبيائهم وصالحهم ، والتي لا تنافي شرعنا (1) .

قال أبو زهو: " ما رواه الصحابة رضوان الله عليهم عن كعب الأحبار ، ووهب بن منبه ، وأضرابهما ليس هو الحديث النبوي ، وإنما هو أخبار إسرائيلية ، نقلها هؤلاء عن كتب أهل الكتاب (2) .
وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: **كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكْذِبُوهُمْ وَقُولُوا (أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ) (3) .**

قال ابن حجر: " وقوله ، **لا تصدقوا أهل الكتاب** ولا تكذبوهم" أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه ، أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج ، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفائه ، نبه على ذلك الشافعي رحمه الله ، ويؤخذ من هذا الحديث التوقف عن الخوض في المشكلات ، والجزم فيها بما يقع في الظن وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك ، قوله: { قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا } (4) .

وبهذا يعلم أن من نقل هذه الإسرائيليات ، من الصحابة ، مثل عبد الله بن عمرو ، أو التابعين مثل كعب الأحبار ، ووهب بن منبه ، إنما نقلوها من باب معرفة أخبار من قبلنا ، مع صفاء عقائدهم فلا يؤخذ نقلهم هذا مدخلا للطعن فيهم ، وهم من شهد لهم بالخيرية والصلاح .

يقول محمد أبو زهو: " ولا ينبغي أن يجعل من تلقي الإسرائيليات على هذا الوجه، ذريعة للطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لأنهم كانوا يزنونها بالميزان الشرعي ، كما أسلفنا وكان ذلك منهم بعد استقرار أصول الشريعة وإرساء قواعدها ، وكان في الأخبار والقصص لا في العقائد والأحكام فلم تكن رواية هذه الأخبار والتي تزلزل عقائدهم ، أو تشوش أفكارهم ، ومنزلتهم في العلم والدين ، كما لا ينبغي أن يتخذ من هذه الإسرائيليات ، وسيلة في الطعن في روايتها ، من أمثال كعب ووهب ممن أثى عليهم الصحابة ، وزكاهم أهل البصر بالتعديل والتجريح (5) .

1 . الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف . علي بن نايف الشحود . الطبعة الأولى 2008م . ص 27

2 . الحديث والمحدثون . ص 185

3 . أخرجه البخاري . كتاب تفسير القرآن . باب قولوا أمنا بالله . 3 / 102 ح رقم 4485 .

4 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . كتاب تفسير القرآن . باب قولوا أمنا بالله . 8 / 170 ، البقرة الآية 136 .

5 . الحديث والمحدثون . ص 186، 187 .

كما أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رغب في التحديث عنهم ، فعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : (**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً** ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرْجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُنْعِمًا فَلْيُنَبِّئُوهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (1) .

ولكن قد يقول قائل ، إن الدين الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، كامل ولا يحتاج تكملة من أهل الكتاب أو غيرهم حتى يؤخذ العلم منهم ، ويدل على ذلك ما جاء عن عبيد الله أن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ ، وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدْتُ ، تَقْرَعُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبَّ وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ **أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ** وَعَيَّرُوهُ وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ ، وَقَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، أَلَا يَنْهَأكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ ، لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنزِلَ عَلَيْكُمْ) (2) .

وجواب ذلك فيما نقله ابن بطال أن : قول النبي صلى الله عليه وسلم : (" لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء " ، إنما هو في الشرائع لا تسألوهم عن شرعهم فيما لا نعرفه من شرعنا لنعمل به؛ لأن شرعنا مكتف ، وما لا نص فيه عندنا ففي النظر والاستدلال ما يقوم الشرع منه ، وأما سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا ، وما جاء به نبينا صلى الله عليه وسلم من الأخبار عن الأمم السالفة فلم **ننه عنه**) (3) .

وقد يفهم من الحديث والأثر أن هناك تعارضاً ، بل التمس على البعض هذا الأمر وظنوا أن حديث الإذن بالتحديث عن بني إسرائيل باطل ، والحديث صحيح مسنداً موصولاً (4) . يقول محمد أبو زهو : " ولا تعارض بينه وبين ما ذكرناه من الحديث والآثار؛ وذلك لأن المعنى حدثوا عنهم بما تعلمون صدقه ، وهو ما يوافق القرآن أو السنة الصحيحة ، لما في الحديث عنهم من العظة والاعتبار، ولا يجوز أن يكون المعنى ، حدثوا عنهم بكل حديث حق أو باطل؛ إذ من المعلوم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحديث بالكذب (5) .

1 . أخرجه البخاري في صحيحه . باب ما ذكر عن بني إسرائيل . 174/12 . ح رقم 3461 .

2 . أخرجه البخاري . كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة . باب قول النبي لا تسألوا أهل الكتاب . 4 / 272 ح رقم 7363 .

3 . شرح صحيح البخاري لابن بطال . كتاب التعبير . باب قول النبي . صلى الله عليه وسلم : (**لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء**) 10 / 391 .

4 . الحديث والمحدثون . ص 188 .

5 . المرجع السابق . ص 189 .

وقال ابن حجر قوله: "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"، أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه صلى الله عليه وسلم، الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم، ثم حصل التوسع في ذلك، **وكان النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية**، والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور، وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار (1).
إذا فالشريعة الإسلامية كاملة وليست في حاجة لغيرها، وما كان من التحديث عن بني إسرائيل إنما من باب العظة والاعتبار، في باب المواعظ والقصص، لا في العقائد والأحكام، وإلا فإن ديننا أكمل الأديان، وأكثرها وضوحاً عقيدة وحكماً.
وهذا هو منهج السلف في الأخذ عن بني إسرائيل، ومحمد أبو زهو سار على ذلك عقيدة ومنهجاً مدافعاً عن الصحابة والتابعين، ومبيناً زيغ المخالفين، وكل ذلك دفاعاً عن سنة سيد الأولين والآخرين، صلى الله عليه وسلم.

1 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . كتاب أحاديث الأنبياء . باب ما ذكر عن بني إسرائيل . 498/6 .

ثانياً : موقفه من بعض الفرق .

1 . الخوارج .

عرفنا من هم الخوارج ، ومتى ظهوروا ⁽¹⁾ ، وسأحاول هنا توضيح مسائل أخرى توصلنا إلى بيان موقف محمد أبي زهو منهم .

- موقفهم من التحكيم .

التحكيم أمر مشروع ، قال تعالى: { **فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَبِيرًا** } ⁽²⁾ ، والحكم إنما يكون على ما قال الله وقال رسوله، غير أن الخوارج فهموا غير ذلك ، وقالوا: " إن حكم الله واضح لا يحتاج إلى هذا **التحكيم**، وكان شعارهم لا حكم إلا لله ⁽³⁾ ، مستندين في ذلك على قول الله تعالى: { **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** } ⁽⁴⁾ .

يقول محمد أبو زهو في شرعية التحكيم: " التحكيم أمر مشروع ، والحكمان إنما يحكمان حسب ما أمر القرآن العزيز ⁽⁵⁾ .

وعلي رضي الله عنه كان مصيباً في قبوله التحكيم ، بخلاف الخوارج الذين لم يرتضوا حكم الله بالتحكيم ، ورأوا أنه مخالف للشرع .

قال ابن حزم: " فإنما حكم علي رضي الله عنه ، أبا موسى وعمرو رضي الله عنهما؛ ليكون كل واحد منهما مدلياً بحجة من قدمه؛ وليكونا متخاصمين عن الطائفتين ، ثم حاكمين لمن أوجب القرآن الحكم له وإذ من المحال الممتنع الذي لا يمكن الذي لا يفهم لغط العسكرين أو أن يتكلم جميع أهل العسكر بحجتهم ، فصح يقيناً صواب علي في تحكيم الحكيمين والرجوع إلى ما أوجبه القرآن وهذا الذي لا يجوز غيره؛ **ولكن أسلاف الخوارج** كانوا أعراباً ، قرؤوا القرآن قبل أن يتفقهوا في السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء؛ لهذا تجدهم يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها ، فظهر ضعف القوم وقوة جهلهم " ⁽⁶⁾ .

1 . ينظر، الرسالة ص 65 وما بعدها .

2 . سورة النساء الآية 35.

3 . العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . أبو بكر بن العربي . دار إحياء السنة 2016م . ص 171.

4 . سورة الأنعام الآية 57.

5 . الحديث والمحدثون . ص 84.

6 . الفصل في الملل والأهواء والنحل . 1/2.

ومن هذا يفهم أن عدم رضاهم بالتحكيم ناتج عن جهلهم بالشريعة ، فلا معرفة لهم بأحكام الكتاب ، ولا دراية لهم بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

يقول محمد أبو زهو : " كان جهلهم بالحديث وعدم تحملهم له عن غيرهم؛ لأنه متهم في نظرهم سبباً في أن فقههم جاء مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، بل منهم ما جاء مخالفاً لنصوص القرآن الكريم ، فمنهم من يرى أن التيمم جائز ولو على رأس بئر ، ومنهم من يرى أن الواجب من الصلاة إنما هو ركعة واحدة بالعادة ، وأخرى بالعشي...، وأكثر ذلك أتاهم كما قلنا من أنهم لا يعتدون برواية جمهور المسلمين ، وكيف يأخذون دينهم عن قوم هم كفار في نظرهم؛ وإنما يعتمدون ما رواه لهم أئمتهم ، وهم كما قلنا خلو من العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل خلو من فهم أحكام القرآن على وجهها الصحيح (1) .

وضعهم للحديث .

يرى كثير من العلماء ، أن الخوارج كغيرهم من الفرق قامت بوضع الحديث؛ لمناصرة أهدافها السياسية ، واستدلوا بأدلة منها ، قول ابن لهيعة : (سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع فجعل يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإننا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً (2) . وكذلك ما روي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث (ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا وكيف أخالف كتاب الله ، وبه هداني الله) (3) .

يقول محمد أبو زهو : " هذا ومع أن الخوارج يحكمون بكفر الكاذب ، فقد وجد من بعضهم الوضع في الحديث ، والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لتأييد مذاهبهم الباطلة حتى تروج بين أتباعهم " (4) .

وإن كان هؤلاء العلماء ومن بينهم أبو زهو ، يرون إن الخوارج وضعوا الحديث ، وإن كان ليس بالكثرة التي جاءت عن الشيعة ، فإن غيرهم من العلماء يرى عدم وضعهم للحديث مطلقاً .

يقول محمد الخطيب في قول ابن لهيعة : "إن الأخبار التي تدل على صدقهم ، تعارض هذه الروايات ، والبحث لا يؤدي إلى دليل يدين الخوارج بالوضع ، فلا بد من حمل تلك الأخبار على

1 . الحديث والمحدثون . ص 87 .

2 . اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية ج 4 ص 138 .

3 . جامع بيان العلم وفضله ص 1191 .

4 . الحديث والمحدثون 86 ، 87 .

وهو الراوي أن (الشيخ) خارجي وهو ليس كذلك ، وأرجح من هذا أن الخبرين ضعيفان لجهالة (الشيخ) (1) .

أما حديث عبد الرحمن بن مهدي ، فإنه لم يثبت عن الخوارج وإنما روته الزنادقة (2) ، وهو حديث باطل لا أصل له ، قال: يحيى بن معين : "هذا حديث **وضعت الزنادقة**" (3) .

وهذا الرأي لم يتفرد به محمد الخطيب ، وإنما له أصول قديمة تعود لمبادئ الخوارج ، قال بها العلماء ، وآراء حديثة بينة على ذلك كما سألين .

يقول مصطفى السباعي : " لقد حاولت أن أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج ولكني رأيت الأدلة العلمية على العكس، تنفي عنهم هذه التهمة ، فقد كان الخوارج ، كما ذكرنا يكفرون مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً ، والكذب كبيرة ، فكيف إذا كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم (4) ، واستشهد السباعي، بأقوال بعض العلماء ، كقول أبي داود : **ليس في أهل الأهواء** أصح حديثاً من الخوارج (5) .

وقال الذهبي : " وَكَذِبَ الرَّافِضَةُ مِمَّا يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْخَوَارِجَ شَرٌّ مِنْكُمْ وَمَنْ هَذَا فَمَا نَقْدِرُ أَنْ نَرْمِيَهُم بِالْكَذِبِ؛ لَأَنَّا جَرِينَاهُمْ فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وَعَلَيْهِمْ ، وَأَنْتُمْ فالصادق فيكم شامة " (6) .

وقال ابن تيمية : " والخوارج اصدق من الرافضة وأدين وأورع ، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب ، بل هم من اصدق الناس " (7) .

قال أكرم العمري : " فلو صح ما نقل عن ابن لهيعة ، فإن أثر الخوارج في الوضع ضئيل جداً ولا يعدو أن يكون هوى لفرد منهم ، وليس صفة تعمهم " (8) .

-
- 1 . السنة قبل التدوين ص 205.
 - 2 . المرجع نفسه ص 206 ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 100.
 - 3 . معالم السنن شرح سنن أبي داود 4 / 298.
 - 4 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 100.
 - 5 . سؤالات أبي عبيد الآجري . أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني . مكتبة دار الاستقامة الطبعة الأولى 1997 م / 2 / 117.
 - 6 . المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال ص 480.
 - 7 . منهاج السنة النبوية . أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس . تحقيق محمد رشاد سالم مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى 1406 هـ . 7 / 36.
 - 8 . بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 25.

وبعد النظر ، ومتابعة أقوال المتقدمين والمتأخرين ، يتبين أن الكذب ليس من منهج الخوارج باتفاق وأنهم على بدعتهم يتحرون الصدق ويرون الكذب كبيرة ، كما أنهم عرب أقحاح لم يقبلوا الدخلاء من الزنادقة وغيرهم ، بخلاف ما وقع للرافضة ، وكانوا شجعاناً أصحاب عبادة ، صرحاء لا يجاملون ولا يلجئون للتقية⁽¹⁾، ومن كانت هذه صفاته كان أبعد عن هذه التهمة ، وهذا خلافاً لأبي زهو ، الذي لا يبرىء ساحتهم من الكذب ، وإن كان يراهم أقل الفرق اصطناعاً للأكاذيب⁽²⁾ .

1 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 100 ، والحديث والمحدثون ص 8.

2 . الحديث والمحدثون . ص 87.

2 . الشيعة .

نتكلم بشيء من التفصيل عن بعض قضاياهم ، حتى يتبين لنا موقف أهل السنة منهم ، وأول قضية الخلافة ، التي يرونها من حق علي رضي الله عنه ، بل هي ميراث له ولأحفاده من بعده ولا تكون لغيرهم بأي حال من الأحوال ، حسب قولهم .

يقول الشاطبي : " هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده، وأن الإمامة ركن الدين ، لا يجوز للرسول إغفالها ولا تفويضها إلى العامة " (1) .

وقد جاء عن أبي زهو مثل هذا الرأي ، وهو أوضح في بيان اعتقاد الشيعة في أولوية علي رضي الله عنه بخلافة المسلمين .

يقول محمد أبو زهو : " كانت الفكرة الأولى في التشيع لعلي ، أن جماعة من الصحابة يرون بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخلافة ميراث أدبي لعلي بن أبي طالب ، وأنه أولى بها لعدة أمور ، منها أنه أقرب عاصب لرسول الله بعد عمه العباس، ومنها سبقه إلى الإسلام ، وشهوده بدر وغيرها من المشاهد ، ومنها كونه زوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنها مزاياه الخلقية والعلمية ، فقد كان ذا شجاعة وقوة وعبقورية نادرة (2) .

وهذا الرأي كان في عهد الصحابة ، عمر وأبي بكر رضي الله عنهما ، ولكن بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، ومطالبة معاوية بدمه ، تغير الحال وجاهر الشيعة به ، وانتصر لهم أصحاب الأهواء والزنادقة ، قاصدين إفساد الدين على المسلمين ، فبدأوا بوضع الحديث .

قال محمد أبو زهو : " أخذ هؤلاء المنتشيعون أعداء الإسلام ، يصنعون الحديث في أغراض شتى حسب أهوائهم ونحلهم ، فمن ذلك أحاديث وضعوها في مناقب علي ، يرفعون من قدره ، وأخرى وضعوها في الحط من شأن معاوية وبنو أمية " (3) .

1 . الاعتصام . إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي . تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الرحمن الشقير

وآخران . دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى 2008 م . 350/3.

2 . الحديث والمحدثون . ص 88.

3 . المرجع السابق . ص 92 ، 93.

ويقول محمد الخطيب: "ومما يؤسف له أن بعض أهل الأهواء وأعداء الإسلام ، اتخذوا التشيع ستاراً لتحقيق أهوائهم ، والوصول إلى مآربهم " (1) .

وكان الشيعة أكثر كذباً من غيرهم ، لذلك كان عامر الشعبي يقول: "ما كذب على أحد في هذه الأمة ما كذب على علي" (2) .

وقال الذهبي: " وكذب الرافضة ممّا يضرب به المثل ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْخَوَارِجَ شَرَّ مِنْكُمْ وَمَنْ هَذَا فَمَا نَقْدِرُ أَنْ نَرْمِيَهُمْ بِالْكَذِبِ؛ لَأَنَّا جَرِينَاهُمْ فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وَعَلَيْهِمْ ، وَأَنْتُمْ فالصديق فيكم شامة " (3) .

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: "الَّذِينَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَالْكَلامِ وَالْحِيلِ لِأَهْلِ الرَّأْيِ وَالْكَذِبِ لِلرَّافِضَةِ" (4) .

ومن كذبهم ، ما ذكره السيوطي في مدحهم لعلي رضي الله عنه حيث قال أحدهم : (من مات وفي قلبه بغض لعلي بن أبي طالب، فليمت يهودياً أو نصرانياً) (5) ، وكذلك قولهم: " إن الله تعالى منع المطر عن بني إسرائيل بسوء رأيهم في أنبيائهم ، وأنه يمنع المطر عن هذه الأمة بيغضهم علي بن أبي طالب " (6) .

يقول محمد الخطيب: " وكان يهيم الشيعة إثبات وصية الرسول صلي الله عليه وسلم لعلي بالخلافة من بعده ، فوضعوا الكثير من الأحاديث في هذا (7) ، منها قولهم: (وصيي، وموضع سري، وخليفتي في أهلي وخير من خلف بعدي علي) (8) ، وقولهم: (يا علي أخصك بالنبوة ولا نبوة بعدي) (9) .

1 . السنة قبل التدوين ص 195.

2 . تذكرة الحفاظ . ج 1 ص 65.

3 . المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال . ص 480.

4 . المرجع نفسه ص 480.

5 . اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة . 1 / 469 ، 471.

6 . . المرجع السابق ص 471.

7 . السنة قبل التدوين ص 197.

8 . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة . 1 / 369 .

9 . اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 1 / 413.

قال محمد أبو زهو: " ويظهر أن أمر الوصية من النبي لعلي بالخلافة كان شائعاً على السنة هؤلاء القوم في زمن علي بن أبي طالب ، يدلنا على ذلك سؤال بعض الصحابة له " (1) ، ومن ذلك ما جاء عن أبي جحيفة قال: (قُلْتُ لِعَلِيِّ هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ قَالَ لَا ، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ أَوْ فَهَمُّ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ ، قَالَ قُلْتُ فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ: الْعَقْلُ ، وَفَكَانَ الْأَسِيرُ وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ) (2) ، " وما سأل هذا السؤال إلا لأنه سمع لغطاً من الشيعة حول الوصية والخلافة التي يدعونها لعلي فنفي ذلك علي نفياً باتاً" (3) .

قال ابن حجر: " وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة، بأنه كان عند علي وآل بيته من النبي صلى الله عليه وسلم أمور كثيرة أعلمه بها سرا ، تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمور الإمارة " (4) . وقد عمل الشيعة على وضع الحديث ، بل وصل بهم الأمر إلى تزيف الأسانيد الصحيحة بأسانيد من عندهم ، تحمل ذات الأسماء لرجالهم ، وحملوا عليها عقائدهم الفاسدة ، حتى تنتشر بين الناس بهذه الأسانيد المعروفة .

قال أبو زهو: " اشتغل الشيعة بالحديث وسمعوا من الثقات وعرفوا الأسانيد الصحيحة ، ثم وضعوا عليها الأحاديث التي تتفق وعقيدتهم ، وأضلوا بها كثيراً فكان منهم من يسمى بالسدي ، ومنهم من يسمى بابن قتيبة ، وكانوا يروون عنهما فيظن من لا يعرف حقيقة الحال أنهما المحدثان المشهوران مع أن كلاً من السدي وابن قتيبة اللذين ينقل عنهما الشيعة رافضياً غال؛ ولكن جهابذة السنة وعلماء الحديث كشفوا دخيلة أمرهم ، وأطلعوا الناس على حقيقة حالهم " (5) .

وكان عمل الشيعة هذا له أثر السيئ في وصول علم وفقه علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلينا ، وذلك لاختلاطه بكذبهم .

قال ابن القيم: " قاتل الله الشيعة فإنهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه؛ ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود ، كعبيدة السلماني ، وشريح ، وأبي وائل ، ونحوهم " (6) .

1 . الحديث والمحدثون ص 93 ، 94 .

2 . أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب العلم . باب كتابة العلم 1/ 33 ح رقم 111 .

3 . الحديث والمحدثون ص 94 .

4 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . كتاب فضائل المدينة . باب حرم المدينة 4/ 85 .

5 . الحديث والمحدثون ص 96 ، 97 .

6 . إعلام الموقعين عن رب العالمين 1/ 21 .

وأيضاً تبادوا الشيعة في الانتقاص من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية رضي الله عنهم ، حتى يعلو نجم علي رضي الله عنه في نظرهم .

يقول محمد الخطيب : " وإلى جانب هذا ، وضع الشيعة إخباراً بشعة تنال من أبي بكر وعمر وغيرهما ، يزعمون فيها إساءة هؤلاء الصحابة إلى علي رضي الله عنه وأهله " (1) . وهذا الأمر جعل بعض المتعصبين من أحزاب أخرى يضعون أحاديث ترفع من قدر أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ، رضي الله عليهم جميعاً .

يقول محمد أبو زهو : " وكان للتشيع أثر عكسي في نفوس من ضعف إيمانهم من المسلمين لا سيما المنتمين إلى بني أمية ، فوضع هؤلاء الحديث في مناقب أبي بكر وعمر وعثمان ، كرد على مثالب الشيعة " (2) ، وجاء بأحاديث كثيرة تبين ذلك ، ومن أمثلتها قولهم : **(إن في السماء الدنيا ثمانين ألف ملك يستغفرون لمن أحب أبا بكر وعمر وفي السماء الثانية ثمانين ألف ملك يلعنون من أبغض أبا بكر وعمر ، ومن أحب الصحابة جميعاً فقد برئ من النفاق)** (3) .

وكذلك من العقائد الفاسدة لدى الشيعة ، رجعة علي رضي الله عنه ، وأنه لم يمت ، بل هو النبي الحق ، ووصفه بعضهم بالإله ، ويخفون كل ذلك بالتقية التي يعتبرونها من الدين وهي رأس الخديعة والنفاق (4) .

يقول محمد أبو زهو : " إنك إذا تأملت أيها القارئ في كثير من عقائد الشيعة ، لا تتردد في الحكم بكفر كثير منهم ، فمن يقول بحلول الباري في علي ، وغيره من يقول بنبوة علي بعد محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن يتأول القرآن على غير تأويله ، ويقول أن له سبعين بطناً ، لا شك في أن جميع هؤلاء كفرة مارقون من الدين مروق السهم من الرمية (5) .

ومن اطلع على آراء أئمة الإسلام ، وعلى معتقدات بعض الشيعة لا يبقى له أدنى شك في كفر هذه الطوائف ، وخاصة أصحاب العقائد المذكورة .

ومم تقدم تبين لنا موقف محمد أبو زهو من هؤلاء الغلاة المتعصبين ، وكيف أنه بين زيغهم ، كما فعل السلف من قبله .

1 . السنة قبل التدوين ص 199 .

2 . الحديث والمحدثون ص 97 ، 98 .

3 . اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ص 393 .

4 . ينظر الحديث والمحدثون . ص 90 ، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد . 3 / 1070 .

5 . الحديث والمحدثون . ص 90 ، 91 .

3 . المعتزلة .

المعتزلة: هم طائفة من أهل الكلام خالفت جمهور المسلمين في كثير من المعتقدات ، وعرفوا بالجرأة على تأويل النصوص ، وعدم التقيد بظواهرها (1) .

ومن أكبر مخالفتهم للجمهور، نفي صفات الله تعالى، ونفي القدر، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله تعالى في الآخرة، والحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار إذا مات ولم يتب، ووجوب الخروج على الإمام الظالم، والغلو في تعظيم العقل ، إلى غير ذلك من المخالفات ، وهم فرق كثيرة ربت على العشرين (2) .

قال أبو زهو : " أما أهل الكلام ، فإننا نجدهم يرتفعون بالعقل ويذهبون بسلطانه إلى أقصى حدوده حتى ساقهم ذلك إلى التطرف في تأويل النصوص بما يمجه الذوق السليم ، ويدفعه الطبع المستقيم كل ذلك محافظة على ما اعتقدوه من الآراء " (3) .

ويمكن بيان ذلك في النقاط الآتية :

أ . ردهم للأحاديث التي خالفت العقل .

ومن ذلك ردهم أحاديث الشفاعة ، لمعارضتها لأصلهم في الوعيد، وهو أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار ، كما ردوا أحاديث الصفات ، لمعارضتها لأصلهم في نفي الصفات عن الله ، كما أنكروا الأحاديث الدالة على رؤية الله في الجنة ، وأحاديث عذاب القبر ، وغير ذلك كثير (4) ، **فكل أمر لا يمكن للعقل البشري الإحاطة به وتصوره يتم إنكاره ، وهذا يخالف الطبع المستقيم .**

ب . طعنهم في الصحابة .

فهذا واصل بن عطاء يذهب إلى أن أحد الفريقين المتخاصمين من الصحابة في موقعي الجمل

1 . ينظر، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه . أبو أحمد محمد أمان بن علي جامي علي . الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . الطبعة: الأولى 1408 هـ ص 139 .

2 . الاعتصام 30/1 ، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار . أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي . تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف . أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى 1999م . 68/1 .

3 . الحديث والمحدثون . ص 327 .

4 . موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة . 176/24 .

وصفين كان مخطئاً ، فإن أحدهما فاسق لا محالة ، وبناء على معتقده هذا ، فإنه لم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب علي ، والآخر من أصحاب الجمل ، فقد قال: " لو شهدت عندي عائشة وعلي ، وطلحة ، علي باقة بقل لم أحكم بشهادتهم " (1) .

ولا تخفى أفعال النظام الشنيعة ، من مثل وقيعته في الصحابة رضي الله عنهم ، أبي بكر وعمر ، وعثمان واتهامه لابن مسعود بالكذب لروايته حديث انشقاق القمر ، وحديث: "السعيد من سعد في بطن أمه " (2) .

وهذا كله ناتج عن تقديم هذه الفرقة للعقل على النقل في كل الأمور ، وجعل الفلسفة اليونانية مقدمة على القرآن والسنة النبوية .

يقول محمد أبو زهو : " أخذ المعتزلة في هذا العصر (عصر المأمون) في بحث كتب الفلسفة اليونانية وغيرها ، وتشبعوا بعلوم الحكمة ، فحكموا آراءه في الدين ، وطبقوا ما فهموه من هذه الدراسات على الكتاب والسنة ، وانفتح عليهم باب التأويل والطعن في الأخبار ، حتى لم يسلم منهم بعض الصحابة رضي الله عنهم (3) .

وبهذا يتبين مخالفة فرقة المعتزلة لمذهب السلف ، ولا شك في أن مخالفاتهم للسلف كثيرة وليس هنا محل لذكرها ، والذي يهمنا هو أن هذه المخالفات كانت خطأ كبيراً ، خاصة في تركهم للحديث ، وكلامهم في الصحابة ، وهذا ما بينه العلماء ومن بينهم محمد أبو زهو رحمه الله .

-
- 1 . الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية . عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني أبو منصور (المتوفى: 429هـ) دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة: الثانية، 1977 ص100.
 - 2 . الملل والنحل . أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: 548هـ) مؤسسة الحلبي 57/1 ، وموسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة . 176/24 .
 - 3 . الحديث والمحدثون . ص 327 .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأصلي وأسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه .
جاءت دراسة موضوع (محمد أبو زهو ومنهجه في تدوين الحديث الشريف ونقده) من خلال كتابيه الحديث والمحدثون ، ومكانة السنة في الإسلام ، وكان ذلك بتتبع المحاور الرئيسية التي عالجها في كتابيه ، وخاصة الحديث والمحدثون ، الذي كان أشمل لكل الموضوعات ، حيث تتبعت منهجه في الكتاب ابتداءً بمقدمته في مفهوم السنة ، ثم انتشار السنة في عصر النبي ، صلى الله عليه وسلم وصحابته إلى عصر التابعين وتابعيهم ، وبعد ذلك تتبعت منهجه في كلامه عن مصنفات الحديث من مختصرات وشروح ، وصولاً إلى بيان منهجه في نقد الحديث سنداً وممتناً ، ثم بيان موقفه من بعض القضايا الحديثية والفرق .

وفي ختام دراستي آن لي أن أتوقف لأبرز أهم ما توصلت إليه من نتائج ، وهي على النحو الآتي .

أولاً : - الجوانب الشكلية

- 1 - بدأ محمد أبو زهو كتابه الحديث والمحدثون بذكر المراجع ، التي يستقي منها ويحيل إليها في المتن ، دون أن يذيل لها هامشاً ، ثم عاد للتهميش في منتصف الكتاب ، أما كتابه مكانة السنة في الإسلام فلم يضع له هامشاً ألبتة .
- 2 . كما أنه في بعض المواضع يذكر الحديث ويبين من رواه ، ولا يشير إلى تفاصيل تخريج الحديث ، وفي مواضع أخرى يكتفي بإخراج الحديث من السنن ، والحديث مذكور في الصحيحين أو أحدهما ، أو ينسب الحديث لغير الكتاب الذي روي فيه ، كأن يكون الحديث في صحيح مسلم وينسبه للنسائي ، أو يكون الحديث في الصحيحين أو أحدهما ، ولا يخرج بل يشير لأحد الكتب الفقهية لمراجعته .
- 3 . وقد ينقل كلاماً من مرجع معين أكثر من مرة ، ثم يشير في نهاية كلامه إلى المرجع الذي نقل منه في المتن ، دون أن يحدد الكلام الذي نقله أو الجزء أو الصفحة التي نقل منها .
- 4 . كما أنه ينقل من كتب الموضوعات ولا يحيل إليها ، وكذلك يذكر الآيات ولا يشير إلى السورة أو رقم هذه الآيات ، وهذا في كامل الكتابين .
- 5 . كما يؤخذ عليه تكراره لبعض المواضيع مرات عديدة ، وعدم التزامه حدود الموضوع فيها .

ثانياً - الجانب الموضوعي .

1 . يؤيد أبو زهو رأي الأشاعرة في كون القرآن العظيم قديماً في صفته محدثاً في لفظه ، وهذا الرأي الذي يتبناه أبو زهو ، مخالفاً لما قاله مالك وأبو حنيفة وأحمد؛ لأنهم في الحقيقة لم يفرقوا بين كلام الله باعتباره صفة قديمة ، وبين كلامه المنزل الذي هو اللفظ المكتوب والمقروء ، والذي هو محدث عند الأشاعرة .

3 . فرّق أبو زهو ، العقائد إلى نوعين؛ نوع يشترط فيه النص المتواترة لقبوله؛ ونوع يكتفى فيه بخبر الواحد الظني القوي ، وهذا التفريق مخالف لمنهج السلف ، الذي يرى ثبوت العقائد بخبر الواحد الصحيح .

2 . دحضه مزاعم المخالفين الذين تقوّلوا الأقاويل الباطلة في نقد الحديث سنداً وممتناً ، ودعم ذلك بالحجج القاطعة .

توصية

إن كان لي من توصية فإني أوصي الاهتمام بالأعلام الذين بذلوا الجهود الكبيرة ، في مجال الشريعة قبل رحيلهم عنا ، وذلك بإقامة الدراسات على مؤلفاتهم العلمية ، والبحث في مناهجهم التعليمية ، سواء كانوا من الخبرات الليبية ، من مثل ، عبد السلام أبو ناجي ، وعبد السلام الشريف العالم ، أو الوافدين من أمثال السيد أحمد خليل ، ومحمد سيد طنطاوي ، وأحمد عامر وأحمد عبد العال ، وموسى الأمين الأمين ، وغيرهم كثير .

تم بحمد الله وتوفيقه إنجاز هذا العمل ونوقش

بتاريخ 11 شوال 1443هـ الموافق: 2022 /5/12م

الباحث صالح محمد الحمدي

بتاريخ 2022 5/25م

فهرس الآيات القرآنية

ت	طرف الآية القرآنية	السورة	رقم الآية	الصفحة
1	وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ	النحل	44	60،5
2	وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ	الحشر	7	5
3	وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ	الصافات	171	5
4	يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ	النساء	26	18
5	سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ	الإسراء	77	18
6	وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ	المائدة	92	20
7	فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ	النور	63	20
8	فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ	النساء	56	20
9	الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ	الأعراف	157	20
10	أَقِيمُوا الصَّلَاةَ	الأنعام	73	22
11	وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	المائدة	38	22
12	الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ	الأنعام	82	22
13	يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ	الأعراف	157	24
14	وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ	القلم	4	25
15	يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ	المائدة	67	25

26	2	الجمعة	هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا	16
26	9	الزمر	قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ	17
26	11	المجادلة	يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ	18
26	122	التوبة	قَوْلًا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا	19
60	36	الأحزاب	وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ	20
61	38	الأنعام	مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ	21
61	89	النحل	وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ	22
61	38	الأنعام	وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ	23
62	9	الحجر	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	24
119	3	المائدة	الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي	25
244	34	الأعراف	فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ	26
247	110	آل عمران	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ	27
248	18	الفتح	لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ	28
248	100	التوبة	وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ	29
248	101	التوبة	وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ	30

250	136	البقرة	قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا	31
253	35	النساء	فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِّنْ أَهْلِهَا	32
253	57	الأنعام	إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ	32

فهرس أطراف الأحاديث والأثر

ت	طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الحكم	صفحة
1	مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً	مسلم	صحيح	18
2	لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ	البخاري	صحيح	22
3	مَنْ حُوسِبَ عَذِبَ	مسلم	صحيح	35،23
4	هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَبِيَّتُهُ	الترمذي	حسن صحيح	23
5	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا	مسلم	صحيح	25
6	إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ	مسلم	صحيح	25
7	مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ	متفق عليه	صحيح	25
8	نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ	الترمذي	حسن صحيح	27
9	مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ ثُمَّ كَتَمَهُ	الترمذي	حسن	27
10	أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ	أحمد والدارقطني والسنن الكبرى	صحيح	27
11	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَوَّلُنَا	البخاري	صحيح	29
12	كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لِأَخْصَاهُ	البخاري	صحيح	29

29	حسن صحيح	الترمذي	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعِيدُ الْكَلِمَةَ ثَلَاثًا	13
30	حسن	المعجم الكبير وأحمد	أَنَّ غُلَامًا شَابًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	14
31	صحيح	البخاري	كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ	15
31	صحيح	البخاري	عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِيَّابِ	16
32	صحيح	البخاري	عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ أَتَيْتُنَا	16
32	حسن صحيح	أحمد والترمذي	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ	17
33	صحيح	البخاري	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ	18
33	صحيح	البخاري	قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا	19
33، 208،44	صحيح	متفق عليه	من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	20
34	صحيح	أحمد والدارمي والحاكم	كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ	21
35	صحيح	مسلم والنسائي	فِرْصَةً مُمْسَكَةً فَتَوَضَّئِي بِهَا	22
36	صحيح	البخاري	قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	23
36	صحيح	البخاري وابن حبان	نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ	24
36	صحيح	متفق عليه	نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعُنَّ الْحَيَاءَ	25

37	صحيح	البخاري.ابن خزيمة	إِنَّكَ سَنَاتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ	26
38	صحيح	أحمد وابن ماجه	عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ	27
38	صحيح	البخاري	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بِكِتَابِهِ	28
41	صحيح	البخاري	قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ	29
41	صحيح	البخاري	مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ غَيْرِ خَزَائِيَا وَلَا النَّدَامَى	30
41	صحيح	متفق عليه	وقال احفظوهن وأخبروا بهن من ورائكم	31
44	صحيح	ابن ماجه	عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ	32
45	صحيح	الحاكم	أتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا : نعم	33
46	صحيح	ابن ماجه	حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	34
46	صحيح	ابن ماجه	عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ قَالَ: سَمِعْتُ	35
47	صحيح	ابن ماجه	مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	36
47	ضعفه البويصري وصححه الألباني	ابن ماجه	إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلْيَقُلْ حَقًّا	37
207،48	صحيح	البخاري وغيره	إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ	38
50	صحيح	متفق عليه	إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ	39
50	صحيح	مسلم	اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ	40

41	ما من عبد مسلم يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويصلي	أبو داود	صحيح	50
42	من زعم أن محمداً رأى ربه ليلة الإسراء	متفق عليه	صحيح	51
43	قَالَتْ لِي عَائِشَةُ يَا ابْنَ أُخْتِي بَلَّغْنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو مَارٌّ بِنَا	مسلم	صحيح	51
44	يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ قَالَ لَنَبِيِّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ	متفق عليه	صحيح	52
45	كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ	مسلم	صحيح	52
46	حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ	البخاري	صحيح	52
47	حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ وَعَاءَيْنِ	البخاري	صحيح	52
48	مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ	مسلم	صحيح	54
49	أَنَّ وَرَثَ امْرَأَةٍ أَشِيَمَ الضَّبَابِيَّ	الترمذي	حسن صحيح	55
50	إِذَا سَمِعْتُمْ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهَا	متفق عليه	صحيح	55
51	لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلَ الخُفِّ أَوْلَى	أبو داود	حسن	57
52	قَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْوَأَشِمَاتِ وَالْمُوتَشِمَاتِ	البخاري	صحيح	60
53	ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله	الإبانة والسلسلة الضعيفة	موضوع	61
54	لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا	شرح الأربعين النووية	حسن صحيح	98،67
55	إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن	الدار قطني وابن حجر	صحيح	98،67

69	صحيح	مسلم وآخرين	إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا	56
69	صحيح	أبو داود وآخرين	أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ	57
70	صحيح	مسلم	لَا تَكْتُبُوا عَلَيَّ وَمَنْ كَتَبَ عَلَيَّ غَيْرَ الْقُرْآنِ	58
72	صحيح	البخاري	إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَن مَكَّةَ الْقَتْلَ أَوْ الْفَيْلَ شَكًّا	59
73	صحيح	البخاري	اَكْتُبُوا لِأَبِي فَلَانَ	60
73،75	صحيح	البخاري	مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	61
73	صحيح	البخاري	اَثْنُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا	62
73	صحيح	أبو داود والحاكم	قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ	63
73	حسن	البيهقي	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَتَبَ	64
73،80	صحيح	البخاري	ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله	65
80	صحيح	ابن خزيمة	من رغب عن سنتي فليس مني	66
82	صحيح	مسند عمر	إني كنت أردت أن أكتب السنن	67
82	ضعيف	جامع بيان العلم	لا كتاب مع كتاب الله	68
192،84	صحيح	مسلم	لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ	69
84	صحيح	مسلم	الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ	70
84	صحيح	المعجم الكبير	وَاللَّهِ مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ	71
87	صحيح	المستدرک	بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي	72

73	كُنَّا نَسْمَعُ الرَّوَايَةَ بِالْبَصْرَةِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ	الدارمي والموطأ	صحيح	88
74	سمعت شيخا من الخوارج تاب ورجع فجعل	اللألي المصنوعة	موضوع	90
75	كَتَبَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى عَامِلِهِ	سنن الدارمي	رجالہ ثقات	93
76	كَانَ سُفْيَانُ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ بِاللَّيْلِ فِي الْحَائِطِ	سنن الدارمي	رجالہ ثقات	93
77	خَرَجَ عَلَيْنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ	سنن الدارمي	ضعيف	93
78	قَامَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَا بَايَعَ	سنن الترمذي	ضعيف	107
79	إِذَا رَأَيْتُمْ مَعَاوِيَةَ يَخْطُبُ عَلَى مِنْبَرِي فَاقْتُلُوهُ	الفوائد المجموعة	موضوع	107
80	هبط علي جبريل وعليه قباء أسود وعمامة	اللألي المصنوعة	موضوع	108
81	إِذَا سَكَنَ بَنُوكَ السَّوَادِ وَلَبَسُوا السَّوَادَ وَكَانَ	اللألي المصنوعة	موضوع	108
82	قَالَ جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، يَعْنِي بُشَيْرَ	مسلم	صحيح	111
83	نَضَرَ اللَّهُ عِبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفَظَهَا وَوَعَاَهَا	الشافعي والترمذي	حسن	117
84	تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا	مالك	صحيح	119
85	لَقَدْ تَرَكْتُمْ عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةَ	أبو داود والحاكم	صحيح	119
86	لَا تَشُدُّ الرِّجَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ	متفق عليه	صحيح	121
87	أول من خطب قاعدا معاوية ، قال : ثم اعتذر	ابن أبي شيبة	مرسل	123
88	ومن طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعدا	فتح الباري	مرسل	123
89	مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ	مسلم	صحيح	123

128	صحيح	مسلم	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ	90
139	موضوع	الموضوعات لأبن الجوزي	وددت أن بيني وبين خراسان جبالا من برد وجبال	91
139	موضوع	اللآلئ المصنوعة	يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس	92
139	موضوع	الأسرار المرفوعة	العرب سادات العجم	93
140	موضوع	اللآلئ المصنوعة	إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل	94
213	صحيح	البخاري	لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ	95
214	صحيح	البخاري	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ	96
216	صحيح	الترمذي	مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَعَطُهُ	97
217	صحيح	مسلم	فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	98
221	صحيح	مسلم	دَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جَنَازَةٍ	99
222	موضوع	السنن الكبرى والموضوعات لابن الجوزي	لا يدخل الجنة ولد زنا	100
223	موضوع	ابن ماجه	قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَاغُونَ	101
224	صحيح على شرط الشيخين	الحاكم	ورده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالا	102
228	حسن	ابن حبان والترمذي	من غسل ميتا فليغتسل	103
228	ضعيف	السنن الكبرى	أَنْجَاسٌ هُمْ فَتَغْتَسِلُونَ مِنْهُمْ	104

241	صحيح على شرط الشيخين	الحاكم	كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور فزوروه	105
241	حسن	الترمذي والنسائي وابن خزيمة	كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ	106
242	صحيح	البخاري	أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ	107
242	صحيح	البخاري	احتجم وهو محرم صائم	108
242	منسوخ	سنن أبو داود والمنهاج شرح صحيح مسلم	مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ	109
243	حسن	الترمذي	أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي	110
244	اسناده ضعيف وله شواهد يصح بها	مسند الشهاب	صلة الرحم تزيد في العمر	111
246	صحيح	متفق عليه	لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ	112
246	صحيح	متفق عليه	لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ	113
247	صحيح	البخاري	فِرٌّ مِنَ الْمُجْدُومِ كَمَا نَفَرٌ مِنَ الْأَسَدِ	114
247	صحيح	سنن أبي داود	لبس درعين في أحد	115
248	صحيح	أحمد	لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ أَقْوَامٌ فَإِذَا رَأَيْتَهُمْ اخْتَلَجُوا	116
248	صحيح	البخاري	نَكُمُ مَحْشُورُونَ حَفَاءَ عُرَاءَ عُرْلًا	117
250	صحيح	البخاري	لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ	118
251	صحيح	البخاري	بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ	119

251	صحيح	البخاري	كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَن شَيْءٍ ، وَكِتَابِكُمْ	120
254	موضوع	اللائئ المصنوعة	سمعت شيخا من الخوارج تاب ورجع	121
258	موضوع	اللائئ المصنوعة	من مات وفي قلبه بغض لعلي بن أبي طالب	122
258	موضوع	الفوائد المجموعة	وصيي، وموضع سري، وخليفتي في أهلي	123
258	موضوع	اللائئ المصنوعة	يا علي أخصك بالنبوة ولا نبوة بعدي	124
259	صحيح	البخاري	قُلْتُ لِعَلِيٍّ هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ قَالَ لَا	125
260	موضوع	اللائئ المصنوعة	إن في السماء الدنيا ثمانين ألف ملك يستغفرون	126

ثبت المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
2. أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها . التبشير . الاستشراق . الاستعمار . عبد الرحمن حسن حبتكة الميداني دراسة منهجية شاملة للغزو الفكري . عبد الرحمن حسن حبتكة الميداني . دار القلم دمشق . الطبعة الثامنة . 2000م .
3. اختصار علوم الحديث . أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي . الطبعة الأولى 2013م .
4. أصول في التفسير . محمد بن صالح العثيمين . المكتبة الإسلامية . الطبعة الأولى 2001م .
5. أصول السرخسي . أبو بكر محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي . تحقيق أبو الوفاء الأفغاني لجنة إحياء المعارف العثمانية . الطبعة الأولى 1993م .
6. أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة . محمد بن عبد الرحمن الخميس . دار الصمعيي المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى 2017م .
7. أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد . ناصر بن عبد الله بن علي القفاري الطبعة الثانية 1994م .
8. أضواء على السنة المحمدية . محمود أبو ريه . دار المعارف . الطبعة السادسة 2006م .
9. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي بن محمد الشوكاني . دار الكتب بيروت . الطبعة الأولى 1999م .
10. إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد . صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة 2000م
11. إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان . أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية . الناشر مصطفى الحلبي . سنة النشر 2016م
12. إكمال المعلم شرح صحيح مسلم . أبو الفضل عياض اليحصبي . دار الوفاء للطباعة . الطبعة الأولى 1998م
13. الإبانة الكبرى لابن بطة . ابن بطة العكبري . 57 الصفحة
14. ألفية العراقي في علوم الحديث . زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . تحقيق ماهر ياسين الفحل . الطبعة الأولى 2006م .

- 15 . الإحكام في أصول الأحكام - أبو محمد علي بن علي بن أحمد بن حزم - دار الأفاق الجديدة .
الطبعة الثانية 1983م .
- 16 . الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة . محمد عبد الحي اللكنوي . دار الكتب العلمية .
2006م .
- 17 . الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار . يوسف بن عبد الله بن محمد بن
عبد البر . تحقيق عبد المعطي أمين . الطبعة الأولى 1993م .
- 18 . الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى . نور الدين علي بن
محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري تحقيق محمد الصباغ . دار الأمانة الطبعة الأولى
1971م
- 19 . الاعتصام . إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي . تحقيق ودراسة: محمد بن
عبد الرحمن الشقير وآخران . دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة:
الأولى 2008 م .
- 20 . الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار . أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم
العمرائي اليمني الشافعي . تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف . أضواء السلف، الرياض، المملكة
العربية السعودية الطبعة: الأولى 1999م .
- 21 . الأعلام . خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى :
1396هـ) . دار العلم للملايين . الطبعة : الخامسة عشر 2002 م
- 22 . الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان
تحقيق إحسان عباس دار صادر - بيروت الطبعة 1994 م
- 23 . اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة حافظ جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية
- 24 . الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح . عبد المحسن بن حمد العباد البدر . الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة السنة الثانية - العدد الرابع ربيع الثاني 1390 هـ .
- 25 . الأفغاني . دار الكتاب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى 1993 م
- 26 . الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة . عبد الرحمن بن
يحي المعلمي اليمني . طبع سنة 1378هـ .
- 27 . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث . الحافظ ابن كثير . شرح أحمد شاکر . تعليق
ناصر الدين الألباني . تحقيق علي الأثري . الطبعة الأولى 1996م 12/1

- 28 . البداية والنهاية . أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي . حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه: علي شيري . دار إحياء التراث العربي . الطبعة الأولى 1988 م
- 29 . البحر المحيط في أصول الفقه . بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي . تحقيق محمد محمد تامر . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 2000م .
- 30 . الحطة في ذكر الصحاح الستة . أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي . دار الكتب التعليمية بيروت الطبعة الأولى 1985م .
- 31 . التاريخ الكبير . محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري . دائرة المعارف العثمانية . 2009م .
- 32 . التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث . محيي الدين ابن شرف النووي . تحقيق محمد عثمان الخشت . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى . 1985م .
- 33 . التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى 1969م .
- 34 . التنبهات المجملة على المواضع المشككة . صلاح الدين العلائي . دراسة وتحقيق . مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- 35 . التكفير وضوابطه من شرح العقيدة الطحاوية . سفر بن عبد الرحمن الحوالي . الطبعة الأولى . 2020م .
- 36 . التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح . أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد ابن أيوب الباجي المالكي . دراسة وتحقيق : أحمد ليزار . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب سنة النشر 2010م .
- 37 . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي . تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري . مؤسسة القرطبة . سنة النشر 1387هـ .
- 38 . التوحيد . أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني . مكتبة الرشد للنشر والتوزيع . تحقيق رشيد بن حسن الألمعي . الطبعة الأولى 1998م
- 39 . التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر . محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي . مكتبة أصول السلف . تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري . الطبعة الأولى ، 1418 هـ

- 40 . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي . أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي . تحقيق محمد عجاج الخطيب الطبعة الثالثة . 1996م .
- 41 . الجرح والتعديل . أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي . الطبع الأولى 1952م .
- 42 . الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم . محمد بن فتوح الحميدي . دار ابن حزم - لبنان الطبعة: الثانية 2002م . تحقيق علي حسين البواب .
- 43 . الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية . محمد محمد أبو زهو الطبعة الثانية 1984م .
- 44 . الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف . علي بن نايف الشحود . الطبعة الأولى 2008م .
- 45 . الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية . عبد العظيم إبراهيم محمد المطعي . مكتبة وهبة الطبعة الأولى . 1999م .
- 46 . الرسالة . أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي، الشافعي المكي (المتوفى : 204هـ) تحقيق: أحمد شاکر مكتبة الحلبي، مصر الطبعة الأولى 1358هـ .
- 47 . الرد على اللع . شحاتة محمد صقر . دار الخلفاء الراشدين الإسكندرية . الطبعة الأولى 1426هـ .
- 48 . الزنادقة عقائدهم وفرقهم وموقف أئمة المسلمين منهم . سعيد بن فلاح العريفي . دار التوحيد . الطبعة الأولى 2014م .
- 49 . السنة قبل التدوين . محمد عجاج الخطيب . مكتبة وهبة . جامعة القاهرة . أم القرى للطباعة والنشر . الطبعة الثانية . 1988م
- 50 . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي . محمد السباعي . دار الوراق للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 2000م .
- 51 . السنن الكبرى . أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي تحقيق علاء الدين التركماني . مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد . الطبعة : الأولى . 1344 هـ
- 52 . السنن الكبرى . أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وآخر . دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1991م .

- 53 . السنن الكبرى وفي ذيله الجواهر النقي . أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند . الطبعة الأولى . 1344 هـ .
- 54 . السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية دراسة تحليلية . مهدي رزق الله أحمد . الطبعة الأولى 1992 م .
- 55 . السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة . محمد أبو شهبه . الطبعة الثانية 1992 م .
- 56 . الشرح الممتع على زاد المستقنع . محمد بن صالح بن محمد العثيمين . دار ابن الجوزي الطبعة الأولى 1428 هـ
- 57 . الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه . أبو أحمد محمد أمان بن علي جامي علي . الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . الطبعة: الأولى 1408 هـ
- 58 . الشعوبية هي فكرة تفضيل العجم على العرب ، والحط من شأن الآخرين ، . انظر الزنادقة عقائدهم وفرقهم وموقف أئمة المسلمين منهم . سعيد بن فلاح العريفي . دار التوحيد . الطبعة الأولى 2013 م .
- 59 . الرحلة في طلب الحديث . أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر . تحقيق : نور الدين عثر . دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1395 هـ .
- 60 . الرد على اللع . شحاتة محمد صقر . دار الخلفاء الراشدين الإسكندرية .
- 61 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي المغربي دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الخامسة . 1993 م .
- 62 . الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية . عبد العزيز بن صالح اللحيدان . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الطبعة الأولى 2019 م .
- 63 . العبر في خبر من غير . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق . صلاح الدين المنجد مطبعة حكومة الكويت سنة 1984 م
- 64 . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة . محمد بن علي بن محمد الشوكاني . تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني . دار الكتب العلمية، بيروت . 2010 م .
- 65 . القول المفيد على كتاب التوحيد . محمد بن صالح بن محمد العثيمين . دار ابن الجوزي . الطبعة الثانية 1424 هـ
- 66 . الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . دار القبلة للثقافة . الطبعة الأولى 1992 م .

67. الكامل في ضعفاء الرجال . عبد الله بن عدي الجرجاني .. تحقيق . سهيل زكار . الطبعة الأولى 1984م .
- 68 . العرش وما رُوِيَ فيه . أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (المتوفى : 297هـ) تحقيق محمد بن خليفة بن علي التميمي . مكتبة الرشد، الرياض . الطبعة : الأولى 1998م .
- 69 . العلل . أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي . من أول المسألة رقم (1089) إلى نهاية المسألة رقم (1239) . تحقيقاً وتخريجاً ودراسة علي بن عبد الله الصياح .
- 70 . العقيدة والشريعة في الإسلام اغناس جولد تسيهر . دار الكتاب المصري . 2016م .
- 71 . العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . أبو بكر بن العربي . دار إحياء السنة 2016م .
- 72 . الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية . عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني أبو منصور دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة: الثانية، 1977 م
- 73 . الفروسية . محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية . دار الأندلس السعودية حائل . تحقيق : مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان . الطبعة الأولى 1993م
- 74 . المجموع شرح المذهب . أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . كتاب الصيام . طبع سنة 2009م .
- 75 . المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين . الامام الحافظ محمد بن حبان بن احمد ابى حاتم التميمي البستي . تحقيق : محمود ابراهيم زايد .
- 77 . المحدث الفاصل بين الراوي والواعي . الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي . تحقيق محمد عجاج الخطيب دار الفكر الطبعة الثالثة ، 1404هـ
- 78 . المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة النبوية الشريفة . الحسيني عبد المجيد هاشم ، أحمد عمر هاشم . مكتبة غريب الطبعة الثانية . 1985م .
- 79 . المحيط في اللغة . صاحب بن عباد . تحقيق محمد حسن آل ياسين سنة النشر . 1994م .
- 80 . المختصر في أصول الحديث . محمد الشريف الجرجاني . المكتبة التجارية . الطبعة الأولى 1407هـ
- 81 . المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر . تأليف نخبة من أساتذة التاريخ . تقديم يونان لبين رزق . الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . الطبعة الأولى . 2009م .
- 82 . المجموع شرح المذهب . أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي 676 هـ . دار الفكر .
- 83 . المُسْتَحْرَجَات نَشَأَتِهَا وَتَطَوَّرَتْهَا . موفق بن عبد الله بن عبد القادر . جامعة أمّ القرى .

- 84 . المستدرك على الصحيحين . أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري . بأحكام شمس الدين الذهبي سنة النشر 2011م .
- 85 . المعجم الكبير . أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني سنة النشر 2007م .
- 86 . المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد . علي بن نايف الشحود . سنة الطبع . 2008م
- 87 . المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي . الطبعة الأولى 1985م
- 88 . المقاصد عند الإمام الشاطبي دراسة أصولية فقهية . محمود عبد الهادي فاعور . صيده لبنان الطبعة: الأولى 2006م .
- 89 . الملل والنحل . أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني . مؤسسة الحلبي .
- 90 . المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال . شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق . محب الدين الخطيب . المملكة العربية السعودية . 2006م .
- 91 . المنار المنيف في الصحيح والضعيف . شمس الدين أبي عبد الله الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية تحقيق عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الأولى 1970م .
- 92 . المنتخب من العلل الخلال . موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي . دار الراية للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 1998م .
- 93 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي . دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية ، 1392هـ .
- 94 . الموضوعات . أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي القرشي . تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان . الطبعة الاولى 1966م .
- 95 . النكت على مقدمة ابن الصلاح . بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج . الطبعة الأولى 1998م 1/ 192
- 96 . بحث بعنوان (أوجه التعارض في الحديث) وهو جزء من رسالة دكتوراه . لطفي بن محمد الصغير .
- 97 . بحوث في تاريخ السنة المشرفة . أكرم ضياء العمري . الطبعة الرابعة 1984م .
- 98 . تأويل مختلف الحديث . عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري دار . بيروت تحقيق . محمد زهري النجار . سنة الطبع 1972 م

99. تاريخ أسماء الثقات . أبو حفص عمر بن شاهين المتوفى سنة 385 هـ . تحقيق صبحي السامرائي . الدار السلفية . الطبعة الأولى 1984 م .
100. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . دار النشر : دار الكتاب العربي . تحقيق عمر عبد السلام تدمري . الطبعة : الأولى : 1987م .
101. تاريخ الأمم والملوك . أبو جعفر محمد بن جرير الطبري . قوبلت هذه الطبعة على النسخة المطبوعة . بمطبعة " ابريل " بمدينة لندن سنة 1879 م .
102. تاريخ دمشق . أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر . دراسة وتحقيق علي شيري . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 1998م
103. تاريخ مصر الحديث . محمد عبد الرحيم مصطفى بك . وزارة المعارف العمومية . الطبعة الأميرية بالقاهرة 1951م .
104. تَدْرِيبُ الرَّوِي فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوِي . عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية . 2009م .
105. تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري محمد بن مطر الزهراني الطبعة الأولى 1996 .
106. تحذير الخواص من أكاذيب القصاص . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق محمد الصباغ المكتب الإسلامي . الطبعة الأولى 1974م
107. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي . أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري . تحقيق : عبد الوهاب بن عبد اللطيف . المكتبة السلفية المدينة المنورة الطبعة الثانية 1963م .
108. تذكرة الحفاظ . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . دراسة وتحقيق : زكريا عميرات . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1998م . 12/1
109. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة . أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني . تحقيق إكرام الله إمداد الحق . دار البشائر . بيروت . الطبعة : الأولى . 1996م .
110. تفسير القرآن العظيم . أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي . تحقيق سامي بن محمد سلامة . دار طيبة للنشر الطبعة الثانية 1999م .
111. تفسير القرطبي . الجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . مؤسسة الرسالة . 2006م .

112. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ) دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1989م
113. توجيه النظر إلى أصول الأثر . طاهر الجزائري الدمشقي . مكتبة المطبوعات الإسلامية تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الأولى 1995م .
114. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته . رفعت فوزي عبد المطلب . كلية دار العلوم . الطبعة الأولى 1881م .
115. تهذيب التهذيب . شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1984م .
116. تَهْذِيبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَإِبْرَاهِيمَ مُشْكِلَاتِهِ . ابن قَيِّمِ الْجُوزِيَّة . مكتبة المعارف . 2007م .
117. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي . تحقيق إشراف صدقي محمد جميل العطار . دار الفكر . الطبعة الأولى 2005م .
118. جامع الأصول في أحاديث الرسول . مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير . تحقيق عبد القادر الأرنبوط . مكتبة دار البيان . الطبعة : الأولى 1969م .
119. جامع بيان العلم وفضله . أبي عمر يوسف بن عبد البر . تحقيق أبي الأشبال الزهيري . دار الجوزي . 2007م .
120. جرح الرواة وتعديلهم . الأسس والضوابط [رسالة دكتوراه] . إعداد : محمود عيدان أحمد الدليمي . إشراف : الدكتور زياد محمود رشيد العاني . جامعة بغداد . كلية العلوم الإسلامية . طبعة سنة 2007م
121. جزء فيه نكر أبي القاسم الطبراني . الحافظ أبو زكريا يحيى عبد الوهاب بن الإمام الحافظ أبي عبد الله بن منده رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني .
122. جمع السنة النبوية في كتاب واحد . أحمد علي أحمد آل مريع . مكتبة الملك فهد الوطنية . الطبعة الأولى 2005م
123. حاشية السندي على سنن ابن ماجة . محمد بن عبد الهادي السندي . دار الفكر للطباعة الأولى 2003م .
124. حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا وممتنا . عبدالله بن ضيف الله الرحيلي . سنة الطبع 1414هـ
125. خزنة الأدب . عبد القادر بن عمر البغدادي . الطبعة الرابعة 1997م .

- 126 . ديوان الهذليين . الشعراء الهذليون . ترتيب وتعليق محمد محمود الشنقيطي . الدار القومية للطباعة.
- 127 . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه . محمد مصطفى الاعظمي . المكتب الإسلامي
- 128 . سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة . محمد ناصر الدين الألباني . دار المعارف الرياض . الطبعة الأولى 1992م .
- 129 . دفاعاً عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين . محمد محمد أبو شهبة . الطبعة الأولى 1989م .
- 130 . ذم الكلام وأهله . أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي . تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل . مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة . الطبعة: الأولى 1998م .
- 131 . رجال صحيح مسلم . أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر . تحقيق عبد الله الليثي . دار المعرفة . طبع سنة 1407هـ .
- 132 . رسالة في بيان ما لم يثبت حديث من الأبواب . للإمام أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي رحمه الله . تحقيق وتعليق: أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري .
- 133 . رفع الملام عن الأئمة الأعلام . تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية . تحقيق عبد الله بن ابراهيم الأنصاري . المكتبة العصرية، بيروت، لبنان . طبع الرياض 1983م
- 134 . زاد المعاد في هدي خير العباد . محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية . مكتبة المنار الإسلامية الطبعة السابعة والعشرون 1994م .
- 135 . صحيح ابن حبان . محمد ابن حبان التميمي . مؤسسة الرسالة . ترتيب علي بن بلبان . تحقيق شعيب الأرنؤوط
- 136 . صحيح ابن خزيمة . بأحكام الأعظمي والألباني . تحقيق محمد مصطفى الأعظمي . المكتب الاسلامي . 1980م .
- 137 . صحيح البخاري . محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله مصدر الكتاب : موقع وزارة الأوقاف المصرية . 2009م .
- 138 . صحيح مسلم . بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري موقع وزارة الأوقاف المصرية . دار إحياء التراث . 2009م .
- 139 . سوالات أبي عبيد الآجري . أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني مكتبة دار الاستقام . الطبعة الأولى 1997م

- 140 . سنن أبو داود . سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو، الأزدي أبو داود، السجستاني . وزارة الأوقاف المصرية . 2016م .
- 141 . سنن الترمذي . محمد بن عيسى بن سَؤرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى . موقع وزارة الأوقاف المصرية
- 142 . سنن الدارقطني . أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي . تحقيق شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 2004 م .
- 143 . سنن الدارمي . عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، التميمي مصدر الكتاب : موقع وزارة الأوقاف المصرية . الطبعة الأولى 2000 م .
- 144 . سنن النسائي . أبو عبد الرحمان أحمد بن علي الخراساني النسائي مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية . باب العمل في الغسل من الحيض . 201 / 2
- 145 . شبهاة الرافضة حول الصحابة رضي الله عنهم وردها . علي بن نايف الشحود . الطبعة الأولى 2006م .
- 146 . شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية . تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري . المعروف بابن دقيق العيد الطبعة السادسة 2003 م
- 147 . . شرح التبصرة والتذكرة . أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . تحقيق ماهر ياسين الفحل . دار الكتب العلمية . 2002م .
- 148 . شرح السنة . الحسين بن مسعود البغوي المكتب الإسلامي - دمشق . الطبعة الثانية 1983م
- 149 . شرح الكوكب المنير . تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار (المتوفى : 972هـ) . تحقيق . محمد الزحيلي و نزيه حماد . مكتبة العبيكان . الطبعة الثانية 1997 م .
- 150 . شرح سنن أبي داود . عبد المحسن العباد البدر . صوتيات مفرغة .
- 151 . شرح علل الترمذي لابن رجب . الإمام العالم الحافظ النَّقَّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي) تحقيق نور الدين عتر . 2006م .
- 152 . شرح رياض الصالحين . محمد بن صالح بن محمد العثيمين . مدار الوطن للنشر 2010م .
- 153 . شرح فتح القدير . كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي 681هـ . دار الفكر بيروت 2003م .

154. شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . الملا نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي . دار الأرقم . تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة: الأولى . بدون
155. شرح متن **الورقات** في أصول الفقه . عبد الكريم الخضير . 2015م .
156. شرح مَوْقِظَةِ الدَّهْبِي فِي عِلْمِ مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ . سليمان بن ناصر العلوان . 2019م .
157. صفة الصفة . جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : 597هـ) تحقيق . أحمد بن علي . دار الحديث . الطبعة 2000م .
- 158 طبقات الحفاظ . جلال الدين السيوطي . الطبعة السادسة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى 1403هـ
- 159 . طبقات الشافعية الكبرى . موافق للمطبوع . تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي . هجر للطباعة والنشر . تحقيق محمود محمد الطناحي . الطبعة : الثانية 1431هـ .
- 160 . ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية) . عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف . مكتبة العبيكان . الطبعة الثانية . 1425هـ .
- 161 . **عدالة الصحابة رضي الله عنهم** في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية . عماد السيد الشرييني . مدرس الحديث وعلومه جامعة الأزهر . طبع سنة 2005م .
- 162 . عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم . ناصر بن علي عائض حسن الشيخ . مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية . الطبعة : الثالثة 2000م .
- 163 . علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية . عبد الغفور عبد الحق البلوشي . مجمع الملك فهد للطباعة . 2013م .
- 164 . علم الرجال وأهميته . محاضرة ألقاها . عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله . طريقة العلماء في وضع كتب الرجال .
- 165 . عمدة القاري شرح صحيح البخاري . بدر الدين العيني . الحنفي دار الكتب العلمية 2006م .
- 166 . فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . المجموعة الأولى . جمع وترتيب : أحمد بن عبد الرزاق الدويش .
- 167 . فتح الباري شرح صحيح البخاري . أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني . تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الخطيب . دار الفكر . الطبعة الأولى 2015م .
- 168 . فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك . محمد بن أحمد بن محمد عليش . تحقيق علي بن نايف الشحود الطبعة الأولى . 2007م .

- 169 . فتح المغيـث شرح ألفية الحديث . شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي . دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة الأولى ، 1403 هـ .
- 170 . فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشـيخات . عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي – بيروت . الطبعة : الثانية 1982 م .
- 171 . فيض القدير شرح الجامع الصغير . زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى 1994 م .
- 172 . قواعد الاختصار المنهجي في التأليف . عبد الغني أحمد جبر مزهر مجلة البحوث الإسلامية . الرئاسة العامة للبحوث العلمية . 2000م . مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، عدد الأجزاء : 79 جزء .
- 173 . كتابة السنة النبوية في عهد النبي والصحابة وأثرها في حفظ السنة . عمر هاشم . مجمع الملك . فهد للطباعة .
- 174 . كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . تحقيق . عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي .
- 175 . لسان العرب . محمد بن مكرم بن منظور . دار صادر بيروت الطبعة الأولى . 2008م .
- 176 . لسان المحدثين . مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرح جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبيهم ونادر أساليبيهم . محمد خلف سلامة الطبعة الأولى 2007م .
- 177 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . رسالة ماجستير . شفيق وينغرا . جامعة دار الهدى الإسلامية الهند . سنة 2018م .
- 178 . مجلة المنار . محمد رشيد رضا . ج 10 المجلد العاشر . مقال في تدوين الحديث . سنة 1907 م .
- 179 . مجموع الفتاوى . تقي الدين أحمد بن عبد الحلـيم بن تيمية الحراني ، أبو العباس تحقيق أنور الباز وآخر . دار الوفاء . الطبعة : الثالثة 2005 م .
- 180 . محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية . الدولة العباسية . محمد الخصري بك . تحقيق محمد العثماني . الطبعة الأولى دار القلم بيروت . 1986م .
- 181 . محمد يوسف موسى . الفقيه المصلح المجدد . محمد الدسوقي . بيروت . الطبعة الأولى 2003 م .

182. مرويات الإمام الزهري في المغازي . محمد بن محمد العواجي . الطبعة : الأولى 2004م
183. **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين** . أكرم ضياء العمري . مجمع الملك فهد للطباعة .
- 184 . مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم . إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي الدمشقي ابن كثير . تحقيق عبد المعطي قلجعي دار الوفاء .
الطبعة : الأولى 1991م
- 185 . مسند الإمام أحمد بن حنبل . تحقيق . شعيب الأرنؤوط وآخرون . الطبعة الثانية 1999م
- 186 . مسند الشهاب . للقضاة مؤسسة الرسالة . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي . الطبعة الثانية 1986م .
- 187 . مسنده . محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي . دار الكتب العلمية . 2018م .
- 188 . وتوثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته . مكتبة الحاجي بمصر . الطبعة الأولى 1981م .
- 189 . مشيخة القزويني . سراج الدين عمر بن علي القزويني القرشي الشافعي . تحقيق عامر حسن صبري . دار البشائر الإسلامية . الطبعة : الأولى 2005م
- 190 . مقارنة بين شروح كتب السنة الستة . عبد الكريم الخضير . 2015م .
- 191 . مقدمة في أصول الحديث . عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي . دار البشائر الإسلامية . تحقيق : سلمان الحسيني الندوي . الطبعة الثانية ، 1986م .
- 192 . مكانة السنة في الإسلام . محمد محمد حسين أبو زهو . دار الكتاب العربي . القاهرة . الطبعة الأولى . 1971م .
- 193 . معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة . محمد بن حسين الجيزاني . الطبعة الخامسة ، 1427 هـ .
- 194 . معالم السنن شرح سنن أبي داود . أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي . الطبعة الأولى 1932م
- 195 . معايير نقد المتن عند المحدثين . إبراهيم بن محمد صديق . مركز سلف للبحوث والدراسات .
- 196 . معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم . أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي . تحقيق محمد إبراهيم عبادة . دار النشر : مكتبة الآداب الطبعة : الأولى 2004م .

- 197 . معرفة أنواع علوم الحديث. ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح . عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح . تحقيق نور الدين عتر دار الفكر المعاصر - بيروت 1986م .
- 198 . مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة . جلال الدين السيوطي . إدارة الطباعة المنبرية . القاهرة . 2008م .
- 199 . منهاج السنة النبوية . أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس . مؤسسة قرطبة تحقيق محمد رشاد سالم . الطبعة الأولى 1406هـ
- 200 . مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف . طيبة للطباعة والنشر والتوزيع . نور الدين عتر الطبعة الأولى 2008م .
- 201 . مناهل العرفان في علوم القرآن . محمد عبد العظيم الزرقاني . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الثالثة . 1980م .
- 202 . منظومة مصباح الراوي في علم الحديث . عبد الله بن فودي رحمه الله تعالى . تحقيق محمد المنصور إبراهيم . دار العلم للطباعة والنشر . الطبعة الثانية /2005م .
- 203 . منكر السنة واتجاهاتهم وشبهاتهم وجهود العلماء في مقاومتهم . سيد الغوري وآخرون الجامعة الإسلامية ماليزيا . 2019م .
- 204 . منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة . تأمر محمد محمود متولي . الطبعة: الأولى 2004م .
- 205 . منهج النقد في علوم الحديث . نور الدين عتر . دار الفكر . الطبعة الثانية 1979م
- 206 . مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل . شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي 954هـ . تحقيق زكريا عميرات . دار عالم الكتب الطبعة 2003م .
- 207 . موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة . موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية .
- 208 . موقع على الإنترنت . نشرت في شهر ديسمبر 2018م
- 209 . ميزان الاعتدال في نقد الرجال . شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي . دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان . الطبعة الأولى 1963م .
- 210 . منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي . صلاح الدين بن أحمد الإدليبي . مؤسسة أقرأ الخيرية . الطبعة الأولى

211. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . الطبعة الأولى 1422هـ .
212. نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي . علي حسن عبد القادر . مكتبة القاهرة . الطبعة الثانية . 1956م .
213. نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند المحدثين . رسالة ماجستير . خديجة مداس . طبعة سنة 2019م .
214. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من الكبير . محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري . 2015 / . 2013م .
215. نظم المتناثر من الحديث المتواتر . أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني دار الكتب السلفية . تحقيق: شرف حجازي . الطبعة: الثانية .
216. وجاء دور المجوس . الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية . عبد الله محمد الغريب بحث منشور من ضمن مؤلفات تاريخ الرافضة . 2009م .
217. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان تحقيق إحسان عباس دار صادر بيروت الطبعة 1994 .

الفهرس

1	الإهداء
2	شكر وتقدير
3	ملخص الرسالة
4	Abstract
5	المقدمة
8	تمهيد
8	التعريف بأبي زهو وأثاره
8	البيئة السياسية
9	البيئة الثقافية
11	نشأته وتحصيله العلمي
12	أثره العلمي
16	الباب الأول : منهجه في تدوين الحديث
17	الفصل الأول : السنة في عصر النبي وصحابته
17	أولاً : عصر النبوة
18	المقصود بالسنة النبوية
18	السنة في اللغة
19	السنة في الاصطلاح
20	مكانة السنة من الدين
21	بيان السنة للقرآن
25	استعداد الصحابة لحفظ السنة

- 25.....الرسول داعياً ومعلماً
- 27.....الاستعداد الفطري للصحابة رضي الله عنهم
- 29.....مجالس النبي صلى الله عليه وسلم العلمية
- 32.....تلقي الحديث النبوي الشريف
- 34.....دور النساء في تلقي الحديث ونشره
- 37.....البعوث والوفود
- 38.....أثر الخطب والوفود في انتشار الحديث
- 39.....خطبتا النبي صلى الله عليه وسلم في فتح مكة وحجة الوداع
- 40.....الوفود وأثرها في انتشار الحديث
- 41.....وفد بني سعد بن بكر
- 41.....وفد عبد القيس
- 42.....وفد تجيب
- 43.....ثانياً عصر الصحابة
- 44.....منهج الصحابة في رواية الحديث
- 45.....أمرهم بتقليل رواية الحديث
- 48.....تثبيتهم في رواية الحديث
- 52.....التحديث بما تدرکه العامة
- 54.....رد الشبه والواردة على منهج الصحابة
- 55.....طلب الشهادة واستحلافهم لبعض الرواة والاكتفاء بالقرآن
- 55.....عمل الصحابة بالقرآن دون السنة
- 56.....عمل الصحابة رضي الله عنهم بالرأي وترك الحديث
- 58.....رد مزاعم القائلين إن الصحابة لا يعتمدون على أخبار الآحاد
- 60.....الرد على من ينكر السنة جملة
- 63.....الرد على من ينكر الاحتجاج بسنة الآحاد
- 64.....هل خبر الواحد الثقة حجة يجب العمل به ؟
- 67.....عذر الأئمة في ترك العمل ببعض الأحاديث
- 70.....كتابة الحديث

70.....	الأحاديث التي نهت عن الكتابة
72.....	الأحاديث التي أباحت الكتابة
74.....	القائلون بمنع كتابة السنة وأنها ليست ديناً عاماً
77.....	القائلون بإباحة الكتابة
79.....	تحريم محل النزاع
81.....	كتابة الحديث في عصر الصحابة
83.....	الفصل الثاني : السنة في عصر التابعين
84.....	رواية الحديث بين الصحابة والتابعين
89.....	ظهور الوضع في الحديث
89.....	الشيعة ورواية الحديث
90.....	الخارج ورواية الحديث
93.....	تدوين السنة النبوية
97.....	الشبه الواردة على رواية الحديث وكتابه في القرن الأول
102.....	الفصل الثالث : السنة في عصر تابعي التابعين
103.....	تدوين الحديث
104.....	أشهر ما صنف موطأ مالك بن أنس
107.....	ظاهرة الوضع
108.....	الزنادقة
110.....	القصاصون
111.....	مناهضة العلماء للوضع
112.....	وسائل توثيق السنة
114.....	جدلية حجية السنة
117.....	شبهات استشراقية
130.....	الباب الثاني : منهجه في مصنفات الحديث وشروحه
131.....	الفصل الأول : عوامل أثرت في الحديث
132.....	النزاعات الكلامية وأثرها في الحديث
133.....	محنة القول بخلق القرآن

134.....	انتهاء المحنة
135.....	الآثار الناتجة عن هذا النزاع
138.....	شيوخ ظاهرة الوضع
138.....	أثر الشعوبية في الحديث
126.....	انتشار الزندقة في العصر العباسي
141.....	مقاومة الخلفاء للزندقة
142.....	انتشار القصاصين.....
144.....	الفصل الثاني : التصنيف
146.....	جمع الأحاديث على المسانيد
149.....	التصنيف على الأبواب.
150.....	كتب مختلف الحديث.....
151.....	كتاب تأويل مختلف الحديث
153.....	مسند الإمام أحمد
155.....	صحيح البخاري
156.....	صحيح مسلم
159.....	شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما
163.....	أحاديث الصحيحين هل تفيد العلم أم الظن ؟.....
164.....	انتقاد بعض الحفاظ على الشيخين
165.....	سنن النسائي
166.....	سنن أبي داود
168.....	الجامع لأبي عيسى الترمذي
170.....	سنن ابن ماجه
171.....	الحاكم
171.....	الدارقطني

172.....	ابن حبان
174.....	الطبراني
177.....	الفصل الثالث : المختصرات والشروح
178.....	الجمع والترتيب
181.....	المستخرجات والمستدركات
185.....	الشروح
185.....	كتب الأطراف
187.....	كتب الزوائد
191.....	الباب الثالث : منهجه في نقد الحديث
192.....	الفصل الأول :- في نقد السند
193.....	السند لغة واصطلاحاً
193.....	المصطلحات المتعلقة بالسند
194.....	اتصال السند
194.....	انقطاع السند
194.....	المعلق
195.....	المرسل
196.....	المعضل
196.....	المنقطع
197.....	التدليس
198.....	المرسل الخفي
199.....	ضوابط نقد السند
200.....	العدالة
205.....	الضبط
206.....	رد الشبهات الموجه للسند
212.....	الفصل الثاني : في نقد المتن
197.....	المتن لغة واصطلاحاً
213.....	المصطلحات المتعلقة بالمتن

213.....	الشاذ
215.....	المعلل
218.....	ضوابط نقد المتن .
219.....	عرض الحديث على القرآن
220.....	عرض الحديث على الحديث
221.....	عرض الحديث على الإجماع
222.....	عرض الحديث على الأصول العامة
223.....	عرض الحديث على الحس والمشاهدة
224.....	عرض الحديث على التاريخ
224.....	اعتبار الشهرة والتواتر عند توفر دواعيهما
225.....	اعتبار الوجود في الكتب المدونة
226.....	اعتبار ألفاظ الحديث
227.....	ضوابط مختلف عليها بين المحدثين
228.....	عرض الحديث على القياس
228.....	عرض الحديث على عمل أهل المدينة .
229.....	عرض الحديث على عمل الراوي وفتواه.
229.....	عرض الحديث على موروث السلف
231.....	رد الشبهات الموجهة للمتن
235.....	الفصل الثالث : موقفه من بعض القضايا والفرق
236.....	أولا : موقفه من بعض القضايا الحديثية
236.....	الجرح والتعديل
237.....	كتب الثقات
238.....	كتب الضعفاء
239.....	كتب جمعت بين الثقات والضعفاء
241.....	الناسخ والمنسوخ .
242.....	موهّم التعارض
244.....	موهّم التعارض بين الحديث والقرآن

246.....	موهم التعارض بين الحديث والحديث
247.....	موهم التعارض بين الحديث والقواعد العامة
250.....	الإسرائيليات
252.....	ثانياً : موقفه من بعض الفرق
252.....	الخوارج
257.....	الشيعة
261.....	المعتزلة
263.....	الخاتمة
264.....	فهرس الآيات
268.....	فهرس أطراف الأحاديث والأثر
277.....	ثبت المصادر والمراجع
293.....	فهرس الموضوعات